الدكتور شوقي النجار

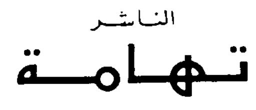


مطبوعات تهامة
TIHAMA PUBLICATIONS

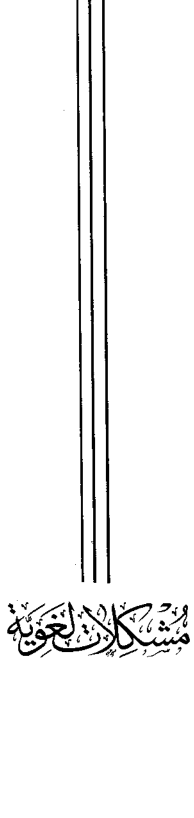
الطبعة الأولى
١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م
جدة - المملكة العربية السعودية



بسم الله الرحمن الرحيم


الناشر
تهامة
ص.ب ٥٤٥٥
جدة ٢١٤٢٢
هاتف ٦٤٤٤٤٤٤
المملكة العربية السعودية

جميع الحقوق لهذه الطبعة محفوظة للناشر


مُشكلاتٌ لغويّة

بسم الله الرحمن الرحيم

"وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب"

صدق الله العظيم

مقدمة

عزيزي القارئ :

موضوعات هذا الكتاب عن «مشكلات لغوية» موجودة بالفعل في لغتنا العربية. وهذه المشكلات، وإن كانت متعددة، متنوعة، إلا أنها تدور في فلك ظاهرتين لغويتين خطيرتين، ثارت حولهما علامات استفهام كثيرة. أما الظاهرتان، فهما: ظاهرة التأنيث والتذكير في اللغة العربية، ثم ظاهرة الجمع أيضا.

وقد صنعت لك هذا الكتاب، لأطلعك على بعض هذه المشكلات التي ثار ويثار حولها حوار كثار. ثم أودعت لك رأيي في هذه المشكلات اللغوية، مؤيدا بالأسانيد. لهذا فالكتاب ليس تأليفا وجمعا لمادة علمية وحسب، كما أَلِف الناس كثيرا، وإنما هو عرض لهذه المشكلات، مشفوعة بما أرتئيه.

ومعنى هذا، أن الكتاب في حقيقة الأمر، إن هو إلا آراء حول تلك المشكلات، شئت أن أطلعك عليها. وباسم الحكمة جماع العلوم أنشرها للناس، لعلهم يعلمون. فإن كنت قد وفقت في عرضها. فإن هذا من فضل ربي، وإن كانت الأخرى، ففوق كل ذي علم عليم.

دكتور
أحمد شوقي بدوي النجار
أستاذ مساعد بجامعة الإمام محمد بن سعود
الرياض - ١٤٠٤هـ

الرموز الصوتية

أولا : الحروف

أ	=	a	ط	=	ṭ
ب	=	b	ظ	=	ẓ
ت	=	t	ع	=	ʿ
ث	=	ṯ	غ	=	ġ
ج	=	g	ف	=	f
ح	=	ḥ	ق	=	Ḳ
خ	=	ḫ	ك	=	K
د	=	d	ل	=	L
ذ	=	ḏ	م	=	m
ر	=	r	ن	=	n
ز	=	Z	هـ	=	h
س	=	s	و	=	w
ش	=	š	ى	=	y
ص	=	ṣ	پ	=	p
ض	=	ḍ	ڤ	=	ḇ

ثانيا : الحركات

الفتحة القصيرة	a	الفتحة الطويلة	ā
الكسرة القصيرة الخالصة	i	الكسرة الطويلة الخالصة	ī
الكسرة القصيرة الممالة	e	الكسرة الطويلة الممالة	ē
الضمة القصيرة الخالصة	u	الضمة الطويلة الخالصة	ū
الضمة القصيرة الممالة	o	الضمة الطويلة الممالة	ō

مشكلة تضاد الأعداد

مسألة تضاد الأعداد من حيث التأنيث والتذكير، ظاهرة لغوية غريبة. وهي تمثل مشكلة في اللغة العربية. وقد استمرت دراسة هذه الظاهرة الفريدة زهاء ثلاثة عشر قرنا من الزمان أو يزيد. أي منذ فجر دراسة اللغة العربية إلى اليوم.

ولم يقتصر بحث هذه الظاهرة على العرب وحدهم. بل قد شغلت المستشرقين أيضا، لغرابتها. حتى بذلوا فيها الجهد الشديد.

ولعل معنى هذا كله أننا أمام ظاهرة لغوية تعد أغرب مشكلات اللغة العربية على الاطلاق. ولهذا أنفقت البشرية جهدا كثيرا، لمعرفة سر هذه الظاهرة الغريبة. وها نحن أولاء نستهل الحديث عنها فنقول:

أقسام العدد من حيث المطابقة:

تنقسم الأعداد من حيث المطابقة في الجنس إلى ثلاثة أقسام هي:

القسم الأول: ما يطابق العدد فيه المعدود تذكيرا وتأنيثا، كما هو القياس وذلك فيما يأتي:

أ ــ الواحد والاثنان: في حالة الافراد والتركيب أو العطف. تقول في المذكر: واحد، واثنان، وفي المؤنث: واحدة واثنتان. ومنه قوله تعالى: «وإلهكم إله واحد لا إله إلا هو الرحمن الرحيم»(١) وقوله جل شأنه: «قل الله خالق كل شيء وهو الواحد القهار»(٢). وقال تبارك وتعالى: «ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة»(٣). وقوله تعالى: «يأيها الناس أتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة»(٤). ومنه أيضا قوله سبحانه وتعالى: «قالوا ربنا أمتنا اثنتين وأحييتنا اثنتين»(٥). وأخيرا قوله جل شأنه «ولا تتخذوا إلهين اثنين»(٦).

ب ــ ما كان من العدد على صيغة اسم الفاعل نحو: عثمان ثالث اثنين من الخلفاء الراشدين، وعلي رابع ثلاثة منهم، وهكذا إلى عاشر في المذكر وثالثة ورابعة إلى عاشرة في المؤنث. كما في قوله تعالى: «سيقولون ثلاثة رابعهم كلبهم، و يقولون خمسة سادسهم كلبهم رجما بالغيب، و يقولون سبعة وثامنهم كلبهم»(٧). ومن ذلك أيضا قوله سبحانه: «والخامسة أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين»(٨) أي والشهادة الخامسة. وقوله «أفرأيتم

(١) البقرة: ١٦٣
(٢) الرعد: ١٦
(٣) النحل: ٩٣
(٤) النساء: ١
(٥) غافر: ١١
(٦) النحل: ٥١
(٧) الكهف: ٢٢
(٨) النور: ٩

اللات والعزى ومناة الثالثة الأخرى» (١).

ج ـ لفظ «عشر» في حالة التركيب. قال تعالى: «إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا» (٢) . وقوله سبحانه: «فقلنا اضرب بعصاك البحر، فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا» (٣) .

والمطابقة في هذه الأمثلة السابقة تجري على القياس والمألوف في قواعد اللغة، حيث يقابل المذكر بالمذكر، والمؤنث بالمؤنث. وانما لم تقع المخالفة هنا بين العدد والمعدود في الواحد والاثنين، لأنهما لا يقعان صفة للجمع، فيؤنثان مع المذكر، و يذكران مع المؤنث، إذ الأصل في قاعدة المخالفة، وقوع العدد صفة للجمع، وذلك لأن الجمع مؤنث عندهم سواء أكان الجمع، جمع مذكر أم مؤنث، ومثل هذا يقال بالنسبة لاسم الفاعل العددي. أما لفظ «عشر» في حالة التركيب، فقد كرهوا أن يثبتوا الهاء في العشرة في حالة التذكير كراهة اجتماع علامتي تأنيث فيما هو كالكلمة الواحدة، فلا يقال: «ثلاثة عشرة» أما في حالة التأنيث، فإن حذف التاء يؤدي إلى اخلاء لفظين معناهما مؤنث من العلامة.

القسم الثاني: الأعداد التي تثبت على حالتها اللفظية، فتجيء بلفظ واحد للمذكر والمؤنث وهي:

أ ـ ألفاظ العقود، وهي: عشرون ثلاثون... إلى تسعين. ومنه قوله تعالى: «وحمله وفصاله ثلاثون شهرا» (٤) وقوله تبارك وتعالى: «وواعدنا موسى ثلاثين ليلة وأتممناها بعشر» (٥).

ب ـ المئة والألف: فأنت تقول: نجح مئة طالب، ونجحت مئة طالبة (٦) وفي الحظيرة ألف ديك، وألف دجاجة. ومن ذلك قوله تعالى:

«فأماته الله مئة عام ثم بعثه» (البقرة: ٢٥٩)

«في كل سنبلة مئة حبة» (البقرة: ٢٦١)

«ليلة القدر خير من ألف شهر» (القدر: ٣)

«وإن يوما عند ربك كألف سنة مما تعدون» (الحج: ٤٧)

جـ ـ ما كان على بناء فعال ومفعل من العدد ومنه قوله تبارك وتعالى: «فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع» (النساء: ٣).

---

(١) النجم: ٢٠

(٢) التوبة: ٣٦

(٣) البقرة: ٦٠

(٤) الأحقاف: ١٥

(٥) الأعراف: ١٤٢

(٦) يقول الرضي: وانما يكتب مائة بالألف بعد الميم حتى لايشتبه بصورة منه خطأ. فاذا جمع أو ثني حذف الألف. غير أن مجمع اللغة العربية أجاز كتابتها بدون الألف كفئة، وانظر شرح الكافية ١٤٢/٢.

القسم الثالث: ما تجب فيه المخالفة بين العدد والمعدود. وهي الأعداد من ثلاثة إلى عشرة وما بينهما. سواء كانت مضافة أم مركبة أم معطوفا عليها، باستثناء العدد «عشرة» في حالة التركيب كما ذكرت من قبل. ومن ذلك قوله تعالى:

«سخرها عليهم سبع ليال وثمانية أيام حسوما» (الحاقة: ٧)

«لواحة للبشر، عليها تسعة عشر» أي خازنا (المدثر: ٣٠)

«إن هذا أخي له تسع وتسعون نعجة» (ص: ٢٣)

وأنت هنا في هذا القسم الأخير تلاحظ أن التاء تدخل على العدد مع المعدود المذكر، وتنزع منه مع المعدود المؤنث. وهذا التضاد هو محور دراستنا في هذه المشكلة.

تأخر العدد:

قال النحاة: إن زيادة التاء في عدد المذكر وتركها في عدد المؤنث إنما يجب بشرطين: (١)

أولهما: أن يكون العدد مذكورا، وثانيهما: أن يسبق العدد المعدود، ومعنى هذا أنه اذا تقدم المعدود أو حذف جاز الأمران، أي جاز التذكير والتأنيث، وبمعنى أدق أنه إذا تقدم المعدود أو حذف تجوز الموافقة والمخالفة. تقول: مسائل تسع أو تسعة. ورجال خمس أو خمسة كما ذكر الصفوي(٢) في شرح الكافية عن النووي. وقد نقل الصبان والخضري في حاشيتيهما(٣) قول السيد عيسى الصفوي «واعلم أن زيادة التاء للمذكر وتركها للمؤنث، إنما يجب إذا كان المميز مذكورا بعد اسم العدد، وأما إذا حذف أو قدم، وجعل اسم العدد صفة، فيجوز في اسم العدد اجراء هذه القاعدة ويجوز تركها، كما في غيرها. تقول: مسائل تسع ورجال تسعة و بالعكس، كذا نقله الامام النووي عن النحاة فاحفظها فإنها عزيزة».

معنى ذلك أنه إذا قدم المعدود، فيجوز حينئذ في اسم العدد الحاق التاء وحذفها، مع كل من المذكر والمؤنث، وحذف المعدود نحو: ثلاث من كن فيه فهو منافق أثيم، الخيانة، وخلف الوعد، والكذب. فيصح في اسم العدد هنا، التذكير والتأنيث، فيقال: ثلاث أو ثلاثة إما على اعتبار أن المعدود المحذوف متقدم في الأصل على العدد، والأصل صفات ثلاث أو صفات ثلاثة. و يعرب المحذوف على حسب حاجة الجملة، و يعرب اسم العدد بعده نعتا في الغالب، ولا مانع هنا من عدم مطابقة النعت للمنعوت في التذكير والتأنيث، لأن هذه الصورة مما يجوز المطابقة وعدمها. فيجوز فيها أن يكون المعدود المحذوف مذكرا، واسم العدد مؤنثا، ويجوز العكس أيضا، كما يجوز المطابقة تمشيا مع القاعدة العامة في حكم النعت الحقيقي. أما عدم

---

(١) وقيل: بثلاثة شروط، ثالثها أن يكون المعدود تمييزا.

(٢) مخطوطة شرح الكافية للسيد عيسى الصفوي. صفحة (١٩٢) والمخطوطة غير مرقمة وهي بدار الكتب برقم ١٨٨ نحو.

(٣) حاشية الصبان ٣/١٠٠ وحاشية الخضري ٢/١٣٧.

المطابقة، فانما هو مسايرة لمخالفة العدد للمعدود(1).

وإذا كنا نخلص من هذا إلى أنه إذا تقدم المعدود أو حذف فإنه يجوز الأمران إلا أن الاسقاطي نقل عن بعض النحاة منع اثبات التاء في المؤنث. أما إذا حذف المعدود، ولم يقصد أصلا، بل قصد اسم العدد فقط، كانت كلها بالتاء، كثلاثة خير من ستة(2).

ومقتضى هذا أن جواز تطبيق قاعدة المخالفة وتركها في حالة قصد المعدود وعدم ذكره، ليس على الاطلاق، وانما هو مقيد بما إذا كان المعدود المقصود مذكرا، وأن يقصد به الأيام خاصة دونما سواها من الذكور، استنادا إلى حديث: «من صام رمضان ثم أتبعه بست من شوال..» ولهذا اعتبروا أيضا أن ما جاء من اطلاق حديث «بني الاسلام على خمس» بمعنى أركان أو أصول وهما خاطئا، والصواب فيه «دعائم» كما يتفق مع دعواهم. وكما جاء في بعض كتب الفقهاء في قوله عليه السلام: «رفع القلم عن ثلاث» بغير هاء أيضا، فقد اعتبروه أيضا لا أصل له كما يقول الامام السبكي(3).

ومعنى هذا أنه إذا كان المعدود من غير الأيام والليالي لزم اتباع القاعدة العامة وهي المخالفة. و يذهب هؤلاء الذين يرون ضرورة المخالفة بين العدد والمعدود إلى تبرير الحديث. قائلين: إن حديث «ثم أتبعه بست» ليس فيه خروج على القواعد المقررة، وهي التضاد بين العدد والمعدود ذلك لأنه جار على قاعدة معروفة في باب العدد، وهي أنه إذا كان المعدود أياما وليالي، غلب جانب الليالي، لسبق الليلة على اليوم عند العرب، فصار اليوم كأنه مندرج تحت الليلة وجزءَ منها. وإذا كان الحكم لليالي فحذف التاء من «ست» هو الموافق لكلام العرب (4). و يؤيد هذا قول الرضي: «فلهذا إذا أبهمت ولم تذكر الأيام ولا الليالي، جرى اللفظ على التأنيث نحو قولك: أقام فلان خمسا، وقال تعالى: «يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا» (5).

والذي أرتئيه وأرجو التوفيق فيه، أن جواز تطبيق قاعدة المخالفة وتركها في حالة قصد المعدود وعدم ذكره، إنما هي على الاطلاق، وليست هذه القاعدة مقيدة بخيوط العنكبوت التي يقيدون بها اطلاقها وذلك بتلمسهم حديث الصيام وقصرهم الأمر على المعدود المذكر دون المؤنث ثم الأيام دون غيرها، ثم بعد ذلك يذهبون إلى تبرير هذا الحديث أيضا بأنه غلب جانب الليالي لسبقها على الأيام عند العرب، ولأن الصيام يبدأ شرعا من نهاية الليلة السابقة، حتى نهاية اليوم التالي، واستشهادهم على صحة دعواهم بقوله تعالى: «يتربصن بأنفسن أربعة أشهر وعشرا» فالواقع أن هذه الآية دليل عليهم وليست لهم لأنه إذا حذف المعدود جاز الأمران، بدليل كثرة وروده كما في الحديث، والآية الكريمة أيضا. بل تلك الأحاديث السابقة التي

---

(1) النحو الوافي ٥٠٩/٤ هامش(1)

(2) حاشية الخضري ١٣٨/٢.

(3) انظر حاشية يس على الفاكهي ١٩٢/٢

(4) رسالة العدد في اللغة العربية ٢١٩

(5) شرح الرضي للكافية ١٤٦/٢

تكلفوا تأويلها نحو قوله عليه السلام: «بني الاسلام على خمس» بمعنى أركان أو أصول وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم «رفع القلم عن ثلاث» فهذه الأمثلة وتعددها شاهدة عليهم لا لهم مما يجعلنا نذهب إلى القول بأن قاعدة جواز المخالفة وتركها على الاطلاق في حالة حذف المعدود، وليست وقفا على الأيام فقط، كما وهموا. ويكفي أن يجب ظنهم قول الصفوي «وأما إذا حذف أو قدم وجعل اسم العدد صفة، فيجوز في اسم العدد اجراء هذه القاعدة ويجوز تركها.. تقول مسائل تسع ورجال تسعة وبالعكس».

وفيم العجب في هذا وسيبويه يشبه وصف المعدود المذكر بعدد مؤنث أو العكس مثل قولك: رجل إمعة أو ربعة، فهو يقول «... وذلك لأن أصل ربعة اسم مؤنث وقع على المذكر والمؤنث، فوصفا به، ووصف المذكر بهذا الاسم كما يوصف بخمسة، حين يقولون: رجال خمسة، وخمسة اسم مؤنث وصف به المذكر»(١). ثم لدحض زعمهم ودليلهم بأن حديث الصيام جار على قاعدة التضاد المعروفة في باب العدد، اعتمادا على تغليب جانب الليالي لسبقها. أقول: يكفي أن ينقضه ما جاء بالقرآن الكريم في أكثر من موضع دون اعتبار لأسبقية الليل في الصيام نحو قوله تعالى: «فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام»(٢).

فانت في هذه الآيات أمام عدد مؤنث لا مذكر، وفي أمر الصيام نفسه، وأمام قرآن لا حديث، ثم لماذا تقدم قاعدة التضاد على القاعدة الأخرى وهي الالتزام بالمطابقة عندما يقع العدد صفة، جريا على القياس والأصل؟ وليست هذه القاعدة. أجدر وأولى من تلك حيث تساوى الوجهان، ومن أجل هذا قال النحاة بجواز الأمرين لهذا الاعتبار.

العدد في اللغات السامية:

ليس التضاد في الأعداد من ٣ـــ ١٠ وما بينهما وقفا على اللغة العربية وحدها، وإنما تجد هذه الظاهرة نفسها في شقيقاتها من اللغات السامية الأخرى. ففي العبرية أيضا يجري العدد على عكس المعدود من حيث الجنس وذلك في اعداد التضاد ونعني بها تلك الأعداد من ٣ـــ ١٠ وما بينهما، ففيها يذكر العدد مع المعدود المؤنث، ثم هو يؤنث مع المعدود المذكر كما هو الحال في اللغة العربية تماما، وما سأعرضه عليك من أمثلة في اللغة العبرية يطلعك على أن الأعداد في اللغة العبرية تجري على نسق أختها العربية كما يتضح ذلك من الأمثلة الآتية(٣):

hamissa yiladim = خمسة أولاد. و hames yiladot = خمس بنات

(١) سيبويه ٢/٢٠٤

(٢) البقرة: ١٩٦ والمائدة: ٨٩

(٣) نأسف لعدم إمكان الطباعة بالحروف العبرية!!

كذلك أسوق إليك هذه الآيات التاليات لترى منها كيف اتخذت العبرية طريقها في العلاقة بين العدد والمعدود في حالة التركيب والعطف أيضا. فالرب يقول: في أول الاصحاح السابع والثلاثين من سفر التكوين: «وسكن يعقوب في أرض غربة أبيه، في أرض كنعان. هذه مواليد يعقوب: يوسف إذ كان ابن سبع عشرة سنة، كان يرعى مع اخوته الغنم وهو غلام بني بلهة و بني زلفة امرأتي أبيه» والجزء الذي يعنينا من هذه الآية هو «يوسف إذ كان ابن سبع عشرة سنة

yosef ben sibaع عـesre sana

فأنت تلاحظ صدر العدد مذكرا sibaع لأن المعدود مؤنث وهو: sana

بينما نجد عجز العدد يتفق مع المعدود من حيث التأنيث كما هو الحال في العربية تماما.

فمن الأمثلة السابقة يتضح لنا علاقة العدد بالمعدود في اللغة العبرية ونخلص منها إلى أن الأعداد من ٣ــ ١٠ تأتي على عكس المعدود تأنيثا وتذكيرا(١).

والسريانية أيضا كالعبرية نجدها قد وضعت صيغا للمذكر وأخرى للمؤنث، فالأعداد المؤنثة بالتاء تضاف للمعدود المذكر والعكس بالعكس(٢). و يقرر Robinson حقيقة التضاد هذه فيقول: «الأعداد في اللغة السريانية أسماء وتكون على عكس معدوداتها، وكسائر كل اللغات السامية توجد صيغة للمذكر من ١ــ ١٩ وأخرى للمؤنث. وفي حالة الأعداد من ٣ــ ١٠ تستخدم الصيغة المذكرة مع المؤنث والعكس بالعكس»(٣).

فأنت تقول: tlata nahtin = ثلاثة أثواب (٤)

وكذلك تقول: isra,wzin = عشرة أفلس

وفي الأعداد المركبة hamistaعsar inasa = خمسة عشر رجلا

وكذلك: hamsa isra amta = خمس عشرة أمة (٥)

وكذا في حالة العطف أيضا. أما بالنسبة إلى العدد مئة وألف فلهما بالطبع صورة واحدة سواء أكان المعدود مذكرا أم مؤنثا نحو:

مئة كتاب = mi،a kitabin

الف درهم = alfi yrin

ومعنى هذا أن اللغة السريانية هي الأخرى لم تنفرد بطريقة خاصة، تخضع للمنطق أو القياس اللغوي في مسألة العدد، وإنما وجدناها تنسجم مع جارتيها وشقيقتيها من اللغات السامية التي ذكرناها في هذا المقام.

---

(١) Gesenius, Hebrew grammer, P. 249

(٢) Syriac grammar, by. T. H. Robinson, P 126

(٣) Syriac grammar, by T. H. Robinson, P 125

(٤) انظر الكتاب ١١٩

(٥) نأسف لعدم إمكان طباعة الجمل بالحروف السريانية!!

والحبشية هي الأخرى تتفق مع شقيقاتها الساميات في نظامها العددي إذ هي الأخرى تعامل العدد معاملة التضاد من حيث الجنس وذلك في الاعداد من ٣ـ ١٠ وما بينهما أيضا فالصيغة المؤنثة للمعدودات المذكرة بينما الصيغة المجردة من التاء تستخدم للمعدودات المؤنثة شأنها في ذلك شأن سائر اللغات السامية الأخرى (١).

تقول في المؤنث: ثلاث سيدات = salas aneste (٢)

وفي حالة الذكور يقال: ثلاثة رجال = salastu edaw

والآن يجدر بنا أن نهرع إلى الأكادية باعتبارها أقدم لغة سامية معروفة لنا لنرى ما موقفها من هذه الظاهرة. غير أننا لا ندهش إذا وجدناها هي الأخرى تلتزم التمييز بين المذكر والمؤنث وتعامل العدد معاملة التضاد مع المعدود من حيث الجنس فالعدد: salastu المؤنث بالتاء يستخدم مع المعدود المذكر، بينما الصيغة: salas المجردة من التاء فإنها تستخدم مع المعدودات المؤنثة (٣).

و يبدو أن ظاهرة التضاد في الأعداد هذه كانت توجد في اللغة الهيروغليفية أيضا ونحن نذكرها هنا وإن لم تكن من الفصيلة السامية، ولكن لقدم هذه اللغة ووجود هذه الظاهرة بها كما يقول الدكتور بكير إذ يقول: أما الأعداد من ٣ـ ١٠ فيبدو أنها كانت تخالف المعدود بدليل هذه الأمثلة: [hieroglyphs] = مت. و٤ = أربعة شرايين (٤). وكذلك [hieroglyphs] = نسي .ر٣ = ثلاثة ملوك. وهنا نلاحظ وجود علامة التأنيث وهي التاء [hieroglyph] مع المذكر وهو هنا الملك.

من هذا وذاك نرى أنفسنا أمام ظاهرة لغوية عتيقة قديمة قدم اللغة الأم نفسها. ونحن ازاء هذه الحقيقة الثابتة ليس أمامنا بعد هذا إلا محاولة تعليلها في ضوء النسق العام للغة تمشيا مع قواعدها ومنطقها، وهذا ما سنحاول التعرض له الآن:

آراء النحاة واللغويين القدماء:

لقد وقف نحاة العرب بصفة خاصة ازاء هذه الظاهرة الفريدة حائرين، ومعلوم أن معظم علماء العرب القدامى لم يكن لديهم نزعة التعليل بقدر ما كانت لديهم نزعة التحليل والتفصيل. وليس أدل على ذلك أن الكثيرين منهم مر بهذه الظاهرة دون توقف أو التعرض لها إلا قليلا قليلا. فإما أن يكون هذا التجاهل نزوعا عن تعليلها، وإما ادراكا لعدم القدرة على تعليلها تعليلا شافيا كافيا، جامعا مانعا مقنعا، لهذا آثر أكثرهم اغفالها واهمالها.

---

(١) Ethiopic grammar, by Dilmann P 365

(٢) نكرر الاعتذار لعدم امكان طباعة الجمل بالحروف الحبشية والحبشية تكتب وتقرأ من جهة الشمال. دون سائر اللغات السامية.

(٣) An introduction to the comparative grammar p116 & problems of semitic grammar by G R Driver p 350

(٤) قواعد اللغة المصرية ١٥

ولعل الدليل القاطع على صعوبة تعليل ظاهرة التضاد هذه، هو ذلك التباين الشديد العريض بين آراء النحويين واللغويين من القدماء والمحدثين على السواء. ولهذا يجدر بنا أن نذكر آراءهم، ونعرض لها بشيء من الدرس والتمحيص، فنبدأ أول ما نبدأ بإمام النحاة.

سيبويه: ١٤٨ــ ١٨٠هـ

يذكر سيبويه في كتابه ما نصه: «اعلم أن ما جاوز الاثنين إلى العشرة مما واحده مذكر، فإن الأسماء التي تبين بها عدته مؤنثة، فيها الهاء التي هي علامة التأنيث، وذلك قولك: ثلاثة بنين وأربعة أجمال، وخمسة أفراس، إذا كان الواحد مذكرا، وستة أحمرة وكذلك جميع هذا تثبت فيه الهاء حتى تبلغ العشرة. وإن كان الواحد مؤنثا فإنك تخرج هذه الهاءات من هذه الأسماء، وتكون مؤنثة، ليست فيها علامة، وذلك قولك: ثلاث بنات وأربع نسوة.. وكذلك جميع هذا حتى تبلغ العشرة»(١).

وعبارة سيبويه واضحة لاغموض فيها، فهو يقرر أن أسماء العدد مؤنثة سواء اتصلت بها الهاء أو لم تتصل. أي أن العدد خمس أو خمسة كلاهما مؤنث، ورغم أن هذا كلام غريب يقتضي انكار وظيفة التاء في التأنيث، بمعنى أن وجودها وعدمها سواء. كما أننا يجب أن نشير هنا إلى أن سيبويه فاته في هذه المسألة أن يعلل لها بدلا من أن يصفها لنا فقط. فنحن ازاء ظاهرة غريبة لانريد لها وصفا وتخمينا وإنما نريد لها تعليلا وتدليلا.

الفراء: ١٤٤ــ ٢٠٧هـ:

يقول الفراء في كتابه المذكر والمؤنث «وقد قالت العرب ثلاثة وثلاث وكلاهما مؤنثان لأنهما جمع»(٢). فهو يتفق مع سيبويه في أن الاعداد مؤنثة سواء اتصلت بها التاء أو كانت منزوعة منها. وسنناقشه في هذا بعد قليل.

المبرد: ٢١٠ــ ٢٨٦هـ

جاء المبرد فتصدى لهذه المسألة، وكأنه لم يقتنع بقول سلفيه سيبويه والفراء، فرأى رأيا آخر تعليلا لظاهرة المخالفة بين العدد والمعدود في التذكير والتأنيث فقال: «الهاء في نحو ثلاثة أثواب وأربعة رجال كدخولها في علاّمة ونسّابة، ورجل ربعة، وغلام يفعة(٣).

ثم يقول: «فإذا أوقعت العدة على مؤنث أوقعته بغير هاء، فقلت: ثلاث نسوة، وأربع جوار، وخمس بغلات، وكانت هذه الأسماء مؤنثة بالبنية كتأنيث عقرب وعناق وشمس وقدر»(٤). يريد المبرد هنا أن يفسر علة دخول علامة التأنيث مع المعدود المذكر. والمتأمل في تبريره لهذه المسألة يجده يطرح أمامنا علتين لا علة واحدة، وكلاهما تتنافر مع الأخرى كل التنافر. فهو يقرر

(١) سيبويه ١٧١/٢
(٢) المذكر والمؤنث للفراء ٤٥
(٣) رجل ربعة: بين الطويل والقصير، و يوصف به المرأة والرجل. وغلام يفعة: مراهق.
(٤) المقتضب ١٥٧/٢

أولا أن دخول الهاء على هذه الأعداد أو تلك، ليست كدخولها على ما دخلت عليه كما في ضاربة ونائمة وقائمة، بل كدخولها في علاّمة ونسّابة ورجل يفعة.

ومعنى هذا أن علامة التأنيث داخلة على مذكر(١). ففضلا عن أن علاّمة ونسّابة، صفات لمذكر، فإنه ذكر أيضا أنها كالتاء الداخلة على «رجل ربعة» و«غلام يفعة» وهذا لايدع مجالا للشك في أن هذه التاء داخلة على مذكر. أي أنها ليست علامة تأنيث كما في قائمة ونائمة.

ثم يعود المبرد فيذكر أيضا أن هذه الأسماء مؤنثة بالبنية كتأنيث عقرب، وعناق، وشمس، وقدر. وغني عن البيان انك تستطيع أن تكتشف هذا التناقض لأول وهلة. فهو يذكر أولا أن التاء ليست علامة للتأنيث كما في علاّمة ونسّابة، و يريد أن يؤيد هذا الادعاء، غير أنه لم يوفق فتعارض مع نفسه. فقرر ثانية أن التاء داخلة على مؤنث بالبنية كما في عقرب وعناق وشمس. أي أن التاء داخلة على مذكر مرة كما في علامة، ومرة أخرى داخلة على مؤنث كشمس وقدر، ولاشك أنك ترفض هذا التنافر.

والمبرد يريد أن يذكر لنا أن الأعداد مؤنثة ولكنه يستخدم في كل حالة منطقا مختلفا، ففي حالة الأعداد المؤنثة بالتاء. تراه يقول: إن هذه التاء ليست أداة تأنيث وإنما هي كتاء علاّمة ونسّابة. وفي حالة الأعداد المنزوعة التاء، تراه يستخدم منطقا آخر فيقول: إن الاعداد المجردة من التاء مؤنثة بالبنية كتأنيث شمس وقدر. ومعنى هذا أن الأعداد المؤنثة بالتاء تعد مذكرة كعلاّمة ونسّابة، بينما الأعداد المجردة من التاء تعد مؤنثة تأنيثا معنويا كشمس وقدر. وهنا نود أن نناقشه في هذا الرأي.

فأما قوله: إن التاء(٢) الداخلة ليست للتأنيث فلا دليل عليه، وإذا لم تكن للتأنيث فما وظيفتها؟ فهل هي للمبالغة كما في علامة؟ فإذا كان هذا هو ما يعنيه ولا أظن أنه يعنيه، لأن التاء الداخلة على الأعداد من ٣ــ ١٠ ومابينهمالا تفيد المبالغة، لأنها اعداد تشير إلى جمع القلة، ثم أنها داخلة على المعدود المذكر فتفيد المبالغة والكثرة، فكيف يحرم من هذه المبالغة العدد نفسه إذا كان المعدود مؤنثا؟!

أظن أننا الآن نستطيع أن نقطع بأن التاء الداخلة على العدد تختلف تماما عن التاء الداخلة على علاّمة ونسّابة. إذ أنها كما علمنا ليست للمبالغة. كما أنها ليست للتأنيث كما يذكر المبرد نفسه. فأما الجزء الأخير من رأيه والذي يشير فيه إلى أن الأعداد مؤنثة بالبنية كعقرب وعناق وشمس وقدر، فهو هنا يتفق مع سيبويه كما ذكرنا من قبل. إذ قال بتأنيث الأعداد سواء دخلت عليها التاء أم لم تدخل. كما يتفق أيضا مع الفراء حيث يقرر هو الآخر أن الأعداد

---

(١) علامة: الكثير العلم. والنسّابة: العالم بالأنساب وكلاهما وصف لمذكر.

(٢) آثرت التعبير بالتاء بدلا من الهاء على اعتبار أنها هي العلامة في الأصل والوصل.

تكون مؤنثة بالتاء أو بنزعها كما سبق أن ذكرنا(١). وهنا تأتي المناسبة فنرد عليهم جميعا في تلك المناسبة فتقول: بالمنطق الجدلي نستطيع أن نقول: إن الاعداد ليست مؤنثة بذاتها. وإذا كانت كذلك فما وظيفة التاء إذن؟ وقد ثبت لنا أنها ليست للمبالغة أيضا.

وهنا يتضح التخبط والتعارض لابين آرائهم بل بين آراء العالم الواحد منهم. كما هو الحال هنا.

ابن فارس: ٣٢٩ ــ ٣٩٥هـ

أتى ابن فارس بعد المبرد فشارك في هذه المسألة نفسها، وعرض علينا رأيا جديدا لم نجده عند أسلافه. فهو يقول: «يقال: امرأة، وامرأتان، وثلاث إلى العشر بسقوط الهاء. وفي المذكر، رجل، ورجلان وثلاثة(٢) رجال، سقطت الهاء من المؤنث، لأن المؤنث أثقل من المذكر، فخفف باسقاط الهاء، ليعتدل الكلام»(٣).

هذا ما ذكره ابن فارس، وتلاحظ أنه يقول: يقال امرأة وامرأتان وثلاث إلى العشر بسقوط الهاء. أما علم أنه إذا تقدم المعدود أو حذف جاز الأمران؟! أي جاز حذف التاء كما ذكر أو اثباتها؟ ومعنى هذا أنه يصح أيضا أن يقال: ثلاث أو ثلاثة، لأن «ثلاث» التي في النص لا معدود معها، و بالتالي يجوز أن يتقدمها المعدود أو يتأخر عنها، و بهذا يجوز فيها الوجهان. لا كما ذكر ابن فارس وهو سقوطها.

بقي شيء آخر وهو رأيه في تعليل مسألة التضاد حيث يرى أن الهاء سقطت من عدد المؤنث لأن المؤنث أثقل من المذكر فخفف باسقاطها ليعتدل الكلام. إلا أن في النفس شيئا من هذا الرأي، فكيف تستريح النفس إلى هذا الكلام، وهو يوقظ في النفس عدة تساؤلات هي:

أولا: ما معنى كون المؤنث أثقل من المذكر؟ فإن كان يعني أن إلحاق التاء بالمؤنث تكسبه ثقلا في بنيته، فليس هذا بمبرر، كما أن هذه التاء، قد تلحق المذكر أيضا فلا يلحقه الثقل، و يؤنث عدده كما في طلحة وحمزة، تقول: ثلاثة طلحات. ففي طلحة توجد التاء، ولكنها لم تكسبه ثقلا البتة، ولو صح هذا التعليل لوجب حذف التاء من عدده، ولكن شيئا من ذلك لايجب عند جمهور النحاة.

ثانيا: إذا صح ما ذكره احمد بن فارس من أن المؤنث أثقل ــ ولا أرى ذلك ــ فكان من الأليق ألا تسقط الهاء خلافا لما ذكر ليعتدل الكلام فيكون العدد مؤنثا بالتاء مع المعدود المؤنث ليحدث التوازن والاعتدال. إذ كيف يستقر التوازن والاعتدال مع عدد خفيف ومعدود ثقيل أو العكس؟

(١) انظر رأي الفراء في كتابه «المذكر والمؤنث» ٤٥

(٢) في الأصل «ثلاث رجال» تحريف.

(٣) المذكر والمؤنث لابن فارس ٤٨

ابن سيده:٣٩٨ـ ٤٥٨هـ

أما ابن سيده ذلك العالم اللغوي الأندلسي، فقد تعرض هو أيضا لهذه النكتة فقال في مخصصه معللا لهذه المسألة بجوابين على حد تعبيره([1]) «أحدهما: أن الثلاث من المؤنث إلى العشر مؤنثات الصيغة، فالثلاث مثل: عناق، والأربع مثل عقرب، وكذلك إلى العشر. قد صيغت ألفاظها للتأنيث مثل: عناق، وأتان، وعقرب، وقدر، وفهر، و يد، ورجل وأشباه لذلك كثيرة.

فصيغة هذه الألفاظ للتأنيث، فصارت بمنزلة ما فيه علامة التأنيث، وغير جائز أن تدخل هاء التأنيث على مؤنث تأنيثها بعلامة أو غيرها. وهذا القول: يوجب أنه متى سمى رجل بثلاث لم يضف إلى المعرفة، لأنه قد صار محلها محل عناق، إذا سمي بها رجل.

فأما الثلاثة إلى العشرة في المذكر، فانما ادخلت الهاء فيها لأنها واقعة على جماعة والجماعة مؤنثة. والثلاث من قولنا: ثلاثة مذكر، فادخلت الهاء عليه لتأنيث الجماعة، ولو سمي رجل بثلاث من قولك: ثلاثة لانصرف في المعرفة والنكرة، لأنه يصير محلها محل سحابة. وإذا سمي بسحاب رجل انصرف في المعرفة».

كان هذا هو الجواب الأول لابن سيده لتعليل النكتة في تأنيث العدد مع المذكر وتذكيره مع المؤنث، إن صح أن هذه التاء للتأنيث، وليست كما يزعم بعضهم أنها للتذكير. وهذا لعمري في المقال عجيب([2]).

والمتأمل في هذا الجواب يجد ابن سيده يقول: بتأنيث العدد مثلما قال سيبو يه والفراء والمبرد ومن تابعهم. إلا أن ابن سيده يفرق هنا بين نوعي العدد، فيرى أن الأعداد التي نزعت منها التاء، فانها صيغ مؤنثة مثل عناق وعقرب وهكذا. وغير جائز أن تدخل عليها تاء التأنيث، لأنه لا يدخل تأنيث على تأنيث. فأما التي اتصلت بها التاء، فإنها مؤنثة أيضا، ولكن بمنطق آخر، وهو أنها واقعة على جماعة والجماعة مؤنثة.

ولست أدري كيف استساغ ابن سيده هذا التعليل، والتعارض بين جلي للعيان؟ انه شيء عجاب حقا أن ينسب مثل هذا الرأي لقطب من أقطاب اللغة هو ابن سيده. كيف ارتضت نفسه أن يعتبر العدد «ثلاث» مؤنث مثل عناق، ثم هو في الوقت نفسه يعتبرها مرة أخرى مذكر ثم ادخلت عليه الهاء لتأنيث الجماعة؟ ففي الحالة الأولى لايجوز اتصالها بتاء التأنيث لأنها مؤنثة أصلا، ولا يدخل تأنيث على تأنيث، وفي الحالة الثانية تنقلب إلى مذكر وتقبل علامة التأنيث لأنها تفيد الجماعة، والجماعة مؤنثة عندهم. وهنا نسأل: إذا صح أن الصيغة الأولى

---

(١) المخصص ٩٩/١٧.

(٢) سيأتي رأي الدكتور فؤاد حسنين ص ٣٢.

المجردة من التاء وهي «ثلاث» و «أربع» و«خمس» مؤنثات بالأصالة، مثلها في ذلك مثل المؤنثات السماعية نحو: عناق، وعقرب، فلماذا تلحق بها التاء في الحالة الثانية فتصبح ثلاثة وأربعة وخمسة.. وهو يقرر نفسه أنه لايدخل تأنيث على تأنيث؟ وعلى اعتبار أنها واقعة على جماعة والجماعة مؤنثة، فكان من الأولى ألا تتصل بها التاء، لأنها مؤنثة بالأصالة وليست في حاجة إلى هذه اللاحقة ما دامت هي في غني عنها! فكيف استساغ ادخال التاء على مؤنث أصلا وهو ينكر ذلك، وقد صرح بأنه لايدخل تأنيث على تأنيث.

وشيء آخر يمكن أن يثار وهو: كيف يؤنث العدد ثلاثة بالتاء لأنها واقعة على جماعة والجماعة مؤنثة، الا يجوز أن يقع العدد على جمع والجمع مذكر بدلا من أن يقع على جماعة. وفي هذه الحالة لايوجد مبرر لهذه التاء. أما إذا كان يعني دلالة الجمع، والجمع مؤنث وهذا قطعا ما يعنيه. فلم لايكون الأمر كذلك بالنسبة للمعدودات المؤنثة أيضا فتدخل عليها التاء أليست هي الأخرى جماعة؟!

لاشك أن الذي نسوقه الآن كان في ذهن ابن سيده، والدليل على عدم اقتناعه هو نفسه بهذه العلة أنه أورد لنا رأيا آخر آن لنا أن نذكره:

فالاجابة الثانية التي علل بها ابن سيده للظاهرة نفسها قوله: انه فصل بين المؤنث والمذكر بالهاء، ونزعها لتدل على تأنيث الواحد وتذكيره. فإن قال قائل، فهلا أدخلوا الهاء في المؤنث، ونزعوها من المذكر. فالجواب في ذلك أن المذكر أخف واحده من المؤنث، فثقل جمعه بالهاء، وخفف جمع المؤنث ليعتدلا في الثقل»(١).

وقد سبق أن ناقشنا فكرة الثقل هذه عند ابن فارس. وهنا أود أن أضيف شيئا. وهو إذا كان التوازن هدفا، أليس من الأجدر أن يكون داخل الجملة نفسها قبل أن يتعداها إلى غيرها، أعني أنه كان من الأجدر لكي يحصل الاعتدال في الوزن أن يكون بتأنيث العدد مع معدوده المؤنث. بدلا من العكس. ثم لماذا لايطرد هذا الاعتدال في الثقل مع سائر الأعداد لكي يكون هنا تضاد أيضا بين العدد ومعدوده مع الواحد والاثنين. أو ألفاظ العقود أو المئة والألف عند اختلاف المعدود؟ إذ الحاصل أنه لاينظر إلى هذا التوازن بين الأعداد ومعدوداتها في مثل هذه الحالات. كما أننا إذا أخذنا بهذه العلة. وهذا المنطق لاقتضى الأمر ضرورة مخالفة الصفة لموصوفها، وأن يخالف الخبر مبتدأه تأنيثا وتذكيرا ومثل هذا لم يقل به أحد قط.

ابن يعيش: ٥٥٦ ــ ٦٤٣هـ

يرى ابن يعيش أن أصل العدد قبل تعليقه على معدود أن يكون مؤنثا بالتاء فإذا أردت تعليقه على معدود هو أصل وفرع، جعل الأصل للأصل فأثبت العلامة والفرع للفرع فاسقطت العلامة،

---

(١) المخصص ١٧/١٠٠

و يتضح من كلام ابن يعيش أن أصل الأعداد مؤنثة بالتاء لا كما يرى سيبو يه مثلا أنها مؤنثة سواء بالتاء أو بدونها وعند تعليق العدد على المعدود نظر إلى الأصل والفرع ، فبما أن المذكر أصل والأعداد متصلة بالتاء في الأصل ، لذا جاءت الأعداد المتصلة بالتاء مع المعدودات المذكرة لأصالة كل منها . ثم كان الفرع للفرع ، أي الأعداد المنزوعة التاء مع المعدودات المؤنثة ، لأن كلا منهما فرع من أصل . وهنا نسأل : إذا صح هذا . فلماذا لم تطرد فكرة الأصالة هذه مع الواحد والاثنين والعقود والمئة والألف ؟ وهنا ينهار الأساس الذي اعتمد عليه ابن يعيش و بالتالي انهارت حجته من أساسها . ثم لماذا تنزع هذه التاء مع المؤنث أليس هو أولى بها من المذكر . ثم لو صح هذا لما جاز أن يكون صاحب الحال معرفة بينما الحال نكرة . وكان الواجب أن يكون الأصل للأصل والفرع للفرع . وما قال بهذا أحد فصاحب الحال معرفة والمعرفة فرع ، بينما الحال نكرة والنكرة أصل .

وقد عاد ابن يعيش يعلل بعلل أخرى إلا أنها أوهن من سابقتها ، فتراه يقول : لما كان المذكر أخف من المؤنث لهذا أسقطوا الهاء من المؤنث ليعتدلا وقد سبق مناقشة هذه الفكرة عند احمد بن فارس وابن سيده وابطالها . وقال : «وقيل انما كان أصل العدد التأنيث من قبل أن يكون كل اسم لايخلو مسماه من أن يكون عاقلا أو غير عاقل ، ومسمى قولنا : ثلاثة و أربعة ونحوهما من الأعداد انما هو شيء في الذهن مجهول فصار بمنزلة ما لايعقل ، والاخبار عن جماعة مالايعقل كالاخبار عن المؤنث المفرد فلذلك أنث»(١) .

وأنت تلاحظ أن ابن يعيش يحشد ما استطاع أن يحشده من أقوال سابقيه من علماء اللغة والنحو. وهو بهذه الجمهرة من العلل يؤكد بداهة أنه لا توجد علة واحدة مقنعة مستقيمة تغني وتجب ماعداها .

بقى شيء طارئ لم يسبق التعرض له وهو قول ابن يعيش أن أصل العدد التأنيث من قبل أن كل اسم لايخلو مسماه من أن يكون عاقلا أو غير عاقل ، ومسمى قولنا : ثلاثة وأربعة ونحوهما من الأعداد انما هو شيء في الذهن مجهول ، فصار بمنزلة مالا يعقل . والاخبار عن جماعة مالايعقل كالاخبار عن المؤنث المفرد ، فلذلك أنث . فأبسط ما يمكن أن يقال حول هذه المعميات التي يشير فيها إلى أن الأعداد شيء في الذهن مجهول فصار بمنزلة مالايعقل ، لذلك أنث على اعتباره كالمفرد المؤنث . فهنا يستطيع أن يسأل السائل . إذا كانت الأعداد أشياء مجهولة في الذهن لذلك أنثت بالتاء ، فلماذا لم تؤنث أيضا هذه الأعداد نفسها مع المعدودات المؤنثة ، أي عند حذف العلامة من العدد مع المعدود المؤنث ؟

من هذا يبدو جليا أنه لامنطق ولا علة لإيثار التأنيث في احدى الحالتين دون الأخرى .

---

(١) شرح المفصل ١٩/٦

ونحن بهذا نجمل القول بأن ابن يعيش عفا الله عنه لم يقدم لنا شيئا البتة حلا لطلسم هذه المشكلة.

ابن مالك: ٦٠٠ــ ٦٧٢هـ

يعرض ابن مالك لهذه القضية قائلا: انما حذفت التاء من عدد المؤنث، وأثبتت في عدد المذكر، لأن الثلاثة وأخواتها أسماء جماعات كزمرة وأمة وفرقة، فالأصل أن تكون بالتاء لتوافق نظائرها، فاستصحب الأصل مع المذكر لتقدم رتبته، وحذفت مع المؤنث فرقا لتأخر رتبته(١).

وهنا نسأل: ألا يصح أن يقال انها كرهط وفريق وشعب وكلها مذكرة. وأما قوله أنه استصحب المؤنث مع المذكر لسبق رتبته ثم حذفت التاء مع المؤنث فرقا بينهما، فهذا لاينهض دليلا على هذه المسألة الشائكة وقد سبق مناقشة فكرة الأصل والفرع هذه. وتبين عدم صلاحيتها دليلا وتعليلا لهذه الظاهرة.

السيوطي: ٨٤٩ــ ٩١١هـ

في القرن التاسع الهجري جاء جلال الدين السيوطي ليواجه هذه المشكلة في شجاعة فرأى أن «النكتة في اثبات التاء في المذكر، لأن العدد كله مؤنث، وأصل المؤنث أن يكون بعلامة التأنيث، وتركت من المؤنث لقصد الفرق، ولم يعكس، لأن المذكر أصل وأسبق، فكان بالعلامة أحق، ولأنه أخف وأبعد عن اجتماع علامتي تأنيث»(٢).

والملاحظ هنا أن السيوطي قد علل بعلل ثلاث:

الأولى: وهي ما سبق أن ذكره سيبويه والذين نحوا نحوه فقال: إن الأعداد كلها مؤنثة سواء أتصلت بها التاء أم لم تتصل.

الثانية: ان التاء لحقت الأعداد مع المذكر للفرق بينهما، واستشهد على ذلك بأنهم خصوا جمع فعال في المؤنث بأ فعل، كذراع وأذرع. وفي المذكر بأفعلة، كعماد وأعمدة وهذا يشبه الحاقهم علامة التأنيث في عدد المذكر وحذفها من عدد المؤنث(٣). و يرى أنها لحقت العدد المذكر، لأن المذكر أصل وأسبق، والمؤنث فرع. ولما كان الأصل في الاعداد التأنيث، كما ذكر، لهذا جيء بالأصل مع الأصل، والفرع مع الفرع. أي أن العدد مؤنث بالأصالة مع المعدود المذكر بالأصالة أيضا، وهذا قول سلفه ابن يعيش.

الثالثة: يذكر أن المذكر أخف وأبعد عن اجتماع علامتي تأنيث، ومعنى هذا أن المؤنث أثقل، فكان يقتضي المنطق عكس ذلك. فإذا كان العدد مؤنثا بالتاء كان الأولى والأنسب أن يأتي مع المعدود المؤنث لكي يتعادلا، وليس العكس!

---

(١) شرح التصريح على التوضيح ٢٧٠/٢

(٢) همع الهوامع ١٤٩/٢

(٣) الأشباه والنظائر ١٠٤/٢

والواقع أن هذه الآراء التي ذكرها السيوطي هنا ليست من بنات فكره. وإنما أخذ الشق الأول من تعليله من سيبويه وغيره. أما الشق الأخير فقد سبق ذكره عند ابن فارس الذي قال: إن المؤنث أثقل من المذكر. ثم هو يذكر رأيا آخر أودعه كتاب «الأشباه والنظائر» يقول فيه نقلا عن البسيط: «إن التاء الداخلة على العدد لم تدخل لتأنيث ما دخلت عليه، لأنه مذكر، بل دخلت للفرق بين العددين» (١).

وأنت أمام هذه العلل المتعدد لايسعك إلا أن ترفضها جميعا. فهو مرة يقرر أن العدد كله مؤنث (٢)، ثم هو مرة أخرى يذكر أن التاء الداخلة على العدد لم تدخل لتأنيث ما دخلت عليه، لأنه مذكر. وربما يشفع له في هذه التعارض أن المرء قد يرى رأيا ثم يعود فيرى غيره. وأحسن الظن أن يقال مثل ذلك في تعليل هذا التناقض بين القولين، أو يشفع له أن قوله بتذكير العدد أخذا عن البسيط، إلا أنه كان الأجدر به مناقشته إذا لم يأخذ به، أو لعله يعني ان التاء الداخلة للفرق وليست للتأنيث. وفي هذه الحالة أيضا لايسلم قوله من الاعتراض عليه. فالتاء الفارقة لا تدخل إلا على مذكر أيضا لكي نفرق بين صيغة المؤنث والمذكر كما في قائم وقائمة. وأما الذي لانغفره له ما ذكره مرة أخرى في الكتاب نفسه (٣) قوله: «ونزع التاء من أسماء العدد علامة تأنيث المعدود، وذلك خاص بباب العدد. والأصل في اللفظ الخالي من علامة التأنيث أن يكون للمذكر كما في سائر الأبواب» ومعنى هذا أن الحاق التاء في أسماء العدد علامة تذكير المعدود إلا أن جمهور النحاة ذكروا أنه ليس للمذكر علامة. كما أن مقتضى هذا المنطق أيضا أن تعتبر البطن مؤنثة في قول الشاعر: (٤)

وان كلابا هذه عشر أبطن   وأنت بريء من قبائلها العشر

وتأنيث البطن لم يقل به أحد. وانما وردت هنا في هذا البيت على معنى القبيلة. وتذكير البطن مجمع عليه كما ذكره الحريري (٥) واحمد السجاعي (٦) وابن جني (٧) وغيرهم. وقد تعجب الخليل بن احمد فقال: أنشد اعرابي وذكر البيت. وقال فجعلت أعجب من قوله عشر أبطن. فلما رأي عجبي قال: أليس هكذا قول الآخر:

وكان مجني دون من كنت أتقي   ثلاث شخوص كاعبان ومعصر (٨)

وقد أوضح الشنتمري القول في هذه الكلمة قائلا: إن تأنيث الأبطن وحذف الهاء من العدد المضاف اليها حملا على معنى القبائل كما ذكرت لك. (٩)

(١) الأشباه والنظائر ٢٨٨/١
(٢) همع الهوامع ١٤٩/٢
(٣) الأشباه والنظائر ٣١٢/٢
(٤) سيبويه ١٧٤/٢
(٥) درة الغواص ٣٢
(٦) فتح الرحمن بشرح ما يذكر و يؤنث من أعضاء الانسان
(٧) المذكر والمؤنث لابن جني ٣
(٨) العقد الفريد ٢٠/٢
(٩) تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب ١٧٤/٢

من هذا الذي ذكرت نخلص إلى أن السيوطي لم يستقر على حال . فهو مرة يرى أن الأعداد مؤنثة سواء أتصلت بها التاء أو خلت منها . ثم هو يعود بعد ذلك فيعتبر الأعداد مذكرة ، حيث يذكر أن التاء الداخلة على العدد لم تدخل لتأنيث ما دخلت عليه لأنه مذكر . ثم هو مرة ثالثة يرى أن نزع التاء علامة على تأنيث المعدود . ولعل هذا التأرجح يشير إلى شيء واحد لا أكثر ، هو أن هذه المسألة لم تكن من القضايا المستقرة في ذهنه ، فتأرجحه هذا يعد دليلا كافيا على عدم قدرته على تعليل هذه المسألة تعليلا مقنعا تطمئن إليه نفسه ، بحيث لايحيد عنه إلى غيره ، ولو كان السيوطي مطمئنا إلى رأيه لما وجدنا هذا الاهتزاز والتراجع ، الذي يتنافى مع الحقائق المستقرة .

الصبان : ... توفي سنة ١٢٠٦هـ

شارك الشيخ محمد الصبان(١) في هذه المسألة أيضا ، وعنده أن التاء قد حذفت من عدد المؤنث ، و أثبتت في عدد المذكر ، لأن الثلاثة وأخواتها أسماء جماعات كزمرة وأمة وفرقة ، فالأصل أن تكون بالتاء لتوافق نظائرها ، فاستصحب الأصل مع المذكر لتقدم مرتبته ، وحذفت مع المؤنث فرقا لتأخر مرتبته »(٢) .

وهذا الرأي الذي يذكره الصبان سبق مناقشته وانكاره عند ابن مالك . بل ان الدكتور كمال بشر أنكر هذا الرأي أيضا فقال : « إن النفس لاتميل إلى هذا التعليل ، بل إن هذه المشكلة تنتظر حلا لها »(٣) .

الخضري : ١٢١٣ ــ ١٢٨٧هـ

قبل مئة عام تقريبا قال الشيخ الخضري(٤) إن التاء لحقت هذه الأعداد لأنها أسماء جموع كزمرة وفرقة وأمة ، فحقها أن تؤنث كنظائرها . فاستصحب ذلك مع المذكر لسبق رتبته ، ثم حذفت مع المؤنث فرقا بينهما »(٥) . ثم هو يعلل لماذا خرج عن هذا الواحد والاثنان ، فلا يجري فيهما ذلك ، لأنهما لايضافان إلى المعدود . فلا يقال : واحد رجل ، ولا أثنا رجلين كما يقال ثلاثة رجال ، لأن اللفظ الثاني فيهما يغني عن الأول إفادة الوحدة والزوجية ، و يزيد عليه بإفادة جنس المعدود فجمعه إذن لغو دونما فائدة .

فأما رأيه فقد أخذه عن أسلافه وسبق أن ناقشناه عند ابن مالك حيث قيل أن أسماء الأعداد

---

(١) انظر ترجمته في تاريخ الجبرتي ١٣٧/٢

(٢) حاشية الصبان ١٠٠/٣

(٣) See Dr. Kamal Bishr, D. Thesis p. 269

(٤) محمد بن مصطفى بن حسن : فقيه شافعي ، عالم بالعربية ، مولده ووفاته في دمياط ، دخل الأزهر ، فمرض وصمت أذناه ، فعاد إلى دمياط ، واشتغل بالعلوم الشرعية ، والفلسفية ، واستخرج طريقة لمخاطبته بأحرف إشارية بالأصابع ، فتعلمها منه أصحابه ، فكانوا يخاطبونه بها . له « حاشية » على شرح « ابن عقيل » ، وشرح « اللمعة في الميقات » ورسالة في « مباديء علم التفسير » و« أصول الفقه » و« حاشية على شرح الملوي على السمرقندية في البلاغة . وانظر الأعلام : ٣٢٢/٧ .

(٥) حاشية الخضري ١٣٧/٢

أسماء جموع. نعم قد أضاف الشيخ الخضري شيئا يدعم به حجته فمزج كلامه بالمقارنة بين أعداد التضاد وبين الواحد والاثنين. ويخرج من هذه المقارنة إلى أن اللفظ الثاني يغني عن الأول إذا قيل: واحد رجل أو اثنا رجلين لأن اللفظ الثاني يفيد الوحدة والزوجية. كما يزيد عليه بإفادة الجنس أيضا. فجمعه معه إذن حشو بلا فائدة.

وهنا يثار سؤال نوجهه للخضري وهو إذا صح أن اللفظ الثاني يغني عن الأول، إذن فما معنى قوله عز وجل «لا تتخذوا الهين اثنين»(١) هل بعد قوله «الهين» إشكال بأنهم أربعة؟ فنستفيد بقوله «اثنين» بيان المعنى؟(٢). ونحن نعفي ابن دمياط من الجواب، لأن الواقع أن هناك فرقا بل فروقا بين أعداد التضاد وبين الواحد والاثنين. سنذكرها في حينها إن شاء الله. وأنه لايلزم مع الواحد والاثنين ذكر المعدود، لأن لفظهما يفيد النوع والعدد معا فلا حاجة إذن إلى ذكر المعدود معهما.

وأما الحكمة في قوله تعالى «الهين اثنين» ترجع إلى أن بلاغة القرآن تسمو فوق كل بيان وتعلو فوق كل تعبير، لأن الاسم الحامل لمعنى الإفراد والتثنية دال على شيئين كما ذكرنا: الجنس والعدد، فإذا أردت الدلالة على أن المعنى به منهما والذي يساق إليه الحديث هو العدد شفع بما يؤكده، فدل به على القصد إليه والعناية به. ألا ترى أنك لو قلت: «إنما هو إله» ولم تؤكده بواحد لم يحسن، وخيل أنك تثبت الالهية لا الوحدانية. ومعنى هذا أن «الاثنين» هنا جاءت لنكتة بلاغية كما تبين لك(٣).

وبعد..

فهذه آراء القدماء قد عرضتها عليك، وقدمتها بين يديك مرتبة ترتيبا تاريخيا. كيما يتضح لنا تطور الرأي حول هذه الظاهرة، ولنعرف من السابق بالرأي ومن اللاحق. ونحن بهذا نستطيع أن ننسب الآراء إلى ذويها دقيقة صحيحة.

ونحن بعد هذا العرض، نستطيع أن نجمل القول في أن الأعداد من ٣ـــ ١٠ إنما خالفت معدوداتها في الجنس لأحد هذه الأوجه الآتية:

أولا: لمراعاة الأصل وهو التأنيث بالتاء في العدد، فأعطى هذا الأصل للمذكر، ثم لما جيء إلى المؤنث كان ترك العلامة له علامة.

ثانيا: اعتبار المذكر أخف من المؤنث، لذلك احتمل المذكر زيادة التاء في عدده ليحدث نوع من التعادل بين المذكر والمؤنث.

---

(١) النحل: ٥١

(٢) المزهر: ٦٢٠/١

(٣) الكشاف ٤١٣/٢

ثالثا: اعتبار الأعداد من ٣ــ ١٠ في المذكر واقعة على جماعة والجماعة مؤنثة، لهذا أنث عدد المذكر.

رابعا: ايجاد نوع من التعادل بين جمع العدد المذكر، وجمع العدد المؤنث، بأن يكون في العدد مع المذكر تأنيث لفظي، وفي العدد مع المؤنث تأنيث معنوى، فيعتدلا لمقابلة الجمع بالجمع، والتأنيث بالتأنيث.

خامسا: مراعاة النظير، وهو أنهم لما كانوا يجمعون «فعال» على أفعل في المؤنث بغيرهاء، وعلى أفعلة في المذكر، حملوا العدد على الجمع المكسر، فأسقطوا التاء مع المؤنث، وابقوا عليها مع المذكر.

سادسا: اعتبار التاء في الأعداد للمبالغة وليست للتأنيث.

والآن: ندع أقوال النحاة واللغويين القدماء، ونضع أمامك آراء المحدثين والمستشرقين حول ظاهرة التضاد في الأعداد من حيث التذكير والتأنيث وذلك فيما يلي:

آراء المحدثين:

لم يشغل المحدثون أنفسهم بتعليل هذه الظاهرة، بعد أن رأوا القدماء أنفسهم بعبقريتهم لم يوفقوا إلى هذا، وبدليل تعارض آرائهم. لهذا لانعجب إذا ما رأينا أن العلماء المحدثين لم يتعرضوا لهذه المشكلة كثيرا. فقد بات البحث في علة هذه الظاهرة، تماما كالبحث في أصل اللغة نفسها، ثم أن علماء اللغة الآن، قد انصرفوا عن البحث في أصل اللغة، واعتبروا ذلك ليس من عمل اللغوي، لأنها ابحاث ميتافيزيقية ــفيما وراء الطبيعةــ وليس من شأن علم اللغة أن يبحث فيها. كذلك الأمر في مسألة العدد هذه، فلم نعد نجد من يتعرض لها ليحلل أو يعلل لهذه الظاهرة الغريبة. حتى أن الذين تعرضوا لها أخطأهم التوفيق في ذلك.

رأي الدكتور فؤاد حسنين:

وقد خرج علينا الدكتور فؤاد حسنين برأي قال فيه بتذكير الأعداد، وأن التاء ليست أداة للتأنيث. فهو يقول: «وخلاصة الرأي عندي في هذه المسألة أن أسماء الأعداد كما هي من ثلاثة إلى عشرة مذكرة وليست مؤنثة، كما أن التاء المتصلة بها ليست علامة تأنيث، بل هي عنصر اشاري قديم من هذا النوع الذي نجده في بعض الضمائر والظروف وغيرها، كما أن استخدام هذه الأسماء لا مخالفة فيه البتة للمعدود»(١).

وهنا نسأل: ما الأسانيد التي اعتمد عليها حتى توصل بها إلى أن الأعداد مذكرة بالأصالة وأنها ليست مؤنثة كما ذكر النحاة؟ لقد استدل صاحبنا أن الاعداد مذكرة في الأصل، بدليل

---

(١) العدد في اللغة العربية للدكتور فؤاد حسنين ١٩١

أن العدد في معظم اللغات السامية من واحد إلى عشرة في حالة الاطلاق هو: واحد، اثنان، ثلاثة، أربعة.. ولو كانت الاعداد من ٣ــ ١٠ مؤنثة حقا لتحتم على اللغة بحكم قانون الجناس أن تجعل من واحد، واثنين صيغتين مؤنثتين تمشيا مع ثلاثة حتى عشرة. وظاهرة الجناس هذه هي التي حدت باللغة أن تحمل ألفاظ العقود من ثلاثين إلى تسعين على صيغة عشرين أو العكس. إذ أن الصيغة الأخيرة، أعني عشرين، ما هي في الواقع إلا صيغة المثنى من عشرة، لأن العشرين ضعف العشرة، بينما صيغ ألفاظ العقود الأخرى من ثلاثين إلى تسعين هي صيغ جموع. إذ أن ثلاثين ثلاثة أمثال عشرة، وأربعين، أربعة أمثالها.. الخ. وقانون الجناس أيضا هو الذي جعلنا في العربية نحمل صيغة وضمير الغائبات على ضمير الغائبين. إذ نحن نقول: هُن بضم الهاء حملا على: هُم، والأصل هِن بكسر الهاء، لأنها جمع هي، بينما هم جمع هو.

ثم يقول: «فالأسماء الدالة على الأعداد من ١ــ ١٠ ليست في الواقع مؤنثة كما نتبين هذا من واحد واثنين، كما أن اللغة لا تتسع لايجاد صيغتين من جنس واحد للتعبير عن عدد واحد، وإلا للمسنا هذه الظاهرة مع العدد في حالة الاطلاق، أي: واحد، اثنان، ثلاث، أربع.. عشر. لكن مثل هذه الصيغ المطلقة لم تحفظها لنا نصوص، ولم يتناقلها رواة، وكل الذي وصلنا أنها متصلة دائما بالتاء (الهاء).

فاستدلاله هنا يعتمد على أن قانون الجناس في اللغة الذي حمل ألفاظ العقود من ٣٠ــ ٩٠ حملا على صيغة عشرين أو العكس، على الرغم من أن صيغة عشرين هي صيغة المثنى من عشر، بينما صيغة ثلاثين و.. الخ صيغ جموع، وكذلك فإن قانون الجناس حملنا أن نقول: هُن بضم الهاء حملا على هُم، فإنه بناء على هذا كان يتحتم على اللغة بحكم هذا القانون أن تجعل من واحد واثنين صيغتين مؤنثتين تمشيا مع ثلاثة حتى عشرة، إذا صح أن الأعداد من ٣ــ ١٠ مؤنثة.

وبما أن اللغة لم تفعل ذلك، فإن هذا دليل على أن الأعداد مذكرة بدليل تذكير العددين واحد واثنين في حالة الاطلاق. وهذا يحتم أن تكون بقية الأعداد مثلهما، أي مذكرة، وفقا لمقتضى قانون الجناس اللغوي الذي اعتمد عليه.

وكأن الدكتور فؤاد أحس أن هذا الدليل واه، لأن ما ينبغي أن يكون شيء، وما هو كائن فعلا شيء آخر. فإذا كان يجب أن تكون الأعداد كلها مذكرة ليس معنى ذلك أنها حاليا مذكرة. وإذا كان الدليل هو تذكير واحد واثنين، فما علة وجود هذه التاء في بقية الأعداد؟ وقد أجمع الناس على أنها أداة للتأنيث. وأن الأعداد مؤنثة بها. وهنا ينفي سيادته أن هذه التاء أداة للتأنيث بل هي عنصر اشاري قديم من هذا الذي تجده في بعض الضمائر والظروف وغيرها.

ويحسب الدكتور أنه بهذا الرأي الذي لا دليل عليه(١) أنه قد أخرج نفسه من مأزق وجود التاء وتأنيثها للعدد، فادعى أنها ليست لوظيفة التأنيث. وهنا يثار سؤال، ولماذا اختصت المعدودات المذكرة بهذا العنصر الاشاري دون المعدودات المؤنثة؟ أي أننا لماذا نستخدم هذا العنصر الاشاري فنقول: خمسة رجال. ثم لانستخدم هذا العنصر الاشاري نفسه حين نقول: خمس سنوات، ثم ما دلالة هذا العنصر الاشاري الذي يطرد اتصاله بالعدد مع المعدودات المذكرة؟

وسؤال آخر وأخير أسوقه بالنسبة إلى قانون الجناس ذلك. والسؤال هو: لماذا لم يتفق العدد والمعدود تأنيثا وتذكيرا طبقا لهذا القانون، كما نرى من الاتفاق التام في الجنس بين المبتدأ والخبر، والصفة وموصوفها والحال وصاحبها والفعل والفاعل.. الخ.

عند هذه النقطة نستطيع أن نقول أن السيد الدكتور لم يقدم شيئا ذا بال بالنسبة لتعليل ظاهرة التضاد بين المعدودات والأعداد، وكل الذي قدمه، هو ذلك الزعم بان الأعداد مذكرة، ولا دليل معه على ذلك، وإن أنكر وظيفة التاء للتأنيث، فما الدليل العلمي على هذه الوظيفة الجديدة التي زعمها للتاء؟ ثم لماذا تلحق بالعدد في حالة ثم تتخلى عنه في حالة أخرى على نسق مطرد؟!

وللعقاد رأي:

لقد اهتم المجمع اللغوي بالقاهرة بأمر هذه الظاهرة. فبحثها ودرسها قرابة ربع قرن وقدمت مقترحات وعرضت آراء، إلا أنها في مجموعها تبحث أول ما تبحث في محاولة تبسيط هذه القاعدة على اللسان العربي المعاصر. فلا مشاحة ولا جدال في تعثر وتبرم الناس بهذه القاعدة. ولتجدن أكثر الناس ضيقا وتبرما هم المثقفون حيث تفرض عليهم ثقافتهم المحافظة على قواعد اللغة وسلامة النطق بها.

وقد كان العقاد أحد الأعضاء الذين اشتركوا في هذه المعمعة، ولعل رأيه يتجه إلى تعليل الظاهرة، لا إلى المحاولة تيسيرها مثلما حاول كل من الدكتور الطبيب محمد كامل حسين، وأمين الخولي والشيخ النجار وغيرهم(٢) ولذلك تراه يقول:

«إن الخلاف بين المذكر والمؤنث في الأعداد، بدأ لسبب معقول، فالأعداد: واحد، اثنان، ثلاثة، أربعة، خمسة... مثل ج، ح، خ، إذا أطلق العدد فإنما يطلق للمذكر كما هي القاعدة في

---

(١) هذا الرأي الذي ينفي فيه أن التاء أداة للتأنيث بل هي عنصر اشاري، قد أخذه عن روكندورف و بروكلمان و باور وغيرهم، بل أن بروكلمان لايجزم بهذا الرأي بل يعتبره مجرد احتمال. وانظر:

Brokelmann, Grundriss der Vergleichenden Grammatik der Semitischen sprachen, 405,1

(٢) انظر مجلة مجمع اللغة العربية ج ١٥/ ٦٨

كل اللغات، فإذا قلنا: ثلاثة للعدد الذي وضع للرجال، يجب أن نغيره إذا أردنا أن نطلقه على المؤنث، وهذه قاعدة لغوية مقررة، فالمغايرة واجبة عند الاختلاف، والتمييز هو أوفق العلامات، فنقول: «خمسة عشر رجلا»(١).

وأنت أمام هذا الرأي لايسعك إلا أن ترفضه. أجل.. إن المغايرة واجبة للتفريق بين المذكر والمؤنث، وذلك بأن صفة المؤنث تغاير صفة المذكر مثلا، أما أن نفعل العكس بأن نلحق علامة المؤنث بالمذكر، فليس هذا من المنطق أو القياس أو المغايرة التي ينشدها في شيء. وهذا هو الحال بالنسبة للعدد، فالعدد المؤنث يستعمل مع المعدود المذكر، والعكس بالعكس، وليس هذا شيء مطرد في نسق اللغة، ثم إذا كانت المغايرة واجبة، فلماذا لا تكون بالحاق التاء في عدد المؤنث ثم نزعها مع المعدود المذكر؟ وبهذا السبيل يكون هناك اتساق ومنطق وقياس مطرد، ونكون في الوقت نفسه قد التزمنا المغايرة أيضا.

ومن هنا يتضح لنا أن العقاد لم يواجه المشكلة صراحة وعمقا، بل قنع بالأسلوب الوصفي للمشكلة، فقال بوجوب المغايرة، غير أنه لم يجد من نفسه ما يحمله على تبرير هذه المغايرة القائمة، والمخالفة في نفس الوقت لمنهج اللغة واتساقها. وذلك خشية أن يقع في حيص بيص فليس العقاد ولا سيبويه ومن بينهما شرقا وغربا بالذي استطاع أو يستطيع أن يضع أيدينا على علة هذه المخالفة في جنس العدد.

وبعد.. فتلك هي آراء صفوة رجالات النحو واللغة من العرب على مر العصور. ولكن من المؤسف حقا، ومن المؤلم أيضا ألا نجد من بينها رأيا سديدا، أو قولا شافيا كافيا في هذه المسألة التي شغلت المفكرين قديما وحديثا. ولست أعود فأصف وهن تلك الآراء التي قدمت. بل إذا كانت لي كلمة حول تلك الآراء، فهي اني استغفر الله فيما جرى به القلم في حق هؤلاء الأعلام القمم الذين أضاءوا لنا السبيل فسلكناه بعدهم. وأورثونا علومهم وأفكارهم. ولكل منهم لآليء عجاب وكل منهم بحر عباب. وحدث عن البحر ولا حرج وهل يستوى البحر والرهج.

والآن آن الآوان أن نتعرض لوجهة نظر المستشرقين حول هذه الظاهرة المنيعة.

آراء المستشرقين:

للافرنج آراء تستحق التأمل، في تعليل، ظاهرة التضاد في الأعداد من حيث الجنس، لعل أبرزها ما سأعرضه عليه:

دلمان: Dillmann

يؤكد العالم الألماني أوجست دلمان August Dillmann أن الصيغة الأولى للأعداد كانت

(١) المصدر السابق ج ١٥/٩٣

مجردة من تاء التأنيث، ثم استجدت في مرحلة مبكرة صيغة أخرى وأصبحت كثيرة الاستعمال والتداول، واستمرت هذه الصيغة الأخيرة حتى أزمان متأخرة.. وعندما بدأ التفريق بينهما من حيث الجنس، استخدموا للجنس الأ ول وهو المذكر، الصيغة الأكثر استخداما في ذلك الوقت، وهي التي تتصل بالتاء. بينما استخدمت للمؤنث الصيغة الأقدم والأقصر، وهي الصيغة المجردة من التاء. وهكذا الحال في سائر اللغات السامية(١).

وإذا كان دلمان Dillmann يعلل هنا السر في استخدام العدد المؤنث بالتاء مع المعدود المذكر، وكذلك استخدام الصيغة المجردة من العلامة مع المعدود المؤنث، وأن السبب في استخدام الصيغة المؤنثة مع المعدود المذكر، كان نتيجة لشيوع وانتشار هذه الصيغة المؤنثة. و بالتالي كانت الصيغة الأخرى وهي المجردة من نصيب الجنس الآخر وهو المؤنث.

فإذا جاز اعتبار هذا القول تعليلا، فهو في الوقت نفسه يثير في النفس التساؤل أكثر مما يمنح النفس الاطمئنان والارتياح إلى هذا التعليل. إذ أن هذه العلة في حاجة إلى علة أخرى، لأن السؤال الملح الذي يفرض نفسه، فيطفو على الفور بعد هذا التعليل هو: لماذا لم تستخدم الصيغة الأ ولى المجردة وهي الأصل مع المعدود المذكر وهو الجنس الأ ول في نفس الوقت؟

هذا السؤال سيظل قائما، بل يشفعه استفهام آخر وهو: لماذا نشأت الصيغة المؤنثة، ثم لماذا شاع استخدامها؟ إن المنطق يقرر، أن ظهور هذه الصيغة يعني أنهم في هذه المرحلة كانوا يفرقون بين الجنس المذكر والمؤنث، لا كما يذكر «دلمان» من أنهم بدأوا بعد ذلك التفريق في الجنس بينهما.

ثم أليس الأليق عقلا ومنطقا، وقد أدركوا الفرق بين المعدودات فاستخدموا في ذلك الوقت علامة فارقة للمؤنث، أليس من الأنسب أن توضع هذه العلامة مع العدد المنعقد للمؤنث، كما وضعت هذه العلامة للكائن المؤنث نفسه.

هذا هو ما يقبله العقل. بل ما يلح في طلبه، أما أن يذكر «دلمان» هذا الرأي، بل و يذهب إلى تأكيده حيث يذكر كلمة assurdly في مستهل رأيه. ثم هو لايقدم لنا بعد هذا التأكيد أي دليل يؤيده و يعضده على الاطلاق.

وإذا كنا لاننكر عليه هذا الرأي، إلا أننا يجب أن نعترف أيضا بأنه قدم لنا وصفا لا تعليلا للواقع. إذ ما زالت العلة مجهولة لنا تماما، ولا زلنا نجهل لماذا اختيرت الصيغة المؤنثة مع المذكر.

وليم رايت: W. Wright

لعل من أبرز ما قيل حول ظاهرة التضاد من آراء الافرنج هو ما قاله (وليم رايت) في كتابه

(١) Ethiopic grammar by Dillmann, p. 366

«قواعد اللغة العربية» فهو يرى أن ظاهرة تأنيث العدد مع المعدود المذكر والعكس بالعكس والتي تحدث في اللغات السامية الأخرى، يبدو أنها تكمن في الجهد لابراز الطبيعة المستقلة للأعداد الأصلية في اختصاصاتها، والتي تختلف عن الصفات التي تتطلب أن تتبع موصفاتها في النوع تأنيثا وتذكيرا»(١).

ولاشك أننا الآن أمام نوع آخر من التفكير، مستقل تمام الاستقلال عن التفكير العربي. فوليم رايت William Wright هنا لم يحاول تبرير هذا التضاد بعلة أو بأخرى كما ذكر النحاة العرب، بيد أنه رأى أن هذا التضاد مقصود، بدليل وجوده في اللغات السامية الأخرى، ولعل القصد منه كما يرى «رايت» هو استقلال الأعداد والمعدودات عن أن تكون العلاقة بينهما كالعلاقة بين الصفة والموصوف في اللغة. والتي تستوجب تطابقها من حيث التأنيث والتذكير.

وإذا كان وليم رايت يظن ولم يقطع لنا برأي، فهو في الوقت نفسه لم يقدم لنا الدليل على صحة قوله، ولم يذكر لنا السر وراء هذا الاستقلال، مع أن علاقة العدد بالمعدود مستقلة تماما عن علاقة الصفة بالموصوف، اسلوبا ودلالة. وقد فصل النحاة القول في ذلك تفصيلا في أمهات كتب النحو. وأقرب ما يقال من خلاف بينهما، أن معدود العدد يعرب تمييزا وفرق بين التمييز والصفة، وإذا كانت وظيفة الصفة هي الايضاح والتخصيص وأغراض أخرى كالمدح، والذم، أو الترحم، أو التوكيد، أو.. الخ فإن تمييز العدد يأتي لوظيفة أخرى هي بيان النوع والجنس، كما أن النعت هو أحد التوابع الأربع وهي: التوكيد، والعطف، والبدل، وليس التمييز من بينها(٢). معنى ذلك كله، أنه لايوجد شبهة اختلاط أحدهما بالآخر، الأمر الذي يستوجب الخروج على المنطق المألوف للغة بالصورة الغريبة الفريدة التي نحن بصددها.

وخلاصة القول أن «وليم رايت» لم يستطع أن يميط اللثام عن هذه العلة. وقد سبقه إلى هذه المحاولة آخرون أذكر منهم هاربر.

هاربر: Harber

ذكر لنا «هاربر» رأيا عربيا قديما. ففي تعليله لهذه الظاهرة تراه يقول: «أن العدد المؤنث هو الأصل، لذا استخدم مع الأسماء المذكرة باعتبار أن المذكر هو الأصل، بينما صيغة التذكير في العدد ليست إلا صيغة مختصرة تستخدم مع المعدودات المؤنثة»(٣).

وبالنظر في هذا الرأي العتيق، نرى أنه ليس فيه أي جديد، وقد سبقه إليه نحاة العرب إلى هذا التعليل المرجوح، وبمعنى أدق فإن هذا الرأي قد أخذه Harber عن نحاة العرب أمثال: ابن يعيش والسيوطي والصبان وغيرهم ولا جديد فيه البتة.

(١) The grammar of the Arabic language, part first, p. 254

(٢) النحو الوافي ٣/٤٢٣

(٣) Elements of Hebrew p. 159

هـ. باور:H. Bauer

يتفق «باور» H. Bauer مع بارث Barth فيرى كل منهما أن التاء اللاحقة بالعدد ليست نهاية دالة على التأنيث حقيقة. ثم يتساءل «باور» عن ماهية هذه التاء التي اختلف الباحثون في شأنها(١).

فيرى أن بعض اللغات تأتي بعنصر ثالث يوضح العلاقة بين العدد والمعدود، وهذا العنصر الثالث يفيد معنى «قطعة» للدلالة على أن العدد مجموعة قطع من المعدود، كقولنا مثلا: خمسة من البقر. و يضرب «باور» أمثلة بما في لغة أهل «ماليزيا» وكما في اللغات الصينية الحديثة، إذ يلحقون المقطع «ko» في آخر العدد، و يعني قطعة، كما نستعمل نحن أيضا كلمة رأس حينما نقول: مئة رأس غنم. و يدلل «باور» على أن هذه التاء التي تلحق بالعدد، إنما تفيد معنى قطعة أنك تجد كلمة مثل: ذهب إذا ألحقت بها التاء، فقلت ذهبة أفادت معنى قطعة ذهب. ومثل ذلك يقال: خشب فإذا زدت التاء فقلت خشبة أفادت معنى قطعة منه، وهكذا.

ومعنى ذلك أن «باور» يرى أن هذه التاء تلحق بالعدد كمميز جزئي للنوع ثم هو يتفق مع Barth مرة أخرى في القول: بأن هذه التاء إنما تعني قطعة Stuck أو بمعنى فرد Individum كما يقال في اللغات الصينية الحديثة في قولهم Sau ko بمعنى ثلاث قطع. تماما كما يقال: Ce ko أي هذه قطعة.

والسؤال التقليدي يستيقظ هنا أيضا وهو: لماذا هذه التاء التي تشير إلى معنى الجزء أو الفرد أو القطعة تأتي فتلحق بالعدد لتفيد أنه بعض أفراد المعدود في حالة ما إذا كان المعدود مذكرا. على حين تحذف هذه التاء عندما يكون المعدود مؤنثا؟ وغير خفي أن العدد المجرد من هذه التاء هو أيضا بعض أفراد أو قطع المعدود المؤنث أيضا.

من هذا يتضح و يتضح جليا أن المشكلة لا تزال قائمة دونما حل لها. وليس هذا وحسب بل أن ما أورده «باور» وظل يزهو به. من اليسير نقده ونقضه، فليس في العربية الفصحى ذهبة ولا خشبة كما زعم بمعنى قطعة من الذهب أو قطعة من الخشب. و يبدو أن العامية اختلطت مع الفصحى عند «باور» فيما استشهد به.

والآن...

و بعد أن انتهينا إلى ما انتهينا إليه الآن من عرض تعليلات ظاهرة التضاد في الجنس بين العدد والمعدودات. كما ذكرها القدماء والمحدثون، وعند العرب والمستشرقين، فإنه لمن دواعي الأسف والخجل ألا يظفر الانسان بعد هذه المعاناة في تلك الرحلة الطويلة المريرة بشيء على الاطلاق يمكن أن يصمد أمام البحث العلمي والمنطق اللغوي.

---

(١) H. Bauer, ZDMG, 66 p. 267

هـــــذا:

يجدر بي أن أترك آثار أقدامي على هذا الطريق، على درب العلم الطويل، أسوة بما فعله أسلافنا علماء العربية السابقون. ومثلما فعل العلماء المحدثون والمعاصرون. ولست أزعم مجارات هؤلاء العلماء القدماء أو الوقوف بين صفوفهم، إلا أن التواضع الممقوت لايسوغ أن يكون مبررا يحملني على اغفال هذه المسألة، وعدم المشاركة الايجابية في حل طلسمها.

وقد يقال: أنه يكفي أني أبديت الرأي فيما أبديت خلال عرض آراء الأغيار. وقد يقال أيضا أن هذه الآراء التي رأيتها قد تجزىء حول هذه المشكلة. إلا أني أرى فيما أرى أن المسألة لم تنته بعد. فحتى الآن لم نصل إلى حل لها.

أجل.. إن المسألة قد شرحت ودرست قديما وحديثا، وتعرض لها جهابذة العلم في الشرق والغرب، إلا أن هذا كله لايكفي. وكيف يكفي والكلمة الأخيرة لم تقل بعد، كما أن الدراسات التي أثيرت حول هذه الظاهرة لم تسفر للأسف عن شيء، ورغم كل هذه الجهود من العلماء، إلا أنهم خرجوا من البحث كما دخلوه أول مرة دون حصاد.

لهذا أسمح لنفسي أن أشاركهم الرأي حول هذه المسألة التي استشكل أمرها، وهذا ما سأذكره فيما يلي، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلي.



رأي في علة التضاد

قاعدة تقدم المعدود:

يقول النحاة: إنه إذا تقدم المعدود أو حذف جاز الحاق التاء وحذفها لهذا يقال: رجال ثلاثة، ورجال ثلاث، ونساء ثلاثة ونساء ثلاث. فكلتا الصيغتين صحيحة. ومن هذه القاعدة يستيقظ السؤال الآتي:

لماذا صح هنا الحاق التاء ونزعها؟

ويجيب النحاة: أن اسم العدد عند تأخره عن المعدود كما في هذه الأمثلة، انما يعرب نعتا في الغالب(١)، أي يجوز فيه التطابق فيؤنث العدد مع المؤنث، و يذكر مع المذكر. كما يجوز فيه أيضا عدم التطابق للمنعوت تذكيرا وتأنيثا، لأن هذه الحالة مما يجوز فيه المطابقة أو عدمها. ففي قولنا: رجال ثلاث، تكون «ثلاث» صفة مطابقة لموصوفها المذكر «رجال» أما في حالة عدم التطابق في قولنا: «رجال ثلاثة» يكون اسم العدد صفة مؤنثة مخالفة لموصوفها المذكر وهو «رجال» وذلك خضوعا لقاعدة المخالفة بين العدد والمعدود.

ويجدر بنا أن نشير إلى أن العددين «١، ٢» يتبع و يتفق كل منهما مع المعدود، فيقال: رجل واحد، وامرأة واحدة، كذلك يقال: رجلان اثنان، وامرأتان اثنتان، ولا يصح أن يقع التضاد بينهما في الجنس على الاطلاق كما لايصح أن يسبق العدد المعدود معهما. فلا يسوغ ان يقال واحد رجل، أو اثنا رجلين، أو واحدة امرأة، أو اثنتا امرأتين.

والسر وراء اتفاق العددين «١،٢» في الجنس في قولنا: «رجل واحد، وامرأتان اثنتان» هو أن العدد هنا يقع صفة تتبع موصوفها من حيث التذكير والتأنيث، بيد أن الأعداد من ٣ — ١٠ تأتي عكس ذلك تماما، أعني أن العدد يسبق معدوده فنقول: ثلاثة رجال وثلاث فتيات. فاطرادا لمخالفة هذه الأعداد للعددين: ١،٢ من حيث التقديم والتأخير عن المعدود، أقول هذه المخالفة اقتضت أن يكون مظهرها أو بمعنى آخر أثرها أن يخالف العدد معدوده تأنيثا وتذكيرا، لأن المعدود في هذه الحالة لايعد صفة، ولذلك لم تستلزم المطابقة.

نعم إن الصفة تتبع الموصوف دائما، وإنما شذت هنا في قولنا: رجال ثلاثة كما ذكرت لك، فذلك خضوعا فقط لاطراد التضاد بين العدد ومعدوده. والدليل على ذلك أننا إذا قدمنا المعدود على العدد، جريا على نسق العددين: ١،٢ لجاز التطابق تذكيرا وتأنيثا بدلا من التضاد، فأنت تقول: رجال ثلاث، وفتيات ثلاثة.

---

(١) النحو الوافي ٥٠٩/٤

ومعنى هذا أن موقع العدد بالنسبة إلى المعدود هو محور التضاد، والاتفاق.أي أن تركيب العدد على هذا النحو الأخير مما يبيح التطابق بين العدد والمعدود، ولتكن هذه الملاحظة منطلقا لنا فأقرر:

إن تركيب الاضافة هو علة التضاد بين العدد والمعدود

فنحن حينما نقول: ثلاثة رجال فلا خيرة أمامنا في صيغة أخرى، ما دام العدد يسبق المعدود، مما يلزم معه وجوب تأنيث العدد: ثلاثة، مع المعدود المذكر: رجال.

واني اذ أرى أن علة التضاد بين العدد والمعدود من حيث التذكير والتأنيث إنما يرجع السبب فيها إلى اسلوب الاضافة نفسه لاغيره، لهذا أجدني مطالبا بالاستدلال على هذه النظرية. ولكي أبرهن عليها يلزمني عرض المقدمات وشواهدها، حتى يتسنى التسليم بها، ثم بعد ذلك تقودنا المقدمات إلى أن نصل إلى الاستنتاج وذلك على النحو التالي:

المقدمة الأولى:

يوجد باللغة العربية خمسة أشياء كل منها بمنزلة شيء واحد(١)، وهي: المضاف والمضاف إليه، والصلة والموصول، والفعل والفاعل، والجار والمجرور، والصفة والموصوف. فالمضاف والمضاف إليه في اللغات السامية يعتبران كالشيء الواحد، أي كالكلمة الواحدة، ولهذا تعمد اللغات السامية إلى حذف ما يمكن حذفه، وتقصير ما يمكن تقصيره من الاسم في حالة اضافته. ودليلنا على ذلك ما ذكره الأستاذ الدكتور محمد سالم الجرح في حديثه عن اللغة العبرية(٢).

يقول الاستاذ الدكتور محمد سالم الجرح في أسلوب الاضافة بالحرف الواحد: «يأخذ الاسم في حالة الاطلاق وضعه الطبيعي في عدد الحروف وفي الحركات والسكنات.

أما عندما يضاف، فإن الارتباط بينه وبين المضاف إليه يجعلهما شبيهين بالكلمة الواحدة الطويلة، ولهذا تتجه العبرية كبقية أخواتها من اللغات السامية إلى تقصير المضاف بقدر الامكان، لكي ينطق به سريعا، بينما تحتفظ للجزء الثاني من التركيب، وهو المضاف إليه بوضعه الطبيعي.

وهناك حالات، لايتيسر فيها تقصير المضاف أو اختصاره، وعندئذ يتساوى وضع الاسم في حالتي الاضافة والاطلاق.

فإذا أخذنا كلمة مثل: sus حصان، فإننا نجدها لا تقصر عند الاضافة، إذ أنه لا يمكن تقصيرها عما هي عليه الآن. فنقول مثلا: sus hammeleh حصان الملك. ولكن الجمع وهو

(١) الأشباه والنظائر ٣٠٩/١

(٢) أصول اللغة العبرية ٧٢

susim أحصنة، يقصر عند الاضافة بحذف ميمه أولا، وتحول الكسرة الطويلة الخالصة قبل الميم إلى كسرة طويلة ممالة، يحتفظ معها بالياء فنقول: suse hammeleh أي أحصنة الملك، ونفس الشيء يتم مع المثنى susayim الذي اختفى من الاستعمال تقريبا — فإنه يصير عند الاضافة كالجمع تماما فنقول: suse hammeleh بمعنى حصانا الملك.

ولهذا طبعا نظيره في العربية. فنحن نقصر صيغة المضاف إذا كان مفردا، وذلك بحذف التنوين منه. كما نحذف نوني المثنى وجمع المذكر السالم عند اضافتهما.

ومؤنث sus هو susa فرسة، (١)، وتصير عند الإضافة: susat hammeleh فرسة الملك. وذلك بتحويل هاء التأنيث الممدود ما قبلها في آخر الكلمة إلى تاء عند الاضافة، مع تقصير الحركة الطويلة قبلها «قارن» هات المهرة، مهرة العمدة.

وجمع susa هو: susot أفراس، وهو من الجموع التي لايمكن تقصيرها عند الاضافة. ولكن هناك من جموع التأنيث ما يمكن تقصيره وذلك مثل: sidakot عدالات جمع sidaka عدالة. فإنها تصير عند الاضافة: sidkot hammeleh عدالات الملك. وذلك بتحويل الفتحة الطويلة تحت الدال إلى سكون، ثم تحويل السكون تحت الصاد إلى كسرة قصيرة خضوعا للقاعدة المعروفة.

كذلك لا يأخذ المضاف آداة التعريف في اللغة العربية، كما أنه لايقبلها في حالة الاضافة «الحقيقية» في اللغة العربية، وانما يكتفى إذا أريد تعريف المضاف، بتعريف المضاف إليه، وليس السبب في رفض المضاف أخذ أداة التعريف، هو أن المعرف لايعرف كما يقول النحاة العرب، ولكن السبب في ذلك هو الاتجاه العام في اللغات السامية جميعا إلى الاحتفاظ باسم المضاف على أقصر وضع ممكن.

ولهذا السبب فإنه لا يمكننا التمييز بأسلوب الاضافة في اللغات السامية بين تعبيرين مختلفين مثل:

«الحصان بتاع الملك» The horse of the king

«حصان من بتوع الملك» A horse of the king

---

(١) يقول الفراء في كتابه المذكر والمؤنث: «الفرس، الذكر والأنثى يقع عليه الفرس، و يصغر «فريس». قال يونس: سمعت العرب تقول: فرسة، وعجوزة، قال الشاعر في عجوزة:

وقد زعم النسوان أني عجوزة ... مشنجة الأوداج أو سارك خَصى

وذلك منهم ارادة تأكيد المؤنث، واذهاب الشك عن سامعه، ومثله ناقة ونعجة، لأن لفظ الناقة مخالف للجمل، ولفظ النعجة مخالف للكبش، فكان ينبغي أن يكتفي بالخلاف من الهاء، كما اكتفوا في عناق بطرح الهاء، لأن ذكرها جدي، وكذلك الحمار والأتان، اكتفي بخلاف اللفظ من الهاء. وكان ينبغي أن لا تدخل الهاء في مخالف. فاذا رأيت ذلك فهو من التأكيد الذي وصفت لك». ص ٢٢

إذ يتحتم أن يعني التعبير الاضافي «حصان الملك» sus hammeleh المعنى الأول فقط. فإذا أردنا التعبير عن المعنى الثاني في اللغات السامية لزم أن نستعمل أسلوبا غير أسلوب الاضافة، فنقول: في العبرية مثلا: sus Iammeleh التي تعنى حرفيا «حصان للملك» أي حصان من أحصنة الملك، ويجب أن نراعى أن العبرية قد مضت في تطبيق الاتجاه السامي العام إلى تقصير صيغة المضاف حتى جاوزت القدر الذي وقفت عنده العربية.

فمظاهر تقصير الاسم في اللغة العربية. لايعدو اختصاره من البداية حين نجرده من أداة التعريف، واختصاره من النهاية حين تجرده مثلا من التنوين، إن كان مفردا، ومن النون إن كان مثنى أو جمع مذكر سالم.

أما العبرية فانها بالاضافة إلى ذلك تختصر صيغة الاسم المضاف من الوسط أيضا، فتقصر كل حركة طويلة في وسطه يكون طولها، غير أصيل. كما قصرت الفتحة الطويلة تحت الدال في كلمة: sidakot عدالات عند الاضافة، وحولتها إلى سكون ناقص.

وسر الفرق بين العربية والعبرية هنا أن العبرية سمحت للنبر فيها أن يلعب دوره في اطالة المقاطع وتقصيرها، فكثر فيها الطول الطارىء للحركات، هذا الطول الذي يجب التخلص منه عندما يصير الاسم مضافا، وهو في الواقع لون من الاختصار لايمكن ضبطه بسهولة، أما العربية فلم يلعب النبر فيها مثل هذا الدور.

ثم يقول الأستاذ الدكتور(١)

وعلينا بعد ذلك أن نلاحظ ما يأتي:

١ــ لشدة الارتباط بين المضاف والمضاف إليه، لايمكن الفصل بينهما(٢) ولهذا فحين يوصف الاسم المضاف بنعت ما، لابد أن يأتي هذا النعت بعد المضاف إليه، لا قبله، لأن الفصل بين الصفة والموصوف أيسر من الفصل بين المضاف والمضاف إليه، فنقول مثلا: susot hammeleh hattobot بمعنى: «أفراس الملك الجيدة» وهذا شبيه باللغة العربية تماما.

٢ــ إذا كان هناك أكثر من اسم واحد مضاف إليه، فإن الاسم المضاف يتكرر في العبرية مع كل مضاف إليه، فنقول مثلا إذا أردنا الحديث عن ابناء الملك والملكة bini hammeleh ubini hammalka «أبناء الملك وأبناء الملكة» وليس المراد أبناء الملك وأبناء الملكة كل

(١) أصول اللغة العبرية ٧٤

(٢) يرى ابن يعيش شارح المفصل أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه قبيح لأنهما كالشيء الواحد. فالمضاف إليه من تمام المضاف، يقوم مقام التنوين و يعاقبه، فكما لا يحسن الفصل بين التنوين والمنون، كذلك لا يحسن الفصل بينهما ــ شرح المفصل :١٩/٣.

على حدة، ولكن المراد أبناء الملك الذين هم أيضا أبناء الملكة.

ومثل هذا التكرار جائز ولكنه غير لازم في اللغة العربية، فنحن نقول: «هم أنصار الله ورسوله» ولكن يجوز لنا أيضا أن نقول: «هم أنصار الله وأنصار رسوله».

٣ـ وتكون الاضافة عادة على معنى الملكية، ولكنها قد تكون أحيانا بمعنى الوصفية كما في: har kodes التي تعني حرفيا «جبل قدس» وليس المراد أن الجبل يمتلك القداسة، وإنما المراد أن الجبل يوصف بالقداسة. فالمعنى المراد في الواقع هو «جبل مقدس».

ولهذا طبعا نظائره في اللغة العربية، فنحن نقول: «رجل صدق» ونقصد «رجل صادق».

٤ـ قد يكون المضاف إليه مضافا لاسم آخر في نفس الوقت، وعندئذ يختصر أيضا بقدر الامكان، وهذا ما نعرفه في اللغة العربية باسم تتابع الاضافات ومن أمثلته في اللغة العبرية elleh dibre sine hammeleh بمعنى «هذه أخبار سنوات حياة الملك» وصورة هذه الأسماء المضافة عند الاطلاق هي dibarim,sanim,hayyim

ويعود الدكتور محمد سالم الجرح ليؤكد هذه الحقيقة عند حديثه عن اضافة الأسماء إلى الضمائر فيقول: (١).

عند اضافة الأسماء إلى الضمائر يعامل الاسم معاملة المضاف إلى حد بعيد، فيختصر إذا أمكن قبل أن يلحق به الضمير، وهذا الاختصار يتفاوت باختلاف طبيعة الضمير المضاف إليه. إذ أن هذا الضمير، اما أن يكون ثقيلا، واما أن يكون خفيفا، ففي الحالة الأولى يكون الاختصار كاملا، أما في الحالة الثانية فإن الاختصار يكون جزئيا.

والضمائر الثقيلة التي ذكرها الاستاذ هي:

Kem,Ken, Hem, Hen لأنها مكونة من مقاطع مغلقة، أما ما عداها من الضمائر فقد اعتبرته العبرية خفيفا.

مثال ذلك: dibarim بمعنى أخبار، فعند اضافتها لضمير المخاطبين تصير: dibrehem أخباركم. وفي حالة الغائبين dibrehem أخبارهم

اسلوب الاضافة في السريانية:

أما في اللغة السريانية: فتجد المضاف لا يخلو من أن يكون تاما أو مرخما، أو مختصرا، فإن كان تاما وجب ادخال حرف الدال «!» على المضاف إليه، كقولك: yalda d maryam ولد مريم. وإن كان مرخما مفردا كان أو جمعا. امتنع ادخالها بالاجماع ومنه قول ابن خلدون:

(١) اصول اللغة العبرية ٧٥

husran mamlila rab hosaggi min diyotrana قلة الكلام لأعظم من الفضول(١).

وعندما تضاف الصفة إلى موصوفها، أي إلى فاعلها أو مفعولها، لا تكون إلا مرخمة. فمن الصفات المضافة إلى فاعلها قولك: saffer syyota حسن الهيئة. كذلك من الصفات المضافة إلى المفعول قولهم: rahmay allaha محبو الله. وليس هذا وحسب، بل قد يحذف المضاف و ينبه عليه: بحرف الدال «!» ومنه قول ماري اسحق-nihwi sawmikin ik di astir wi salut kin ikdi yihudit ليكن صومكن كصوم أستير، وصلا تكن كصلاة يهوديت(٢)

وهنا نلاحظ أن السريانية أيضا تنحو في أساليب الاضافة بها إلى الحذف والاختصار في كثير من الأنماط اللغوية بها كاضافة الصفة إلى موصوفها مثلا كما ذكرنا في حالتي اضافة الصفة إلى فاعلها أو مفعولها. بل قد يصل الحذف والاختصار إلى حذف المضاف كله والاكتفاء بالاشارة إليه بحرف الدال «!» نيابة عن المضاف المحذوف «صلاة» كما في المثال الأخير.

ومثال هذا قوله تعالى «واسأل القرية»(٣) فالمعنى المراد في الآية الكريمة واسأل أهل القرية، حيث حذف المضاف كلية، واكتفى بالمضاف إليه، لأن المراد هو سؤال أهل القرية، وليس القرية نفسها، إذ القرية لا تسأل.

لعلي بعد هذه المقدمة الطويلة أكون قد أوضحت أن اللغات السامية تتجه عموما إلى اعتبار المضاف والمضاف إليه شيئا واحدا، أو كالشيء الواحد، فيعتبران كالكلمة الواحدة، وتلك هي المقدمة الأولى:

المقدمة الثانية:

قد حرصت فيما حرصت عليه أثناء الحديث عن المقدمة الأولى أن يتخلل الحديث عنها، بذكر مظاهر هذا الاعتبار من الحذف الذي يلحق بالمضاف في كل من اللغة العربية والعبرية والسريانية، ولذلك لا أجد مبررا لتكرار الأمثلة، ولست أجد ما يحملني على ذكر أمثلة أخرى لتأكيد هذه المقدمة الثانية، وهي: اتجاه اللغات السامية إلى الاختصار أو الحذف، أو ما عبرنا عنه في السريانية بالترخيم وذلك في أساليب الاضافة.

فهذا الاختزال الذي يعترى الاسم المضاف عند اسناده إلى المضاف إليه، إنما هو أحد المظاهر العامة في اللغات السامية كلها. وهذا هو المظهر العملي والحقيقي الدال على ميل هذه اللغات على مزج كل من المضاف والمضاف إليه، وخلق شيء واحد منهما معا.

من هذا نخلص إلى أن المقدمة الأولى وهي: اعتبار اللغات السامية أن كلا من المضاف

(١) الكتاب ٦٤

(٢) المرجعالسابق ٦٦

(٣) يوسف ٨٢

والمضاف إليه كالشيء الواحد. أما المقدمة الثانية فهي نزوع هذه اللغات إلى حذف ما يمكن حذفه واختزال ما يمكن اختزاله من المضاف كما في الأمثلة السابقة وذلك نتيجة طبيعية للمقدمة الأ ولى:

وهنا أحب أن أضيف شيئا لتأكيد مظاهر المقدمة الثانية، وأعنى بها ذلك الحذف الذي يعتري المضاف عند اضافته. فالواقع أن هذا الحذف الذي يعتري المضاف عند اضافته. فالواقع أن هذا الحذف الذي ذكرت، ليس إلا أحد المظاهر المتعددة التي تطرأ على المضاف في أساليب الاضافة. وإليك الآن بعض المظاهر الأخرى التي ذكرها النحاة العرب.

الأشياء التي يكتسبها الاسم بالاضافة:

فقد ذكر النحاة فيما ذكروا أن من الأشياء التي يكتسبها المضاف من المضاف اليه هي: التأنيث والتذكير، شريطة أن يكون المضاف صالحا لهذا الحذف والاستغناء عنه بالثاني، أي بالمضاف إليه، فمن الأول أعنى اكتساب المضاف للتأنيث قوله تعالى: «يوم تجد كل نفس»(١) فقوله تعالى «تجد» بالتاء فذلك لأن «كل» قد أضيفت إلى نفس وهي هنا مؤنثة، فاكتسبت «كل» التأنيث، ولذا أنث فعلها فجاءت «تجد» كذلك قول عنترة: جادت عليه كل عين ثرة:

فأنث الفعل جادت، لأن الفاعل مؤنث، وهو هنا «كل» أيضا، وسر تأنيثها أنها اكتسبت التأنيث من اضافتها إلى مؤنث(١)، وهو هنا كلمة «عين» كذلك قولهم: قطعت بعض أصابعه، فقد أنث الفعل لتأنيث «بعض» باضافته إلى مؤنث(٢) ومنه قراءة بعضهم «تلتقطه بعض السيارة»(٣) وكذلك قول الأغلب العجلي:

طول الليالي أسرعت في نقضي نقضن كلي ونقضن بعضي(٤)

وكذلك قول الأعشى:

وتشرق بالقول الذي قد اذعته كما شرقت صدر القناة من الدم(٥)

وقول جرير:

اذا بعض السنين تعرقتنا كفى الأيتام فقد أبي اليتيم

(١) آل عمران ٣٠

(٢) الأصابع: اناث كلهن إلا الابهام، فان العرب على تأنيثها، إلا بني أسد أو بعضهم فانهم يقولون: هذا ابهام، والتأنيث أجود وأحب إلينا ــ وانظر المذكر والمؤنث للفراء ص: ١٥.

(٣) يوسف: ١٠

(٤) رواية عجز البيت في حاشية الأمير على المغني هي: ...أخذن بعضي وتركن بعضي وقيل البيت للعجاج ــ أنظر حاشية الأمير ١٠٩/٢

(٥) المغني ١٠٩/٢

وقوله أيضا:

لمــا آتـى خـبـر الـز بير تـواضـعـت — سـور المـديـنـة والجـبـال الخشع([1])

ومن ذلك:

آتـي الـفـواحـش عـنـدهم معروفة — ولـديـهـم تـرك الجـمـيـل جمـيـل

وكذلك:

قـشين كـما اهتزت رماح تسفهت — أعــالـيـهـا مـر الـريـاح الـنـواسـم

قال سيبويه: وسمعنا من العرب من يقول ممن يوثق به: اجتمعت أهل اليمامة لأنه يقول في كلامه: اجتمعت اليمامة([2]).

فالأمثلة السابقة كلها شاهدة على أن المضاف قد اكتسب التأنيث باضافته إلى مؤنث([3]).

وإليك الآن أمثلة أخرى لأطلعك على عكس ذلك تماما، فالأمثلة التالية توضح لك اكتساب المضاف التذكير عند اضافته إلى مذكر مثل قول الشاعر:

انـارة الـعـقل مكسوف بطوع هوى — وعقل عاصي الهوى يزداد تنويرا([4])

وكذلك قول الشاعر:

يـسـقـون مـن ورد الـبـريص عليهم — بـردى يـصـفـق بـالرحيق السلسل

فبردى مؤنث وكان حقه أن يقول: تصفق لكنه أراد ماء بردى. وكذلك قولهم:

مـرت بـنـا في نـسـوة خـولـة — والمـسـك مـن أردانـهـا نـافـحـة

أي رائحة المسك. وقيل: ويحتمله قوله تعالى: إن رحمة الله قريب من المحسنين([5]) وهنا نحترز بقولنا بالاحتمال، لما في اطلاق المذكر على «الله» تعالى من سوء الأدب. إلا أن المقصود هو أن التذكير وصف للفظ الجلالة، لأنه المضاف إليه، لا لذاته تعالى، حتى يلزم سوء الأدب وقد أحكم «النقوى» بحث علة التذكير في هذه الآية الكريمة في كتابه «المبتكر»([6]). ومما اكتسب التذكير بالإضافة قوله «صلى الله عليه وسلم» إن «هذين حرام على ذكور أمتي» أي استعمال هذين. وقوله تعالى: «وتلك القرى أهلكناهم»([7]) أي أهل القرى.

هذا ويكتسب المضاف أيضا من المضاف إليه أشياء أخرى مثل: التعريف نحو: غلام فوزي، والتخصيص نحو: غلام وزير. والتخفيف نحو: مهندسو المصنع، ورفع القبح في التركيب كما في قولنا: حسن الوجه، فإن في رفع الوجه قبح خلو الصفة من ضمير الموصوف. وفي نصبه قبح اجراء وصف القاصر مجرى وصف المتعدي([8]). وكالظرفية في

---

(١) المخصص ٧٧/١٧

(٢) المخصص ٧٨/١٧

(٣) الأشموني ١٣٧/٢

(٤) المغني ١٠٩/٢

(٥) الأعراف: ٥٦

(٦) المبتكر: ٥٣٠

(٧) الكهف: ٥٩

(٨) الأشموني ١٣٠/٢

نحو: كل حين، والمصدرية في نحو: كل الميل. ووجوب التصدير في نحو: من عندك وكذلك ابن من أنت: bra man ent والاعراب في نحو: هذه خمسة عشر زيد، عند من أعربه. والبناء في نحو: «مثل ما أنكم تنطقون»(١) والتعظيم في نحو: بيت الله والتحقير نحو: بيت العنكبوت. والجمع في نحو قول المجنون:

فما حب الديار شغفن قلبي ولكن حب من سكن الديارا

وكذلك تمام الدلالة، كما في Kul كل ونظائرها حيث يلزم اضافتها لتتم دلالتها نحو kul nafsah susta hi di mawta «كل نفس ذائقة الموت»(٢) وحول هذا الموضوع يقول السكاكي(٣): «واعلم أن الأسماء في الاضافة بعد استوائها في اقتضاء الجر للمضاف إليه، تتفاوت في اقتضاء زيادة حالة له، كالافراد والتثنية والجمع والتعريف والتنكير والتأنيث والتذكير، وغير ذلك.

وبعد.. فقد عرضت عليك أهم ما يكتسبه المضاف عند اضافته إلى المضاف إليه وأنا آخذ في بيان علاقة المضاف بالمضاف إليه أيضا فأقول:

قد تكون العلاقة بين المضاف والمضاف إليه لأدنى ملابسه، وقيل: ان العلاقة قد تكون على تقدير «من» أو «في» أو «اللام» وقد ذهب بعضهم أن الاضافة ليست على تقدير حرف مما ذكر ولا نيته، وذهب آخرون إلى أن الاضافة بمعنى اللام على كل حالة(٤). فمثلا قولهم: تقدر «من» فيما إذا كان المضاف بعضا من المضاف إليه مع صحة اطلاق اسمه عليه، كثوب خز، وخاتم فضه. فالتقدير ثوب من خز، وخاتم من فضة. ألا ترى أن الثوب بعض الخز، والخاتم بعض الفضة، وأنه يقال: هذا الثوب خز، وهذا الخاتم فضة. ومن ذلك قول اعرابية لابنها الخارج إلى القتال وقد رأته متزينا:

حرام على من يروم انتصارا ثياب الحرير وحلي الذهب

أي: ثياب من الحرير، وحلي من الذهب.

وتقدر معنى «في» إذا كان المضاف إليه ظرفا للمضاف نحو: مكر الليل، أي في الليل، وكما في قوله تعالى: «ياصاحبيّ السجن(٥) ومن ذلك قول الشاعر:

ولقد ظفرت بما أردت من الغنى بكفاح صبح، واجتهاد مساء(٦)

أي بكفاح في صبح، واجتهاد في مساء. وفي الجامي لايلزم صحة التصريح باللام الاختصاصية، ولا يصح اظهارها فيه، وبهذا الأصل يرتفع الاشكال عن كثير من مواد الاضافة اللامية. ولا يحتاج فيه إلى التكلفات البعيدة(٧).

(١) الذاريات: ٢٣
(٢) العنكبوت: ٣٥
(٣) مفتاح العلوم: ٧٠
(٤) الأشموني ١٢٧/٢
(٥) يوسف: ٣٩
(٦) النحو الوافي ١٧/٣
(٧) ح الصبان ١٢٧/٢

وقد ذهب سيبويه والجمهور إلى أن الاضافة، لا تعدو أن تكون بمعنى «اللام» أو «من» وموهم الاضافة بمعنى «في» محمول على أنها فيه بمعنى «اللام توسعا».

والسؤال الآن: ماذا قال النحاة عن اضافة الاعداد إلى معدوداتها؟ والجواب عن هذا التساؤل، هو أنهم قد اختلفوا كعادتهم في أمر اضافة الاعداد، فمذهب الفارسي أنها بمعنى «اللام الاختصاصية» ومذهب ابن السراج أنها بمعنى «من» واختاره في شرحي التسهيل والكافية. فقال بعد ذكر ما المضاف فيه بعض المضاف إليه مع صحة اطلاق اسمه عليه، ومن هذا النوع اضافة الاعداد إلى المعدودات والمقادير إلى المقدرات نحو: رطل زيت. غير أنهم اتفقوا في حالة ما إذا أضيف عدد إلى عدد نحو ثلثمئة على أنها بمعنى «من»[1].

نخلص من هذا كله إلى أن أسلوب الاضافة يكسب المضاف تغييرا في بنيته ودلالته. وقد رأينا أن اللغات السامية. تميل إلى حذف ما يمكن حذفه منه، كما رأينا أن المضاف يكتسب بالاضافة أشياء كثيرة. سبق أن ذكرتها لك مثل اكتساب التأنيث والتذكير، والتعريف والتخصيص، والتخفيف، والتعظيم، والتحقير، و.. الخ.

الاستنتاج:

لعلي بعد هذا الذي ذكرته في المقدمة الأولى، والثانية بصدد توضيح علة اختصار الأسماء عند اضافتها سواء في العربية أو العبرية أو السريانية، كما أسلفنا وكذلك الحال في سائر اللغات الأخرى، أقول لعلي بعد هذا كله أكون قد أوضحت أحد مظاهر الاضافة، وأعني به جانب الاختصار بالحذف.

والآن وبعد هذه الرحلة الطويلة عبر موضوع الاضافة، أعود فأرى أن حذف تاء التأنيث من العدد عند اضافته إلى المعدود المؤنث. إنما هي أحد مظاهر هذا الاتجاه السامي العام.

وهنا قد يثار سؤال وجيه وهو: إذا صح هذا الذي ذهبت إليه، فهلا كان من الأولى والأجدر حذف هذه التاء من اسم العدد في حالة اضافته إلى المعدود المذكر؟

قلت: إن السبب في ذلك أنه لا توجد علة لحذفها مع المعدود المذكر، أما مع المعدود المؤنث. فقد تحتم حذفها حتى لايدخل تأنيث على تأنيث.

كان هذا هو الاستنتاج الذي اهتديت إليه بعون الله وتوفيقه، وآمل أن أكون قد وفقت فيما اجتهدت فيه، وذهبت إليه، وقد يصيب المجتهد وقد يخطئ، بل قد يجني المرء على نفسه باجتهاده كما يقول الشاعر:

إذا لم يكن عون من الله للفتى   فأول ما يجني عليه اجتهاده

(١) انظر الأشموني ١٢٨/٢

وبعد أن عرضت المقدمات، أرجو أن أكون قد وصلت بها إلى درجة التسليم بها، بعد الالحاح في تأكيدها، هذه المقدمات، وأعنى بهما المقدمة الأولى، الخاصة باعتبار كل من المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، ثم المقدمة الثانية، والتي تتعلق بمظاهر هذا الاعتبار، وهو الحذف كأحد مظاهر ادماج المضاف مع المضاف إليه. ومن كلا المقدمتين توصلنا إلى نتيجتنا، وهي أن حذف آداة التأنيث من العدد المضاف إلى المعدود المؤنث ليست إلا أحد هذه المظاهر، وليس هذا بالنسبة إلى اللغة العربية وحدها، بل استدللت عليه بما عرضناه من اللغة العبرية والسريانية أيضا.

البرهان:

والآن حان دور البرهان على هذه النتيجة، وإن شئت قلت هذا الاستنتاج وهنا أعود فأحتاج إلى ذكر بعض الحقائق التي تقودنا تلقائيا إلى النتيجة التي توصلنا إليها، وأول هذه الحقائق:

أن الأعداد وضعت أول ما وضعت مؤنثة بالتاء. ويمكن التسليم بهذه الحقيقة إذا تأكد لنا قول النحاة، أنه عند العد يقال: ثلاثة، أربعة، خمسة، ستة.. الخ باتصال التاء بها جميعا، ويؤيد هذا ما يوجد في اللغة العامية المعاصرة. وقد حكى سيبويه قول بعضهم: ثلاثهربعة: أي ثلاثة أربعة، فيترك الهاء من ثلاثة بحالها غير مردودة إلى التاء. وإن كانت قد تحركت بفتحة همزة أربعة، دلالة على أن وضعها أن تكون ساكنة في العدد(١).

وحول هذا المفهوم يقول الاستاذ عباس حسن: «إذا كان المعدود محذوفا غير ملاحظ في التقدير مطلقا، ولا يتعلق الغرض به بتاتا، وانما المقصود هو ذكر اسم العدد المجرد، فالأصح في هذه الصورة تأنيث العدد بالتاء على اعتباره علم جنس مؤنثا نحو: ثلاثة نصف ستة، وأربعة نصف ثمانية»(٢). ولا يصح قولك: ثلاث نصف ست أو أربع نصف ثمان.

كما يدلك على أن الأصل في الأعداد أن تؤنث بالتاء أنها تقوم مقام جموع القلة، والجموع عندهم مؤنثة، فيلزم مع ذلك أن تلحق بعلامة التأنيث. وقد سبق أن ذكرنا أن اللغات السامية تستخدم التاء علامة للتأنيث وقد تأكد لدينا أصالتها في هذه الوظيفة. فإذا كان الاجماع على أن الأصل في الأعداد التأنيث، لزم مع هذا أن يكون الأصل في الأعداد أن تؤنث بالتاء أيضا.

وشيء آخر وهو إذا كانت الصيغة الأصلية هي المجردة من التاء، اقتضى الأمر أن يستعمل هذا الأصل مع المذكر فيقال: «ثلاث رجال» مثلا باعتبار أن المذكر أصل، وسابق على الفرع، واحتمال التغيير مع المؤنث أولى لأنه فرع. فوجود التاء هذه مع المذكر يؤكد لنا أن الأصل في الأعداد أن تكون بالتاء.

---

(١) شرح المفصل ٢٨/٦

(٢) النحو الوافي ٥٠٩/٤

العدد «عشرة» أحد الأدلة:

هذا بالنسبة إلى الصيغة المؤنثة، أما الصيغة المجردة من التاء والتي وصلتنا أيضا، فهذه الصيغة قد استحدثت أو وضعت أصلا لحالات الاضافة فقط. والدليل القاطع على هذا أن العدد «عشرة» قد تلحق به التاء وقد تنزع منه أيضا، وهذا وفق وضعها في الافراد أو التركيب. وليست الصيغة المنزوعة التاء مرادفة لها، وانما هي هي نفسها نزعت التاء منها للاضافة، ولو أن هذه الصيغة المنزوعة التاء للمؤنث لاطرد ذلك معها في حالات الأعداد المفردة والمركبة على السواء. إلا أننا نجد الصيغة المذكرة «عشر» تأتي مع المذكر، وكذلك المؤنثة «عشرة» تأتي مع المؤنث في قولك: «سبع عشرة امرأة» وهذا خرق لقاعدة التضاد التي أجمعت اللغات السامية على وجودها. فالعدد «عشر» مع المعدود المذكر دليل أكيد على أن هذه الصيغة لم توضع أصلا للمعدود المؤنث كما في قولهم: «عشر سنوات» وانما هي الصيغة المؤنثة الوحيدة بعد أن نزعت التاء منها، عندما أضيفت حتى لايدخل تأنيث على تأنيث. وكذلك الحال في حالة العدد المركب كما في «سبعة عشر رجلا» لأن العدد المركب، بمثابة كلمة واحدة، فلهذا نزعت التاء حتى لايدخل تأنيث على تأنيث وليس أدل على أن تركيب الإضافة هو السر وراء هذه الظاهرة ما نجده من أن العدد «عشرة» يتلون تلون الحرباء حسب وضعه في التركيب. فإن وقع مركبا اتفع مع معدوده في الجنس. وإن وقع مضافا، وقع له التضاد. **ولعل في هذا ما يكفي دليلا على أن تركيب الإضافة هو السر وراء هذا التضاد، كما سبق أن ذكرت لك.**

و يؤكد لك ما ذهبت إليه أيضا ما نجده من أن «ثلثمئة رجل» أو أمرأة، التزمت «الثلاثة» فيها صورة واحدة مختصرة. وقد نزعت التاء منها اكتفاء بتأنيث مئة لكيلا يدخل تأنيث على تأنيث(١).

كما لا يمكن أن نتصور أن يتسع صدر اللغة، فتضع صيغتين من جنس واحد للدلالة على عدد واحد. كما لايمكن أن نتصور أيضا أن يطرد الحذف في كل مضاف، وقد عرفنا أن sus حصان مثلا: عندما تضاف إلى hammeleh لم يتيسر حذف شيء منها، وإلا اختلت دلالة الكلمة. ووقع اللبس وفسد الكلام. ولكن متى تيسر ذلك في: susa فرسة عند اضافتها، لم تتردد اللغة العبرية في تقصير حركة الفتحة الطويلة، وتحويل الهاء إلى حرف التاء، فتصير susat hammeleh فرسة الملك. ومن هذا المثال يتضح لنا جليا أن الحذف والاختصار مرهون بامكان وقوعه، أي شريطة أمن اللبس وعدم المساس بدلالة اللفظ.

معنى هذا أنه متى وجد مبرر للحذف وتحقق معه أمن اللبس بادرنا بحذف ما يمكن حذفه

(١) قال ابو اسحق: «وانما جعل حكم العشرة مع التركيب عكس حكمها مع الافراد كراهة اجتماع تاءي تأنيث في نحو: «ثلاثة عشر» كما لم تجمعا في طلحات ونحوه. ولا يلزم في احدى عشر، لأن احدى العلامتين الف والأخرى تاء. فكان اختلاف لفظهما مسوغا لذلك وانظر حاشية الملوي على شرح المكودي على الألفية ص ١٦٥.

من الاسم المضاف عند اضافته. أما إذا تعارض وجود مبرر الحذف مع أمن اللبس، حرصنا أولا وقبل كل شيء على أمن اللبس قبل أي اعتبار آخر. و يعني هذا أنه عندما يوجد مبرر للحذف، وفي نفس الوقت يحدث نتيجة لهذا الحذف لبس، نقول في هذه الحالة: يلزمنا أولا المحافظة على وظيفة اللغة، ونبذ كل ما يدعو إلى اللبس، إذ أن أمن اللبس مطلب أول في وظيفة اللغة، وهو يتقدم في الأهمية والاعتبار كل ما عداه.

و بتطبيق هذا الكلام على العدد في قولنا: «سبع مسائل» مثلا، فهنا قد وجد المبرر لحذف علامة التأنيث من العدد، لكيلا يدخل تأنيث على تأنيث. ولهذه العلة حذفت التاء مع المعدود المؤنث. وهذه العلة هي التي أرقت العلماء قديما وحديثا.

وبما أن هذه العلة لم تتوفر مع المعدود المذكر، لهذا لم تحذف التاء معه، لذا يقال: «سبعة رجال» و«ثمانية أيام» فإن قال قائل ولم لم تحذف التاء هنا أيضا خضوعا لظاهرة اختزال المضاف التي عهدناها في سائر اللغات السامية.

قلت الجواب عن هذا السؤال: هو أننا قد ذكرنا أكثر من مرة أن الاختزال والحذف إنما هو اتجاه سائد مقرر بين المضاف والمضاف إليه. ولكن بعد هذا المبدأ يوجد مبدأ آخر يتعلق به، وهو أن هذا الاختزال مرهون بوجود مبرر، فإن وجد المبرر اشترط أمن اللبس، تلك هي المراحل الثلاثة على النحو التالي:

اضافة+ مبرر+ أمن اللبس= الحذف.

معادلة رياضية للحذف:

أو بمعنى آخر: الحذف يكون بعد: الاضافة+ المبرر+ أمن اللبس. فإن أختل أحد هذه الشروط الثلاثة لم يقع الحذف على الاطلاق. وأعنى هنا بالمبرر ذلك التنافر المنطقي وهو دخول تأنيث على تأنيث.

و بتطبيق هذه المعادلة الشاملة في نحو: «سبعة رجال» نجد الاضافة موجودة أما مبرر الحذف فغير موجود، ثم أن أمن اللبس يمكن اعتباره موجودا، حيث أن دلالة العدد لم تتغير، لهذا لم تحذف التاء لعدم وجود المبرر لحذفها، لأن الاضافة وحدها لا تكفي للحذف، بل هي مرهونة كما ذكرت لك بوجود مبرر و بتوفر أمن اللبس أيضا. وفي مثالنا هذا وجد شرطان، وهما الاضافة وأمن اللبس، ومع ذلك لم تحذف التاء، بل نستطيع أيضا أن نقول إن الحذف في مثل هذه الحالة يوقع في اللبس أيضا. إذ بحذف التاء إيهام بأن المعدود مؤنث، وهو ليس كذلك، ولهذا بقيت التاء.

فإذا طبقنا هذه المعادلة على معدود مؤنث نحو قولك: «سبع بقرات» نجد عنصر الاضافة

موجود، ومبرر الحذف موجود، وهو الحرص على عدم دخول تأنيث على تأنيث حتى لايحدث ازدواج التأنيث. كما أن أمن اللبس موجود مع حذف العلامة، ولهذا كانت النتيجة الطبيعة لذلك أن حذفت التاء في حالة المعدود المؤنث.

أما إذا حدث العكس، أي أنثنا العدد بالتاء مع المعدود المؤنث فقلنا مثلا: «سبعة بقرات» ثم حذفنا التاء مع المعدود المذكر وقلنا: «سبع أقلام» أقول لو فعلنا ذلك لوقعنا في خطأين كبيرين:

أخطاء الخروج على قاعدة المخالفة:

أما الخطأ الأول: فالمضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد كما ذكرنا، وابقاء التاء مع المعدود المؤنث، معناه ادخال تأنيث على تأنيث، و بديهي أنه لايوجد شيء واحد بعلامتي تأنيث في وقت واحد(١). كما أننا في حالة المعدود المؤنث لانستطيع أن نحذف التاء من المعدود، وإلا افسد المعنى إذا قلنا: «سبعة بقر» ففي هذه الحالة ينصرف العدد على الجنس، لا على أفراده وهو المقصود.

وأما الخطأ الثاني: فهو عند حذف التاء مع المعدود المذكر يكون معنى ذلك تغيير الأصل دونما مبرر. لأن أصل الأعداد التأنيث بالتاء كما ذكرنا. وهنا ملاحظة يجب أن نفطن إليها وهي أن علاقة الاضافة بين العدد والمعدود لا تستوجب تشابههما في التذكير أو التأنيث، فالعلاقة بينهما ليست وصفية فتستلزم مطابقة الصفة لموصوفها، وإلا لكانت صفة لذاته. وانما العلاقة تكون هنا للتمييز وتوضيح نوع المعدود، بصرف النظر عن جنسه تذكيرا وتأنيثا.

فحينما نقول: العدد «سبعة» ونصمت، هنا يتطلع السامع إلى معرفة نوع المعدود لكي تكمل لديه الفائدة من ذكر العدد، بل إن السامع لا يعنيه على الاطلاق أن يكون المعدود ذكورا أم اناثا، ولذلك فإن وظيفة التمييز هي بيان النوع وليست بيان الجنس، ولهذه الأسباب نجد اللغات السامية قد لزمت هذا النسق الذي تجده في لغتنا العربية.

الكلمات المزدوجة التأنيث:

والآن قد يعترض معترض على أننا ذكرنا أكثر من مرة أنه لا يدخل تأنيث على التأنيث كما أنكر ذلك النحاة أيضا، بيد أنه قد يدخل التأنيث على التأنيث، ومع ذلك لا يقع الحذف، وأعنى حذف التاء عند دخولها على مؤنث. ففي اللغة العربية ألفاظ كثار ازدوجت فيها علامة التأنيث وقد سبق أن أنكرنا ذلك. ومن أمثلة ذلك، قولهم: علقي وعلقاة، وبهمي وبهماة، وشكاعي وشكاعاة، وباقلي وباقلاة، ومثل ذلك من الممدود قولهم: طرفاء وطرفاءة، وحلفاء وحلفاءة، وقصباء وقصباءة،..الخ. فما قولك في هذا.

(١) جاء في الافصاح في فقه اللغة (٤٠٦) أن الضب: دابة تشبه الحرذون. وهي أنواع فمنها ما هو على قدر الحرذون، ومنها أكبر منه، ومنها دون العنز وهو أعظمها. ومن عجيب خلقته أن الذكر له...، والانثى لها فرجان تبيض منهما.

وقد قالوا في تبرير هذا الازدواج في نحو: «علقاة» أن الألف للالحاق بباب جعفر، كألف «أرطي». فإذا نزعت الهاء جعلت الألف للتأنيث. أي أنها تكون للالحاق مع تاء التأنيث، وللتأنيث إذا فقدت التاء، ولهذا نظائرَ كثيرة. أما في الأمثلة الممدودة نحو: «طرفاء» فالهمزة عندهم للتأنيث ومن قال: «طرفاءة» فالتاء عنده للتأنيث، وأما الهمزة على هذا الاعتبار فزيادة لغير التأنيث.

أما ابن جني فيرى أن هذه الهمزة مرتجلة غير منقلبة عن حرف لغير الالحاق. فتكون في الانقلاب لا في الالحاق كألف علباء وحرباء، وهذا ما يؤكد عندك حال الهاء، ألا ترى أنها إذا لحقت اعتقدت فيما قبلها حكما ما، فإن لم تلحق حار الحكم إلى غيره. فألف «علقاة» للالحاق. فإذا حذفت الهاء استحال التقدير فصارت للتأنيث كما في قول العجاج.

فكرَّ في علقا وفي مكور

كما يرى ابن جنى أن الألف في «بهماة» زيادة لغير الالحاق كألف قبعثري، وضبغطري، ويجوز أن تكون للالحاق بجخدب على قياس قول أبي الحسن الأخفش إلا أنه الحاق اختص مع التأنيث. ألا ترى أن أحدا لاينون «بهمي» ومن ذلك ما نعتقده في همزة حمراء وصفراء ونحوهما أنهما للتأنيث، فإن ركبت الاسم مع آخر قبله حرت على ذلك الاستشعار والتقدير فيها، واعتقدت غيره، وذلك أن تركب مع حمراء اسما قبلها فتجعلهما جميعا كاسم واحد فتصرف «حمراء» حينئذ وذلك قولك: هذا دار حمراء، ورأيت دار حمراء، ومررت بدار حمراء. وكذلك: هذا كلب صفراء، ورأيت كلب صفراء ومررت بكلب صفراء، فلا تصرف الاسم للتعريف والتركيب كحضر موت. فإن نكرت صرفت فقلت: رب كلب صفراء مررت به. فأنت تعتقد في هذه الهمزة مع التركيب أنها لغير التأنيث، وقد كانت قبل التركيب له(١).

إلا أن ابن جني يعود فيقول في مجال آخر: ان ألف قبعثري ليست للالحاق وانما هي قسم من الألفات الزوائد في أواخر الكلم ثالث، لا للتأنيث ولا للالحاق.

وأنت ترى معي هذا التأرجح وذلك التخبط، فمرة تكون الألف للتأنيث، وأخرى للالحاق، وثالث لا هذا ولا ذاك.

رأي في هذه الكلمات:

والذي تميل إليه النفس أن الألف في «علقي» للتأنيث «فإن لحقتها التاء فهي لتأكيده، كما دخلت التاء على ناقة ونعجة وهما مؤنثان وهما مخالفان للجمل والكبش. و يبدو لي أن السر وراء وجود علقى وعلقاة انما يرجع إلى تعدد اللغات واختلاف اللهجات العربية.

---

(١) أنظر الخصائص ١/٢٧٤

فالألف هذه ليست إلا امتدادا طبيعيا للحركة قبل علامة التأنيث وقد نشأ عن طولها لدى بعض القبائل هذه الألف، فتكررت الصيغ للكلمة الواحدة، كما يقال: زمن وزمان، ويمني ويماني، ومدين ومديان(١) وسلحفة وسلحفاة، ومن ذلك ما ذكره ابن جني أن الأعشى(٢) قرأ: « مَثْنَى ثُلَث ورُبَع» على مثال: «عمر» أراد «ثُلاث ورُباع، وذلك في قوله تعالى «فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع»(٣). فالواقع أنه لا ترادف ولا تكرار بين اللفظين في كل منهما اللهم إلا طول الحركة في إحداهما وقصرها في الأخرى ومثل هذا كثير.

والأعداد من هذا الذي ذكرت لك، فالأعداد المركبة كاحدى عشرة، واثنتا عشرة، تجد فيهما احدى مؤنثة وعشرة مؤنثة أيضا. كذلك: اثنتا مؤنثة وعشرة مؤنثة هي الأخرى، فكيف دخل التأنيث على التأنيث هنا، ولعل هذا ما دعا أبو عبيدة أن ينكر على النحويين قولهم: انه لايدخل تأنيث على تأنيث(٤).

وقد قيل ردا على ذلك: بأن تأنيث احدى بالألف، وليس بالتأنيث الذي على جهة المذكر نحو قائم وقائمة. وجميل وجميلة، وإذا كان كذلك لم يمتنع دخول التاء عليها، لأن ألف التأنيث بمنزلة ما هو من نفس الحرف (٥). ألا ترى أنهم قالوا: حبلى وحبالى، فلم يسقطوا في التكسير كما أسقطوا التاء في نحو: قصعة وقصاع وجفنة وجفان. وقالوا: حبليات فلم يسقطوا ألف التأنيث لاجتماعها مع التاء، كما حذفوها في مسلمات لاجتماعها مع التاء. فلذلك يسقطونها مع ثلاثة من العشرة ولايسقطونها من عشرة مع احدى.

وأما تأنيث اثنتان وثنتان فليس تأنيث الأثنين ولكنه تأنيث بني الاسم عليه، فلا ينفرد له واحد من لفظه، فالتاء فيه ثابتة، وإن كان أصلها أن تكون فيما واحدة بالهاء. ألا ترى أنهم قالوا: مذروان لاينفرد له واحد، ولو كان مما ينفرد له واحد لم يكن إلا مذريان. وكذلك عقلته بثنايين، ولو كان فيما ينفرد الواحد منه لم يكن إلا بثناءين بالهمزة. ووجه ثان، أن اثنتين في معنى ثنتين، وليست التاء في ثنتين لمحض التأنيث، إنما هي للإلحاق كتاء بنت(٦). فحملت في الثبات على أختها ولهذا يرد قول المبرد من أنه «محال أن يدخل تأنيث على تأنيث»(٧).

هذا هو ما ذكره النحاة في تعليل ازدواج التأنيث في احدى عشرة. واثنتي عشرة غير أن الذي

---

(١) القاموس الاسلامي ١٢٢/١

(٢) انظر اللسان ٤٥٥/٩

(٣) النساء: ٣

(٤) الخصائص ٢٧٢/١

(٥) رد غير مقنع لأن كلا العلامتين للتأنيث ولا فرق بين قائم وقائمة، و بين أكبر وكبرى وأصغر وصغرى.

(٦) يرى بروكلمان Brokelmann في كتابه: «تاء التأنيث في اللغات السامية» أن التاء في بنت للتأنيث واستدل على ذلك باللغة الأكادية وغيرها.

(٧) المقتضب ٦/١

تميل إليه النفس، هو أن العددين: ١، ٢ قد احتفظا بطابع المطابقة الذي كان لهما قبل التركيب. شأنهما في ذلك شأن الأعداد: من ٣ـ ٩ حيث احتفظت هي الأخرى بطابع تضادها في حالتي التركيب والاضافة أيضا.

ازدواج التأنيث في المتضايفين:

فإن قلت ما وجه دخول التأنيث على المؤنث مع الاضافة في نحو: سافرت صديقة الوزيرة: وكل من المضاف والمضاف إليه هنا مؤنث بالتاء، فهلا يتعارض هذا مع القاعدة التي استعنت بها، والتي قررها النحاة من أنه لايدخل تأنيث على تأنيث.

قلت: وأكرر مرة أخرى أن شرط الحذف أن يوجد مبرر له، فإذا انعدم المبرر انعدم الحذف. وأما إن وجد المبرر ولكن يترتب على الحذف لبس، امتنع الحذف فأمن اللبس هو العنصر الأول في وظيفة اللغة، باعتبارها وسيلة للتفاهم كما يقول جيفونز jevons(١).

نعم في هذا المثال يوجد المبرر وهو ازدواج التأنيث ولكن الشرط الآخر للحذف وهو أمن اللبس غير متوفر. فإذا حذفنا علامة التأنيث من المضاف أو المضاف إليه، تحتم وقوع لبس في الدلالة. فلا شك أن صديق الوزيرة يختلف دلالة عن صديقة الوزيرة فهذا رجل وتلك أنثى، وهذا فيما يتعلق بالمضاف فقط. وكذلك الحال بالنسبة إلى المضاف إليه. فصديقة الوزيرة تختلف دلالتها عن صديقة الوزير أليس كذلك؟

ومن هذا المثال يتضح لك أن شرط أمن اللبس هو السر وراء دخول علامة التأنيث على مؤنث في أساليب الاضافة كما هو الحال في هذا المثال. وحول شرط أمن اللبس قد نبه الأشموني فقال:(٢) قد تحذف تاء التأنيث للاضافة عند أمن اللبس كقول الشاعرة:

إن الخليط أجدو البين إذ رحلوا وأخلفوك عد الأمر الذي وعدوا

أي عدته. ومنه قراءة بعضهم «لأعدوا له عدة» أي عدته. وجعل الفراء منه قوله تبارك وتعالى: «وهم من بعد غلبهم سيغلبون»(٣) ومنه أيضا قوله سبحانه: وأقام الصلاة»(٤) بناء على أنه لايقال دون اضافة في الاقامة: إقام، ولا في الغلبة: غلب.

من أقوال النحاة حول أمن اللبس:

ولنسأل الاستاذ عباس حسن في هذا الأمر معا. ولتجدنه يقول: «إنه يجوز حذف تاء التأنيث من آخر المضاف، بشرط أمن اللبس عند حذفها وعدم خفاء المعنى لأن حذف تاء

---

(١) اللغة بين الفرد والمجتمع لجسبرسن ٨

(٢) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١٢٦/٢

(٣) الروم: ٣

(٤) الأنبياء: ٧٣

التأنيث من المضاف تخفيف في النطق، إذا لم يترتب عليه لبس أو خفاء في المعنى. أما إذا ترتب على الحذف شيء من هذا، فإنه يمتنع، فلا يجوز الحذف في مثل: ثمرة ونحوها(١). ثم تراه في موضع آخر يحذر من اللبس قائلا: «إن الفرار من اللبس مطلب أساسي يجب أن يعم كل الحالات»(٢).

و يرى ابن القوطية أنه إذا كان الفعل معتل العين فمصدره بالهاء، نحو: الاقامة والاضاعة، جعلوها عوضا مما سقط وهو الواو من قام، والياء من ضاع. ثم يقول «ومن العلماء من لايجيز حذف الهاء إلا مع الاضافة»(٣).

فأمن اللبس هدف أول، وهدف هام من أهداف اللغة، بل هو أهم الوظائف الرئيسية للغة باعتبارها وسيلة الفهم والافهام، ولهذا نجد أن القدر الذي يحذف من الاسم عند الاضافة، أيا كان هذا الاسم، فان ما يبقى منه بعد الحذف، لابد وأن يؤدي الدلالة كاملة دونما لبس أو خفاء. فعندما نقول: صديقا الوزير بحذف النون للاضافة، نجد الألف قد بقيت بالاسم، وهي العنصر الأساسي الذي يفيد التثنية. وهذا بخلاف ما إذا حذفنا الألف والنون معا، فلحظتئذ يختل المعنى، إذ يصبح المعنى الجديد «صديق لاصديقان»، ولكل دلالته المختلفة عن الآخر.

وكذلك الحال عندما نقول: مهندسو المصنع، فإنا هنا قد حذفنا النون فقط، ولا لبس يحدث بحذفها، إذ ما زالت الكلمة تؤدي وظيفتها ودلالتها بصفة دقيقة بعد نزع النون منها، وهذا بخلاف ما إذا حذفنا الواو والنون معا. فهنا يختل المعنى اختلالا، وتستجد دلالة لايعنيها المتكلم، و بالتالي يحدث اللبس، وبمعنى آخر تكون اللغة قد فقدت وظيفتها الأساسية ألا وهي التعبير والتعبير الدقيق، لأنه بحذف هذه الواو أيضا تتحول الدلالة من إفادة الجمع إلى دلالة المفرد وليس هذا من غرض المتكلم البتة.

وعلى هذا النحو نستطيع أن نقرر أن الجزء المختزل من المضاف يشترط معه عدم حدوث أي لبس في الدلالة اللفظية. ومن هذا القبيل ما يحدث مع العدد عند الاضافة، فإن ما يحذف من الاسم هو التاء وهذه لا أثر لها في تغيير المعنى أو احداث لبس فيه. فإن الاسم «ثلاث» لايزال يؤدي وظيفته الدلالية «كثلاثة» تماما عند اضافته. فكل يعطي القيمة العددية للعدد بدون زيادة أو نقص.

ثم كيف يتكرر التأنيث في كلمة واحدة مع أمن اللبس، أليس هذا وحده يكفي لتبرير حذف التاء من العدد مع المعدود المؤنث؟ فكيف نجمع بينهما في حين أن تاء التأنيث تحذف في النسب، حتى لا تجتمع تاء التأنيث مع ياء النسب في كلمة واحدة، لمشابهة تاء التأنيث لياء

(١) النحو الوافي ٣/٦٨

(٢) النحو الوافي ٤/١٠٨

(٣) المصباح المنير ٢/٩٥٢

النسب، لأن كلتيهما تقع طارفة، فتصير هي حرف الإعراب، وكل واحدة منهما قد جعل ثبوتهما علامة للواحد، وحذفها علامة للجمع، ألست تقول: مع تاء التأنيث: ثمرة وثمر، وتفاحة وتفاح، وأنت تقول مع ياء النسب: عربي وعرب، وزنجي وزنج، وتركي وترك، وقبطي وقبط.

ووجه ثالث هو أن كل واحدة منهما إذا التحقت بالجمع الذي لاينصرف أُصارته منصرفا، نحو: صيارف وصيارفة، ومدائن ومدائني. فلما اشتبهتا من هذه الأوجه لم يجز أن يجمع بينهما في كلمة واحدة، ولذا كان من باب أولى ألا تجتمع علامتان متماثلتان تماما في تركيب الاضافة، وهما كما ذكرنا كالكلمة الواحدة.

رأي ابن الأنباري في الفرق بين علامتي التأنيث:

وانت تستطيع أن تأخذ على أبي البركات الأنباري قوله:(١).. إلا أنهم لما أدخلوا تاء التأنيث في الجمع حذفوا هذه التاء التي كانت في الواحد، لأنهم كرهوا أن يجمعوا بينهما، لأن كل واحدة منهما علامة تأنيث، ولا يجتمع في اسم واحد علامتا تأنيث، فحذفوا الأولى، فقالوا: مسلمات وصالحات. وكان حذف الأولى أولى، لأن في الثانية زيادة معنى. ألا ترى أن الأولى تدل على التأنيث فقط. والثانية تدل على التأنيث والجمع. وهي حرف الاعراب. فلما كان في الثانية زيادة معنى كان تبقيتها وحذف الأولى أولى»(٢).

فالذي لا أتفق معه فيه هو أن التاء في مسلمة وصالحة، تدل على التأنيث فقط كما ذكر، فعندي انها تدل على التأنيث والافراد، وهي حرف الاعراب في المفرد، كما أن العلامة الثانية وهي الألف والتاء في مسلمات وصالحات تفيد التأنيث والجمع وهي محل الاعراب أيضا، معنى هذا أنه ليس في الثانية زيادة معنى، كما ذكر ابن الأنباري. فالواقع أن العلامة الأولى ــ وهي التاء ــ حذفت لكيلا يدخل تأنيث على تأنيث ليس إلا.

أقوال النحاة حول تأنيث المعدود:

والآن وبعد أن أحكمت القول في العدد، ينبغي علينا أن نتعرض للكلام عن المعدود أيضا.

---

(١) الأنباري: ٥١٣ ــ ٥٧٧ هـ.
هو: عبدالرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري، من علماء اللغة والأدب وتاريخ الرجال. كان زاهدا عفيفا، خشن العيش والملبس، لايقبل من أحد شيئا، سكن بغداد وتوفي فيها، له «الأنصاف في مسائل الخلاف» في نحو الكوفيين والبصريين، و«نزهة الألباء في طبقاء الأدباء» و«الأغراب في جدل الاعراب»، و«اسرار العربية» و«لمعة الأدلة في علم العربية» و«البيان في غريب اعراب القرآن» و«عمدة الأدباء في معرفة ما يكتب فيه بالألف والياء» و«الميزان» في النحو.

(٢) الانصاف في مسائل الخلاف ٢٦/١

فالنحاة يرون أن بدء الجمع هو العدد ثلاثة، لذلك كان تمييز العدد من ٣ـ ١٠ جمع قلة مخفوضا. وهم يرون أن كل جمع فهو مؤنث وذلك على حد قولهم فيما يأتي:

١ـ كل جمع لغير الناس مذكرا كان واحده أو مؤنثا فهو مؤنث كالابل جمع جمل والأرجل جمع رجل.

٢ـ كل جمع في آخره تاء فهو مؤنث مثل ثمرات، وجرادات، ودريهمات.

٣ـ كل جمع في واحده الهاء، فسقطت في جمعه يذكر و يؤنث مثل: بقرة و بقر ونخلة ونخل.

٤ـ كل جمع جمع على التكسير للناس وسائر الحيوان يجوز تذكيره وتأنيثه مثل: الملوك، والقضاة والرجال والملائكة والرسل(١).

حتى أن ابن بابشاذ أجاز قولهم قامت الزيدون بالتأنيث أيضا باعتبار الجماعة، وقياسا على قامت الزيود. وقد استشهد على ذلك بقوله تعالى: «إلا الذي آمنت به بنو اسرائيل»(٢)، فأنث مع الجمع السالم(٣) و يصرح الرضي بهذا فيقول: «والجمع مؤنث، جمع مذكر كان أو جمع مؤنث»(٤).

وقد عرضت عليك هذه القواعد لتصل إلى نتيجة هامة جدا، وهي أن ما جاوز الأثنين فهو جمع. والجموع مؤنثة ولهذا كان الأصل في الأعداد أن تكون مؤنثة بالتاء كما ذكرت لك من قبل. ومعنى هذا أننا في أسلوب العدد ينبغي علينا الاحتفاظ بدلالة التأنيث هذه في كل ما يجاوز الأثنين، لأن العدد مؤنث أصلا، وكذلك المعدود أيضا، لأنه جمع وكل جمع يؤنث، على هذا النحو الذي ذكرناه. فعندما نقول: «ثلاثة رجال» يلزمنا الاشارة إلى ما يفيد هذا التأنيث، إما في العدد، وإما في المعدود. وحيث أنه يتعذر الحاق التاء بالمذكر، لذا لزم الحاقها بالعدد، لذلك قالوا: «ثلاثة رجال» أما في حالة المعدود المؤنث، فإنه يكتفي بتأنيثه فتقول: «ثلاث فتيات».

ولست بهذا أعرض عليك رأيا جديدا في علة التضاد في الأعداد، وإنما هذا شفع وتعضيد للرأي السالف الذي ذهبت إليه، فيما يتعلق بالمعدود. ومعنى هذا كله أن العدد مؤنث بالأصالة أو بالاضافة كما أن المعدود مؤنث بالجماعة، ولابد والحال هكذا من الاحتفاظ بدلالة التأنيث هذه إما في العدد أو المعدود. وقد ذكرت لك موقف اللغة في كل حالة منهما.

---

(١) انظر مخطوطة المذكر والمؤنث للتستري بدار الكتب تحت رقم ٣٤٣ لغة ص ٤، ٥.

(٢) يونس: ٩٠

(٣) المصباح المنير ٦٦٨/٢

(٤) شرح الكافية ١٣٩/٢

ملخص علة التضاد:

و بعد هذا وذاك يمكننا أن نلخص الرأي في علة تضاد العدد مع المعدود تأنيثا وتذكيرا على النحو الآتي:

أولا: بالنسبة للأعداد، فإنها مؤنثة بالأصالة. بدليل وجودها في حالة الاطلاق ثلاثة، أربعة، خمسة، وما سبق أن ذكرته لك(١). ثم تنزع هذه التاء عند الاضافة.

ثانيا: بالنسبة إلى المعدود المؤنث، فتحذف التاء من العدد حتى لايدخل تأنيث على تأنيث في المتضايفين، وهما كالشيء الواحد. والاكتفاء بتأنيث المعدود لفظا ومعنى للاحتفاظ بعنصر التأنيث في الدلالة.

ثالثا: أما في حالة المعدود المذكر، فقد بقيت التاء لضرورة الاحتفاظ بعنصر التأنيث في التركيب لفقده في المعدود المذكر، كما أنه لايوجد مبرر لحذفها كما في الحالة السابقة، وهو كراهية دخول تأنيث على تأنيث.

الفرق بين العدد ١، ٢ وأعداد التضاد:

والآن: و بعد أن أقمت الحجة على حذف التاء مع المعدود المؤنث، قد يسأل سائل قائلا: لماذا لم يحدث هذا بالنسبة إلى العددين ١، ٢ والاجابة عن هذا ما يذكره النحاة أنفسهم(٢) من أن الواحد والاثنين يخالفان الثلاثة والعشرة وما بينهما، لأن الواحد للمفرد والاثنين للمثنى، بينما الثلاثة فأكثر فللجمع. وقد قسم النحويون الكلام من حيث العدد إلى: مفرد ومثنى وجمع، ولكل حكمه الخاص به، فما يسري على المثنى لايسري على الجمع. فمثلا يرفع المثنى بالألف بينما يرفع الجمع بالضمة، أو بالواو والنون.

كذلك هناك فرق هام بين الواحد والاثنين و بين اعداد التضاد. وهو أن الواحد والاثنين لايجمع بينهما و بين المعدود، فلا يقال: واحد رجل ولا اثنا رجلين، وذلك لأن قولك: رجل يفيد الجنسية والوحدة. وقولك: رجلان يفيد الجنسية والمثنى، فلا حاجة إذن إلى الجمع بينهما(٣). أما الباقيات فلا تستفاد العدة والجنس إلا من العدد والمعدود جميعا، وذلك لأن قولك: «ثلاثة» يفيد العدة دون الجنس، وقولك: «رجال» يفيد الجنس دون العدة. فإن قصدنا الافادتين جمعنا بين الكلمتين.

ومن الجدير بالذكر أيضا، أن العدد «ثلاثة» كان الساميون منذ أقدم العصور يعتبرونه حدا

---

(١) ارجع إلى صفحة ٥٠

(٢) أوضح المسالك ٣/٢١٤

(٣) شذ عن ذلك قول الراجز: كأن خصييه من التدلدل: ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل— وانظر المخصص ١٧/١٠٠

فاصلا بين سائر الأعداد. فكانوا إذا أرادوا التعبير عن العدد «أربعة» رسموا ثلاثة وبجانبها واحد، وكذلك الخمسة «ثلاثة» ثم اثنين بجانبها، وكذلك الستة عبارة عن «ثلاثة» وثلاثة، وهكذا حتى التسعة.

ولعل ذلك يرجع إلى تغلغل مذهب التثليث بينهم، ومن مظاهر هذا التثليث أن أصول الكلمة: ثلاثة. وينقسم الكلام إلى: اسم وفعل وحرف. والضمير إلى: متكلم ومخاطب وغائب. والحركات إلى: فتحة وضمة وكسرة. والعدد إلى مفرد ومثنى وجمع، وهكذا..

ويذكر ابن يعيش مفرقا بينهما بقوله: «وأما واحد واثنان، فقد اعتمد فيهما قاعدة القياس، فألحقتا علامة التأنيث، إذا وقعتا على مؤنث، وأسقطت مع المذكر، فتقول: واحد في المذكر، وواحدة في المؤنث، واثنان في المذكر، واثنتان في المؤنث، وإن شئت ثنتان. فمن قال اثنتان كانت التاء فيه للتأنيث بمنزلة ابنتان. ومن قال ثنتان كانت التاء فيه للالحاق كأنه تثنية ثنت، ملحق بجذع فهو كبنتين.

وإنما كان كذلك، لأنه ليس أصلهما التأنيث كما في ثلاثة وأربعة، وذلك لأنه لم يوجد فيهما من قوة التضعيف ما وجد في سائر الأعداد فيحتاج إلى علامة تدل على قوة التضعيف والمبالغة فيه(١).

آراء النحاة في الأعداد المركبة:

والآن بقى أمامنا سؤال آخر وأخير وهو: إذا صح ما ذهبت إليه من أن تركيب الاضافة هو وحده المسئول عن وقوع التضاد في الأعداد، فلماذا ظلت هذه المخالفة في حالة الأعداد المركبة أيضا بينما اتفقت «العشرة» وحدها مع المعدود دون أخواتها فيقال: ثلاثة عشر رجلا، وثلاث عشرة جارية؟ ويتولى الصفوي تعليل ذلك فيقول: «.. وللمؤنث بالعكس ثلاث عشرة إلى تسع عشرة، ففي لفظ ثلاث إلى تسع روعي الحالة الثابتة قبل التركيب، وفي لفظ «عشر» حذفت التاء للمذكر على الأصل، كراهة اجتماع تأنيثين من جنس واحد فيما هو ككلمة واحدة، وزيدت في المؤنث للفرق(٢).

أما الرضي فيجيب عن هذا السؤال فيقول: «..إلا لفظ عشرة عند التركيب فإنه يرجع إلى القياس، أي تثبت التاء فيه في المؤنث وتسقط في المذكر، نحو: ثلاثة عشر رجلا، وثلاث عشرة امرأة، وإنما رجع إلى القياس، لأن مميزه ليس بجمع حتى يؤنث العدد بالنظر إليه(٣).

---

(١) انظر شرح المفصل لأ بن يعيش ١٩/٦

(٢) انظر مخطوطة شرح الكافية للصفوي ص ١٩٢ (المخطوطة غير مرقمة).

(٣) شرح الكافية ١٤٠/٢

والخضري أحد الذين شغلتهم هذه المسألة فناقشها، فتراه يذكر في حاشيته مبررا انفراد العدد «عشرة» بالموافقة في الأعداد المركبة دون أخواتها فيقول: «انما خالفت (العشرة) حكمها قبل التركيب دون الثلاثة وأخواتها لكراهة اجتماع تأنيثين فيما هو كالكلمة الواحدة، كثلاثة عشر رجلا، ولكراهة اخلاء لفظين معناهما مؤنث من العلامة في ثلاث عشرة امرأة، ولم يعكس لسبق الثلاثة وأخواتها على العشرة، فاستحقت الأصل في العدد دونها، ولأن تأنيث الكلمة وتذكيرها انما يكون قياسا في آخرها(١).

وربما ترى أن هذا ليس بالقوي، لأنك تستطيع أن تنقضه بقولك: بازدواج التأنيث في العدد الواحد كما في الاحدى عشرة والاثنتى عشرة، وكذلك اخلاء لفظين معناهما مؤنث كما في أحد عشر رجلا، واثنى عشر جملا، ولهذا جاء في شرح التصريح أن ذلك كله ليس بالقوى، لأنهم قد قالوا في اسم الفاعل: خامس عشر في المذكر، وخامسة عشرة في المؤنث. فأنثوا الكلمتين جميعا، وبنوهما على الفتح(٢).

رأي في استمرار المخالفة:

والذي تميل إليه النفس، ليس هذا ولا ذاك، لأننا إذا ارتضينا هذا القول بالنسبة للأعداد المركبة، فما القول إذن بالنسبة للأعداد المعطوفة، وهي تلتزم التضاد أيضا في النيف مع معدوداتها.

لهذا أرى أن هذه الأعداد لكونها هي الأصل في سائر الأعداد كلها، وصفة التضاد احدى سيماتها نتيجة وضعها الأول في تركيب الاضافة، لهذا احتفظت هذه الأعداد بهذه المعاملة في سائر استخداماتها، إذ كان الأنسب لها أن تحتفظ بصفاتها التي عرفت بها في تركيبها الأول. وفي هذا يقول الشيخ خالد الأزهري في شرح التصريح على التوضيح: «وحكمت لها ــأي للكلمة الأولى وهي النيفــ في التذكير والتأنيث بما ثبت لها قبل ذلكــ أي قبل التركيب»(٣). ولو أنها تخلت عن هذا التضاد الذي عرفت به لوجدنا في العدد المركب إما ازدواج التأنيث في العدد المركب وهو كالكلمة الواحدة وقد سبق أن أنكرنا ذلك في حالة الاضافة لهذا السبب أيضا فكان القياس كراهة ازدواج التأنيث هنا أيضا. وأما اخلاء العدد تماما من التأنيث مع علمك أن هذا يتنافى مع طبيعة العدد وهو جمع، والجمع مؤنث، والتأنيث بالتاء، فكيف بعد هذا ننزع التاء من عددين تماما أو نجمعها مع مثيلتها وبذلك يدخل تأنيث على تأنيث فيما هو كالكلمة الواحدة!!

فلا تعجبن بعد ذلك أن ترى هذه الأعداد وقد احتفظت بنمطها الأول ثم قيس على هذا النمط المعهود، ما جاء بعد ذلك من أنماط الأعداد في حالات التركيب والتنييف أيضا.

(١) حاشية الخضري ١٣٩/٢

(٢) انظر شرح التصريح على التوضيح ٢٧٥/٢

(٣) شرح التصريح على التوضيح ٢٧٤/٢

ولا يجولن بالخاطر أن «العشرة» أصل مثل تلك الأعداد (٣ــ ٩) وإلا كان ينبغي أن تحذو حذوها. فالعدد «عشرة» ليس أصلا والدليل على ذلك أنه لايوجد لها رمز خاص بها كالسبعة والثمانية والتسعة مثلا. ولذلك رمزوا لها برمزين لا رمزا واحدا، وهما الصفر و يعني: لا شيء، ثم عادوا فاستخدموا أول رموز الأعداد وهو الواحد. فلو كانت أصلا كالاعداد من ١ــ ٩ لما أعوزهم وضع رمز مفرد لها. وقد سبق أن ذكرت لك أن الساميين منذ أقدم العصور كانوا يعتبرون العدد «ثلاثة» حدا فاصلا بين سائر الأعداد، وكانوا إذا أرادوا كتابة العدد أربعة، رسموا العدد ثلاثة و بجانبها واحد، والخمسة، ثلاثة ثم اثنين بجانبها، وكذلك الستة عبارة عن ثلاثة وثلاثة، وهكذا حتى تبلغ التسعة وهي نهاية الأعداد الأصلية.

ولأمر ما يرى البعض أن أعداد التضاد هي من ثلاثة إلى تسعة لا إلى عشرة، ثم يجعلون للعدد «عشرة» حكما مستقلا لها.

وهنا يستيقظ اعتراض وجيه هو: كيف أخرجت «العشرة» هنا من الأعداد الأصلية، وقد كنت استعنت بها قبل ذلك فاستشهدت بها دليلا على أن أسلوب الاضافة هو المسئول عن عدم موافقتها للمعدود، ويجاب عن هذا: بأجل! إن العدد «عشرة» رغم أنه ليس أصلا في الأعداد، إلا أنه توفر له أنه استخدم في حالة الاضافة كالأعداد الأصلية تماما فتسربل بسربالها والتزم المخالفة مثلها، ثم تيسر له وهو البريء منهم والغريب عنهم، قلت تيسر له موقع آخر وهو التركيب فكان له الاتفاق مع المعدود. بل ان هذا في ذاته دليل آخر يؤكد لك صحة ما ذهبنا إليه، ولو كان أصلا مثل الأعداد من ٣ــ ٩ لالتزم التضاد مثلها في حالات الاضافة والتركيب والعطف أيضا.

ثم إليك بداية النهاية في مسألة تضاد العدد. فأقول:

إن التضاد الذي بحث القدماء والمحدثون عن سره في بنية الاسم، ثم أخطأهم التوفيق في تعليل هذه الظاهرة. ثم كان فضل الله عظيما، إذ فطنت إلى التركيب نفسه فبحثت فيه، فكان والحمد لله أن وجدت الضالة المنشودة والعلة المفقودة رهينة بالتركيب، بعد أن تأكد لنا أن تركيب الاضافة في اللغات السامية، ينحو نحوا خاصا في تلك اللغات، وأعني بذلك اختزال ما يمكن اختزاله منه عند أمن اللبس، و بتطبيق اضافة العدد إلى المعدودات ألفيت اطراد هذا الاتجاه السامي بالنسبة إلى مسألة العدد هذه التي نحن بصدد بحثها.

الأدلة على أن الاضافة هي العلة:

والأدلة على صحة ما ذهبت إليه ما يأتي:

١ــ العدد «عشرة» يتفق مرة ثم هو يخالف مرة أخرى، ونلاحظ أن مخالفته مرتبطة بتركيب الاضافة، فإذا ما فارق الأسلوب الاضافي وتحرر منه، وجدناه يتفق مع معدوده تأنيثا وتذكيرا وهذا يدلك على أن هذه المخالفة وليدة هذا التركيب.

٢ــ وشيء آخر يؤكد هذا الاتجاه وهو ما لوحظ في العددين ١، ٢ إذ أنهما تحررا من قيد المخالفة لتحررهما من قيد الاضافة، ولهذا لم يحدث لهما هذا التضاد. وبذلك يتأكد لنا هذا الاتجاه، لأن لكل من العددين ١، ٢ صيغة للمذكر وأخرى للمؤنث، ومع هذا نجد أنهما التزما الاتفاق، لتحررهما من قيد الاضافة كما ذكرت لك.

٣ــ كما يدعم هذه النظرة ما نلاحظه من أن المعدود إذا تقدم في قولنا: «رجال ثلاث» نجد التطابق التام بين العدد والمعدود في الجنس، وذلك نتيجة التحرر من أسلوب الاضافة، فإذا حدث أن دخل العدد داخل قيد تركيب الاضافة فسرعان ما نجد هذا التطابق قد صار إلى التضاد، وبصفة مطردة.

٤ــ ويدلك أيضا أن الاضافة هي سر التضاد ما تلاحظه من أن الأعداد من ٣ــ ٩ تراها تلتزم صيغة واحدة مع المائة وهي المجردة من التاء، فاستغنى عن تأنيث هذه الاعداد لتأنيث العدد «مائة» فنحن نقول: ثلاثمئة رجل وثلاثمئة جارية.

٥ــ وأخيرا لكي تطمئن نفسك إلى صحة ما ذهبنا إليه، عليك أن تلاحظ أن هذه الأعداد يتغير موقفها من التضاد باختلاف التراكيب والأوضاع، فمرة تراها تختلف في الاضافة ثم ينسق على هذا الأصل في حالة الأعداد المركبة والمعطوفة، بينما تجدها تلتزم التأنيث بالتاء مع الألف سواء كان المعدود ذكرا أم أنثى، ولو كانت العلة مقرونة بالمعدود وجنسه لما حدث هذا الذي نراه مع المئة والألف، من التزام حالة واحدة مع كلا الجنسين.

فهذا وذاك ما دعانا إلى القول: بأن الاضافة وحدها هي العلة، وهي السر وراء هذه المخالفة. وسواء كانت البرهنة على هذا الاستنتاج بدليل واحد أو أكثر، فليس معنى ذلك الا وجود علة واحدة تعددت الأدلة على صحتها.

وبعد.. فهذا الرأي الذي وفقت إليه، ووقفت عليه، لست أعلم فيما أعلم أن أحدا سبقني إليه في العالم أجمع، واني إذ أسوق هذا التعليل المتواضع الذي خرج عن دائرة التفكير في بنية الكلمة، إلى دائرة التفكير في التركيب syntax نفسه، حيث اهتديت إلى حل هذه المشكلة التي قال عنها برجشتراسر «إنها من أغرب خصائص اللغات السامية، وقد بذل فيها العلماء الجهد الشديد في حل مسألة أصلها، إلا أنهم لم يوفقوا إلى ذلك».

فإن كنت قد وفقت فيما ذهبت إليه فإن هذا من فضل ربي، وإن كانت الأخرى ففوق كل ذي علم عليم. وقد كفاني أني أضفت هذه الفكرة المتواضعة لتكون منارة جديدة على درب السالكين من بعدي.



أصل لاحقة جمع المذكر السالم

العقود:

ألفاظ العقود في اللغة العربية هي من ٢٠ إلى ٩٠ وتختتم صياغتها بالواو والنون رفعا، أو بالياء والنون نصبا وجرا. وقد اختلف النحاة العرب في تفسير أصل هذه الصيغ. فهذه الأعداد تنتهي بلاحقة جمع المذكر السالم كما ترى. مع أنها تدل على المؤنث والمذكر على السواء. ولذا ألحقها النحاة بجمع المذكر السالم.

ولقد ذهب النحاة العرب في تفسير ذلك مذاهب شتى. ويمكن الرجوع إليها في مظانها(١). كما أنهم اختلفوا أيضا في اعتبارها من الجموع. فابن مالك يرى أن العقود خاصة بمقدار معين ولا يعهد ذلك في الجموع. وهكذا يرى السيوطي أيضا. بل ان الرضي يرى أنه لو كان عشرون جمع عشرة، وثلاثون جمع ثلاثة للزم اطلاق الثاني على تسعة. لأنها ٣×٣، وأن لايطلق الأول إلا على ثلاثين ١٠×٣ لأن أقل الجمع ثلاثة(٢). ونستطيع أن نعفي أنفسنا من مناقشة آراء النحاة العرب باعتبارها مرجوحة. لا تسلم من الضعف، أو لا تصمد للنقد.

المستشرقون:

أما المستشرقون فلهم وجهة نظر أخرى في هذه العقود. إذ يرون أن العدد عشرين كان ينتهي في الأصل بنهاية المثنى، لأنه مثنى العدد «عشرة» أما سائر ألفاظ العقود الأخرى من ٣٠ــ ٩٠ فكانت تنتهي بنهاية جمع المذكر السالم من الآحاد المقابلة لها. ثم قيس العدد عشرين على سائر ألفاظ العقود. فانتهى بنهاية جمع المذكر السالم. وذلك في بعض اللغات السامية كالعربية والعبرية والسريانية. وهناك لغات سامية أخرى نهجت عكس ذلك تماما. فقاست سائر ألفاظ العقود على نهاية العدد «عشرين» وهكذا فعلت الحبشية والأكادية والعربية الجنوبية القديمة(٣).

تلك هي آراء المستشرقين حول ألفاظ العقود. ونحن نسوق الحديث عنها لعلاقتها بجمع المذكر السالم. فكلاهما ينتهي بلاحقة واحدة. وليس هذا بالنسبة للغة العربية وحدها. بل ان الأمر أعمق من هذا، وأوسع. إذ تطرد هذه الملاحظة في اللغات السامية جميعها، بدون استثناء. فالملاحظ أن اللغات التي يصاغ جمع المذكر السالم فيها بلاحقة الياء والميم. نجد أن هذه اللاحقة نفسها قد صيغت بها ألفاظ العقود في تلك اللغة نفسها. كما هو الحال في اللغة العبرية

---

(١) شرح المفصل ٥/١٣ و٢٠/٦

(٢) همع الهوامع ٤٦/١

(٣) انظر الجموع في اللغة العربية ٢٥٤، وانظر ZDMG. vol. 48, p. 380

والأوجاريتية مثلا. أما اللغات التي ينتهي فيها جمع المذكر السالم بالواو والنون، أو الياء والنون، أو الألف والنون، فإننا نجدها قد اتخذت هذه اللاحقة نفسها لصوغ عقودها. وهكذا الحال في اللغة العربية، والأرامية والسريانية والمؤابية والأكادية والحبشية(١).

فالترابط قائم، والتلازم دائم بين صيغ العقود من جهة وبين جموع التذكير السالمة في تلك اللغات من جهة أخرى، حيث تتوحد في نهاية كل منهما لاحقة واحدة، هي لاحقة جمع المذكر السالم.

أصل اللاحقة في العقود:

أما عن كنه أو أصل هذه اللاحقة في تلك العقود. وبالتالي في صيغة جمع المذكر السالم، فلسنا نعلم عن ذلك شيئا البتة. اللهم إلا ما يراه بعض المستشرقين. فمن ذلك ما ذكره بارت Barth حيث زعم أن اللاحقة an التي استخدمت في كل من الحبشية والأكادية كانت في الأصل عامة. بمعنى أنها كانت لاحقة لجمع المذكر والمؤنث على السواء. ويرى أن an هي نهاية لاسم المعنى السامي القديم. وتدل على معنى كلي. ويستدل على ميلها إلى الدلالة على الجمع بأن اللغة العربية تستعملها أوسع استعمال في بناء جموع التكسير(٢).

كان هذا هو رأي أحد المستشرقين في أصل لاحقة المثنى التي شاع استخدامها في اللغات السامية، للمثنى حينا، وللجمع أحيانا أخرى. ثم قد تكون هذه اللاحقة لجمع المؤنث تارة، وللمذكر تارة أخرى. ولكن هذا الرأي غير قاطع بالقطع. إذ أن هذا التعليل يفتقر إلى دليل قوي يدعمه. أما القول بأن لاحقة الجمع ترتد أصالتها إلى اسم معنى سامي قديم يدل على الجمع، بدليل شيوعها بجموع التكسير العربية. فهو قول مردود، لانملك إلا رفضه. فاللاحقة an لم تستخدم في جموع التكسير العربية إلا في بناء واحد هو صيغة «فعلان» بصورتيها المكسورة الفاء أو مضمومتها على حين أبنية جموع التكسير في العربية لا حصر لها. ولا يحدها عدد. إذ قد تربو على الأربعين بناء أو يزيد. ثم أن هذه الصيغة نفسها «فعلان» أكاد أشك في اعتبارها ضمن أبنية جموع التكسير في اللغة العربية.

وإذا كان بارت Barth هو الذي ورط نفسه في سبر أغوار الزمن لكي يجيب عن سؤال وارد كهذا، عن أصل هذه اللاحقة التي شاع استخدامها في العقود وجمع المذكر السالم على السواء. فلعله كان يبغي أن يكشف لنا عن أصل هذه اللاحقة، حيث لم يقطع أحد من المستشرقين برأي في هذه المسألة. فإن كان التوفيق قد زايله فلاشك أن الأمر خطير، والهدف عسير. إلا أن

---

(١) تتألف العقود في الحبشية من الآحاد ويلحق بها اللاحقة an وهي لاحقة جمع المذكر السالم أيضا. ولكن في الأزمنة المتأخرة، سقطت النون بعد الحركة الطويلة حيث لم تعد تفرق الحبشية بين حالات الاعراب أو الجنس. وانظر:

Dillmann, Ethiopic grammar, p. 109 & 368

(٢) انظر: ZDMG, vol. 59, 1904, p. 443—446

هذا لايحملنا أن نحجم عن ابداء الرأي في هذه المسألة أيضا.

أجل.. اننا نركب الصعب، ونعرض أنفسنا لمواطن الخطل والزلل، بالبحث عن أصول لغوية مجهولة. وليس البحث خاصا بلغتنا العربية وحدها، وإنما الأمر أكبر حجما، وأكثر اتساعا. فالمسؤولية إذن لاشك عسيرة، لأنها تتعلق بسائر اللغات السامية. ولسنا نجد بين أيدينا في أي لغة من تلك اللغات ما ينير لنا الطريق، أو يهدينا إلى سواء السبيل. وهوجد مظلم تماما. وخاصة أن استاذنا الجليل الدكتور رمضان عبدالتواب عزوف عن هذا المسلك. إذ يراه طريقا مسدودا. فهو يرى أن مثل هذه اللواحق كانت في أصلها كلمات قائمة بنفسها. ثم تحولت إلى آلات نحوية بتحويل الكلمات المليئة إلى كلمات فارغة. فالأدوات النحوية التي تستعملها اللغات ليست إلا بقايا من كلمات مستقلة قديمة أفرغت من معناها الحقيقي، فاستعملت مجرد موضحات. أي مجرد رموز(١)، كما في «قد» تقول: قد ذهب فلان. وأصلها: قدم ذهاب فلان. وإن كنا نتفق معه على هذه الحقيقة إلا أنها ليست على الاطلاق. واختلاف الرأي لايفسد للود قضية، فلست أرى أن اللاحقة في جمع المذكر السالم فارغة من الدلالة. بل هي تعنى الجمع. وهكذا كانت دلالتها في أصلها. فتحية الصباح التي يتبادلها الألمان اليوم هي Mo بمعنى «صباح الخير» وهي اختصار لكلمة morgen صباح. وهذه اختصار لتعبيرهم guten morgen صباح الخير. بل هذه الأخرى أصلها Ich wunsch dir guten morgen فإذا كانت قد تآكلت هذه العبارة الطويلة على ألسنة الناس عبر الزمن حتى صارت اليوم إلى Mo فقط. فغير خفي أنها تحمل دلالتها كاملة غير منقوصة على التحية. حتى أنه لا يطرأ على سامعها أي لبس في دلالتها لشهرتها وذيوعها. فإن أصابها البلى فتآكلت أطرافها، فهذا دليل على ثرائها وشهرتها واكتمال دلالتها حتى في بقاياها(٢). وهكذا نستطيع القول بالنسبة للاحقة جمع المذكر السالم، انها رمز للجمع كما أن Mo رمز لتحية الصباح عند الجرمان اليوم.

وصفوة القول أن علينا أن نبحث عن أصل هذه اللاحقة فيما اندثر من تلك اللغات كالجعزية أو الأكادية أو الآرامية أو الأوجاريتية، أو العربية الجنوبية القديمة وغيرها من اللغات، كيما نصل إلى أصل هذه اللاحقة قبل أن تتآكل عبر القرون السحيقة.

أجل.. اننا نبحث فيما قبل التاريخ. ولكن لاشك –عندي– أن الانسان السامي الأول لايتصور منه أن يعرف المفرد أو الجمع في اللغة قبل أن يعرف الأعداد الحسابية نفسها، ودلالتها اللفظية. فهذه مرتبطة بتلك. بمعنى أن الانسان السامي الأول بعد معرفته للعدد كقيمة حسابية لزمه بعد ذلك الدلالة عليه بألفاظ لغوية. وهذا تسلسل طبيعي، لامراء فيه، ولتكن هذه الحقيقة المنطقية منطلقا لنا، لنبحث عن أصل لاحقة العقود والجمع معا.

(١) انظر التطور اللغوي وقوانينه ص ١٦٧

(٢) انظر قانون بلى الألفاظ في المرجع السابق ص ١٦٥

ولقد بات معروفا أن اللغة ألفاظ اصطلح عليها للدلالة على معان في نفس الانسان لذا يكون من الطبيعي أن يوجد المعنى أولا ، ثم يأتي اللفظ ثانيا . ومحال أن يتصور العكس . بمعنى أنه لايمكن أن يضع الانسان دالا قبل مدلول . أي أنه لايمكن أن يضع كلمة ما قبل أن يكون لها معنى في الوجود عنده. فاللغة وعاء الفكر، والألفاظ أثواب المعاني. ولحاجة الانسان للحساب في حياته اليومية منذ القدم، نراه قد ابتكر الأعداد الحسابية . تعبيرا عن قيم عددية في نفسه ، فكانت الآحاد أولا ثم الأعداد المركبة ثم العقود وهكذا . . ولايمكن تصور نقض هذا الترتيب أو عكسه . بمعنى أنه لايمكن أن يضع العقود قبل الآحاد مثلا .

وهنا نقف لحظة لنتدبر كيف ألف هذه الأعداد حتى انتهى إلى ألفاظ العقود. ومن البديهي أن البسيط يسبق المركب. وأن الآحاد تسبق العقود. بدليل اعرابها بالحروف . فالاعراب بالحركات أسبق وجودا من الاعراب بالحروف(١) . لهذا فالآحاد أسبق وجودا من غيرها . و يدلك على هذا أيضا أن الاعداد المركبة هي حقيقة مركبة من الآحاد+ عشرة. ولذا قالوا: خمسة عشر. وتسعة عشر واطرادا لهذا النسق كان على القائل أن يقول : عشرة عشر للدلالة على العدد «عشرين» ولما كانت عشرة عشر مثنى للعدد «عشرة» استغنى الواضع عن هذا التكرير اللفظي. ودل عليه بطريقة أخرى ، ليتجنب هذا التكرار اللفظي. فكان أن وضع عشر اثنان. أي مثنى «عشر» بيد أنه رأى أنه تخلص من تكرار كلمة عشرة بكلمة أخرى هي «اثنان» الدالة على التثنية. ولكنه رأى اختصار كلمة «اثنان» نفسها فقنع بعجزها «آن» أمارة على المثنى فكان العدد «عشران» مثنى عشرة. و باتت هذه اللاحقة امارة على المثنى. وهكذا نجد الحبشية والأكادية. وهما لغتان ساميتان قديمتان غاية في القدم، وإن تخلصت الحبشية فيما بعد من هذه النون أيضا(٢) .

ولا تزال هذه اللاحقة (آن) علامة على المثنى في اللغة العربية إلى اليوم في حالة الرفع . أما الحبشية والأكادية ، فقد سادت فيهما حالة الرفع هذه دون حالة النصب والجر. ورغم أن استعمال المثنى كان محدودا فيهما كما هو الحال أيضا في العبرية والسريانية . إلا أن من آثاره الفاظ العقود الحبشية ، حيث نجد isra عشرين . وقد قيست عليها سائر أعداد العقود الأخرى . فقيل salasa ثلاثين arba اربعين hamsa خمسين(٣) . وهكذا الحال في الأكادية أيضا ، حيث نجد: esra عشرين salasa ثلاثين .. وهكذا(٤) .

(١) ارجع إلى «اللغة والنحو» للدكتور حسن عون ص ٨٢. وفيه تأكيد لهذه الحقيقة .

(٢) انظر الجموع في اللغة العربية ص ٢٦٣. ورأى Reckendorf في ZDMG, vol 48 p 380 وانظر نصوص من اللغات السامية ص ١١٢.
وانظر: Dillman Ethiopic grammar, p109 368
وانظر: Moscati, introduction to the comp. grammar p 117

(٣) انظر: ZDMG, vol. 48 p 380 Moscati an introduction to the comparative grammar p 88 & 117 Ethiopic grammar by Dillmann p. 638 Mortonen early semitic p. 69 W Wright, lectures on the comparative grammar p 146

(٤) يرى Dillmann ان النهاية an لجمع المذكر في الحبشية متطورة عن un في اللغة العربية . وانظر:
W wright, lectures on the comparative grammar,p 152 Dillmann, Ethiopic grammar, p 290, 291

ونأسف لعدم إمكان الطباعة بالأرقام الحبشية .

أما سائر اللغات السامية الأخرى فقد اعتبرت العقود جمعا. فألحقت به كلمة دالة على الجمع في أول الأمر، وربما كانت كلمة min أو mon وكلتاهما تعني جماعة. وهي تعنى في العبرية والآرامية والسريانية والإنجيلية معنى أمة. بل وفي القبطية بمعنى نوع(١). كما استخدمت هذه الكلمة كثيرا بمعنى جنس أو صنف في العهد القديم(٢). أي أن هذه الكلمة العتيقة تعني جماعة محددة من جنس ما. لذا لانستبعد استخدام عجزها رمزا دالا عليها، وهو الواو والنون أو الياء والنون للدلالة على الجمع بنوعيه. بل قد ألحقت بصيغة العقود بنوعيها أيضا، كما نرى اليوم في العربية والعبرية القديمة، والآرامية والسريانية. فالثلاثون إنما تعني ثلاث جماعات. وأربعون تعني أربع جماعات. وخمسون تعني خمس جماعات، وهكذا. أضحت لاحقة الجمع (ـــون) أو (ين) تعني جماعة قوامها عشرة وهكذا أيضا استخدمت هذه اللاحقة، لافادة معنى الجمع في كل من الجموع وألفاظ العقود في تلك اللغات حيث شاع استخدامها في صياغة الجمع، ثم قيست عليها صيغة المثنى التي انفرد بها العدد «عشرين» وهكذا ترى العقود في لغتنا العربية من ٢٠ ـــ ٩٠ تنتهي جميعا بصيغة واحدة، هي صيغة الجمع. وهكذا الحال كما ذكرت في سائر شقيقاتها فيما عدا الحبشية والأكادية والعربية الجنوبية القديمة، حيث سادت وتغلبت صيغة المثنى في العدد «عشرين» على ما يليها من ألفاظ العقود.

و يبدو أن التداخل بين المثنى والجمع كان قديما. وأن اللاحقة an وهي في الأصل للمثنى قد استعملت أحيانا لافادة الجمع بدليل قياس العقود الحبشية والأكادية والعربية الجنوبية القديمة على صيغة العدد «عشرين» وهو للمثنى. وكذلك استخدامها في صياغة جمع المذكر كما في الحبشية والأكادية أيضا. و بدليل آخر هو أن بعض اللهجات العربية كانت تتخذ الألف والنون هذه لاحقة للجمع بها أيضا. من ذلك ما حكاه الكسائي قائلا: أنه سمع من العرب من يقول: مرت بنا غنمان سودان وسود(٣). بل لعل من ذلك التعاور والتداخل بين المثنى والجمع ما نراه كثيرا في بعض آيات القرآن الكريم نحو قوله تعالى: «قالتا أتينا طائعين»(٤). أو قوله تعالى: «هذان خصمان اختصموا في ربهم»(٥).

ومن نافلة القول أن نشير إلى العلاقة القائمة بين الميم والنون صوتيا(٦) باعتبارهما صوتين

(١) Gesenius's lexicon of old testament

(٢) سفر التكوين ١١/١، ١٢، ٢١، ٢٢، ٢٤.. الخ.

(٣) معاني القرآن ١١٢/٣. وعندي أن الرحمن: كثير الرحمة من آيات استخدام «آن» لاحقة للجمع، حيث نراها تفيد التكثير كما في «بسم الله الرحمن الرحيم» وقد اجهدت المفسرين في معرفة كنهها حتى ذهب المبرد وثعلب إلى أن «الرحمن» لفظ عبراني. وانظر المتوكلي ص ٢٥

(٤) فصلت: ٤١

(٥) الحج: ١٩

(٦) تتأثر النون الساكنة بالباء التالية لها فتقلب إلى ميم وهو ما يسمى عند علماء القراءات بالاقلاب في نحو قوله تعالى: «من بعد ما جاءهم» أو قولك «الامبار» في الانبار. وانظر التطور اللغوي وقوانينه ص ١٢٣ و ١٢٥.

أنفميين. ولهذا تبادلتا وتعاورتا في كثير من الألفاظ وفي لاحقة العقود، وصيغة جمع المذكر السالم أيضا. فعلى حين كانت العبرية تستخدم النون قديما، إذا بها مالت كل الميل إلى الميم بعد ذلك(١). ولسنا نعرف من اللغات السامية لغة اتخذت الميم بلاحقتها سوى العبرية والأوجاريتية. أما ما عداهما من الشقيقات فقد آثرن النون في صياغة عقودهن وجموعهن.

من هذا نخلص إلى أن لاحقة المثنى في اللغات السامية كانت (آن) التي تمثل عجز كلمة «اثنان» وقد استخدمت هذه اللاحقة في صياغة العقد الأول «عشران» في كل من الحبشية والأكادية، كما استخدمت هذه اللاحقة أيضا لصياغة المثنى في اللغات السامية الأخرى كما في العربية.

ولما كان المثنى مرحلة من مراحل الجمع كما أن العدد «عشرين» مرحلة قبل العدد «ثلاثين». لذا نراهم عند صياغة العدد «ثلاثين» وهو أول عقد يمثل الجمع. نراهم قد لجأوا إلى لاحقة أخرى تفيد الجمع على نحو تلك التي استخدمت للمثنى. فكانت الكلمة min أو mon التي تعني جماعة أو طائفة من جنس ما. فكان أن اجتذت نهايتها أيضا فاستخدمت لاحقة لكل من الجموع والعقود على السواء على النحو الذي نراه الآن. وإن كانت لاحقة الجمع هذه قد قدت من هذه الكلمة امارة على الجمع. وهكذا استخدمت في العقود أيضا لتعنى جماعات قوامها ثلاث أو أربع أو خمس.. الخ، فإن هذه اللاحقة كانت تعنى الدلالة على الجمع وحسب أيا كان نوعه أو جنسه. ولذا رأينا من الركام اللغوي في العربية والعبرية والسريانية، ألفاظا كثيرة مؤنثة، وقد ألحقت بها هذه العلامة. فذلك دليل مادي أكيد على صحة ما ذهبت إليه من أن هذه اللاحقة كانت في فترة ما تلحق بجمعي المذكر والمؤنث على السواء. بل أن ألفاظ العقود اليوم لا تزال على ذلك أيضا.



(١) ارجع إلى نقش «ميشع» في Encyclopedia Britannica vol 15 p 609 أو في تاريخ اللغات السامية ص ١٠٦

دلالة الجموع السالمة

قسّم النحاة الجمع إلى نوعين: جمع قلة، وجمع كثرة، ولكل أوزانه وصيغه. وقد ذكر ابن مالك في ألفيته جموع القلة قائلا:

أَفْـعِـلَـةٌ أَفْـعُـلٌ ثُـم فِـعْـلَـة ثُـمَّـتَ أَفْـعَالٌ جُمُوع قِلّة(١)

وقال غيره:

بـأَفْـعُـلٍ وبـأَفْـعَـالٍ وأَفْـعِلَة وفِعْلَة يُعْرفُ الأدْنَى مِنَ العَدَدِ

أي أن هذه الأبنية الأربع من جموع التكسير لافادة القلة. والقلة عندهم من ٣ـــ١٠ أما الكثرة فما جاوزت العشرة إلى مالا نهاية. وهناك خلاف حول ابتداء جموع الكثرة هذه، ولا مجال لذكره الآن. أما الذي يعنينا في هذا المقام فهو دلالة جموع التصحيح من قسمي الجمع. فقد استدرك أبو الحسن بن جابر الدبّاج(٢) من نحاة أشبيلية ذيلا لجموع القلة السابقة فقال:

وَسَالِمُ الجَمْعِ أيضاً دَاخِلٌ مَعَها في ذَلكَ الحُكْم فاحفَظْها ولا تزد(٣)

وقال التاج ابن مكتوم(٤) في نظم جموع القلة:

لجـمـع قِـلَـةٍ أَجْـمـالٌ وأَرْغِـفَـةٌ وأَرْجُـلٌ غِـلْـمَـة وسُـرُر بَـرَرة

وأَصـدقـاءُ مـع الـزيـدِ ين مع نِحل ومـسـلـمـات وقـد تـكـملتْ عَشرَة

هـذا جماع الـذي قـالـوه مـفـتـرقـا وقـد يـزيـد أخـا الاكـثار من كثرة (٥)

أي أن جمعي السلامة موضوعان للقلة. وهذا مذهب سيبويه(٦). وذهب إليه ابن السراج.

(١) الأشموني ١٦٠/٣

(٢) هو: على بن جابر بن على الامام أبو الحسن الدباج. كان نحويا أديبا مقرئا جليلا فاضلا. قرأ النحو على ابن خروف، والقرآن على أبو بكر بن صاف. وتصدر لاقراء النحو والقرآن نحو خمسين سنة. وهاله نطق النواقيس، وخرس الأذان، لما دخل الروم أشبيلية. فلم يزل يتأسف و يضطرب حتى مات في ٢١ شعبان سنة ٦٤٦ هـ. وانظر البغية ص ٣٣١.

(٣) مخطوطة التذييل والتكميل ٣/٦ وانظر رواية الخزانة ٤٣٠/٣ وفيها:

وسالم الجمع أيضا داخل معها فهذه الخمس فاحفظها ولا تزد

كذلك انظر حاشية الصبان ١٦٠/٣ والأشباه والنظائر ١٢٢/٢

(٤) هو: احمد بن عبدالقادر بن احمد بن مكتوم. تقدم في الفقه والنحو واللغة. وسمع من الدمياطي. وقد طلب الحديث بعد علو شأنه. له تصانيف حسان منها، «الجمع بين العباب» و«المحكم» في اللغة. و«الجمع المتناه في أخبار اللغويين والنحاة» في عشر مجلدات. مات عنها مسودة، فتفرقت شذر مدر، مما حمل السيوطي إلى تأليف كتابه «بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة» وربما اعتمد عليه السيوطي. وانظر «بغية الوعاة» ص ١٤٠

(٥) الأشباه والنظائر ١٢٢/٢

(٦) سيبويه ١٤١/٢. وانظر مخطوطة شرح التسهيل للمرادي فصل تكسير الواحد الممتاز بالتاء. ومخطوطة شرح الجزولية ٢١٤/٢. كذلك انظر: palmer, grammar of the Arabic language, p 110 حيث يقول ان جمع القلة paucity plural وجمع التصحيح sound plural or perfect plural لايكون لأقل من ثلاثة، وليسا لأكثر من عشرة، ما لم توجد صيغة أخرى مستخدمة لجمع هذا الاسم. ففي هذه الحالة لايلزم هذا التحديد.

قال ابن الأنباري: كل اسم مؤنث يجمع بالألف والتاء فهو جمع قلة نحو: الهندات والزينبات. وربما كان للكثير. وقال ابن خروف: جمعا السلامة مشتركان بين القليل والكثير(١). و يؤيد هذا القول، قوله تعالى: «واذكروا الله في أيام معدودات»(٢) فالمراد أيام التشريق، وهي أيام قليلة. وقال تعالى: «كتب عليكم الصيام، كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون، أياما معدودات»(٣) وهي كثيرة(٤). بل إن سيبويه نفسه يذكر أن العرب قد يجمعون بالتاء وهم يريدون الكثير، وذكر قول حسان الشهير:

لَـنَا الجَفَنَاتُ الغُرُّ يَلْمَعْنَ بالضُّحَى وأَسْيـافُنا يَقْطُرْنَ مِن نَجْدةٍ دَمَا(٥)

وحول هذا البيت ترددت أقوال كثار في متون كتب اللغة والنحو. وممن نقل قصة هذا البيت أبو الفرج الأصفهاني في الأغاني، قال بعد ايراد سنده: أن النابغة كانت تضرب له قبة في سوق عكاظ، وتنشده الشعراء أشعارها، فأنشده الأعشى شعرا فاستحسنه. ثم أنشدته الخنساء قصيدة حتى انتهت إلى قولها:

وإنَّ صَـخْـراً لـوالينَـا وسيدُنا وإن صـخـرا إذا نَـشْـتُـو لَنَحَّـارُ
وإن صَـخْـراً لتـأتَـمُّ الـهُدَاةُ بِـهِ كـأنَّـه عَـلَـمٌ في رأسِـهِ نَـارُ

فقال النابغة: لولا أن أبا بصير الأعشى أنشدني قبلك، لقلت أنِك أشعر الناس. أنتِ والله أشعر من كل ذات مثانة(٦). فقالت: أي والله ومن كل ذي خصيين(٧). فقال حسان: أنا والله أشعر منكَ ومنها ومن أبيك.

وقد روي أن النابغة قال له: انك شاعر، لولا أنك قلت: الجفنات في البيت السابق، فقللت العدد. ولو قلت الجفان لكان أكثر. وقلت يلمعن بالضحى. ولو قلت: يبرقن بالدجى لكان أبلغ في المديح، لأن الضيف في الليل أكثر. وقلت: يقطرن من نجدة دما. فدللت على قلة القتل، ولو قلت: يجرين لكان أكثر لانصباب الدم. وفخرت بمن ولدت ولم تفخر بمن ولدك. فقام حسان منكسرا منقطعا(٨).

---

(١) شرح الكافية للرضي ١٩١/٢
(٢) البقرة ٢٠٣
(٣) البقرة: ١٨٤
(٤) المصباح المنير ٨٧١
(٥) سيبويه ١٨١/٢. والايضاح في علل النحو ١٢٣. والمقتضب ١٨٨/٢. والخزانة ٤٣٢/٣. وحاشية الصبان ١٦١/٣. ومن أسرار اللغة ١٣٧. ومجمع البيان لعلوم القرآن ٨٨/٣. والمقاصد النحوية ٥٢٨/٤ وشرح المفصل ١٠/٥ والمصباح المنير ٨٧١. وضرائر الشعر ٤٨. ومخطوطة شرح التسهيل للمرادي ٣٢٧ وهي بدار الكتب تحت رقم ١٢٦٢.
(٦) يعني انها أشعر أمرأة
(٧) تعني وأنها أشعر من أي رجل
(٨) الخزانة ٤٣٣/٣ وأسرار العربية للأنباري ١٤٠ـ ١٤١. وشرح المفصل ١٠/٥ والأغاني طبع دار الكتب ٣٤٠/٩

ورغم تكرير هذه القصة المشهورة بروايات مختلفة، إلا أن البعض ينكرها. فقد قال الأعلم(١): هذا كله تكلف وتعسف. وقد حكى أبو الفتح عن أبي علي، أنه طعن في هذه الحكاية عن النابغة. وقال ابن يسعون(٢): نقد هذا البيت من جهة اللفظ ساقط، لأن الجمع في الجفنات نظير قوله تعالى: «وهم في الغرفات آمنون»(٣) فانكارهم قائم على أساس أن الألف والتاء قد تأتي للكثرة، كما في قوله تعالى: «إن المسلمين والمسلمات، والمؤمنين والمؤمنات». وقوله: «والطيبون للطيبات. والوالدات يرضعن أولادهن. والمطلقات يتربصن. بل تأمل قوله سبحانه: «قل لو كان البحر مدادا لكلمات ربي لنفد البحر قبل أن تنفد كلمات ربي ولو جئنا بمثله مددا»(٤). وقوله جل شأنه: «والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله»(٥). فانظر كم تكون كلمات الله، وقد جاءت مجموعة بالألف والتاء.

أما جمع المذكر السالم، فقد جاء أيضا في القرآن الكريم هو الآخر ليفيد الكثرة. قال تعالى: «أولئك هم فيها خالدون» و«قل ياأيها الكافرون». وقال سبحانه: «الراكعون الساجدون الآمرون بالمعروف والناهون عن المنكر»(٦). وقال جل شأنه: «وكانت من القانتين»(٧).

فمن هذه الآيات الكريمة، يتضح لنا أن القرآن الكريم قد اتخذ من جمعي التصحيح أداة للدلالة على الكثرة. حتى انه ورد بالقرآن الكريم نحو: مائتين وثلاثين وألفي صيغة لجمع المذكر السالم. كما ورد به نحو: خمس وستين والف صيغة لجمع المؤنث السالم أيضا. ولم أجد فيها دلالة تقصرها على القلة على الاطلاق. وانما وردت لمطلق الجمع. وقد ذكرت مثالا يوضح لنا كم تكون الكثرة في لفظة «كلمات» الله مما يجب قولهم أن جمعي السلامة وضعا للقلة. فتقدير

(١) هو: يوسف بن سليمان بن عيسى النحوى الشنتمري، المعروف بالأعلم. كان عالما بالعربية واللغة، ومعاني الأشعار، حافظا لها حسن الضبط لها، مشهورا باتقانها. رحل إلى قرطبة، وأخذ عن ابراهيم الأفليلي. وصارت إليه الرحلة في زمانه. ولد سنة ٤١٠ ومات سنة ٤٧٦ هـ وانظر بغية الوعاة ص ٤٢٢.

(٢) هو: يوسف بن يبقى بن يوسف بن يسعون التجيبي التاجلي. و يعرف أيضا بالشنشي. وكان أديبا نحويا لغويا فقيها فاضلا حسن الخط والوراقة. من جلة العلماء وعلية الأدباء. ألف «المصباح في شرح ما اعتم من شواهد الايضاح» مات في حدود سنة ٥٤٠ هـ وانظر بغية الوعاة ص ٤٢٤.

(٣) المقاصد النحوية ٥٢٨/٤

(٤) قرئت «ولو جئنا بمثله مدادا» وانظرها في المحتسب ٣٥/٢

(٥) سورة لقمان: ٢٧

(٦) سورة التوبة: ١١٢

(٧) في هذه الآية يثور سؤال: كيف قال تعالى: «وكانت من القانتين» ولم يقل: «من القانتات» كما قال أيضا: «واركعي مع الراكعين» ولم يقل «واركعي مع الراكعات»؟ قيل: رعاية للفواصل. وقيل: ان الله تعالى لما تقبلها في النذر وأعطاها مرتبة الذكور الذين كان لايصلح النذر إلا بهم. ولهذا عاملها معاملة الذكور. وانظر هامش املاء ما من به الرحمن- طبعة التقدم- ١٥٤/٢. بيد أني أرى أن السبب في ذلك، لأن أكثر ما تكون الطاعة والركوع من جنس الرجال، لا من النساء. و يؤكد عندي هذا الواقع، قوله عليه الصلاة والسلام: «اطلعت في الجنة فرأيت أكثر أهلها الفقراء. واطلعت في النار فرأيت أكثر أهلها النساء» والله أعلم. وانظر هذا الحديث في صحيح البخاري، كتاب بدء الخلق ١٤٢/٤. والمعجم المفهرس لألفاظ الحديث، نشر الدكتور «ونسنك» ١٨٩/٥

عدد كلمات الله ليس في مقدور أحد. ومع ذلك استخدم جمع المؤنث السالم تعبيرا عن تلك الكثرة.

و يبرر الرازي مجيء كلمات الله على بناء القلة بأن المقصود، التفخيم والتعظيم، فكان جمع الكثرة وهو الكلم أشد مناسبة فقال: جمع القلة هنا أبلغ فيما ذكرتم، لأن جمع القلة إذا لم يفن بتلك الأقلام وذلك المداد. فكيف يفنى جمع الكثرة(١). وفيه تكلف وتعسف واضح. إذ غاية الآية الدلالة على الكثرة. ولا تفيد أبنية القلة الدلالة على الكثرة. ثم كيف يتصور وقوع مثل هذا التناقض في الأسلوب القرآني المعجز ومن المؤكد أنه أقدم نص مدون موثوق به ليمثل اللغة العربية. و يشهد بهذا اسرائيل ولفنسون إذ يقول: «لاشك أن صحف القرآن الكريم هي أقدم صحف مدونة كاملة وصلت إلينا عن اللغة العربية، قبل أن يصل إلينا قصائد مدونة من الشعر الجاهلي». ثم يردف قائلا: فصحف القرآن هي التي يجب البدء بالبحث فيها عن نشأة اللغة العربية(٢). لذا كان الاعتماد عليه في الدراسات اللغوية باعتباره أوثق نص مدون للغة العربية. ومن أجل هذا فإن استنباط قواعدنا يلزم أن يكون وفق ما جاء به. يقول صاحب ثمار الصناعة: النحو علم يستنبط بالقياس والاستقراء من كتاب الله تعالى وكلام فصحاء العرب(٣).

فإذا ما رأينا الأسلوب القرآني يستخدم جمعي التصحيح لمطلق الجمع دونما نظر إلى قلة أو كثرة كما هو واضح من آياته ودلالاته، كان معنى ذلك فصل المقال. و بالتالي لايسوغ لنا أن نحفل بأقوال بعض اللغويين أو النحاة ممن يرون أن جموع السلامة، انما وضعت للقليل وليس بين أيديهم أي دليل.

يذكر ابن جني في المحتسب عند ذكره لقراءة طلحة بن مصرف من سورة النساء «صوالح قوانت حوافظ للغيب» قال أبو الفتح: التكسير هنا أشبه لفظا بالمعنى فالتكسير يدل على الكثرة، لأن صالحات من الثلاث إلى العشرة. ولفظ الكثرة أشبه بمعنى الكثرة من لفظ القلة بمعنى الكثرة. والألف والتاء موضوعتان للقلة، فهما على حد التثنية، بمنزلة الزيدون من الواحد(٤).

ونحو هذا أيضا ما ذكره المبرد قائلا: وما كان من المذكر مجموعا بالواو والنون نحو: مسلمون وصالحون، فهو لأدنى العدد، لأنه على منهاج التثنية. ونظير ذلك من المؤنث ما كان بالألف والتاء(٥). وأبو حيان التوحيدي الأندلسي(٦) أحد الذين استشكل عليهم هذا الأمر، فنراه

(١) انظر هامش املاء ما من به الرحمن– طباعة التقدم العلمية– ١٠٣/٢

(٢) تاريخ اللغات السامية ص ١٦٩. وارجع إلى رأي «نورتن» في اظهار الحق ٤٢/١

(٣) الاقتراح ص ٥٤

(٤) الخزانة ٤٣١/٣ ومجمع البيان لعلوم القرآن ٨٨/٣. والمحتسب ١٨٧/١

(٥) المقتضب ١٥٦/٢ وانظر جموع التصحيح والتكسير ص ٣٤

(٦) هناك أيضا «أبو حيان التوحيدي» فارسي الأصل. وهو فيلسوف أديب أو هو أديب فيلسوف، اتهمه ابن الجوزي بالزندقة. وانظر أبو حيان التوحيدي أديب الفلاسفة وفيلسوف الأدباء، للدكتور زكريا ابراهيم

يقول: وهذا الجمع، أعني جمع التصحيح في المذكر والمؤنث ليس مختصا بالقليل، فلا يجوز في غيره. بل تقول الغالب عليه القليل. وزعم بعضهم أنه مختص به لقربه من التثنية في السلامة. وقد أنكره الزجاج. وأنكر الحكاية التي تحكى عن النابغة مع حسان في بيته المعروف: لنا الجفنات. وذكر أن النابغة لاتخفى عليه معاني الشعر حتى يعترض بما لاينبغي، مع أن الله يقول: «وهم في الغرفات آمنون» (١). ولم يكن الزجاج وحده في هذا الموقف بل إن ابن جني يقرر هو الآخر أن أبو على الفارسي، كان ينكر الحكاية المروية عن النابغة(٢).

ونحن ازاء هذه الآراء المتنافرة، لانملك إلا أن نذكر ما ذهب إليه ابن خروف، من أن جمعي السلامة مشتركان بين القلة والكثرة. والظاهر أنهما لمطلق الجمع. من غير نظر إلى القلة أو الكثرة، فيصلحان لهما(٣). ولعل ما يدعم ذلك قولهم: إذا جمعت اسما علما، فإن شئت جمعته بالواو والنون. وإن شئت كسرته على ما كثرت عليه الأسماء. ومعنى هذا أن جمع السلامة والتكسير سواء في الدلالة على الجمع دونما نظر إلى القلة أو الكثرة فيهما على السواء. كذلك المؤنثات، إن شئت قلت: هندات أو هنود(٤).

وهنا نطرح سؤالا: كيف يمكن التعبير عن عدد كبير من العقلاء مثلا، إذا لم يتسع صدر اللغة لهم ببناء جمع المذكر السالم؟ فإذا صح زعمهم أن الجمع السالم يفيد القلة. كان معنى ذلك وجود قصور وعيب في اللغة. إذ تبين عجزها عن الدلالة عن مثل هذه الطائفة العاقلة. ومن هذا الموقف يتأكد لك أن الجموع السالمة، مطلقة بغير قيود في الدلالة على الجمع، أيا كان عدده. وإلا لزمها النقص والقصور. وليس هذا بالنسبة لجماعة الذكور وحدهم. بل إن الأمر يشمل جمع الاناث أيضا. فلابد لكثرتهن أيضا من دلالة عليهن. فإن قيل: ان جموع التكسير تكفل ذلك. قلنا: فلم كانت جموع السلامة اذن؟!

بل ان في قوله تعالى: «سبع سنبلات»(٥). ثم قوله سبحانه: «سبع سنابل»(٦). دليل يقيني على عدم اختصاص جمعي السلامة بالدلالة على القلة. وإلا كانت دلالة بناء الكثرة في «سنابل» تفيد القلة هي الأخرى. ولم يقل بهذا أحد. وانما الذي عليه العلماء دون استثناء، أن «سنابل» بناء كثرة، وان تحدد هنا في هذه الآية الكريمة بالعدد «سبع». وبالتالي فإن ورود «سبع سنبلات» هي الأخرى، لايجوز أن تعنى القلة على الاطلاق. وإن جاءت تمييزا لعدد قلال.

---

(١) مخطوطة التذييل والتكميل في شرح التسهيل ١٦٥/١ وانظر الخزانة ٤٣١/٣

(٢) مجمع البيان لعلوم القرآن ٨٨/٣ وانظر أسرار العربية لأ بوالبركات الأنباري ١٤١. والواو في هذه الأعلام هي واو الحكاية.

(٣) شرح الكافية ١٩١/٢. وفقه اللغة للدكتور على عبدالواحد وافي ص ٢٢١

(٤) الواضح في علم العربية ص ٢٢٦

(٥) يوسف: ٤٣

(٦) البقرة: ٢٦١

ثم انظر بعد ذلك إلى قولهم: نواكسون، ومواليات العرب، وصواحبات يوسف(١) فانت ترى في هذه الكلمات، جمع كثرة بالاضافة إلى لاحقة جمع التصحيح. فلو صح أن جمع التصحيح يفيد القلة، كان معنى ذلك، أن اجتمع في مثل هذه الكلمات ضدان. وكيف يسوغ اجتماع القلة والكثرة في لفظ واحد، كما في هذه الألفاظ ونحوها. إن هذا لدليل على عدم استقامة منهجهم وتعسفهم في زعمهم أن جمعي السلامة يفيدان القلة. وما هذا بصحيح على الاطلاق.

ولسوف نتعرض لهذه القضية في مناسبة أخرى لنعرض ما يتيسر لنا من الأدلة العقلية والنقلية، مما يثبت بطلان هذه الدعوى من أساسها إن شاء الله.

---

(١) الخزانة ١٠١/١ وانظر مصورة مخطوطة التذييل والتكميل ٢٢/٦ و ٣٥/٦ وهي بدار الكتب تحت رقم ٥١٧٣هـ والمخطوطة برقم ٦٢ نحو. ومخطوطة شرح التسهيل للمرادي ص ٣٣٩ وشرح المفصل ٥٦/٥.

هل وضع جمع المذكر السالم للعقلاء؟

اشترط النحاة العرب العقل لمن يجمع جمع مذكر سالم. ولذا نبت هذا السؤال: هل وضع جمع المذكر السالم للعقلاء أصلا؟ أعنى منذ نشأت اللغة. أو منذ وضع هذا الجمع. هذا سؤال وارد. وإذا كانت السطور التالية تتولي الاجابة عن هذا السؤال تفصيلا. فإننا نوجز رأينا بالقول: بأن اشتراط النحاة العقل لهذا الجمع يمثل مرحلة متأخرة من مراحل تطور هذا الجمع. وبمعنى آخر فاننا نرى أن جمع المذكر السالم لم يوضع للعقلاء وحدهم منذ النشأة. ودليلنا على ذلك عدة أمور نطرحها فيما يلي:

أولا: الركام اللغوي:

لعل أول دليل نستند إليه لنفي اشتراط العقل في جمع المذكر السالم هو ذلك الركام اللغوي الذي يتمثل في تلك الألفاظ العديدة التي استعصت على التغيير عبر الزمن. ويمثلها أصدق تمثيل تلك الألفاظ التي ألحقها النحاة بجمع المذكر السالم. فتلك الألفاظ الملحقات قد شذت وخرجت على قواعدهم التي ابتدعوها لصياغة هذا الجمع بالواو والنون أو الياء والنون. فباللغة ألفاظ كثار تمثل هذا الركام نحو: سنُون. أرضُون. ثبُون. بَنُون. احرون. رئُون. عِزُون. عِضِين. ظُبُون. أهْلُون. وابلُون. عِلّيون. لغُون. مئون. قلون. برون. عظون. اوزون. الكرين. لدون. أبون. أخون. هنون. وحمون.

فهذه أمثلة غير قليلة جمعت بالواو والنون أو الياء والنون، رغم افتقارها إلى شروطهم التي اشترطوها. لذا لم يجد النحاة بدا من الحاقها بجمع المذكر السالم. وإذا تأملنا هذه الألفاظ ألفينا أغلبها الأعم يفتقر إلى العقل الذي يشترط لجمع المذكر السالم، مما ينفي أصالة اشتراط العقل لصياغة هذا الجمع السالم.

ثانيا العقود:

ليست الملحقات السابقة هي الرصيد الوحيد أو الدليل على انتفاء شرط العقل فيما يجمع جمع مذكر سالم. فألفاظ العقود هي الأخرى تعد من الأدلة اليقينية على صحة ما نقول، لأن ألفاظ العقود تفتقر هي الأخرى إلى العقل في بنيتها، كما أنها تستخدم للعقلاء وغيرهم. قال تعالى: «وواعدنا موسى ثلاثين ليلة»(١). وقال أيضا: «واختار موسى قومه سبعين رجلا»(٢). فأنت ترى في هذه الآيات البينات انها صالحة لهذا وذاك

(١) الأعراف: ١٤٢

(٢) الأعراف: ١٥٥

في الأسلوب القرآني. ولا نزال نستخدمها على هذا النسق إلى يومنا هذا للعقلاء وغيرهم. ورغم صياغتها كصياغة جمع المذكر السالم حيث تلحق بالواو والنون رفعا أو الياء والنون نصبا وجرا، إلا أن افتقارها إلى العقل بناء أو استخداما يؤكد لنا صحة ما ذهبنا إليه، من أن اشتراط العقل في جمع المذكر السالم غير وارد وغير ثابت في الأنماط اللغوية القديمة كما نراها اليوم في ملحقات هذا الجمع. وكما تتجلى في ألفاظ العقود أيضا.

ثالثا: الأسلوب القرآني:

وأسلوب القرآن وهو قمة البيان العربي نراه قد تضمنت آياته أبنية لجمع المذكر السالم لغير العقلاء. من ذلك قوله تعالى: «والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين»(١). أو قوله تعالى: «فقال لها وللأرض أتيا طوعا أو كرها. قالتا أتينا طائعين»(٢). وقال سبحانه: «وتفقد الطير فقال مالي لا أرى الهدهد أم كان من الغائبين»(٣). كذلك قوله تعالى: «سننظر أصدقت أم كنت من الكاذبين»(٤).

رابعا: جمع المؤنث السالم:

لو كان جمع المذكر السالم أصلا للعقلاء، لكان جمع المؤنث السالم للعاقلات أيضا. ولكنا نرى الاستعمال اللغوي لايستلزم ذلك. بل هو صالح للعاقلات من الأناث وغيرهن. وهكذا الحال في شأن جمع المذكر السالم أيضا. وما اشتراط النحاة للعقل في جمع المذكر السالم إلا آية تطور وتخصيص لحق بهذا الجمع دون جمع المؤنث السالم. قال تعالى: «عسى ربه إن طلقكن أن يبدله أزواجا خيرا منكن مسلمات مؤمنات قانتات تائبات عابدات سائحات»(٥). وقال سبحانه: «والعاديات ضبحا، فالموريات قدحا، فالمغيرات صبحا»(٦).

خامسا: اللغات السامية:

ولكي يزداد يقيننا بأن ما ندعيه من اشتراط العقل في بناء جمع المذكر السالم ليس إلا بدعة مستحدثة أو مرحلة طارئة متأخرة ابتدعها المتأخرون لتمثل نوعا من التخصيص مما يشهد لهذه اللغة بالنضج والدقة والتطور. وغير خفي أن هذا التطور يمثل نوعا من الترف اللغوي في هذا الجمع. نقدم دليلا من اللغات السامية. إذ أننا نجد جمع المذكر السالم في اللغات السامية الأخرى لم يصل إلى هذه المرحلة المتميزة المتطورة. فجمع المذكر السالم في كل من الحبشية والأكادية والعبرية والسريانية وغيرها لايصاغ للعقلاء وحدهم. وانما يستوى في ذلك العقلاء وغيرهم. ففي العبرية مثلا: تجمع ayil خروف على alim خراف. وكذلك تجمع kebes كبش. على kbasim كباش. فعلى هذا الجمع السالم يجمع العقلاء

---

(١) يوسف: ٤
(٢) فصلت: ١١
(٣) النمل: ٢٠
(٤) النمل: ٢٧
(٥) التحريم: ٥
(٦) العاديات: ١-٣

وغيرهم كما ترى في اللغة العبرية. وفي الحبشية تجد hadas حديث أو جديد. وجمعها hadasan وفي الأكادية تجمع alu مدينة على alanu مدن.. وهكذا. فالمنهج المقارن يرينا أن جمع المذكر السالم في تلك اللغات السامية وغيرها يصاغ لذوي العقل وغيرهم. وهذا وحده يجزئ للقول بعدم وضع جمع المذكر السالم للعقلاء أصلا.(١)

سادسا: الاستعمال اللغوى:

إن المتأمل في أساليب اللغة وتصرفها في تخير صيغ الجمع، يجد أن اللغة العربية لا تفرق بين الصحة والتكسير من حيث العقل. فكلاهما سواء في هذه الناحية. فاشتراط العقل لجمع المذكر السالم تخصيص بغير مخصص. ولنا في استخدام اللغة سند على ما نقول. قال تعالى: «قل ياأيها الكافرون». وقال سبحانه: «أولئك هم الكفرة الفجرة»(٢). واللفظ نفسه قد جاء مكسرا في قوله تعالى: «ياأيها النبي جاهد الكفار والمنافقين وأغلظ عليهم»(٣).وقد ورد في كتاب الله كلمة «الكافرون» ٣٦ مرة و «الكافرين» ٩٣ مرة. والكفرة مرة واحدة.

أما «الكفار» فقد ترددت احدى وعشرين مرة. وأنت وراء هذه الأعداد الهائلة المترددة بين جمعي التصحيح والتكسير، لايسعك إلا أن تفطن إلى أن واقع اللغة العربية لم يخصص نوعا معينا من الجموع ببناء خاص له كما زعم النحاة العرب مؤخرا. وإلا لما ساغ أن يتعداه إلى غيره. فإذا كان «الكافرون» و«الكافرين» قد وردتا في نحو ١٢٩ آية قرآنية في كتاب الله باعتبارهما عقلاء لماذا اذن يرد هذا اللفظ نفسه مكسرا في اثنتين وعشرين آية أخرى. مع كثرة ما حفل به الذكر الحكيم من صيغته السالمة. فلو أن العقل أو العلم شرط لهذا البناء حقا لما ساغ أن يتعداه فينتقل إلى بناء آخر لا يشترط العقل فيما يصاغ عليه، في الأسلوب القرآني وهو قمة الفصاحة والبيان. وما ذاك إلا لأن النحاة قد تعسفوا وقيدوا البناء السالم للعقلاء. مع أن واقع اللغة لايعينهم على ذلك(٤). ثم اقرأ معي أيضا قوله تعالى: «يس والقرآن الحكيم إنك لمن المرسلين»(٥). وقوله سبحانه: «وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل»(٦). فقد تردد في كتابه عز وجل لفظ «المرسلين» جمعا سالما في ٣٣ موضعا. أما «الرسل» فقد تكررت في ٩٦ آية. وأمام هذه الأعداد الهائلة من الآيات الكريمة التي يتناوب فيها جمع التصحيح والتكسير لايسعك إلا أن تقنع بأن أحدهما لايتميز عن الآخر بأية مزية. إذ لايسوغ عقلا أن يلزم اتصاف «المرسلين» بالعقل أو العلم. أما «الرسل» فلا يلزم اتصافهم بذلك. ولا يسوغ هذا الزعم لأنه

---

(١) نأسف لعدم إمكان طباعة هذه الكلمات بالحروف الحبشية والمسمارية.

(٢) عبس: ٤٢

(٣) التوبة ٧٣

(٤) انظر مخطوطة حدود النحو الورقة ٢

(٥) سورة يس: ٣

(٦) آل عمران: ١٤٤، وجاء في كتاب ليس: والرسلاء والأرسل جمع الرسول ص ١٦٦

إن صح لكان كفرا بالرسالة والرسول. وحاشا لله أن يزعم ذلك ناح من النحاة.

ولا أود أن ألح في هذا الأمر فظني أن الأمر أوضح من أن يستوضح. لذا أقنع بذكر أبنية جمع المذكر السالم التي وردت في القرآن الكريم والتي وردت مكسرة أيضا، لأنبئك أن الواقع اللغوي والأسلوب القرآني تتناوب أو تتعاور فيه الجموع بين التصحيح والتكسير دونما تخصيص بغير مخصص.

فقد ورد من ذلك آخرين وأخر. وأرذلون وأراذل. وبني وأبناء. ومتبعون وتبع، وحافظين وحفظة، وحاكمين وحكام، وخازنين وخزنة، وخاشعين وخشع، وراحمين ورحماء، وراكعون وركع، وزارعون وزراع، وساجدون وسجد، وساحرون وسحرة، وشاهدون وأشهاد، وشهود وشهداء، وعابدون وعباد وعبيد، وعمون وعمي وعميان، وعالمين وعلماء، وأقربون والقربى، وميتون وأموات وموتى، ونبيون وأنبياء، وناصرين وأنصار، ثم وارثون وورثة جنة النعيم(١).

وبحصر أبنية جمع المذكر السالم هذه نجدها ٤١٣. ثم نراها هي نفسها وردت مكسرة في ٣٦٣ مرة وأخرى(٢) فانظر هذا التناوب والتقارب وإن شئت قلت التعادل بين استعمالي هذين الجمعين في القرآن الكريم. دونما ظن في أن أحدهما غير الآخر. فالساجدون والسجد. والراكعون والركع. والساحرون والسحرة، كل أولئك جموع لأفراد واحدة متشابهة. وترددها بين التصحيح والتكسير يلزم معه عدم اشتراط العقل بهما لعدم اشتراطه بأحدهما. وإلا لكان بينهما اختلاف جوهري فيمن ينتمي إلى كل منهما. ولسنا نرى في اللغة ما يقيد هذا الإطلاق كما رأينا مما يشهد بأن نصوص اللغة تنقض زعم النحاة لاشتراط العقل في بناء جمع المذكر السالم.

ولا أريد أن أقول هذا.. ولكن الذي أبغيه هو أن أقرر أن جمع المذكر السالم في العربية، انما هو بناء ألحقت بمفرده لاحقة الجمع: الواو والنون أو الياء والنون لغرض واحد لا تتعداه هذه اللاحقة، وهو دلالتها على الجمع للعقلاء وغيرهم. ثم تخصص هذا الجمع في العربية شيئا فشيئا للعقلاء وحدهم. ودليلنا على ذلك ما ذكرته من حال هذا الجمع في اللغات السامية. ثم ما لدينا في اللغة العربية من ركام لغوى بما فيها ألفاظ العقود. وما في أساليب اللغة مما يشير إلى تطور هذا الجمع وتخصيصه للعقلاء مؤخرا.



(١،٢) ارجع إلى المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم في مادة كل منها.

الملحقات بجمع المذكر السالم

ليست الجموع السالمة وقفا على الأعلام والصفات بالشروط التي ذكرها النحاة بل في اللغة العربية ألفاظ كثار خرجت على هذه القواعد. وخرقت تلك الشروط، التي يلزم توفرها فيما يجمع هذا الجمع.

ولعل ألفاظ العقود من العشرين إلى التسعين، وهي تجمع بالواو والنون، أو بالياء والنون حسب موقعها من الأعراب، أقول: لعلها أول ما يخرم هذه الشروط و يشذ عن تلك القواعد التي صنعوها لهذا الجمع السالم. فهذه الأعداد تجمع بها العقلاء وغير العقلاء. والذكور والاناث على السواء. قال تعالى: «فلبث فيهم ألف سنة إلا خمسين عاما»(١). وقال: «وحمله وفصاله ثلاثون شهرا»(٢). وقال جل شأنه «واختار موسى قومه سبعين رجلا لميقاتنا»(٣). وقال سبحانه: «ان تستغفر لهم سبعين مرة، فلن يغفر الله لهم»(٤). كذلك قوله تعالى: «وواعدنا موسى ثلاثين ليلة»(٥).

فأنت تلاحظ أن المعدودين في هذه الآيات البينات عقلاء، وغير عقلاء. واناث وذكور. وهذا ما حمل اللغويين والنحاة أن يفسروا هذه الصيغ باعتبارها ليست أعلاما ولا صفات لهم(٦)، ولهذا اختلف النحاة واللغويون في تفسير أمر هذه العقود. وذهبوا في تعليلها مذاهب شتى. لعل أهمها ما يلي:

١ــ لما كانت ألفاظ العقود تقع على من يعقل وما لايعقل، غلب جانب من يعقل على مالا يعقل. كما يغلب جانب المذكر على المؤنث في نحو قوله تعالى: «ووصينا الانسان بوالديه»(٧).

٢ــ إن نحو ثلاثين جمع لثلاث، وثلاث جماعة، فكان ينبغي أن يكون فيها التاء. ولحذفها عوض عنها بالواو والنون. كما هو الحال في ألفاظ أخر، نحو: أرض وأرضين(٨). الا أن

(١) العنكبوت: ١٤

(٢) الأحقاف: ١٥

(٣) الأعراف: ١٥٥

(٤) التوبة: ٨٠

(٥) الأعراف: ١٤٢

(٦) اعتبرها ابن هشام أسماء جموع لا واحد لها من لفظها. ونقضه الأمير في ذلك. وانظر حاشية الأمير على الشذور ٢١

(٧) اسرار العربية للأنباري ٢٦، وشرح المفصل ٢٧/٦

(٨) مخطوطة سر صناعة الاعراب ٤٦٨ وشرح المفصل ١٣/٥

هذا القول ضعيف لخروجه عن القياس ، وكذلك الحال في الرأي الأسبق أيضا .

٣ـــ و يرى بعض العلماء أن هذه الأعداد تشتمل على عنصر يدل على المذكر وآخر للتأنيث . وقد اتفق أصحاب هذا الرأي حول العنصر الدال على المذكر، وهو نهاية جمع المذكر السالم . أما بالنسبة للعنصر الآخر الدال على التأنيث ، فقد اختلفوا فيه . اذ يرى بعضهم أنه الكسر في عين العدد «عشرين» ، لأن الكسر من علامات التأنيث . وهو مردود ، إذ يلزم عليه أن يكسر أول الثلاثين إلى التسعين أيضا .

و يرى آخرون أن عنصر التأنيث يكمن في عدد الآحاد الذي تلحقه نهاية جمع المذكر السالم ، فانه في العدد (ثلاثين) مثلا (ثلاث) . وهو صيغة المعدود المؤنث . وعندي أن هذا الرأي مردود أيضا لعدة وجوه:

أولها : ان مقتضى هذا ان اللفظ يشتمل على النقيضين في آن واحد ، باحتوائه على علامتي تذكير وتأنيث . وهذا محال عقلا .

ثانيا : واعتقادهم أن الواو والنون تمثل علامة التذكير، في ألفاظ العقود ، إلا أنه باطل أيضا ، لأن المذكر أصل وليس للتذكير علامة .

ثالثا : ان علامة التأنيث تكون ردفا في نهاية اللفظ عادة . وليس الأمر كذلك في ألفاظ العقود .

كان هذا هو الرأي عند النحاة واللغويين العرب(١) . أما المستشرقون فلهم اتجاه آخر يحسن الآن الاشارة إليه أيضا . وهو ما يراه بعض المستشرقين من أن العدد «عشرين» هو في الأصل مثنى للعدد «عشرة» ولذا كان ينتهي بنهاية المثنى . أما سائر ألفاظ العقود فكانت تنتهي بنهاية جمع المذكر السالم ، إلا أن بعض اللغات السامية حملت العدد «عشرين» على سائر ألفاظ العقود . وصارت تنتهي بنهاية جمع المذكر السالم . كما هو الحال عندنا في اللغة العربية . وكما هو الحال في العبرية والسريانية . وعلى العكس من ذلك تماما حدث في بعضها الآخر . إذ حملت سائر ألفاظ العقود الأخرى على صيغة المثنى للعدد «عشرين» كما هو الحال في الحبشية والأكادية(٢) .

وعلى الرغم من أن المستشرقين يرون هذا الرأي ، وهو أن ألفاظ العقود حملت على صيغة المثنى ، أو العكس . فعلى افتراض صحة هذا الرأي ، فاننا مازلنا نتساءل عن السبب الذي دعاهم إلى هذا القياس ، وحمل الجمع على المثنى . أو حمل المثنى على صيغة الجمع ، مع أن لغة كالعربية مثلا ، لا تزال تعتبر المثنى صيغة ، و بناء مستقلا متميزا عن صيغ الجمع وأبنيته . وكذا الحال بالنسبة للأكادية والعبرية . وان تحدد استعماله فيهما في حالات معينة محدودة .

---

(١) سيبويه ٢/١٧١ وشرح المفصل ٦/٢٨ والمذكر والمؤنث للفراء ٤٥ والمقتضب ٢/١٥٧ ، والمخصص ١٧/٩٩

(٢) التطور النحوى ٧٩ وانظر أيضا ترجمة وافية لـــ«برجشتراسر» في «المدخل إلى علم اللغة» للدكتور رمضان عبدالتواب ص ١٦٤ ، ١٦٥ وانظر أيضا : Moscati , an introductiom to the comparative grammar, p 117 ZDMG, vol. 48, p. 380

ومن ثم فإننا مازلنا نجهل السر الذي حدا بهم إلى استخدام الواو والنون في حالة الرفع، والياء والنون في حالتي النصب والجر لهذه الأعداد بصفة مطردة، مع افتقارها إلى العلمية أو العقلانية التي اشترطوها في بناء جمع المذكر السالم. سواء أكان علما أم صفة. وهذا مما يحدو بنا إلى التعرض لهذه المسألة فيما نبديه من آراء حول هذا الباب(١).

ليست ألفاظ العقود وحدها هي التي تعرب اعراب جمع المذكر السالم. إذ يوجد باللغة العربية ألفاظ كثيرة. قد ألحقها النحاة بجمع المذكر السالم، لأنها وجدت في القرآن الكريم، والشعر العربي القديم. رغم أنها تفتقر إلى بعض الشروط، كيما تنتمي إلى بناء جمع المذكر السالم(٢). فمن ذلك جموع تكسير تغير فيها بناء الواحد، وأعربت بالحروف منها:

«بنون» جمع ابن(٣). وكان قياس جمعه جمع السلامة «ابنون» كما يقال في تثنيته «ابنان» ولكن خالف تصحيحه تثنيته، لعلة تصريفية أدت إلى حذف الهمزة كما يزعم صاحب التصريح(٤).

ومن ذلك أيضا «احرون» بكسر الهمزة، وحكى يونس فتحها أيضا، و بفتح الحاء وتشديد الراء، جمع حرة، بفتح الحاء(٥). وأصلها أحرة. وعلى هذا يشكل المثالان، لأن (بنون) جمع باعتبار أصله، وهو بنو. وأحرون كذلك، فصارا من جمع السلامة بلا تكسير. غير أنه يجاب عن ذلك بأن الأصل قد ترك وصار نسيا منسيا.

أما «أرضون» بفتح الراء فجمع أرض بسكونها. وقيل: انها جمعت هذا الجمع السالم، لأنه ربما يورد في مقام الاستعظام كقول الشاعر:

لَقَدْ ضَجَّت الأ رضُون إذْ قامَ مِنْ بَنِي سَدُوس خَطيبُ فوقَ أعْوادِ مَنْبَرِ(٦)

إلا أنه سكن الراء هنا للضرورة. و يذكر الرضي أن الراء في «أرضون» قد فتحت لأن الواو والنون في مقام الألف والتاء. فكأنه قيل: أرضات. أو للتنبيه على أنها ليست بجمع سلامة حقيقية(٧). وهذه علل واهية. فإن كانت الأرض قد جمعت هذا الجمع للاستعظام، فلا يجوز

(١) ارجع إلى الفاظ العقود في صفحة ٦١

(٢) ذكر السيوطي عنوانا خاصا ذكر فيه المجموع بالواو والنون من الشواذ، فانظره في المزهر ٢٧٣/٢. ثم انظر فقه اللغة المقارن ص ١١٢

(٣) نقل عن الجرجاني أن البنين جمع تكسير. وانما جمع بالواو والنون جبرا لما نقص كالأرضين والسنين. وانظر المصباح ص ٨٨٧. ودراسات في اللغة العربية، د. نامي ص ٦٧

(٤) قيل: لو حذفت الألف من المثنى، لصار اللفظ «بنان» فيحصل اللبس ببنان الكف بخلاف بنون. وقال بعضهم: ان العلة، أن الجمع لما كان ثقيلا خفف بحذف الهمزة بخلاف التثنية، فانها خفيفة، فأبقيت الهمزة. وانظر هامش شرح التصريح ٧٩/١ و بدائع الفوائد ٤٧/١

(٥) هي أرض ذات حجارة سود نخرة كأنها أحرقت بالنار. وأصلها أحرة كما يفهم من قول الجوهري. وانظر سيبويه ١٩١/٢

(٦) ارجع إلى رواية أخرى لهذا البيت في شذور الذهب ص ٢١

(٧) شرح الكافية للرضي ١٨٤/٢ وسيبويه ١٩١/٢

هذا الادعاء على ألفاظ أخر عديدة لا تستوجب أي استعظام. نحو: «ثبون» و«حرون» و«رئون» و«سنون» و«عزون».. الخ. فإن عللوا فتح رائها قياسا على أرضات. فالسؤال ما زال قائما وهو: ولماذا فتحت الراء في أرضات هي الأخرى؟(١).

وأبو البركات الأنباري يذكر(٢) أنه لما كان هذا الجمع في أرض وسنة على الأصل، أدخل فيه ضرب من التكسير. وفتحت الراء من «أرضون» وكسرت السين من «سنون» اشعارا بأنه جُمع جمع السلامة على خلاف الأصل.

وردا على هذا التعليل قيل: انه يجوز اسكان الراء في «أرضون» كما جاء بالبيت السابق، دون أن يستقيم انتماؤها لجمع السلامة. وكذلك ما جاء بمخطوطة المحصول(٣) من قول الشاعر:

قَدْ سألتْنِي بنْتُ عَمِّي عَنْ الأرْضين

مع أنه جاء بالجمل(٤) أنه لايجوز اسكانها، ولا أن تجمع جمع تكسير(٥). كما أن «سنون» هي الأخرى قد جاءت بضم السين، ومع ذلك فهي ليست من جمع المذكر السالم حقيقة. فسنون بكسر السين جمع سنة، وهي احدى الملحقات بجمع المذكر السالم. وقد جاءت بضم السين أيضا. بل حكى ابن مالك سنون بالفتح كذلك. ولامها واو أو هاء، لقولهم، سنوات وسنهات. وبابه الجاري على سننه وضابطه مستفاد من أن هذا الجمع مطرد في كل اسم ثلاثي حذفت لامه، وعوض عنها هاء التأنيث. ولم يكسر تكسيرا يعرب بالحركات نحو: عضة و«عضين» و«عزة» و«عزين» و«ثبة» و«ثُبين»(٦). فالرضي يذكر(٧) أنه قد شاع الجمع بالواو والنون مع أنه خلاف القياس، فيما لم يأت له تكسير من الاسم الذي عوض من لامه تاء التأنيث المفتوح ما قبلها، مغيرا أوائل بعض تلك الحروف تنبيها على أنها ليست في الحقيقة بجمع سلامة. ويذكر صاحب التصريح على التوضيح أن محذوف اللام ثلاثة أنواع: مفتوح الفاء نحو: سنة، ومكسورها نحو: عضة وعزة، ومضمومها نحو: ثبة. فما كان مفتوح الفاء، كسرت فاؤه في الجمع نحو: «سنين» قال تعالى: «لتعلموا عدد السنين والحساب(٨). وما كان مكسور الفاء

(١) ذهب الدكتور خليل نامي إلى أن (أرض) جمعت على هذا الوزن لأنها مؤنثة. والحقوا بها علامة الجمع المذكر، لأنه لا تأنيث في مفردها. ولكن ما هكذا نقول في جمع نفس ــ نفسون، ولا في جمع شمس ــ شمسون. وانظر دراسات في اللغة العربية ص ١٠٩

(٢) أسرار العربية ص ٢٦

(٣) مخطوطة المحصول في شرح الفصول الورقة ٥٠

(٤) الجمل ص ٣٥٢

(٥) درة الغواص ص ٦٥ والانصاف في مسائل الخلاف ٣٠/١

(٦) الهمع ٤٧/١، والثبة: الجماعة. وانظر المخصص ٨٣/١٧

(٧) شرح الكافية للرضي ١٨٤/٢

(٨) يونس: ٥

لم يغير في الجمع نحو: «عضين» قال تعالى: «الذين جعلوا القرآن عضين»(١). وقوله سبحانه: «عن اليمين وعن الشمال عزين»(٢) أيضا. أما ما كان مضموم الفاء، ففي جمعه وجهان: الضم والكسر، نحو: ثبة وثبين، بضم الثاء وكسرها، وهو الأكثر. ولم تقع ثبة في التنزيل إلا بالألف والتاء. قال تعالى: «فانفروا ثبات أو انفروا جميعا»(٣).

وللسهيلي تعليل في كسر سين سنين، يقول فيه: انهم كسروا أول سنين ايذانا بأنه جمع، كي لايتوهم أنه اسم على فعول. إذ ليس في الأسماء فعول ولا فعيل(٤). ولا يجوز ذلك الجمع المعرب بالحروف في نحو ثمرة لعدم الحذف. ولا في نحو: عدة وزنة غير علمين، لأن المحذوف منهما الفاء لا اللام. وأصلهما: وعد ووزن. كما لايجوز ذلك في نحو: يد ودم، لعدم التعويض من لامهما المحذوفة، إذ التعويض تعويض جواز لا تعويض وجوب، لأنهم لايقولون في جمع شمس شمسون. و يد ودم أصلهما، يدي ودمي بسكون الدال والميم. وذهب الكوفيون إلى فتح الدال. واختاره ابن طاهر. وذهب المبرد إلى فتح الميم. وضعف الجار بردي(٥). وحذفت لامهما على غير قياس. وجعل الاعراب في عينهما.

وقد علل النحاة جمع ما حذف لامه أو فاؤه هذا الجمع بأن هذا الجمع أفضل الجموع، كما ذكرنا بأنه خاص بذوي العلم. فجبر بهذا الأفضل ما لحق الاسم من النقصان بالحذف(٦). وقد شذ بنون جمع ابن، لأن المعوض فيه همزة الوصل، وأصله بنو، لأن مؤنثه بنت، ولم نر هذه التاء تلحق مؤنثا إلا ومذكره محذوف الواو، كما في نحو: أخت.

ومما شذ فألحق بجمع المذكر السالم قولهم: «ظبون» جمع ظبة: حد السيف. فانهم كسروها على ظبي، ولامها واو محذوفة. والهاء عوض منها. ولم يبلغ سيبو يه أن ظبة تجمع على «ظبين» نحو قول الشاعر:

تعاوَرُ أيمانُهم بينَهم ... كُئوسَ المنايا بِحَدِّ الظُّبِينا(٧)

وهناك نوع آخر ألحق بجمع المذكر السالم أيضا نحو: «أهلون» جمع أهل. وذكر ابن يعيش

---

(١) الحجر: ٩١

(٢) المعارج: ٣٧

(٣) النساء: ٧١

(٤) الروض الأنف ١٦٤/٢. مع أن باللغة خروف وقميص وحرير وغير ذلك

(٥) هو: احمد بن الحسن الجاربردي، الشيخ فخر الدين. قال السبكي في طبقات الشافعية: نزل تبريز، كان فاضلا، دينا، خيرا، وقورا، مواظبا على العلم وافادة الطلبة. وأخذ عن القاضي ناصر الدين البيضاوي، وصنف وشرح منهاجه «شرح الحاوي في الفقه» لم يكمل. «شرح الشافية» لابن الحاجب، «شرح الكشاف» ومات في رمضان سنة ٧٤٦ بتبريز. انظر «بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة»

(٦) مخطوطة «سر صناعة الاعراب» ٤٥٨/٢ وأسرار العربية للأنباري ٢٦

(٧) الروض الأنف ١٦٤/٢ وارجع إلى رواية مخطوطة التذييل والتكميل ١٧٨/١ وهي برقم ٦٠١٦هـ

أن من العرب من يقول: أهلات، فيفتح الثاني كما فتحوه في أرضات، لأنه اسم مثله. وإن أشبه الصفة. قال المخبل السعدي:

فـهـم أهَـلاتُ حولَ قـيسِ بن عاصِم   إذا أدلجـوا بـالليـل يُـدْعَـونَ كَوْثَرا(١)

ومن ذلك أيضا وابل و«وابلون» لأن أهلا ووابلا ليسا علمين ولا صفتين، ولأن وابلا لغير عاقل. وقد تقدم أن شرط هذا الجمع أن يكون لعلم من يعقل أو صفته. قال تعالى: «شغلتنا أموالنا وأهلونا»، وقال: «من أوسط ما تطعمون أهليكم»(٢).

ومما ألحق بهذا الجمع أيضا «عليون» قال تعالى: «إن كتاب الأ برار لفي عِلِّيين وما أدراك ما عليون»(٣). ويجوز في هذا النوع أن يجري الاعراب مجرى غسلين في لزوم الياء في الأحوال الثلاثة. والاعراب بالحركات الثلاثة ظاهرة على النون. يقول الفراء:(٤) «واحد العضين عضة. رفعها عضون، ونصبها وخفضها عضين». ومن العرب من يجعلها بالياء على كل حال. وتعرب نونها، وهي كثيرة في أسد وتميم وعامر. إذ قد يجعل النون في بعض هذه الجموع التي جاءت على خلاف القياس معتقب الاعراب. تنبيها على مخالفته للقياس. فكأنه مكسر، فجرى فيه اعراب المكسر. فيدخله التنوين، ولايسقط بالاضافة، كما رأينا في قول أحد شعراء بني عامر، وهو الصمة بن عبدالله القشيري. إذ يقول:

ذَرانِـي مِـنْ نَـجْـدٍ فَـإنَّ سِـنـيـنَـهُ   لَعِـبْـنَ بِـنَـا شِـيـباً وَشَـيَّـبْـنَـنَـا مُرْداً
مَـتَـى نَـنْـجُ حَـبْـواً مِـنْ سِـنـيـنٍ مُـلِـحَّة   نُشَمِّر لأُخْرَى تُنْزِلُ الأعْصَمَ الفَرْدا(٥)

وهذا بخلاف اعرابها اعراب جمع المذكر السالم على لغة الحجاز وعلياء قيس(٦).

فتلك بعض الجموع التي ألحقت بجمع المذكر السالم. وقد ذكر السيوطي أنه لايجمع هذا الجمع المسلم كجمع من يعقل، إلا إذا حذفت لامه، وكان مؤنثا. وكان لام الفعل حرف علة. ولم يكن له ذكَر، كالأمَة(٧). فإذا اجتمعت فيه هذه الشروط الأ ربعة، جمع بالواو والنون في الرفع، والياء والنون في الخفض والنصب(٨).

و يعلل ابن جني لتلك الكلمات التي الحقت بجمع المذكر السالم بأنها أسماء مجهودة منتقصة(٩). وذلك أن لامها قد حذفت. فثبة مثلا قد حذفت منها اللام دون الفاء والعين.

---

(١) شرح المفصل ٣٢/٥. وسيبويه ١٩١/٢

(٢) المائدة ٨٩

(٣) المطففين ١٨و١٩. وارجع إلى معاني القرآن ٣/ ٢٤٧

(٤) معاني القرآن ٩٢/٢ وانظر palmer, a grammar of the arabic language, p. 107.

(٥) معاني القرآن ٩٢/٢

(٦) الهمع ٤٧/١

(٧) الروض الأنف ١٦٤/٢

(٨) بدائع الفوائد ١٢٦/١

(٩) مخطوطة سر صناعة الأعراب ٤٤٨، وهي بالأصل «مستقصة» وانظر مخطوطة ٥٨١٦هـ وكذلك ٨٧٢٧هـ ص ٣٠٩

فالثبة: جماعة من الناس وغيرهم. قال تعالى: «فانفروا ثبات أو انفروا جميعا» أي انفروا جماعات متفرقة أو اجتمعوا كلكم. وأنشد أبو ذؤيب الهذلي:

فَلَمّا جَلاها بالأيامِ تَحَيَّزَتْ   ثُبَاتاً علَيها ذُلُّها واكتِئابُها(١)

وقال الآخر:

هلْ يَصْلُح السيفُ بغيرِ غِمْد   فَشَبِّ ما سلَفْتَه مِن شَكْل

أي فأضف إليه غيره، واجمعه مع سواه.

والقول في (ظُبة) كالقول في (ثُبة). فلا يجوز أن يكون المحذوف منهما فاء ولا عينا. ولعل أقوى دليل على حذف لامها قولهم في جمعها: ظُبَى، فاللام كما ترى هي المعتلة. ونظيرها لغة و«لغون»(٢). فإذا ثبت أن نحو: ثبة وظبة و«مئة» و«رئة» وسنة و«قُلَة»(٣) وعِضَة(٤)، و«بُرة»(٥) و«عِظة»، وعزة وحَرَّة وأضاة. و«اوزَّة» وغيرها مما ذكره السيوطي في مزهره(٦) أنه جاء في مختصر العين للزبيدي أن الكرة تجمع على: «الكُرين». وفي الصحاح اوزة واوزون، ولدة و«لدون». كما ذكر في الهمع(٧) أن من ذلك أيضا: «أبون» و«أخون» و«هنون» فتلك أسماء محذوفة اللامات، فكأنهم عوضوها بالجمع بالواو والنون مما لحقها من الجهد والحذف ليكون عوضا لها(٨)، وذلك أن التكسير ضرب من التوهين والتبديل(٩).

يقول ابن جني: «والاشكال يلحق الكلمة. أما الجمع بالواو والنون، انما هو للأسماء الأعلام التي هم ببيانها معنيون. ولتصحيح ألفاظها لفرط اهتمامهم بها مؤثرون، لذلك غلبت على غيرها من الأجناس التي تأتي مكسرة نحو: رجل ورجال، وكلب وأكلب وكلاب، فإذا ألحقوا غيرها بها، فذلك يكون تقوية منهم له، ورفع منه. ومعنى الاشكال في التكسير أنك تجد المثال المكسر عليه، يخرج آحاد كثيرة إليه. مثلما نرى أفعالا، قد خرج إليه فَعَل نحو: جمل

(١) لمع الأدلة في أصول النحو ١٣٤. وانظر رواية أخرى للبيت في شرح المفصل ٨/٥. والخصائص ٣٠٤/٣. ومعاني القرآن ٩٣/٢

(٢) المزهر ٢٧٣/٢

(٣) القلة والمقلاء: عودان يلعب بهما الصبيان. فالقلة، خشبة قدر ذراع تنصب. والمقلاء يضرب به القلة. وهي ما يسمى عندنا في ريف مصر «العقلة والمضراب» وفي شفاء العليل في حرف القاف، أنها كانت تسمى «عقلة» أيام المؤلف. وانظر معاني القرآن ٩٢/٢

(٤) العضة: الفرقة

(٥) السبرة: الخلخال

(٦) المزهر ٢٧٤/٢. وجاء به، وقال ابن مالك: ولو قيل في حم «حمون» لم يمتنع لكن لا أعلم أنه سمع. والاضاة: الغدير وسمع جمعه على أضين. وانظر تسهيل الفوائد ١٤

(٧) همع الهوامع ٤٧/١

(٨) لمع الأدلة في أصول النحو ١٣٤

(٩) يرى أبو حبان الأندلسي، أنهم جمعوا نحو: أرض— أرضون، وسنة— سنون، ليكون ذلك جبرا لما فاتها من الحذف. وانظر مصورة التذييل والتكميل في شرح التسهيل ١٦٧/٥ ودرة الغواص ص ٦٥ ومخطوطة سر صناعة الاعراب ٤٥٤

وأجمال. وخرج إليه فِعل، وفُعْل، وفعِل، وفُعُل وفَعِل. وذلك نحو: ضرس وأضراس. وبرد وأبراد. وابل وآبال. وعنق وأعناق، وكبد وأكباد، وربع وأرباع، وعضد وأعضاد، وضلع وأضلاع، وفرخ وأفراخ. وخرج إليه أيضا ما لحقته الزيادة من ذوات الثلاثة، وذلك نحو: شاهد وأشهاد، وشريف وأشراف.. الخ»(١).

فيجوز أن يعرض الاشكال في الواحد منها. فلا يدري ما مثاله، ولهذا لايتفق العلماء في مثال الجمع، ونراهم يختلفون في الواحد. ففي قوله تعالى: «ولما بلغ أشده» يرى سيبويه أن أشد جمع شدة مثل نعمة وأنعم. بينما ذهب أبو عبيدة إلى أنه جمع أشد على حذف الزيادة. وكذلك الحال في أبابيل. إذ ذهب قوم إلى أنها جمع إبالة. وذهب آخرون إلى أن واحدها أبيل. وأجاز آخرون أن يكون واحدها أبولا، مثل عجّول(٢). وذهب أبو الحسن إلى أنه جمع لا واحد له، بمنزلة عبابيد وشعاليل، وكذلك أساطير. فقد قال قوم ان واحدها اسطورة. وقال آخرون واحدها اسطارة، على حين يذهب آخرون إلى غير ذلك.

والخلاف بين العلماء في آحاد الجموع سائر عنهم مطرد في مذاهبهم. وسببه وعلة وقوعه بينهم، أن مثال جمع التكسير تفقد فيه صيغة الواحد، فيحتمل الأمرين والثلاثة، ونحو ذلك. وليس كذلك مثال جمع السلامة. وهذا يدل على أنهم بتصحيح هذه الأسماء في الجموع معنيون، ولبقاء ألفاظ آحادها فيها، لارادة الايضاح والبيان مؤثرون. فإذا أدخل في جمع الواو والنون شيء ما ليس مذكرا عاقلا، مثلما ذكرت لك، فإن ذلك كما يقول ابن جني حظ نالته تلك الألفاظ، وفضيلة خصت بها. فلهذا صار جمع ثبة ومئة وسنة ونحو ذلك بالواو والنون تعويضا لها من الجهد والحذف اللاحق بها(٣).

ويؤكد عندك أن العناية بواحد جمع التكسير غير واقعة منهم.. أننا نجد جموعا كسرت الآحاد عليها. فيكون المفرد والجمع سواء بسواء. وذلك نحو: فُلْك للواحد والجمع. قال تعالى: «في الفُلْك المشحون». وقال سبحانه أيضا: «حتى إذا كنتم في الفُلْك وجرين بهم». وكذلك

---

(١) مخطوطة سر صناعة الاعراب ٤٥٤/٢

(٢) مخطوطة الافراد والجمع في القرآن ٢٧٥ وهي هامش رديء بمخطوطة برقم ٣٨٥ مجاميع تيمور.

(٣) انظر مخطوطة سر صناعة الاعراب ٤٥٦/٢، ٤٥٧ وانظر أيضا: palmer, a grammar of the Arabic language p. 107.

قولهم: ناقة هِجان، ونوق هِجان. ودرع دِلاص، ودروع دِلاص(١). وقالوا أيضا: شمال للواحد والجمع. قال عبد يغوث:

فَما لَوْمي أخي مِنْ شماليا

أي من شمائلي. فمجيء الجمع على لفظ الواحد يدلك على قلة جعلهم بالفرق بينهما من طريق اللفظ. وأنهم اعتمدوا في الفرق على دلالة الحال، ومتقدم الكلام ومتأخره. ومن ذلك ما جاء في كتاب المقصور للقالي، الشكاعي: شجرة ذات شوك، واحدتها شكاعي أيضا، مثل الجمع سواء. وعن أبي زيد الأنصاري، الحلاوى: شجرة ذات شوك واحدته حلاوى. الواحد والجمع فيه سواء أيضا. كذلك قال: والشقاري واحدته شقاري أيضا. وفي الصحاح، قال الأخفش: لم أسمع للسلوى بواحد. و يشبهه أن يكون واحده سلوى مثل جمعه. كما قالوا: دفلي: نبت مر، للواحد والجماعة(٢).

ومما يؤكد لك شبه التكسير بالمفرد أيضا، أنهم قد يصفون المفرد بجمع التكسير. من ذلك قولهم: برمة أعشار، وثوب أسمال، وقدر أكسار. ولا يفعلون ذلك في جمع السلامة البتة(٣). ولكن لما أرادوا اعلام التعويض أخرجوه عن بابه، وألحقوه بجمع المذكر العاقل، ليعلم أن الذي عرض له، وتجدد من حاله انما هو لأمر أرادوه فيه، ليس في غيره مما لم يجمع بالواو والنون من المؤنث. وهو ما لم يحذف منه شيء نحو: جوزة، ورطبة، فيؤكد ذلك عندك أنهم اذا جمعوا بالألف والتاء، قالوا: في جمع سنة، سنوات. وهذا واضح، وذلك عادة منهم متى أرادوا أن يعلموا اهتمامهم بأمر، وعنايتهم به أخرجوه عن بابه، وأزالوه عما عليه نظائره. ومن ذلك منعهم فعل التعجب، وحبذا ونعم، وبئس وعسى من التصرف. وتذكيرهم نحو: نعم المرأة هند. وإن كانوا لايستحسنون نحو: قام المرأة هند إلا بالتاء. وقولهم: حبذا هند، وإن كانوا لايقولون: قام ذا المرأة(٤).

---

(١) في هذه المسألة ارجع إلى سيبويه ١٨١/٢و٢٠٩/٢ ومخطوطة شرح المحصول الورقة ٤٥، ومخطوطة سر صناعة الاعراب ٤٥٧/٢، ومخطوطة شرح الجزولية ٢١٥/٢، وانظر كتاب ليس في كلام العرب ص ١٣١و١٦٦. وأدب الكاتب لابن قتيبة ص ٤٨٣. وشرح الكافية للرضي ١٧٩/٢. وشرح الشافية للاستراباذي ٩٤/٢ والمقتضب ٢٠٥/٢ والأشباه والنظائر ١٢١/٢ .والمخصص ٧٩/١٥ ، ٢٨/١٧، ٣٣ والواضح في علم العربية ٢٤٦/٦. والمحتسب ٣١٧/٢. والأشموني ١٥٩/٣ وحاشية الخضري على ابن عقيل ١٥٥/٢. والخصائص ٦٤/٣ ومعاني القرآن ٣٩٣/٢ وشرح المفصل ١٩/٥و٥٠/٥ وهمع الهوامع ١٨٥/٢ . وحاشية الصبان ١٥٩/٣. وأسرار العربية للأنباري ص ٢٨. ومخطوطة شرح التسهيل للمرادي ٧٩/٣. وهامش تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ١٣و٢٦٧. واعراب القرآن المنسوب للزجاج ٧٦٤ والألغاز النحوية ص ٠٧ واملاء ما من به الرحمن ٧٢/١. وطبعة التقدم ٤٠/١ والسماع والقياس ٢٥ وبدائع الفوائد ١٢٣/١ والنحو الوافي ٦٢٦/٤ وشذا العرف ٧٢. ورسالة جمع التكسير في اللغة العربية ص ١٣و٢٨٢. وفقه اللغة المقارن ٩٨ والجموع في اللغة العربية ٩ ومختصر المذكر والمؤنث ٥٧.و...الخ.

(٢) المزهر ٢٠٣/٢ وانظر أيضا مخطوطة الأفراد والجمع في القرآن ص ٢٧٥

(٣) شرح المفصل ٧/٥

(٤) مخطوطة سر صناعة الاعراب ٤٥٩/٢

وشارح المفصل يرى أن مثل ثبة، وقلة و برة وكرة ومئة، إذا أريد جمع شيء من ذلك كان بالألف والتاء. فتقول: ثبات وقلات وكرات ومئات. هذا هو الوجه في جمعها، لأنها أسماء مؤنثة بالتاء. فكان حكمها في الجمع حكم قصعة، وجفنة، ولم يكسروها، لأنها أسماء قد حذفت لاماتها، لضرب من التخفيف. وصارت تاء التأنيث كالعوض من المحذوف. ولم يكسروها على بناء يرد المحذوف. فيكون نقضا للغرض وتراجعا عما اعتزموه فيها. فلذلك وجب جمعها بالألف والتاء.

وقد يجمعون ذلك بالواو والنون، فيقولون: قلون و برون وثبون وسنون ومئون، ونحو ذلك. كما يجمعون المذكر ممن يعقل من نحو: المسلمين والصالحين. كأنهم جعلوا جمعه بالواو والنون عوضا، مما منعه من جمع التكسير. ومنهم من يكسر أول هذه الأسماء، فيقولون: قلون وثبون وسنون. وانما فعلوا ذلك للايذان بأنه خارج عن قياس نظائره، لأنه ليس في الأسماء المؤنثة غير المنتقص منها ما يجمع بالواو والنون. وقد قال بعضهم في مئون أن الكسرة في الجمع غير الكسرة في الواحد، كما زعموا ذلك أيضا في نحو: فُلْك(١).

ولأ بي عمر الجرمي رأي في أن الجمع بالألف والتاء للقليل، والجمع بالواو والنون يكون للكثير. فيقولون: هذه ثبات قليلة، وثبون كثيرة. ولست أرى ذلك لعدم الدليل عليه، وتعارضه مع ما قرره النحاة من أن جمعي التصحيح يفيدان القلة على السواء(٢). ولعل الذي حمله على ذلك أنهم إذا صغروه لم يكن إلا بالألف والتاء. نحو: سنيات وقليات وثبيات. وانما جاز ذلك، لأنه إذا صغر يرد إليه المحذوف، فيصير كالتام، فيجمع بالألف والتاء، كما يجمع التام.

وقد يجمعون من ذلك بالألف والتاء مالا يجمعونه بالواو والنون.

وقد يجمعون من ذلك بالألف والتاء مالا يجمعونه بالواو والنون. فالجمع بالألف والتاء، هو الأصل، لأنك تجمع بالألف والتاء كل ما تجمعه بالواو والنون. ولست تجمع بهما كل ما تجمعه بالألف والتاء(٣).

وإذا كان جمعهم بالواو والنون لتلك الملحقات انما هو تعو يض منهم لها لما حذف منها، فلنا أن نقول: ما بالهم قالوا في أرض ــ أرضون ولم يحذف من أرض شيء فيعوضوها منه بالجمع بالواو والنون(٤). وقد تولى ابن جني الاجابة عن هذا بقوله: «ان أرضا اسم مؤنث. وقد كان في

(١) ارجع إلى صفحة ٨٩ حيث مراجع هذه المسألة

(٢) مخطوطة شرح الجزولية ٢/٢١٤

(٣) شرح المفصل ٥/٣٧

(٤) يقول ابن حيان: وأما أرضون فجمع أرض. وهي مؤنثة، اسم جنس لا يعقل، ففاته من الشروط التذكير والعقل والعلمية. وقد تمحل ابن مالك في تسهيل الفوائد لجمع أرض على أرضين بأنه قد جمع هذا الجمع ما يتعجب منه و يستعظم، مما لا يعقل، تشبيها بالعاقل، لأنه هو الذي يصدر منه ما يتعجب منه. وهو تعليل لاشك واه، وقد سبق اثارة هذا المحتوى ص ٨٣

القياس في كل اسم مؤنث أن يقع فيه الفرق بينه و بين المذكر نحو: قائم وقائمة. فأما ما تركت فيه العلامة من المؤنث. فذلك اختصار لحقه، لاعتقادهم في الدلالة على تأنيثه على ما يليه من الكلام قبله و بعده نحو: هذه ملح طيبة. وكانت لهم عرس مباركة. ولم أر قوسا أحسن من هذه القوس، ونحو ذلك. فإذا كان القياس في أمر المذكر والمؤنث، الفرق بينهما كما يفرق بين التصغير والتكسير، والواحد والاثنين والجمع. وكانت ارض مؤنثة، وكان فيها مراده. وكان تقديرها أرضة. فلما حذفت الهاء التي كان القياس يوجبها عوضوا منها الجمع بالواو والنون. قالوا: أرضون، وفتحوا الراء في الجمع ليدخل الكلمة ضرب من التكسير، استيحاشا من أن يوفوا لفظ التصحيح البتة، وليعلموا أيضا أن أرضا مما كان سبيله لو جمع بالألف والتاء أن يفتح راؤه فيقال: أرضات»(١).

ومن عجب أن يقنع بعض الباحثين المعاصرين بمثل هذه الأقاويل وهذه التعلات الواهية، وهي أضعف من بيت العنكبوت. من ذلك ما ذكره الدكتور نامي، أن أرضا جمعت على هذه الصورة، أي بالواو والنون، لأنها مؤنثة. ومعنى هذا ببساطة أن الواو والنون هما علامة جمع المؤنث!!. ثم نراه يردف قائلا: وألحقوا بها علامة الجمع المذكر، لأنه لا تأنيث في مفردها. وهو محجوج بشمس وقدر ودار. إذ أنها لا تأنيث في مفردها هي الأخرى، ومع ذلك فلا يجوز جمعها بالواو والنون فنقول: شمسون وقدرون ودارون(٢).

وقد يعترض على التعويض من الزائد كالهاء المفترضة في أرض. حيث لم تحذف منها تاء تأنيث فتعوض عنها بالواو والنون عند جمعها هذا الجمع السالم. ولكن ابن جني يتعسف و يتكلف فيرد على هذا الاعتراض بقوله: ان العرب قد أجرت هاء التأنيث مجرى لام الفعل، في اماكن منها أنهم حقروا ما كان من المؤنث على أربعة أحرف نحو: عقرب وعناق وسعاد وزينب بلا هاء(٣). وذلك قولهم: عقيرب وعنيق وسعيد وزيينب. فانما فعلوا ذلك ولم يلحقوها الهاء، كما ألحقوا الثلاثي، نحو: قدر وقديرة، وشمس وشمسية، وهند وهنيدة. من قبل أنهم شبهوا باء عقرب، وقاف عناق، ودال سعاد، وباء زينب، وان كن لامات أصولا بهاء التأنيث، في نحو: طلحة وحمزة، إذا كانت الباء والقاف والدال متجاوزة للثلاثة التي هي أول الأصول، وأعمها وأعدلها وأخفها تصرفا. كتجاوز الهاء في طلحة وحمزة للثلاثة. فكما أن هاء التأنيث لايدخل عليها هاء أخرى(٤). كذلك منعوا الباء في عقرب ونحوها أن يقولوا: عقيربة كما امتنعوا أن يقولوا في حمزة حميزته، فيدخلوا تأنيثا على تأنيث. فلولا أنهم قد أحلوا الباء من عقرب،

---

(١) انظر مخطوطة سر صناعة الاعراب ص ٤٥٩ ويقول الحريري: فتحت الراء في الجمع لتؤذن الفتحة أن أصل جمعها أرضات، كما يقال: نخلة ونخلات. وارجع إلى درة الغواص في أوهام الخواص ص ٦٥

(٢) ارجع إلى دراسات في اللغة العربية للدكتور نامي ص ١٠٩

(٣) مخطوطة سر صناعة الاعراب ص ٤٦٠

(٤) ارجع إلى وصف الضب في الافصاح في فقه اللغة ص ٤٠٦

وهي أقرب محل الهاء الزائدة في نحو: طلحة وتمرة. لجاز أن يشبه هاء التأنيث في هذا كله وغيره باللام الأصلية. كذلك جاز أيضا أن تجرى الهاء المقدرة في أرض مجرى اللام الأصلية، فيعوض من حذفها من أرض أن يجمع الاسم بالواو والنون في نحو: برون ومئون وسنون. وكما كسرت سين سنون، كذلك فتحت راء أرضون، ليدخل الكلمةِ ضرب من التغيير. ولذلك أجازوا أيضا في نحو: قلة و برة أن يكسروا أوائلها في برون وقلون، ليدخل المثال أيضا جزء من التغيير[1].

ولايطرد قول ابن جني هذا على نحو قولهم: أحرة وأحرون، وفي أوزة ـ أوزون. إذ لم يحذف شيء من أصولهما، ولذا نجد ابن جني يتعسف ثانيا فيقول: ان الأصل في أحرة هو أحررة. وفي أوزة هو أوززة. غير أنهم كرهوا اجتماع حرفين متحركين من جنس واحد. فأسكنوا الأول منهما. ونقلوا حركته إلى ما قبله. وادغموه فيما بعده. فلما دخل الكلمة هذا الاعلال والتوهين. عوضوها منه. فجمعوها بالواو والنون فقالوا: أحرون وأوزون وكما فعلوا في أحرة، أجروا عليه حرة. فقالوا حرون ، وإن لم يكن لحقها تغيير ولا حذف لأنها أخت أحرة من لفظها ومعناها. وإن شئت فقل: انهم قد أدغموا عين أحرة في لامها، وذلك ضرب من الاعلال لحقها. فهذا كله مما يؤكد عندهم أنهم جمعوا بالواو والنون ما ليس مذكرا وعلما، لأنهم عوضوه ذلك من الحذف أو الاعلال العارض له.

ولا يخفي عليك أن ابن جني لم يوفق في تسويغ جمع هذه المفردات المؤنثة، بالواو والنون. ولذا تراه يتكلف و يتلمس لكل لفظة سندا أو علة تختلف عن أختها. ورغم أنها علل واهية مرفوضة، فقد أحس ابن جني نفسه بضعف موقفه ولذا نراه يكشف عن عدم اطمئنانه إلى علله، وعدم صلاحيتها لغيرها من الألفاظ. فتراه يقول: «لايجوز شيء من ذلك، كما جاز غير ذلك، لأنه قد كان القياس في ثبون وقلون وأرضون وأحرون وأوزون، ودهد هينا والفتكرين والبرحين أن لايجوز شيء منه. إذ كانت الواو للمذكر العاقل. وهذه مؤنثة غير ذات عقل. ولكنهم فعلوا ما فعلوه توسعا. وعلى ضرب من التأويل. فإن جاء له نظير فقد عرفت طريقه. وإن لم تسمع له نظير لم تقس عليه غيره، لأنه لم ينفذ في بابه[2].»

والسيوطي أيضا أحد الذين تورطوا في هذه المسألة. إذ لم يوفق هو أيضا في تعليل جمعهم تلك المؤنثات المتناثرات بالواو والنون فقال: انما جمعت أرض بالواو والنون، فقيل: أرضون عوضا عن حذف تاء التأنيث، لأن الاصل أن تقول في أرض «ارضة» فلما حذفت التاء، جمعت بالواو والنون عوضا عنها. ثم أضاف قائلا: وهذه العلة غير مطردة، لأنها تنقض بشمس ودار وقدر. إذ

(١) مخطوطة سر صناعة الاعراب ص ٤٦٢. وبدائع الفوائد ص ١٢٧. حيث ذكر علة كسر السين في «سنون» بقوله: لئلا يلتبس بما هو على وزن فعول من أوزان المبالغة، فلو قالوا سنون بفتح السين لالتبس بفعول من سن يسن. فكان كسر السين تحقيقا للجمع. اذ ليس في الكلام اسم مفرد على وزن فعيل وفعول بكسر الفاء.

(٢) مخطوطة سر صناعة الاعراب ٤٦٨/٢ وانظر الخزانة ٤٠٩/٣

الأصل فيها شمسة، ودارة، وقدرة. ولايجوز أن تجمع بالواو والنون(١).

و يذكر سيبو يه قلت للخليل: هلا قالوا: أرضون أي بسكون الراء، كما قالوا: أهلون؟ قال: «انها لما كانت تدخلها التاء أرادوا أن يجمعوها بالواو والنون كما جمعوها بالتاء»(٢). وأما أهل، فقد تدخل عليها التاء هي الأخرى. ومن ثم تسقط علة سيبو يه هي الأخرى بتأنيث أهل كما جاء في قول أبي الطمحان القيني(٣) حيث قال:

وأهْـلَـةِ وُدّ قـد تَـبـرّيـتُ وُدَّهُـم ... وأبْلَيـتُـهم في الحمد جُهْدي ونَائِلي

ومما يلحق بهذه الألفاظ التي تجمع جمع مذكر سالم، اسم البلد «قِنّسرين» و«فلسطين» و «يَبْرون» و«نصيبون» و«صريفون» و«عابِدين» و«الغوَّابِين». و وجه الجمع في هذه الأشياء أنهم جعلوا كل ناحية من فلسطين، وقنسرين، كأنه فلسط، وقنسر. وكأن واحد يبرين— يبر، و واحد نصيبين— نصيب. وهكذا.. وكذلك السيلحون، كأن واحدها سيلح. وإن لم ينطق به مفردا. والناحية والجهة مؤنثتان، فكأنه كان ينبغي أن يكون في الواحد تاء التأنيث. فصار فلسط وقنسر المقدر، كأنه فلسطة وقنسرة، وكذلك أخواتها. فلما لم تظهر الهاء. وقد كان قنسر في القياس في نية الملفوظ به، عوضوه الجمع بالواو والنون. وأجرى في ذلك مجرى أرض، في قولهم: أرضون.

وعلى أية حال. فإن هذه العلل، علل جدلية استنباطية كما هو الحال في سائر علل النحو، إذ أنها ليست موجبة، وانما هي مستنبطة. إذ أنها ليست كالعلل. الموجبة للأشياء والمعلولة بها. وإلا لظهر اطرادها. ولكن مثل هذا لانألفه في اللغة البتة(٤).

فإن كنا قد وجدنا النحاة واللغو يين قد أسرفوا في القول تعليلا لهذه الملحقات بما لايحصل طائلا. ولا يوقف من ذلك على ما يثلج به الصدر. بل كما يرى أبو حيان أن هذه التعلات انما هي خيالات وسواسية وضياع وقت في غير حاصل(٥).

ورغم تعدد هذه الآراء، فإن لنا رأيا آخر يجمل بنا أن نذكره الآن.

---

(١) الاقتراح للسيوطي ص ١٨٣

(٢) سيبو يه ١٩١/٢

(٣) نسب ابن السيرافي وصاحب العباب هذا البيت إلى أبو الطمحان القيني. وهوشاعر اسلامي. قال ابن قتيبة في كتاب الشعراء: هو حنظلة بن الشرقي، وكان فاسقا. قيل له: ما أدنى ذنوبك؟ قال ليلة الدير. قيل: وما ليلة الدير؟ قال: نزلت بدير نصرانية. فأكلت عندها طفشيلا بلحم خنزير، وشربت من خمرها، وزنيت بها، وسرقت كأسها، ومضيت، وانظر الخزانة ٤٢٥/٣. وشرح المفصل ٣٢/٥

(٤) الاقتراح ١٣٣. ومخطوطة سر صناعة الاعراب ٤٦٧

(٥) مخطوطة التذييل والتكميل في شرح التسهيل ص ١٧٩

رأي في الأسماء الملحقة بجمع المذكر السالم

ذكرنا عند حديثنا عن جمع المذكر السالم بعض ألفاظ مؤنثة، قد ألحقها النحاة بهذا الجمع. ولبعض المستشرقين آراء في هذه الكلمات المؤنثة التي تجمع جمع مذكر. إذ يرون أن هذه الجموع نشأت عن مفردات ليس بها أداة التأنيث. وانما ألحقت بها أداة التأنيث فيما بعد، للدلالة على الوحدة. كما في sana سنة والجمع sanim سنوات(١). ولست أميل إلى هذا الاعتقاد، لأن هذه الظاهرة نفسها حدثت عندنا في اللغة العربية. إذ رأينا فيما رأينا أن ما ألحق بجمع المذكر السالم. إن هي إلا أسماء مؤنثة كسنة وأرض و.. وقد جمعت جمعا مذكرا على «سنون» و«أرضون» وقد سبق أن ذكرنا أن العرب قد عللوا لهذا بعلل متعددة، تفتقد أو تفتقر إلى الاقناع. فرأيناهم مرة يزعمون أن هذه الملحقات جمعت بالواو والنون، لأنها كلمات مجهودة منتقصة(٢). ورأي آخرون أنها جمعت جمع العقلاء على سبيل التعويض مما لحقها من الجهد والحذف. ومال بعضهم في علة جمع أرض على «أرضون» أن ذلك على سبيل الاستعظام، بل ان ابن جني زعم أنهم جمعوا تلك الملحقات المؤنثات بالواو والنون لغرض قصدوه قصدا، هو اعلام السامع أن هذه الكلمات ليست كغيرها مما لم يجمع بالواو والنون من المؤنث. وان ذلك عادة عندهم متى أرادوا أن يعلموا اهتمامهم بأمر وعنايتهم به أخرجوه عن بابه، وأزالوه عما عليه نظائره(٣).

ولست أملك ما أقوله على هذه العلل الواهية سوى ما ذكره أبو حيان من أن هذه التعلات خيالات وسواسية، وضياع وقت من غير طائل(٤).

و بعد.. فكنت قد وعدت في حديث سابق بمناقشة هذه المسألة وها أنذا(٥) أعرض الرأي فيها. وليس لي من سند إلا واقع اللغة نفسها وحسب. فقد رأينا في العربية والعبرية والسريانية عشرات من الأسماء المؤنثة، وقد جمعت جمعا مذكرا على غير ماهو متبع في نسق تلك اللغات. ففي العبريةوجدنا أمثال: nmala نملة، وجمعها nmalim. وفي العربية وجدنا الملحقات بجمع المذكر السالم أمثال: سنة وسنون. وأرض وأرضون. وثبة وثبون. ومئة ومئون. وفي السريانية تجمع melta كلمة على melle كلمات.

وقد رأينا فيما رأينا بهذه اللغات كلمات تجمع مرة جمعا مؤنثا، ومرة أخرى تجمع جمعا مذكرا.

(١) انظر: Gesenius, Hebrew grammar, p 87

(٢) ارجع الى صفحة ٨٦

(٣) مخطوطة سر صناعة الاعراب ص ٤٥٩

(٤) مخطوطة التذييل والتكميل في شرح التسهيل ص ١٧٩

(٥) يحسن كتابتها هكذا، وارجع ان شئت إلى نتيجة الاملاء ص ٣٠

وفي العبرية رأينا أسماء كثيرة مثل: nahar نهر وقد جمعها العبريون على nharim وnharot. وفي السريانية وجدنا نحو ذلك. كما في: roha روح. وجمعها عند السريان: rohata، أو roheg. والشيء نفسه وجدناه عندنا في العربية مثل: أرض حيث تجمع على أرضات و«أرضون» كذلك مئة تجمع على مئات و«مئون» بل ان ابن يعيش يرى أن مثل ثبة وقلة و برة وكرة ومئة إذا أريد جمع شيء من ذلك كان بالألف والتاء. فالجمع بالألف والتاء اذن هو الأصل(١).

من هذا نخلص إلى التشابه التام بين العربية وأخواتها من اللغات السامية في أمر هذه الظاهرة التي تستلفت النظر، لأنها شذت فخرجت على النظام العام للغة وتقسيمها للأسماء من حيث النوع أو العدد معا(٢). فقد رأينا مفردا وليس في الوجود سواه، ثم رأيناه يجمع كما في أرض — أرضون مثلا. وقد رأينا مؤنثات قد جمعت جمع الذكور كما في سنة وسنون وهكذا. وهذا يحملنا على القول: بأن هذه الألفاظ التي ألحقت بجمع المذكر السالم، وما شابهها في شقيقاتها العبرية والسريانية ان هي إلا أمثلة من الركام اللغوى(٣) الذي يمثل مرحلة من مراحل تطور اللغة أيام ان كانت الواو والنون فيها لاحقة تدخل على المؤنث والمذكر على السواء. ولم تكن تلك اللاحقة تعني جنسا البتة، فما وضعت ولا كانت يوما تعني الجنس على الاطلاق. وانما كانت تعنى الدلالة على الجمع أو الكثرة فقط. وهي لا تزال كذلك في ألفاظ العقود إلى يومنا هذا. وما هذه الألفاظ التي استعصت على التغيير عبر الزمن إلا بقايا تلك المرحلة. ثم جاءت بعد ذلك مرحلة تحددت فيها هذه العلامة، وتخصصت دلالتها لافادة معنى الجمع أو الكثرة في الذكور وحدهم. وكان هذا في مرحلة متأخرة بالطبع. وهذا ما حدث في كل من العربية والعبرية على السواء، بل فيما سواهما أيضا. وعند تلك المرحلة تخلفت اللغة العبرية عن أختها العربية. إذ كانت اللغة العربية بعد ذلك أكثر تطورا ونضجا، فخصصت هذه العلامة بالعقلاء وحدهم. أو كادت دون سواهم. ومعنى هذا أن لاحقة الجمع وهي الواو والنون أو الياء والنون التي نراها ألحقت وأردفت ببعض الألفاظ المؤنثة قد مرت بالمراحل التالية:

---

(١) شرح المفصل ٣٧/٥

(٢) قال ابن حزم: ان الذي وقفنا عليه وعلمناه يقينا ان السريانية والعبرانية والعربية التي هي لغة مضر وربيعة — لا لغة حمير — واحدة، تبدلت بتبدل مساكن أهلها، فحدث فيها جرس كالذي يحدث من الأندلسي اذا رام لغة أهل القيروان، ومن القيرواني اذا رام لغة الاندلسي.. ونحن نجد من سمع لغة أهل (فحص البلوط) وهي على ليلة واحدة من قرطبة. كاد يقول: انها لغة اخرى، غير لغة أهل قرطبة. ثم ينتهي إلى قوله: فمن تدبر اللغة العربية والعبرانية والسريانية أيقن أن اختلافها من نحو ما ذكرناه من تبديل ألفاظ الناس على طول الأزمان واختلاف البلدان ومجاورة الأمم، وأنها لغة واحدة في الأصل أ هـ. انظر فصول في فقه العربية ص ٣٠ ونشوء اللغة العربية ونموها واكتهالها ص ٦٨ وانظر علم اللغة العربية ص ١٢٣.

(٣) انظر مقالة الدكتور رمضان عبدالتواب، «الركام اللغوي للظواهر المندثرة في اللغة» بالمجلة العربية ١٩٧٧ صفحة ٥٧ وانظر له أيضا «التطور اللغوي وقوانينه» مجلة كلية اللغة العربية بالرياض ١٩٧٥م ص ١٠٣ وانظر أيضا لحن العامة والتطور اللغوي ص ٣٧٦.

١ــ كانت لاحقة تمثل فكرة الجمع أو الكثرة أيا كان جنسه. وآية ذلك استخدامها في العقود للجنسين إلى الآن.

٢ــ ثم لاحقة تمثل الجمع المذكر (وهنا توقفت العبرية عند هذه المرحلة).

٣ــ ثم لاحقة تمثل الجمع المذكر العاقل. (وهذا ما تمثله اللغة العربية الآن تقريبا).

ذلك هو تصوري للطريق الذي سارت فيه هذه اللاحقة. والله وحده أعلم بالصواب.

رأي في إعراب كلمة «السَّالِم»

كلمة «السالم» في جمع المذكر السالم، تعرب صفة للجمع أو للمذكر أيضا، فتضبط على حسب حالة الموصوف. وقد درج الناس على اعرابها صفة للجمع، فيقال مثلا: «وتجمع بعض الأسماء المؤنثة جمع مذكر سالما»(١). أو قولهم: «والاسم الصحيح عند جمعه جمع مذكر سالما»(٢). فعندي أن هذا الاعراب لكلمة «سالما» مرجوح، أو على الأقل ليس بالأجود. إذ من الحقائق الثابتة في اللغة، أن المضاف والمضاف إليه شيء واحد، أو كالشيء الواحد. أي كالكلمة الواحدة(٣). فباللغة العربية خمسة أشياء كل منها بمنزلة الشيء الواحد. أولها: المضاف والمضاف إليه. والصلة والموصول، والفعل والفاعل، والجار والمجرور، ثم الصفة والموصوف(٤).

ومعنى هذا أنه من الأفضل أن تلتزم حالة واحدة من الاعراب، هي حالة الجر، باعتبارها نعتا لمجرور، هو المضاف إليه، ولا يسوغ بأي حال أن نعربها نعتا لكلمة «جمع» وحدها. فالسالم حقيقة هو المفرد، لا الجمع، لأنه هو الذي سلم عند جمعه على هذا الضرب. أي باضافة الواو والنون، أو الياء والنون إليه. ولهذا فإن قولهم: الجموع السالمة أو الصحيحة. فيه شيء كبير من التجوز والتجاوز. ولقد فطن الشيخ الخضري(٥) إلى ذلك عند شرح كلمة «السالم» فقال: «الاولى جره صفة للمذكر، لأن المفرد هو الذي سلم بناؤه في الجمع من تغيير التكسير(٦). وقد سبقه الصبان بقوله: «و يصح نصب السالم نعتا لجمع، وجره نعتا للمذكر والأرجح الثاني، لأن السلامة في الحقيقة للمذكر عند جمعه»(٧).

---

(١) تكررت برسالة «التثنية والجمع في اللغة العبرية» ص ١٩

(٢) وتكررت كثيرا جدا في كتاب القواعد الأساسية في النحو والصرف، بوزارة التربية والتعليم طبعة ١٩٧٧. وانظر هذا أيضا في «شذا العرف في فن الصرف» ص ٧٠ وكذلك «النحو الوافي» ٥٧٢/٤ وانظر هامش ٥٦٧/٤ حيث تكررت أكثر من مرة رغم التزام استاذنا المرحوم عباس حسن في الجزء الأول بالأجود. كذلك انظر المقتضب ١٨٨/٢ والواضح في علم العربية ص ٦٩ وجموع التصحيح والتكسير في اللغة العربية ص ١١

(٣) انظر رسالتي للماجستير «التأنيث والتذكير في اللغات السامية» ص ٨٩

(٤) الأشباه والنظائر ٣٠٩/١

(٥) هو: محمد بن مصطفى بن حسن (١٢١٣ ــ ١٢٨٧هـ): فقيه شافعي، عالم بالعربية، مولده ووفاته في دمياط، دخل الأزهر، فمرض وصمت أذناه، فعاد إلى دمياط، واشتغل بالعلوم الشرعية والفلسفية، واستخرج طريقة لمخاطبته بأحرف اشارية بالأصابع. فتعلمها منه أصحابه. فكانوا يخاطبونه بها. له حاشية على «شرح ابن عقيل» و«شرح اللمعة في الميقات» ورسالة في «مباديء علم التفسير» و«أصول الفقه» وحاشية على «شرح الملوي على المسمرقندية» في البلاغة. وانظر الاعلام ٣٢٢/٧.

(٦) حاشية الخضري ٤٣/١

(٧) حاشية الصبان ١١١/١

والذي عندي في هذه المسألة أنه لايحسن نصبها كما ذكر الشيخ محمد على الصبان، بل إن الأجود والأفضل جرها اعتبارا بعلة المجاورة على الأقل. وهي احدى علل النحو، كما في قولهم: جحر ضَبٍ خَرِبٍ[1]. فعلى هذه العلة يكون الجر أليق أيضا. فكلمة «خرب» في هذه العبارة مجرورة لمجاورتها لضب، وهي ليست صفة له. وإنما هي صفة بالحقيقة «للجحر» وهي هنا مرفوعة. فانظر كيف خالفت الصفة موصوفها، اعمالا لعلة المجاورة، والتي يمثلها كلمة «سالم» فيما نحن بصدده. ثم لم لا تكون مجرورة كما في عبارة «جُحْرُ ضَبٍ خَرِبٍ» طلبا للخفة، وهي احدى علل النحويين أيضا. فالعرب قد تنطق بالشيء غيره في نفسها أقوى منه لايثارها التخفيف.

أخلص من هذا إلى أنه توجد أكثر من علة نحوية لغوية صوتية توجب الجر لكلمة «سالم» على اعتبار أن السلامة ليست للجمع حقيقة، وانما هي للمفرد. وما ذكرته هنا بالنسبة لجمع المذكر السالم. يمكن أن يقال بالضرورة في جمع المؤنث السالم أيضا، ان صح هذا التعبير. وانما بدأت القول بجمع المذكر، لأن المذكر أصل، وتقديم الأصل أولى.



---

(١) الاقتراح للسيوطي ص ١١٦

صيغة «فعال» أصل صيغ جمع التكسير

بعد استقراء واحصاء أبنية جموع التكسير في القرآن الكريم تبين أن هذا البناء « فعال » ثالث ثلاثة أبنية شاعت وكثر استعمالها وتداولها في القرآن الكريم بعد « أفعال » و« فعول » فقد استخدم في ٤٢ كلمة، تردد استخدامها في ٣٣٤ موضعا بالذكر الحكيم. أي أن هذه الأبنية الثلاث قد فاقت في نسبة انتشارها واستخدامها ما عداها من صيغ جموع التكسير الأخرى في نسيج اللغة. ولذا تعد هذه الأبنية الثلاثة، قياسية يمكن اللجوء إليها في جمع أكثر مفردات اللغة.

أجل.. إن القرآن ليس كتاب لغة. وإنما هو كتاب عقيدة. ولكنه يمثل قطاعا كبيرا دقيقا صادقا للغة العربية في أرفع أساليبها. ومن أجل هذا يكون نسبة ورود هذا البناء ثالثا في شيوعه في القرآن الكريم إنما يعد أصدق معيار لهذا البناء. ولو اعتمدت على دواوين الشعر، لأحصي نسبة استخدامه فيها، لجانبني التوفيق، لأن الشعر لا يمثل اللغة العربية. وإنما يمثل لغة مصنوعة منمقة تلجيء الشاعر إلى الضرائر. كما أني لم أعتمد في احصائي على المعاجم كما فعل Murtonen(١) فالاعتماد على المعاجم، لايمثل اللغة أيضا.

أخلص من هذا إلى أن شيوع وتداول وتردد هذا البناء، ووقوع ترتيبه ثالثا، إنما هو معيار دقيق لمدى استخدامه في اللغة. وما أريد أن أقول هذا، ولكني أرى أن هذا البناء وإن ورد ثالثا، في الترتيب، إلا أنه أصل صيغ جموع التكسير جميعا. فالصيغة الأولى «أفعال» هي عندي صيغة ذات تاريخ. فهي مركبة من الهمزة+ فعال. و يبدو أنه في مرحلة لاحقة ما قد زيدت هذه الهمزة في صدر البناء «فعال» الذي نحن بصدده والذي يعد أبسط أبنية جموع التكسير. أعني أن «فعال» هي الصيغة الأصل، لأن الأصل في الجمع أن يكون بزيادة على بناء المفرد كيما يؤدي الدلالة الجمعية المفيدة لمعنى الكثرة. وذلك بالمغايرة بينهما. كما اطرد عندهم أن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى. فلما كان المفرد أصلا، والجمع فرعا زيد الجمع بأحد حروف الزيادة لهذا المقصد. وبما أن الجمع نقيض التصغير(٢) حيث تزاد الياء ثالثة، للدلالة على التصغير، كما في قولك: نهر ونهير، لذلك يعتبر سيبويه اضافة الياء ثالثة في التصغير تكسيرا له(٣).

ففي مقابل التصغير، كان الجمع. فلما أرادوا الدلالة على الجمع جاءوا بحرف الألف ثالثا. لما ذكرت من أن الجمع يكون بزيادة على الواحد. فكان البناء «فعال» أبسط الأبنية للدلالة على

---

(١) انظر Broken plurals

(٢) هو لغة التقليل وانظر حاشية الصبان ١٩٣/٣

(٣) سيبويه ١٠٦/٢، والمقتضب ١١٨/١

الجمع، فرقا بين أبنية المفرد «فعل» مثلثة الفاء، والمفتوحة العين أو ساكنتها. وهكذا كان بين البناءين هذه الزيادة للدلالة على الجمع بهذه الألف الثالثة.

و يبدو فيما يبدو أن الصيغة «فعال» هذه، قد فقدت مع الزمن دلالتها على الجمع أو ضعفت، لذا زيدت عليها الهمزة في صدرها، تأكيدا لافادة معنى الجمع. فكان البناء «أفعال» ذلك البناء الأول والأكثر شيوعا واستخداما في اللغة. ومن الطبيعي أن هذه الزيادة التي لحقت به في صدره، انما حدثت في مرحلة لاحقة. ومن المعلوم أن الهمزة هذه هي أول حروف الزيادة في اللغة ولعل إيثارهم لها لسبقها في الترتيب الأبجدي، فاستخدمت لتأكيد معنى الجمع في صيغة «فعال» فكان البناء «أفعال» هذا ويمكن عزو هذه الهمزة في صدر صيغة «أفعال» إلى النبر، و بالتالي تكون «فعال» حجازية. أما «أفعال» فتكون تميمية.

ومن أجل هذا التأكيد زيدت هذه الهمزة في صدر «أفعال» لإثراء دلالته على الجمع، حتى أنه بات أغزر وأكثر الصيغ استخداما، كما هو ثابت في نصوص اللغة. وسواء زيدت هذه الهمزة في أوله تجديدا وإحياء، أو تقوية وتعزيزا للبناء، لافادة معنى الجمع فيه، بعد أن تناسى الناس دلالة الجمع فيه. أم أن هذه الهمزة جيء بها للمبالغة، أو لتأكيد معنى الجمع. فعلى أي اعتبار فإن هذه الهمزة قد أضيفت لغاية كانت الصيغة «فعال» تفتقر إليها.

ولا تعجبن من هذا فليس الأمر بالعجب. فكثيرا ما يحدث مثل هذا في تاريخ اللغات وتطورها. فمن ذلك مثلا في العربية نجد كلمة: الأتان: انثى الحمار. فعندما تناسى الناس دلالة التأنيث في الكلمة، عادوا فألحقوا بها التاء للدلالة على تأنيثها، فقالوا: أتانة. فأصبحت تحمل الكلمة دالين على التأنيث مع أنهم قالوا: لايدخل تأنيث على تأنيث.

وفي هذا يقول الدنوشري:

أنثى الحمار سميت أتانا ... بغير تاء أو بتا أتانا
والأكثر الفصيح ترك التاء ... وجمعه أتن بلا مراء[1]

ونحو ذلك أيضا ما يذكره الدكتور ابراهيم أنيس يرحمه الله أن صيغة «فعلان» بصورتيها، لا تعدو أن تكون في الأصل جمع تكسير. ثم ألحقت بها الألف والنون لتقوية دلالتها على الجمعية. أو للمبالغة، وذلك في نحو:

أسود ← سود ← سودان
جدار ← جدر ← جدران
بطن ← بطون ← بطنان

(١) حاشية ياسين على شرح التصريح ٢/٢٤٠

و يستدل الدكتور أنيس على رأيه هذا بأن بعض علمائنا القدامى قد اعتبروا بعض أمثلة «فعلان» مما يسمى بجمع الجمع. فقد جاء في اللسان: الجدار: الحائط والجمع جدر، وجدران جمع الجمع. وإني وإن كنت أختلف معه في هذا الرأي في هذا البناء بالذات. إلا أني اتفق معه في أن بعض الأ بنية قد يتناسى الناس معنى الجمعية فيها. فيلحقون بها ما يجدد دلالة الجمع بها. أو قصدا لتأكيد دلالة الجمع أو المبالغة فيها أيضا(١). ونحوذلك ما نجده أيضا في مثل: كراس وزناد و برام. وغير ذلك من كلمات، تخطر الآن في اذهاننا على أنها مفردة في حين أنها في أصلها جموع لمفردات تناستها الناس. وهي كراسة، وزند، و برمة، على الترتيب(٢). بل إن من ذلك أيضا جمعهم مصران على مصارين وهماً أن مصران للمفرد. بينما هو جمع لمصير. فلما ضعفت دلالة مصران على الجمع، عادوا فجمعوها مرة ثانية على مصارين، حتى باتت جمعا للجمع(٣).

وعلى كل، فإن السبب في زيادة الهمزة في «أفعال» عن «فعال». وكلاهما من أبنية الجمع المكسر، لايمكن أن تعزوها إلى غير هذا المعنى، وهوإفادة معنى الجمع، أوتأكيده، أو المبالغة فيه.

ومما يؤكد عندك أن بناء «أفعال» يرتد في أصالته إلى بناء «فِعال»، ان المعاجم العربية قد حفلت بالصيغتين معا جمعا لكثير من الألفاظ مما يطمئنك إلى العلاقة بين «فِعال» و«أفعال» فقد قالت العرب: الشريف: ويجمع على، شراف وأشراف(٤). وكذلك قالوا: شرار وأشرار. وصحاب وأصحاب وخيار وأخيار والحمل: ما يحمل في البطن من الولد، وجمعه حمال وأحمال(٥). والجفر من أولاد الشاة ويجمع على جفار وأجفار. والنبر: قليل الحياء، والقصير الفاحش اللئيم، تقول في جمعه: نبار وأنبار. وكذلك النبل: السهام، وجمعه نبال وأنبال، والنَّجْد: ما أشرف من الأ رض، وتجمع على نجاد وأنجاد. والجمد: ما ارتفع من الأ رض، وجمعه، جماد وأجماد. والحل: متاع البيت من بسط وأكسية تجمعه على حلال وأحلال. وتجمع الحجر على حجار وأحجار والماء يجمع على مياه وأمواه. وتقول: ثياب وأثواب. والحِسْي: حفيرة قريبة القاع. وجمعها حساء وأحساء. وتجمع الريح على رياح وأرياح(٦) وتقول في جمع فرخ فراخ وأفراخ. وتقول في جمع الحوض: حياض وأحواض وفي الرمح، رماح وأرماح. ويجمع السوط على سياط وأسواط. وتقول في جمع قدح، قداح وأقداح. وفي كبش، كباش، وأكباش. والمهر: ولد الفرس. تقول في جمعه مهار وأمهار. كما تقول: قراط وأقراط. وخصاص وأخصاص. وعشاش وأعشاش. وقفاف وأقفاف. ومشاط وأمشاط. وغيرذلك

---

(١) مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ٣٥/٨ــ ١٤

(٢) من أسرار اللغة ١٣٨

(٣) انظر الجمل للزجاجي ٣٥٤ معاني القرآن ١٥٣/٢ المخصص ١١٧/١٤. سيبو يه ٢٠٠/٢ أدب الكاتب ٨٤ لحن العامة والتطور

(٤) جموع التصحيح والتكسير في اللغة العربية ص ١٧٨

(٥) المرجع السابق ص ١٢٩

(٦) سيبو يه ١٨٧/٢

كثير وكثير في (لسان العرب) وغيره من المعاجم. فإن نَقَّبْتَ عنها فانك لاشك واجد فيها ما يحملك على الاستيثاق إلى ما ذهبت إليه من أن بناء «أفعال» ليس إلا صيغة متطورة من «فِعال». لذا يشتركان كثيرا في جمع الأسماء دون الصفات، لأن التكسير لايتمكن في الصفة تمكنه في الاسم. على حد تعبير ابن يعيش(١).

وعن علاقة «فِعال» و«أفعال» يحدثنا بارث Barth في معرض حديثه عن نشأة جموع التكسير، وأنه بدأ أول ما بدأ بالدلالة عليه بأسماء المعنى. ثم أخذت اللغة في مرحلة تالية تفرق بين اسم المعنى والجمع. فكان أن أضيفت همزة مفتوحة في صدر الجمع في اللغتين، العربية والحبشية. ليختلف الجمع عن اسم المعنى لفظا. مثل: أفعال، وأفعل، وأفعلة، وأفعلاء. غير أن العربية استعملت «فعال» والتي نشأت عنها «أفعال». وفُعُل التي نشأت عنها «أفعل» جمعين أيضا. بينما بقيا اسمي معنى في الحبشية(٢). ومعنى هذا عند بارث Barth أن علاقة «فعال» و«أفعال» أن الأول اسم معنى وأن الثاني هو صيغة الجمع. ولكن واقع اللغة ينقض هذا الزعم حيث ألفينا كثيرا من الأسماء تجمع عليهما معا على السواء. كما ذكرت لك من قبل. و«فعال» هذه، هي الصيغة الثالثة في صيغ جمع التكسير الأكثر شيوعا وذيوعا(٣). ولعلك الآن تدرك سبب ذلك، مما سبق أن أوضحته لك.

أي أن هذا البناء الثالث «فِعال» ليس إلا الأصل الأول في البناء الأول «أفعال» بمعنى أن هذا الأخير ليس إلا صورة متطورة عن بناء «فعال» كما ذكرنا من قبل. وليس هذا وحسب، بل يمكن اعتباره أصلا للأبنية جمعاً. فلسنا نستطيع أن نتصور بناء آخر يكون أصلا لأبنية جمع التكسير العربية سوى هذا البناء «فعال» أما ما عداه من أبنية الجمع فمتطور عنه، أو يرتد إليه من قريب أو من بعيد.

أجل.. هذه دعوى عريضة أجترئ على طرحها، والافصاح عنها. ولي من فقه اللغة سند. بل لي في بعض اللغات السامية الأخرى سند آخر. إذ أن من سنن العرب في لغاتها ما يؤيدني في هذه الدعوى. نعم.. انها قضية لاشك خطيرة. ولايسوغ القاء القول على عواهنه. كما لايسوغ طرح قضية خطيرة جديدة كهذه بأقوال مرسلة.

ولكني في هذا المقام أقنع بذكر اشارات ضئيلة. قد أجد فيها ما يجزئ، ريثما أجد مجالا أليق للدفاع عن هذه القضية. أما الاشارات التي أعرضها الآن دليلا أو بعض الدليل لما أرتئيه. فانها تتركز حول فكرة واحدة، هي أنه لايوجد باللغة العربية من حروف العلة سوى الألف والواو والياء.

---

(١) شرح المفصل ٥/٢٨

(٢) انظر: Die Nominalbildung in den Semitisohen Sprachen p d 264

وانظر Murtonen, Broken plurals, p 20,21

(٣) «فعال» بضم الفاء نادر في الجمع نحو: شاة ساحة، وغنم سحاح، وسُحاح، انظر المزهر ٢/٧٢ والمخصص ١٥/٨٦

تلك هي حروف المد واللين التي لعبت دورا هاما في نسيج اللغة في مراحلها المختلفة. لذا تراها قد تبادلت وتعاورت فجاءت ثالثة في جميع أبنية التكسير. ومن أجل هذا نرى أبنية جمع التكسير في اللغة العربية لا تكاد تخرج عن «فِعَال» و«فُعُول» أو «فَعِيل» في بعض الأحيان. وما قد يطرأ عليها فيخرجها عن صورتها الأصلية. فان ذلك مرده — كما ذكرت لك — إلى سنن العرب في لغاتها.

بل ان التصغير وهو ضرب من التكسير قد استخدم الياء ثالثة. وان لم تكن من الحركات. بمعنى أن زيادة الياء ثالثة للتصغير. وكذلك زيادة الحركات الطويلة ثالثة للدلالة على الجمع، لأن كلا من التصغير والجمع تكسير للاسم. فالجمع والتصغير من واد واحد كما يصرح بذلك سيبويه قائلا: «فالتصغير والجمع بمنزلة واحدة»(١) ولذا تشابها وتماثلا في الدلالة عليهما باضافة صوت أو حركة ثالثة في البناء. فإذا كانت اللغة قد اتخذت الياء ثالثة للتصغير. فقد اتخذت من أصوات المد واللين ثالثة أيضا، سبيلا للدلالة على الجمع. وبالتأمل في الاستخدام اللغوي نرى غلبة استخدام الألف والواو ثالثة للدلالة على الجمع. ومن أجل ذلك نرى أن بناءي «فِعَال» و«فُعُول» توأمين في الشيوع والذيوع. ولذا نجد كثيرا من الجموع الثلاثية في اللغة العربية تأتي على وزانهما. ولذلك قالوا: فراخ وفروخ. كعاب وكعوب. بحار وبحور(٢). وفحال وفحول. ضياف وضيوف. نذال ونذول. ونمار ونمور. نجاد ونجود. وراد وورود(٣).

كما تتبادل «أفعال» — وهي في رأينا متطورة عن «فعال» — و«فعول» هي الأخرى في كثير من الجموع. فقالوا: أكباد وكبود(٤). وأجناد وجنود. وأجلاد وجلود وأبراد وبرود وأبراج وبروج. وأدراع ودروع. وأسمع معي قول سيبويه إذ يقول: وما كان على ثلاثة أحرف وكان «فعلا» فانه إذا كسر على ما يكون لأدنى العدد كسر على «أفعال» ويجاوزون به بناء أدنى العدد فيكسر على «فعول» و«فعال» و«الفعول» فيه أكثر. فمن ذلك قولهم: حمل وأحمال وحمول. وعدل وأعدال وعدول. وجذع وأجذاع وجذوع. وعرق وأعراق وعروق. وعزق وأعزاق وعزوق(٥). بل إن سيبويه قد صرح أكثر من مرة أن «فعال» و«فعُول» أختان(٦). فالروابط بينهما قائمة وثابتة، وان اختصت صيغة «فعال» بمعتل العين الواوي من «فعل» كراهية «لفعول» صوتيا، بسبب الضمة والواو كما في حوض وحياض. وثوب وثياب. و يفسر المبرد ذلك بقوله: فتنقلب الواو فيه ياء لكسر ما قبلها، ولأنها كانت في الواحد ساكنة. أما صيغة «فعول» فقد اختصت بمعتل العين اليائي

---

(١) سيبويه ١٠٦/٢ وشرح المفصل ٥٢/٥

(٢) انظر مخطوطة «نشر العلم في شرح لامية العجم» للسيوطي. المخطوطة بجامعة القاهرة. وهي غير مرقمة الصفحات. والنسخة تحت رقم ١٠٥١٥ وانظر المخصص ٨٩/١٥. وأدب الكاتب ٤٢٤

(٣) جموع التصحيح والتكسير في اللغة العربية ص ٣١١

(٤) المقتضب ٢٠٠/٢ ومخطوطة التذييل والتكميل في شرح التسهيل ١٤/٦ ومخطوطة نشر العلم في شرح لامية العجم

(٥) سيبويه ١٧٩/٢

(٦) المصدر السابق ١٧٩/٢ و١٨١. وهامش شرح المفصل ٢٧/٥

منه . حتى لا تلتبس إحداهما بالأخرى . والضمة مع الياء أخف نحو: بيت و بيوت . وشيخ وشيوخ . وليث وليوث . ولقد أوضح سيبو يه هذه العلاقة الوثيقة بينهما فذكر أنهما أختان وشريكتان(١).

وهكذا نستطيع القول إن بعض أبنية جمع التكسير الأخرى يمكن أن ترتد إلى هذا البناء أيضا . فمن ذلك بناء «فُعُل» أي بقصر صوت المد واللين فيه . كذلك بناء «فُعْل» بتسكين عينه أيضا عند من يسكنون. فيكون البناء «فُعْل» بسكون العين هو أيضا يرتد في أصالته إلى بناء «فُعُول» وذلك بسبب تسكين عينه ، عند بعض القبائل العربية . مثلما قيل في جمع أَسَد ، أُسُود أو أُسُد أو أُسْد . قال في الصحاح : قال عيسى بن عمر: كل اسم على ثلاثة أحرف ، أوله مضموم ، وأوسطه ساكن ، فمن العرب من يثقله . ومنهم من يخففه مثل : عسْر وعسُر. ورحْم ورحُم . وحلْم وحلُم . و يسْر و يسُر(٢). أي أن هذين البناءين الأخيرين يرتدان إلى أصلهما «فعول» مما يجعل من ذيوعه وشيوعه ما يعدال ٢٠٪ ، أن خُمْس أبنية جمع التكسير اعتبارا وانتشارا .

فإذا تساءلنا عن السر وراء هذه الأهمية لهذا البناء أيضا ، مما جعله يحتل المرتبة الثانية ، من بين جموع التكسير التي وردت بالقرآن . والتي تبلغ أربعة وثلاثين بناء . فالذي أراه أن السر وراء ذلك انما يرجع إلى ما سبق أن ذكرته من أن دلالة الجمع تقابل دلالة التصغير في اللغة العربية . فلما وقع اختيارهم باضافة الياء ثالثة للتصغير. كذلك كان حالهم بالنسبة إلى الجمع أيضا . فأضافوا أحد حروف المد واللين ثالثة . وهي الواو. فكان البناء «فعول» ولهذا كثر دورانه وذيوعه واستخدامه في صيغ الجمع المكسر في لغتنا العربية(٣). ومن أجل هذا الشيوع تعرض لتغييرات لهجية لاتساع رقعة استخدامه في النشاط اللغوي ولذا ذكرت لك من قبل أن الواو فيه قد قصرت ، وتحولت إلى ضمة فقط . وذلك في البناء «فُعُل» وهذه احدى سنن العرب . فمنهم من يميل إلى مطل الحركات ، ومنهم من يؤثر تقصيرها . ومن ذلك قراءة «ان الباقَر تشابه علينا»(٤). عند من يؤثرون مطل الحركات . ومن ذلك أيضا ما حكاه عبدالله بن ابراهيم العمى الأفطس قال : سمعت مسلمة يقرأ: كسراب بقيعات ، بالألف . قال أبو الفتح : كذلك في كتاب ابن مجاهد ، بقيعاة بالهاء بعد الألف(٥). وحكى الفراء عنهم : أكلت لحما شاة . أراد

(١) سيبو يه ١٨٦/٢ ، والمقتضب ١٣١/١ ، ١٩٥/٢ .

(٢) المزهر ١٠٨/٢

(٣) ذكر ابن خالو يه أنه ليس في كلام العرب «فعول» جمع على «فعول» الا في ثلاثة أحرف ، ليس بين الجمع والواحد إلا فتحة وضمة . اذا فتحت فهو واحد . واذا ضمت كان جمعا ، وهي عذوب وعُذوب : الجائع . وزَبور وزُبور: الكتاب . وقريء «ولقد كتبنا في الزُبور من بعد الذكر» والحرف الثالث : تخوم الأرض وتُخوم وانظر ليس في كلام العرب ١١٢ . والمزهر ٨٨/٢

(٤) البقرة: ٧٠ وانظر املاء ما من به الرحمن ــ المحققة ــ ٤٣/١ وشرح المفصل ٧٨/٥

(٥) النور: ٣٩ وانظر المحتسب ١١٣/٢

لحم شاة، فمطل الفتحة فأنشأ عنها الألف(١). وقد قرأ الحسن «إن المباذرين كانوا إخوان الشياطين»(٢). وقرأ سعيد بن جبير «وأمتعاتكم». كما قرأ الأعمش «مِن قُرات أعين» بالجمع بالألف والتاء. وقيل هي قراءة النبي صلى الله عليه وسلم، وأبي هريرة وأبي الدرداء(٣) ومن ذلك أيضا قراءة ابن أبي ليلى والسدي، قوله تعالى في سورة هود: «ونادى نوح ابناه»(٤). وكذلك قراءة أبي بكر عن عاصم وحمزة والكسائي وخلف «بمفازاتهم» وقرأ أهل المدينة بالتوحيد. وكل صواب(٥). وفي الحديث الشريف:......فاحمارّ وجهه..(٦)، أي احمرّ.

ومما ورد في أشعارهم مطولا قول الشاعر:

مكورة جم العظام عُطْبول   كأن في أنيابها القُرنفُولُ(٧)

وأصلها: القرنفل. ومن مطلهم في الفعل قول الشاعر:

وانني حيثُ ما يُثني الهوى بصري   من حيث ما سَلكوا أدنو فأنظُورُ(٨)

ولا يجولن بالذهن ولا بالذكر أن مطل الحركات قاصر على الفتحة والضمة وحسب. بل قد يقع أيضا للكسرة، كما في قولهم: رجل نِحف، أو رجل نحيف(٩). ونحو هذا ملك ومليك وذلك كثير في لسان العرب حتى ان ابن جني قد أفرد في كتاب الخصائص فصلا تحدث فيه عن مطل الحركات هذه، وأثر ذلك في تعدد الصيغ وتكثير المعاني(١٠)، بل كثيرا ما أدى هذا المطل إلى الخطأ في رسم الكلمات(١١). واذا كان العربي قد تجرأ فمطل، وزاد في الحركات حتى أصبحت حركات طويلة، كما ذكرت لك. فإنه قد تجرأ ثانيا فحذف بعض حروف الكلمة

---

(١) الأشباه والنظائر ١٦٣/١. واللهجات في التراث ص ٥٣٩. والخصائص ١٢٣/٣

(٢) الاسراء: ٢٧ وانظر مختصر شواذ القرآن ٢٨

(٣) القراءات الشاذة للقاضي ص ٧٧. ومختصر شواذ القرآن ص ١١٨

(٤) مختصر شواذ القرآن ص ٦٠

(٥) معاني القرآن ٤٢٤/٢

(٦) انظر المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي ٥١١/١

(٧) الخصائص ١٢٤/٣. وانظر رواية الأشباه والنظائر ١٦٣/١

(٨) الصاحبي ص ٢١، والاقتراح ص ٤٢، والمزهر ٢٥٦/١. وانظر رواية أخرى في «التفكير الصوتي عند العرب» للأب هنري فليش. تحقيق وتعريب الاستاذ الدكتور عبدالصبور شاهين ص ٢٧. وكذلك انظر ضرائر الشعر للقزاز القيرواني ص ١٢٧

(٩) المحكم والمحيط الأعظم ٢٩١/٣. ولحن العامة والتطور اللغوي ص ١٩٢و٢٤١

(١٠) الخصائص ١٢١/٣ و يغلب على ظني أن العربي كان يلجأ إلى المطل لغاية دلالية يعنيها هي تأكيد المعنى أو المبالغة كالتضعيف مثلا

(١١) انظر نقش رقم ١٢٦ وفيه «الملكو لله» وكذلك على أهلي بيته وقارنه بالنقش رقم ١٥٩ في safatic inscription ص ١٩٢ Semitic inscription, divion 4 section D, Arabic inso p 90.

أيضا(١) . ومن ذلك ما ذكره الفراء ، ان العرب قد تسقط الواو وهي واو جماع . اكتفي بالضمة قبلها . فقالوا في ضربوا : قد ضَرَبُ . وفي قالوا : قالُ . وهي لهجة في هوازن ، وعليا قيس . وأنشد بعضهم :

فلو أنَّ الأطبا كانُ عندي وكان مع الأطباء الأُساة(٢)

كذلك قول الشاعر :

بأبه اقتدى عَدِيّ في الكرم ومَن يشابه أَبَه فما ظلم

فقد حذف الياء من «بأبيه» . وكذلك الألف من «أباه» أيضا(٣) .

ومن قصرهم في الحركات أيضا تلك القراءة ، في قوله تعالى : «وانا لجميع حاذرون» بغير ألف . وبالالف لغتان فيها(٤) . وكذلك «فارهين» أيضا(٥) .

وقد قرأ يحي والأعمشي وطلحة بن مصرف ، ورويت عن أبي عمرو«القنطين» في قوله تعالى : «قالوا بشرناك بالحق فلا تكن من القانطين»(٦) وقال أبو الفتح : ينبغي أن يكون في الأصل «القانطين» كقراءة الجماعة . إلا أن العرب قد تحذف ألف فاعل في نحو هذا تخفيفا(٧) . وقد ذكر ابن جني أيضا أن الأعشى قرأ «مَثْنى وثُلَثَ ورُبَع» على مثال : عمر . أراد «ثُلاث ، ورُباع» وذلك في قوله تعالى : «فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع»(٨) .

وإني وإن كنت أعرض بعضا من القراءات . فإن اعتمادنا فيها على الأصح في النقل ، وليس الأقيس في العربية ، لأننا نجعل القرآن حكما على قواعد اللغة والنحو ، وليس العكس . إذ لا يسوغ لنا أن نجعل تلك القواعد حكما على القرآن . فما استمد النحاة قواعدهم بالدرجة الأولى إلا منه ، ثم كلام العرب بالدرجة الثانية(٩) .

---

(١) النوادر في اللغة ص ٥٠ ، وانظر «العربية» ترجمة الدكتور رمضان عبدالتواب ٤٨

(٢) معاني القرآن ٩١/١ ، وانظر للبيت رواية أخرى في نصوص من اللغات السامية ص ١٥١

(٣) الدرر اللوامع ص ١٢

(٤) الشعراء ص ٥٦

(٥) الشعراء ص ١٤٩ وانظر املاء ما من به الرحمن ١٦٧/٢و ١٦٩

(٦) الحجر: ٥٥

(٧) المحتسب ٤/٢

(٨) النساء : ٣

(٩) قد وضع المولدون أشعارا ، ودسوها على الأئمة ، فاحتجوا بها ظنا أنها للعرب . وذكر السيوطي في الاقتراح ص ٦٠ أن كتاب سيبويه فيه منها ٥٠ بيتا . ولكن الواقع أن فيه ما يزيد على ٣٤٠ موضعا . وانظر أسطورة الأبيات الخمسين في كتاب سيبويه ص ٠٤ وقد زعموا أن سيبويه نفسه يحتج بشعر بشار بن برد وهو أول الشعراء المحدثين ، تقربا إليه ، لأنه كان هجاء لترك الاحتجاج بشعره. الاقتراح ص ٧٠. وانظر نقض هذه القصة في «العربية» ليوهان فك. ترجمة الاستاذ الدكتور رمضان عبدالتواب ص ٦١. وانظر رسالة الغفران أيضا

ولكي يزداد يقينك إلى ما ذهبت إليه من أن صيغة «فعال» هي أصل لما عداها من صيغ جموع التكسير، لك أن تعلم أن اللغة العبرية وهي لغة سامية قديمة تضرب بجذورها في أعماق التاريخ. ومع ذلك لاتجد بها صيغا لجموعها سوى هذا البناء وحده، قبل أن تتحول إلى تصحيح جموعها. وليس هذا وحسب بل إن هذه الصيغة «فعال» تمثل الصيغة الاولى شيوعا وانتشارا في كل من الحبشية واللغة العربية الجنوبية القديمة أيضا.

و بعد.. فإني وإن كنت اجترأت فرأيت أن جموع التكسير في اللغة العربية يمكن أن ترتد إلى هذا البناء الأصل، وهو «فعال» فقد سبق أن ذكر الأستاذ محمد فريد أبو حديد. والاستاذ الدكتور ابراهيم أنيس في بحثهما المشترك أن صيغ الجموع الثلاثية، التي استعملت عادة في اللغة على مدى ثلاثة قرون. والتي استعملت في القرآن الكريم لا تزيد على خمس أوست صيغ، تشمل ثلاث صيغ منها على الأكثر والأغلب من الألفاظ المستعملة. وهي صيغ «أفعال» و«فعول» و«فعال»(١). التي ذكرتها حتى الآن، والتي تمثل نسبة استخدامها في القرآن الكريم ما يزيد على ٤٤٪ كما في الاحصاء القرآني الذي قمت به. وهي نسبة تعادل ما يقرب من نصف جموع التكسير التي وردت بالقرآن، والتي يبلغ عدد أبنيتها ٣٤ بناء. ولعل نتيجة هذا الاستقراء والاحصاء، والتي تشير إلى أن بناءي «فعال» و«فعول» يعادلان في ذيوعهما واستخدامهما بقية أبنية الجموع الأخرى تقريبا. فإن هذه النتيجة الواقعية الدقيقة تؤكد ما ذهبت إليه من أن هذين البناءين لهما شرف الأصالة، كما أن لهما حق الصدارة، على ما سواهما من أبنية. وأن سائر أبنية الجمع يمكن أن ترتد إلى أولهما بطريق أو بأخرى وفق السنن التي جرى عليها العرب في لغتهم. والتي أشرت إلى بعضها كالمطل في الحركات أو قصرها. كما في قولهم: خيام وخِيَم. وأسود وأُسُد. ومفاتيح ومفاتِح.

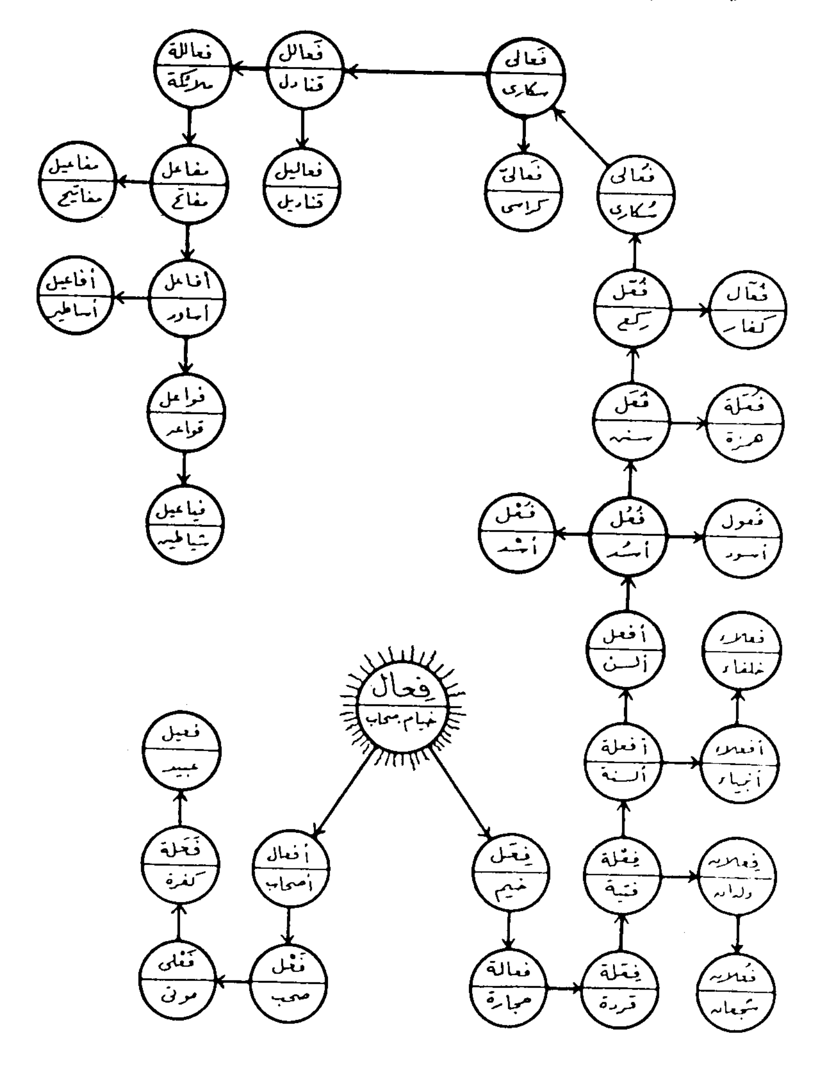
أجل.. ان دعوى ارتداد جموع التكسير العربية إلى بناء أصل واحد، هوصيغة «فعال» هي دعوى عريضة حقا. نجترئ عليها، لما نألفه من سنن العرب في لغاتها. مما يحملنا على هذا الاعتقاد. فإذا نظرنا إلى العديد من أبنية جمع التكسير في ضوء تلك السنن. فإنه يسهل علينا أن نرد هذه الصيغ وإن كثرت إلى أصل واحد. ولسنا نتعسف ونتكلف فنصطنع سنة لم يصطنعها العرب في لغتهم من قبل. وإنما تلك السنن مألوفة متعددة في متن اللغة. ولقد ذكرت منها مطل الحركات وقصرها منذ قليل، والآن نستطيع أن نضيف إليها، تعاور وتبادل الحركات على اللفظ الواحد. وليست المثلثات في اللغة بالشيء البعيد. من ذلك ما يقوله ابن سيده في باب «فِعال وفُعال وفَعال»: يقال للقدح زِجاجة وزُجاجة وزَجاجة، وكذلك جماعها زِجاج وزُجاج وزَجاج(٢).

---

(١) مجلة المجمع اللغوي بالقاهرة ٩/٥٣ــ ٥٦

(٢) المخصص ١٥/٨٧

ومن تلك السنن أيضا التأنيث بإحدى العلامات. كما قد تسكن العين تخفيفا، وقد تشدد. ومن سنن العرب في لهجاتها النبر. فقد اشتهر عند بني تميم وغيرهم. تلك بعض السنن التي عرفت عن العرب في لغاتها(١). وما ذكرته الآن من تلك السنن. فانها وإن كانت قليلة إلا أنها يمكن بها أن نرد الفروع إلى أصلها. أي في ضوء ما عرف عن تلك القبائل من مطل أو تقصير، أو نبر أو تخفيف، أو إمالة، أو تذكير أو تأنيث. يمكن أن ترتد تلك الصيغ المتعددة إلى أصلها الأوحد. ولسنا نعتقد إلا أنه بناء «فِعَال». وتستطيع أن تلحظ تلك العلائق بين الصيغ وتكاثرها في الشكل التالي:



(١) ارجع إلى المزهر ١/٢٥٥ و٢/٢٧٥. ودراسات في فقه اللغة للدكتور صبحي الصالح ص ٧٧

من هذا الشكل، نلاحظ أن أبنية جمع التكسير، رغم تشعبها وتعددها وتباينها، يمكن ترابطها ببعضها على هدى ما نعهده من سنن العرب في لغاتها. وليس هناك ما يمنع من ترابطها واتصالها على أنماط أخرى متعددة. ولكنها في النهاية، تكون في مجموعها سلسلة واحدة مترابطة الحلقات، وان اختلفت مواقع تلك الحلقات بالنسبة إلى المجموع. وهي وإن بدت يسيرة الترابط الآن، إلا أنها ليست يسيرة بالفعل، لأننا أنشأناها انشاء على غير مثال سابق.

وليس هناك تعارض بين أصالة البناء «فِعَال» بالنسبة إلى ما عداه، وبين ترتيبه في بعض الاحصاءات. لأن الواقع أن ما يسبقه من أبنية مردود إليه. باعتباره النواة لتلك الأبنية جميعها. فقد جاء هذا البناء في المرتبة الثانية عند Murtonen(١) وجاء ترتيبه في احصائنا القرآني الثالث. كما جاء بالاحصاء الذي قام به العالمان أبو حديد والدكتور ابراهيم أنيس(٢). أما في الاحصاء الشعري لدواوين الشعراء الجاهليين الست. فان الاستاذ خيري العبد الله يتحدث عن أوزان جمع التكسير الأكثر شيوعا، وقد حددها بثمانية أبنية هي:

«أفعال» و«فواعل» و«فعال» و«فعول» و«فُعْل» و«مفاعل» و«فعائل» و«فُعُل». إذ تمثل نسبة مرتفعة من الشيوع إذا ما قورنت بنسبة شيوع الصيغ الأخرى. ثم يعود الدارس فيقرر أن الأبنية الأربع الأولى تشكل نسبة شيوع مطلقة تصل إلى ٣ر٥٠٪ تقريبا. ولذا تعد أبنية قياسية، يمكن اللجوء اليها في جمع أكثر مفردات اللغة. إلا أن الباحث يتعارض بعد ذلك مع نفسه فيقول بالحرف الواحد «وقد جاءت الدراسة الاحصائية ونتائجها، خاصة فيما يتعلق بالأبنية، أفْعال وفِعَال وفُعُول متفقة مع النتائج التي توصل اليها Murtonen في دراسته لصيغ جمع التكسير في معجم Lane حيث شكلت هذه الأبنية الثلاثة على الترتيب نسبة شائعة من بين صيغ الجمع الأخرى»(٣) ولكن أين الاتفاق بينهما اذا كانت الأبنية الثلاثة الأول عنده هي: «أفعال»، «فَوَاعل»، «فِعال». أما عند Murtonen فهي: «أَفعال» و«فِعال» و«فُعول» على الترتيب مما ينفي دعوى الاتفاق بينهما(٤).

وقد اختلف النحاة واللغويون على عاداتهم فيما يجمع على هذا البناء أيضا. فبينما يصرح صاحب التصريح أن هذا البناء يكون جمعا لثلاثة عشر وزنا(٥). نرى آخر يذكر أنه يطرد في

---

(١) Murtonen, Broken plurals,p 21

(٢) مجلة المجمع اللغوي ٩/٥٣ــ ٥٦

(٣) جمع التكسير في اللغة العربية ص ٥٧٣

(٤) جمع التكسير في اللغة العربية ص ١٤٣. وانظر: Murtonen, Broken plurals,p. 19,21,22

(٥) التصريح ٢/٣٤٤

ثمانية أنواع(١). وما يعده سيبويه مقيسا، كحسن وحسان(٢). تراه عند السيوطي شاذا(٣). وهكذا الحال عندهم.

ويقاس هذا البناء في «فَعْل» اسما وصفة نحو: فرخ وفراخ. وضب وضباب. وسوط وسياط. وثوب وثياب. وصعب وصعاب. وفيما كان على حرفين وليست فيه علامة التأنيث نحو: دم ودماء.. وفيما لحقته التاء من الأسماء نحو: قصعة وقصاع. وسلة وسلال. وضيعة وضياع. وفي «فَعَل» اسما وصفة نحو: جمل وجمال. وحسن وحسان. وفيما لحقته التاء نحو: رقبة ورقاب. وحسنة وحسان. وناقة ونياق. وفي «فِعْل» نحو: بئر وبئار. وريح ورياح. وفي «فُعْل» نحو: قرط وقراط. وخف وخفاف. وفي «فعلان» صفة نحو: عطشان وعطاش. وفي «فَعْلى» صفة نحو: عجلى وعجال. وعطشى وعطاش. وكذلك «فعلاء» صفة نحو: نفساء ونفاس(٤) وفي «فعيل» صفة نحو: ظريف وظراف. وشديد وشداد. وطويل وطوال(٥). وفيما لحقته التاء من فَعيل نحو: كريمة وكرام. وصغيرة وصغار. وفي «فَعْلانة» نحو: نَدْمانة ونِدام. وفي «فُعْلانة» نحو: خُمصانة وخِماص.

وسمع في «فعل» معتل العين نحو: دار— ديار. وفي «فُعْلة» نحو: برمة— برام. ومن المضاعف نحو: قُبَّة— قباب. وفي «فعلة» نحو: شفة— شفاه. وأمة— واماء. وهذه من بنات الحرفين المختومة بالتاء. وفي «فعيل» نحو: فصيل— فصال. وفي «فعالة» نحو: دجاجة— دجاج. وفي «فعلى» نحو: أنثى— اناث. وفي.... الخ(٦).

وطبقا لما جاء بالقرآن ينفي قولهم: وسمع في «فعيل». وإنما يقاس فيها اسما أو صفة لكثرة جمعه على «فعال». كما يأتي هذا البناء جمعا لـ«فاعل» كما في: راجل— رجال. وقائم— قيام. نائم— نيام.

---

(١) شذا العرف ص ٧٧. والأشموني ١٧٢/٣

(٢) سيبويه ٢٠٤/٢ أما المحاسن فجمع حسن بمعنى الجمال على غير قياس. وانظر أنابيش لغوية ص ٥

(٣) همع الهوامع ١٧٧/٢

(٤) ليس في كلام العرب ص ٦٦

(٥) التزم العرب في فعيل وأنثاه اذا كانا واوي العينين، صحيحي اللامين، كطويل وطويلة، ان لايجمعا إلا على «فعال» بخلاف غيرهما. فانه لايلزم فعالا، بل يجمع عليه وعلى غيره. تقول: كريم وكرماء وكرام. التصريح ٣٤٤/٢ وانظر حاشية الخضري ١٦٠/٢ وتسهيل الفوائد ص ٢٧٣. وشذا العرف ص ٧٧ وابنية الصرف في كتاب سيبويه ص ٢٩٨

(٦) انظر مخطوطة التذييل والتكميل ١٤/٦، والتسهيل ص ١٧٣

أسباب تعدد جموع التكسير

إن قضية تعدد أبنية جموع التكسير لتتصدر قضايا اللغة العربية ومشكلاتها، ذات الأهمية القصوى. ومن أجل ذلك اهتم بها النحاة واللغويون من العرب والمستشرقين، للوقوف على سر هذا التعدد، لهذا العدد الهائل من أبنية التكسير في اللغة. إلى درجة لا يدانيها في ذلك أي لغة سامية أخرى. ولقد أجهد المستشرقون أنفسهم في دراسة هذه المشكلة. حتى أعلنوا حيرتهم في أمر هذه المشكلة الكبرى. كما أن كثيرين من الدارسين والباحثين العرب، قد شغلتهم أيضا هذه القضية. وليست العناية بدراسة أبنية جموع التكسير باعتبارها ظاهرة بارزة انفردت بها اللغة العربية. ولكن يرجع هذا الاهتمام بالدرجة الأولى إلى أنها تمثل مشكلة كبرى لمن شاء تعلم هذه اللغة. بل انها حقا وصدقا تعد من أعقد مشكلات اللغة العربية، إن لم تكن أعقدها على الاطلاق. فإذا كنا نضيق بها وهي لغتنا، فلا شك أن الآخرين يعانون منها أكثر وأكثر. إذ ليس باللغة قاعدة واحدة مطردة يستطيع بها الانسان أن يتوصل إلى صيغة الجمع مثلما في الانجليزية(١).

ولسنا نزعم بدراستنا هذه، أننا بهذا نستطيع أن نصلح ما أفسده الدهر من شأن اللغة العربية في هذا الصدد. وذلك بتقليص هذا العدد. وانما المرام أن نكشف اللثام، لمعرفة الأسباب التي أدت إلى هذا الكم العجاب. كما أننا نفهم أن عمل العالم اللغوي لا يصح أن يتجاوز الوصف. ومحاولة الكشف عن القوانين التي تقف وراء اللغة(٢). ولعل في مقدمة الأسباب التي أدت إلى هذا التعدد ما يلي:

(١) اللهجات:

تكاد تجمع أكثر الآراء على أن السبب في تعدد صيغ جمع التكسير في اللغة العربية، إنما يرجع إلى تعدد اللهجات العربية(٣). يقول الدكتور علي عبدالواحد وافي: «أما سبب هذه الظاهرة فيرجع قسط كبير منه إلى تعدد اللغات. وذلك أنه قد انتقل إلى لغة قريش صيغ جموع كانت مستخدمة في اللهجات العربية الأخرى(٤). وإلى هذا أيضا ذهب الدكتور ابراهيم السامرائي،

(١) الجموع الشاذة بالانجليزية أقل من خمسين كلمة. وانظر Modern English and its heritage, p 382,
وقد استعارت الانجليزية طريقة الجمع اللاتينية في بعض استعمالاتها مثل: Formula وجمعها formulae جنبا إلى جنب مع formulas وهو من الاقتراض اللغوي وانظر: Jespersen, language, p 208

(٢) لحن العامة والتطور اللغوي ص ٣٢

(٣) في عدد اللهجات والقبائل العربية انظر الاتقان في علوم القرآن ١/ ٢٣٠ ودراسات في فقه اللغة ص ١١١. واللغات في القرآن، لاسماعيل بن عمرو المقريء

(٤) فقه اللغة. هامش صفحة ٢١٧

إذ يقول: «اننا نستطيع أن نلمح مواد لغوية قديمة جدا، احتفظت بها العربية، وهي تدل على اختلاف اللهجات المحلية. ومن هذه المواد، مادة الجمع، ولاسيما ما اصطلح عليه علماء اللغة بجموع التكسير(١). ومعنى هذا أن صيغة ما من صيغ الجمع كانت تستخدم في جهة من الجهات عند قوم من الأقوام، في حين أن جهة أخرى قد ألفت استعمال صيغة أخرى من هذه الصيغ».

وغير خفي ما كان بين هؤلاء الأقوام من اختلافات في لهجاتهم. وقد أفرد السيوطي القول عن هذه اللهجات في غير ما موضع من مزهره(٢). من ذلك ما نقله عن ابن فارس قوله: في «فقه اللغة» من اختلاف لغات العرب. ومنها الاختلاف في صورة الجمع نحو: أسرى وأسارى بفتح الهمزة وضمها. وقد لعبت بعض هذه الاختلافات دورا كبيرا في تعدد صيغ جموع التكسير. من ذلك ما حكاه السيوطي قولهم: الصياريف والمطافيل والجلاعيد والدراهيم، لمطل الكسرة فيها. والأصل الصيارف والمطافل والجلاعد والدراهم(٣). وقد قرأ الحسن البصري «وبالنجُم هم يهتدون». قال أبو الفتح: النجُم جمع نجم، ومثله مما كسر من «فَعْل» على «فُعُل» نحو: سقف وسُقُف. ورهن ورهُن. وإن شئت قلت: أراد النجوم فقصر الكلمة فحذف واوها، فقال: النجُم. ومثله من المقصور من «فعول» قول أبو بكر في أُسُد: انه مقصور من أسود. فصار اسُد، ثم أسكن فقال: أسْد. وقراءة يحي: «وبالنجْم» ساكنة الجيم كأنه مخفف من النجُم كلغة تميم في قولهم: رُسْل وكُتْب. وذلك أيضا قراءة مجاهد في قوله تعالى: «فخر عليهم السقُف من فوقهم»(٤). وقرأ الحسن «بعثنا عليكم عبيدا» مكان عبادا. وهوجمع عبد أيضا(٥). ومن ذلك أيضا قوله تعالى: «ننبت لكم به الزرع والزيتون والنخيل والأعناب»(٦).

كذلك ما روي عن أهل الحجاز أنهم يقولون: سُكارى وكُسالى وحُيارى بالضم. وبنو تميم وأسد يفتحون ذلك(٧). كما قرئت سَكْرى أيضا. فالعرب تذهب بفاعل وفعيل وفَعِل إذا كان صاحبه كالمريض أو الصريع أو الجريح، فيجمعونه على «الفَعْلى» فجعلوا «الفَعْلى» علامة لجمع كل ذي زمانة وضرر وهلاك. ولا يبالون أكان واحده فاعلا أم فعِلا أم فعلان(٨). وجاء في القراءات الشاذة نعايم مكان نعم(٩). فتلك بعض أبنية جموع اختلفت أبنيتها باختلاف قائليها.

(١) فقه اللغة المقارن ص ٩٥ وانظر أيضا دراسات في علم اللغة للدكتور كمال بشر (القسم الثاني) ص ١٠٥و١٠٦ وانظر له أيضا «قضايا لغوية» ص ٣٢

(٢) المزهر ١/١٥٥و٢٥٥/١

(٣) انظر مخطوطة لغات القرآن لأبي حيان ص ٣١ ومخطوطة الأضداد لابن السكيت والمسائل والأجوبة لابن قتيبة ص ١٠ والأشباه والنظائر ١٦٣/١ واللهجات في التراث ص ٥٣٩ والكامل للمبرد ١٠٧/٤

(٤) المحتسب ٢٠٨/٢، ٣٠٠

(٥) القراءات الشاذة للقاضي ص ٦٣

(٦) المرجع السابق ص ٧٢

(٧) اصلاح المنطق ص ١٣٢. واللهجات في التراث ص ١٩٨. والقراءات واللهجات ص ٣٧. ولحن العامة والتطور اللغوي ص ١٢٧.

(٨) معاني القرآن ٢١٥/٢

(٩) القراءات الشاذة ص ٤٤

و يذكر ابن السيد البطليوسي أنهم يقولون: سطر وسطر بتسكين الطاء وفتحها، كما يقال: نهْر ونهَر. وشعْر وشعَر. وهو اختلاف لهجي نجم عنه أن جمع الساكن أسطر وسطور. أما جمع المحرك فهو أسطار وسطار. فتعدد اللهجات أدى إلى تعدد الأ بنية(١).

فلاشك أن اللهجات كانت مختلفة في كثيرٍ من مادتها اللغوية. ولاسيما في كيفية نطق الكلمات المشتركة. مثلما يحدث في أي بيئة لغوية. من ذلك ما ورد في سفر القضاة ٦/١٢ من أن بعض الفارين من الجيش في حرب أهلية قبض عليه خصومه. فأنكر أنه من الفريق الآخر. فطلب إليه أن ينطق بكلمة sibbolet سنبلة. فلم يستطع النطق بها صحيحة، لأن لهجته لم تواته. فافتضح بذلك أمره(٢). وهكذا كان الحال بالنسبة للهجات العربية، قبل أن تتوحد، وتصير لغة واحدة. إذ يذكر لنا المؤرخون أنه بعد توحدها بدت فيها بعض الكلمات في مظاهر مختلفة، وصيغ متباينة مثل كلمة: نجم. فاننا نقول في جمعها: أنجم ونجوم ونجُم وأنجام، بمعنى واحد. وكذلك كلمة رجل عالم وعليم وعلام وعلامة. كلها بمعنى واحد (٣). ولا نهاية للامثلة من هذا النوع في معاجم اللغة. وهي تدل على أنها كانت صيغا مختلفة لكلمة واحدة، حيث كانت تستعمل كل قبيلة من القبائل صيغة واحدة منها، للمعنى الذي تستعمل له قبيلة أخرى صيغة أخرى من هذه الصيغ. فلما جمعت المفردات والصيغ العربية في معاجم اللغة بعد الاسلام. اجتهد اللغويون والأدباء في تخصيص كل صيغة بمعنى خاص. لكن مع ذلك بقي كثير من الصيغ المختلفة يتوارد على معنى واحد. فاللغة العربية التي نتكلمها اليوم مزيج من لهجات كثيرة مختلفة، اختلط بعضها ببعض. وامتزج امتزاجا شديدا، حتى صار لغة واحدة.

من هذا الذي ذكرت لانستطيع أن ننكر أن اللهجات العربية القديمة، كان لها نصيبها وأثرها في بناء نسيج اللغة العربية. مما كان له أثره بالمشاركة في تعدد صيغ جموع التكسير في اللغة. ورغم وضوح هذه القضية وضوح الشمس في رائعة النهار. فقد أنكرها بعض الدارسين. فقد جاء برسالة «جمع التكسير في اللغة العربية»(٤) انه لم يجد في نصوص دواوين الشعراء الستة الجاهليين ما يؤيد ذلك، على الرغم من اختلاف قبائل هؤلاء الشعراء الستة. كما أنكر الدارس على الدكتور ابراهيم السامرائي رأيه بأن تعدد صيغ جمع التكسير يرجع إلى اللهجات. فقد عقب عليه بقوله: «ولكن هذا القول ينقصه الدليل العملي»(٥). وقد غاب عن الدارس أن

(١) الاقتضاب ص ٦٤ وقضايا لغوية ص ٣٢ ودراسات في علم اللغة (القسم الثاني) ص ١٠٦

(٢) ارجع إلى «اللغة العبرية» قواعد ونصوص ومقارنات للدكتور رمضان عبدالتواب ص ٥ وفقه اللغة للدكتور علي عبدالواحد وافي ص ٤٧ وانظر مثل هذه القصة في البيان والتبيين ص ٦٩/١

(٣) تاريخ اللغات السامية ص ١٦٦

(٤) رسالة ماجستير السيد/ خيري محمود العبدالله ص ٦١٣

(٥) يعني الدارس ما ذكره الدكتور ابراهيم السامرائي في فقه اللغة المقارن ص ١٠٠. وما ذكره الدكتور ابراهيم أنيس بمجلة مجمع اللغة العربية ١٣/١٩٦١. فانظر صفحة ١٣٤ من رسالته

الشعر العربي نظم باللغة المشتركة. أي التي لاتخص قبيلة من القبائل وانما هي لغة عامة أشبه بالبحيرة التي تمدها الروافد المختلفة. و يؤيد الدكتور ابراهيم أنيس هذه القضية. وهي أن أشعار العرب كانت باللغة المشتركة وأنها خلت من الصفات المحلية، فتراه يقول: إن شعر الشعراء من ربيعة لايعرف ما اشتهر عن لهجتها من الكشكشة. وشعر الشعراء من تميم لايعرف العنعنة. بل حين نتتبع صفات لهجة هذيل في ديوان الهذليين، لانكاد نعثر على شيء، اللهم إلا تلك الاشارات السريعة التي نراها في كلام بعض شراح الديوان. وكلها لاتخلو من التكلف والتعسف(١). ومعنى هذا أن استدلال الدارس في غير موضعه. فاللهجات وتباينها وأثرها في تعدد أبنية التكسير حقيقة لامراء فيها. ولا يسوغ الاستدلال على اللهجات العربية بالشعر العربي. وهو يمثل لغة أدبية سامية مشتركة ليس فيها شيء من خصائص اللهجات، اللهم إلا النزر اليسير. ولو كان الشعر الجاهلي مرآة للهجات لوجدنا صورا متباينة ربما في كل بيت من قصائد هؤلاء الشعراء. ورغم هذا فلدينا ما يؤكد أثر اللهجات في تعدد أبنية الجمع. فقد ندت في دواوين الشعراء الستة الجاهليين أبنية جموع متباينة رفدتها اللهجات المختلفة في تلك البحيرة الكبيرة التي ينهل منها جميع الشعراء. وقد ظفرت في رسالة الباحث نفسه على سبعة عشر شاهدا، على تعدد أبنية جمع التكسير لتباين اللهجات(٢). وهي وان كانت لقوم دون قوم. فإنها لما انتشرت تعاورها كل الشعراء(٣). بل ان الدارس ذكر في عدة مواقف ما يؤكد أن اللهجات لعبت دورا هاما في تعدد صيغ الجمع. ففضلا عن أنه ذكر رأي Murtonen وهو أن اطالة الحركات الصوتية، أو تقصيرها أدى إلى تعدد صيغ الجمع (٤). كذلك قال بالحرف الواحد: «وأغلب الظن أن هاتين الصيغتين» «فعّل» و«فعّال» كانتا أصلا صيغة واحدة. أي أن احداهما متحولة عن الأخرى. والذي يثير الانتباه فيهما، هو امكانية مطل الحركة أو تقصيرها. ففي حالة المطل يكون الأصل «فعّال» وفي حالة تقصير الحركة يكون الأصل «فعّل» والذي يؤكد ما ذهبنا إليه أن جميع مفرداتهما من الوصف المفرد على «فاعل»(٥).

وغير خفي أن مطل الحركات أو تقصيرها هو من اختلاف اللهجات. وكان على الدارس أن

---

(١) انظر فصول في فقه العربية ص ٦٩

(٢) أسد، طرفة وأسود، زهير. ظعْن، أمرؤ القيس وظُعُن، عنترة. جزْر، طرفة. وجزُر، أمرؤ القيس. ملاطس، أمرؤ القيس وملاطيس، طرفة. عذاري، النابغة وعذاري، طرفة خيام، امرؤ القيس وخيم، زهير. عبيد، امرؤ القيس وعباد، النابغة. كليب، علقمة، وكلاب، عنترة. مياه، امرؤ القيس، وأمواه، النابغة. ثياب، امرؤ القيس، وأثواب، امرؤ القيس، حياض، علقمة، وأحواض، عنترة. حسا، زهير، وأحساء، أمرؤ القيس. صحاب، امرؤ القيس، وأصحاب طرفة. رياح، امرؤ القيس، وأرواح، النابغة. سيوف، النابغة وأسياف عنترة. رماح، زهير، وأرماح، النابغة. مهارة عنترة، وأمهار، امرؤ القيس وهو من كندة. وعلقمة من تميم. وطرفة من بكر. والنابغة من ذبيان، وزهير من غطفان. وعنترة من عبس.

(٣) المزهر ٢٥٦/١

(٤) رسالة «جمع التكسير في اللغة العربية» ص ١٢٠، ولم يناقش الدارس هذا الرأي

(٥) المصدر السابق ص ٥٩٧

يقرأ قول السيوطي في وجوه اختلاف لغات العرب. حيث ذكر أن من هذه الوجوه: الاختلاف في الزيادة نحو: انظروأنظور(١). أو زمن وزمان وخيم وخيام. وهذا هو المطل الذي فطن إليه. بل ان السيوطي نفسه قد ذكر فيما ذكر من وجوه الاختلاف في اللهجات ذلك الاختلاف في صورة الجمع نحو: أسرى وأسارى(٢). أله بعد هذا أن ينكر أثر اللهجات في تعدد أبنية التكسير؟ وقد ذكر هونفسه المطل، وهو أحد مظاهر اختلاف اللهجات العربية.

بل إن الدارس قد ذكر أيضا في مناسبة أخرى، أن بناء الجمع «فعالى» يشترك مع «فَعالَى» و يغني كل منهما عن الآخر جوازا نحو: عذراء ـــــ عذارى وعذارَى(٣) وقد وردت احداهما في شعر امريء القيس، أما الأخرى ففي شعر طرفة(٤).

وقد أدهشنا ذلك التعارض الذي وقع فيه الدارس، إذ يقول بالحرف الواحد «ومن استقرائنا لهذه الأبنية وألفاظها، وجدنا أن هناك عدة أسباب قد أدت إلى هذا التعدد والكثرة منها: اختلاف البيئة اللغوية مما أدى إلى اختلاف المادة المدروسة، بسبب اختلاف لهجات القبائل فيما بينها. فكلمة وتد فيها عدة لغات منها: وتِد، وتَد، وتْد، ود(٥). ألا يتعارض هذا مع انكاره لأثر اللهجات من قبل. حتى أنه أنكر على الدكتور ابراهيم السامرائي قوله بأن تعدد صيغ جموع التكسير انما هو بفعل اللهجات. وزعم الدارس أن هذا الرأي يفتقر إلى الدليل العملي(٦). وما درى أن الدليل بين يديه.

والسبب الآخر الذي ذكره الدارس لتعدد أبنية الجموع قوله: «ومنها الاختلاف في حروف الحلق. فمنهم من يسكنها ومنهم من يحركها. وذلك نحو: سحْر وسحَر. ومحْل ومحَل. ولذا فان اختلاف النحاة واللغويين في أبنية المفرد أدى إلى تعدد الأحكام واضطرابها لا صحتها وثباتها(٧). وهنا نسأل. أليس التباين بين سحْر وسحَر، ومحْل ومحَل هو من فعل اللهجات؟ وفي هذا يقول السيوطي: إن من وجوه الاختلاف بين اللهجات، ذلك الاختلاف في الحركة والسكون نحو: معْكم ومعَكم(٨). مع أن هذا التحريك والسكون ليس وقفا على حروف الحلق كما ذكر الدارس. وانما هو ظاهرة مطلقة عرفت بها بعض القبائل. فقد جاء في الصحاح. قال

---

(١) هذا المطل من ضرائر الشعر كما في فصول في فقه العربية ص ١٦٠ وضرائر الشعر للقزاز القيرواني ص ١٢٧. وهكذا في التفكير الصوتي عند العرب ص ٢٧. وانظر المزهر ٢٥٦/١

(٢) المرجع السابق نفسه

(٣) رسالة جمع التكسير في اللغة العربية ص ٦٠٠

(٤) بيت امريء القيس ص ٤٨٦ و به عذارى. ثم بيت طرفة ص ٥٤٧ و به عذارى

(٥) جمع التكسير في اللغة العربية ص ٥٨٤ والاخيرة تميمية. وانظر دراسات في فقه اللغة للدكتور صبحي الصالح ص ٨٢

(٦) انظر ص ١٣٤ من رسالته

(٧) المصدر الأسبق نفسه ص ٥٨٤

(٨) المزهر ٢٥٦/١

عيسى بن عمر: كل اسم على ثلاثة أحرف، أوله مضموم، وأوسطه ساكن. فمن العرب من يثقله. ومنهم من يخففه، مثل: عسْر وعسُر. ورُخم ورُخُم. وحلْم وحلُم. و يسْر و يسُر. وقال ابن درستو يه في شرح الفصيح: أهل اللغة وأكثر النحو يين يقولون: كل ما كان الحرف الثاني فيه حرف حلق جاز فيه التسكين والفتح. نحو: الشعْر والشعَر. والنهْر والنهَر. وقال الحذاق منهم، ليس ذلك صحيحا. ولكن هذه كلمات فيها لغتان. فمن سكن من العرب لا يفتح. ومن فتح لايسكن، إلا في ضرورة شعر. والدليل على ذلك، أنه جاء عنهم مثل ذلك في كلام كثير ليس في شيء منه من حروف الحلق شيء. مثل: القبْض والقَبض. فانه جاء فيهما الفتح والاسكان. قال: ومما يدل على بطلان ما ذهبوا إليه، أنه قد جاء في النطع أر بع لغات. فلو كان ذلك من أجل حروف الحلق لجازت هذه الأر بعة في الشعر والنهر. وفي كل ما كان فيه شيء من حروف الحلق.

ومعنى هذا أن الفتح والتسكين، ليس وقفا على حروف الحلق. فمما جاء فيه الوجهان، وليس ثانية حرف حلق قولهم: نشْز من الأرض، ونشَز: مرتفع. ورجل صدْع وصدَع: ضرب خفيف اللحم. وليلة النفْر والنفَر. وسطْر وسطَر. وقدْر وقدَر ولغْط ولغَط. وشبْر وشبَر: العطية. وشمْع وشمَع. ونطْع ونطَع. وعذْل وعذَل. وطرْد وطرَد. وغبْن وغبَن. ودرْك ودرَك. وشلّ وشلَل. وشبْح وشبَح(١).

ولا مراء أن كل هذه الاختلافات، من فعل اللهجات التي أنكرها الدارس. فقد غفل عما احتوته رسالته من لهجات تنقض زعمه. مع أن الشعر كما ذكرت ليس مستقرا للهجات العرب البتة. ومن هذا كله نستطيع القول بأن اللهجات العربية، كان لها دورها وأثرها. إذ تسببت في كثرة صيغ أبنية جمع التكسير، وفق ما كان ينطق به قوم دون آخرون.

أخلص من هذا كله إلى أن المطل سمة جلية وسنة فاشية في لغة العرب. حتى كان نتيجة لذلك أن تعددت أبنية جموع التكسير في اللغة العربية. ولا تخفى عليك العلاقة بين (فُعُل)و(فعول) كما في أسد وأسود وسقف وسقوف ونذر ونذور. وكذلك (فعل) و(فعال) كما في خيم وخيام وجفن وجفان وصحف وصحاف. وأيضا تلحظ ذلك في (فُعّل)و(فعّال) نحو صوّم وصوّام، زرّع وزرّاع، فجّر فجار. وأيضا (مفاعل) و(مفاعيل) نحو: مفاتح ومفاتيح، مصابح ومصابيح. معاذر ومعاذير. مواضع ومواضيع. وكذلك تلحظ هذا أيضا في (فعالل) و(فعاليل) كما في قناطر وقناطير وقوارر وقوارير. ومثل ذلك تراه في (أفاعل)و(أفاعيل) نحو: أبارق وأباريق. وأساطر وأساطير.

وليس يخفى عليك أيضا القصر والمد في علامة التأنيث كما ترى ذلك في بناءي (أفعلة)

---

(١) المزهر ٢/١٠٩ والمخصص ١٥/٨٠

و(أفعلاء) في نحو: أعزة وأعزاء. أذلة وأذلاء. أغنية وأغنياء وأنبية وأنبياء.. وكذلك في (فعلة) و(فعلاء) نحو: شُعرة وشعراء ورُحمة ورُحماءَ. فُقرة وفُقراء.

أيسوغ بعد هذا الازدواج المتمثل في تلك الأ بنية أن نتجاهل أو ننكر أثر اللهجات في تعدد أبنية الجموع ؟!

إلا أني أقرر هنا أيضا، أن هناك ظواهر لغو ية تسببت بشكل أو بآخر في تعدد هذه الصيغ. إلا أن هذه الظواهر ترجع في النهاية إلى اختلاف اللهجات أيضا. فمن ذلك التأنيث والتذكير وقد ذكره السيوطي فيما ذكر من أوجه اختلاف اللهجات. فقد ذكر سيبو يه أن من أنث اللسان فهو يقول: ألسن. ومن ذكر اللسان قال في جمعه: ألسنة(١). كذلك من ذكر الذَّنُوب قال في جمعه أذنبة، ومن أنثها قال: ذنائب(٢). فانظر إلى اختلاف أبنية الجمع في هذه الأمثلة، تراها نتيجة لاختلاف اللهجات، لاختلاف القبائل في نظرتها إلى بعض الألفاظ تذكيرا وتأنيثا. وما أوسع هذا الباب فيمن يتأمله(٣).

وهناك مظهر آخر من مظاهر اختلاف اللهجات، كان سببا من أسباب تعدد أبنية جمع التكسير. فيما يذكره المبرد في المقتضب. يقول المبرد: وانما اختلف الجمع لأنها أسماء، فيقع الاختلاف في جمعها كالاختلاف في أفرادها(٤). وغير خفي أن الاختلاف بالنسبة للألفاظ المفردة كان متعدد المظاهر وقد ذكر السيوطي العديد من هذه الاختلافات بسبب تعدد اللهجات(٥). وفي هذا المعنى يقول أبو القاسم الزجاجي: «فاختلفت أبنية الجموع، لاختلاف مقاديرها، وأنواعها، وأجناسها، وقلتها، وكثرتها كما اختلفت الآحاد في أبنيتها، وألفاظها وأجناسها وأنواعها وخلقها. وكما لم تتفق الآحاد، كذلك لم تتفق الجموع(٦).

ولا يخفى أن اللغة العربية اختصت بورود الألفاظ الكثيرة، للمعنى الواحد. وهو ما يسمى بالترادف حتى أفردت له المصنفات، كالروض المسلوف فيما له اسمان إلى الوف، للفيروز بادي صاحب القاموس. وقد ذكر أن العسل له ثمانون اسما. أوردها صاحب القاموس في كتابه الذي سماه: ترقيق الأسل لتصفيق العسل(٧). و بالاضافة إلى هذا فان من خصائص

(١) سيبو يه ١٩٤/٢ وشرح المفصل، هامش ٤١/٥

(٢) شرح المفصل ٤٨/٥

(٣) انظر البلغة في الفرق بين المؤنث والمذكر، لأ بي البركات الأنباري. والمذكر والمؤنث للمبرد. والمذكر والمؤنث لابن فارس.. والتذكير والتأنيث في اللغة ومختصر المذكر والمؤنث للمفضل بن سلمة. وهي من تحقيقات الدكتور رمضان عبدالتواب

(٤) المقتضب ٢٠١/٢

(٥) المزهر ٢٥٥/١

(٦) المزهر ٤٠٧/١ وانظر أيضا تاريخ اللغة العربية لجرجي زيدان ص ١٧. والايضاح في علل النحو ص ١٢١ والمقتضب ٢٠١/٢

(٧) المزهر ٤٠٧/١

العربية أيضا، دلالة اللفظ الواحد على معان كثيرة. وهو ما يعرف بالمشترك اللفظي. فتكاثر المترادفات والاضداد، ودلالة اللفظ الواحد على معان كثيرة، لايحدث إلا من تفرع ألفاظ اللغة ومعانيها بالنمو والتجدد، وتكاثر الدخيل و بالطبع لم يتكون للشيء الواحد مائة اسم أو أكثر إلا بتوالي الأجيال. وقبل هذا وذاك، كان نتيجة لتعدد اللهجات، التي فعلت فعلها في هذا التكاثر بالنسبة للأسماء أو الصفات. وهكذا بالنسبة لأ بنية الجموع هي الأخرى.

و بعد.. فقد ذكرت أثر اللهجات في تنوع أو تعدد أبنية الجمع المكسر. ثم ذكرت عددا من أوجه الاختلاف في هذه اللهجات مما كان سببا في هذا التعدد، ثم باثراء اللغة بالمترادفات والمشترك اللفظي. وما أريد أن أقول: إن تعدد أبنية التكسير وتغايرها إنما يرجع إلى تلك اللهجات وحسب. كما ذكر كثير من العلماء والباحثين. ولكن أود هنا أن أضيف تحفظا هاما. وهو إذا كانت اللهجات العربية سببا في التعدد. فانها ليست وحدها المسؤولة عن ذلك الحشد الكبير من أبنية جمع التكسير. فهناك روافد أخرى أسهمت وشاركت بنصيب وافر في تعدد هذه الأ بنية ولعل أهمها ما يلي:

(٢) القياس:

القياس الذي نعنيه هنا، هو أن يحمل لفظ على آخر، لما بينهما من علاقة في اللفظ أو في المعنى. بل أحيانا تكون العلاقة بينهما التضاد. وقد يطلق عليه أحيانا أسماء أخرى كالحمل، أو التداخل(١).

ولقد لعب القياس دورا كبيرا وعميقا في صياغة جموع التكسير، فاذا تشابه اسمان لفظا أو معنى. فقد يجمع أحدهما على نمط جمع الآخر. مثل الصفة المشبهة المتعدية المعنى «فَعيل» فانها تجمع على «فُعُل» مثل: نذير ونُذُر. وقياسا على هذا تجمع أسماء أخرى من وزن «فعيل» على نفس الجمع، كما في قولهم: طريق وطرق وقضيب وقضب. وكثيب وكثب(٢). ولذا قالوا: في جمع ضلع أضلع، ولأنه عظم، والعظم يجمع على أعظم، لذلك قالوا: أضلع(٣). وكذلك قالوا في جمع زمن أزمن، وكان القياس أزمان. إلا أنه لما كان في معنى دهر، والدهر يجمع على أدهر، لذلك قالوا في جمع زمن أزمن. ونحو ذلك أيضا يحدث في تذكير الألفاظ وتأنيثها. فقد أنثوا البئر لأنه يعني العين. والعين مؤنثة عندهم. ولهذا تختلف اللهجات العربية في كثير من الأمور لاختلاف أقيستها.

ومن القياس اعتمادا على علاقة المعنى قولهم: شاعر وشعراء. وجاهل وجهلاء. وعالم وعلماء. وصالح وصلحاء. وعاقل وعقلاء. شبهوه «بفعيل» الذي هو بمعنى «فاعل»، نحو:

(١) انظر الاقتضاب ص ١٣٦

(٢) انظر: Die Nominalbildung in semitischan sprachen, p 454

(٣) شرح المفصل ١٩/٥

كريم وكرماء. وحكيم وحكماء. فلما استويا في العدة، وتقاربا في المعنى، حمل عليه، كما حمل بازل وبزل، على صبور وصُبُر([1]). وقالوا: جبان وجبناء. قال سيبويه: شبهوه «بفعيل» قالوا: فقيه وفقهاء. وبخيل وبخلاء، لأنه مثله في الصفة والزنة والزيادة. يريد أن فقيها وظريفا ونحوهما من الصفات. كما أن جبانا صفة. وأن الزائد في البناءين حرف مد ولين. وأن زنتهما واحدة من جهة سكونه. ومن ذلك أيضا قولهم: يتيم وأيتام. وشريف وأشراف. جاءوا به على «أفعال» شبهوا «فعيلا» بـ«فاعل» حيث قالوا: شاهد وأشهاد. وصاحب وأصحاب، لأنه أربعة على عدته. والزيادة فيه حرف ساكن لين مثله.

فأنت ترى أن الشيء يحمل على الشيء لمناسبة بينهما. أي أن الشيئين إذا تشابها أو تساويا في معانيهما وأحوالهما فقد يحمل بعضهما على بعض. حتى إنهم قد جمعوا شاعرا على شعراء. ولم يجمع جمع سلامة، مع استيفائه شروطه. بل كسروه، إيذانا منهم بأن واحده على زنة «فعيل» فجمعوه جمعه. كرحيم ورحماء([2]). ولأن العرب قد تجري الشيء مجرى نقيضه، كما تجريه مجرى نظيره، تراها قالت: طويل، كما قالت: قصير. وشبعان كجوعان. وكرُم كلؤم، وعلم كجهل، ولأجل هذا قال بعضهم: إن قوى على زنة «فَعُلَ» في الأصل حملا على نظيره الذي هو ضَعُفَ([3]).

قال أبو حنيفة: يقال في جمع الليلة الدرعاء، دُرَع على غير قياس. وقد يقال: دُرْع على القياس. وانما كان دُرَع جمعا على غير قياس، لأن القياس في جمع «أفعل» و«فعلاء» من الصفات أن يكون على وزن «فُعْل» بسكون العين. نحو: أحمر وحمراء وحُمر. فأما «فُعَل» المفتوحة العين، فانما بابها أن تكون جمعا لما جاء من صفات المؤنث على «الفعلي» «مؤنث» «الأفعل» كالأكبر والكبرى. والأصغر والصغرى. يقال: الكبر والصغر. وكأنهم انما فعلوا ذلك لتساوى الفعلى والفعلاء في أن كل واحدة منهما صفة. وأن مذكر كل واحدة منهما «أفعل» والشيئان إذا تساويا في بعض معانيهما وأحوالهما، فقد يحمل بعضهما على بعض. كما ذكرنا من قبل([4]). وبهذا صرح الزمخشري قائلا: ويحمل الشيء على غيره في المعنى، فيجمع جمعه، نحو قولهم: مرضى. وهلكى. وموتى. وجربى. وحمقى. حملت على قتلى وجرحى وعقرى ولدغى ونحوها، مما هو «فعيل» بمعنى «مفعول»([5]).

والحق أن هذا القياس باب واسع، صنفت فيه مؤلفات([6]). فليس مقصورا على ما ذكرت

---

(١) شرح المفصل ٥٤/٥. والمقتضب ٢٢٠/٢ وبدائع الفوائد ص ١٢٤

(٢) انظر بدائع الفوائد ص ١٢٤

(٣) المحتسب ٤١/٢

(٤) الاقتضاب ص ١٢٨

(٥) شرح المفصل ٨١/٥

(٦) ارجع إلى «القياس في الفصحى» الأستاذ الدكتور عبدالصبور شاهين ص ٧ ـــ ٢٩

لك. بل انه كثير في كلامهم من ذلك قول الشاعر:

وإنَّ كِـلابـاً هـذِه عشْـر أبطُـن وأنـتَ بـريءٌ مـن قـبـائـلـها العَشْرُ

فقوله: عشر أبطن بتذكير العدد عشر. يعني أن المعدود مؤنث. وتأنيثَ البطن خطأ(١). إذ أن تذكيره مجمع عليه كما ذكر الحريري وغيره(٢).

وقد تعجب الخليل بن أحمد يوما فقال: أنشدني أعرابي، وذكر البيت السابق. وقال: فجعلت أتعجب من قوله: «عشر أبطن» فلما رأي عجبي، قال أليس هكذا قول الآخر:

وكـان مِجَنِّي دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتقِّي ثَلاثَ شُخوصٍ كاعِبانِ ومُعْصِر(٣)

وقد أوضح الشنتمري القول في هذه الكلمة، فقال: إن حذَف تأنيث الأ بطن وحذف الهاء من العدد المضاف إليها حملا على معنى القبائل(٤).

واليك ما ذكره أبو عمر الجرمي قائلا: سمعت رجلا من اليمن يقول: «فلان لغوب، جاءته كتابي فاحتقرها» فقلت له: أتقول جاءته كتابي؟ فقال: نعم. أليس بصحيفة؟. قال ابن جني: هذا الأعرابي الجلف، علل هذا الموضع بهذه العلة. واحتج لتأنيث المذكر بما ذكره(٥).

فهذا يدلك على أن الحمل سليقة عند العرب، جبلت عليها طباعهم فهدرت بها ألسنتهم. فعن أبي حاتم سهل بن محمد السجستاني قال: قرأ على أعرابي بالحرم: «طيبي لهم وحسن مآب» فقلت: طوبى. فقال: طيبي. فأعدت فقلت: طوبى. فقال: طيبي. فلما طال على قلت: طوطو، فقال: طي طي. أفلا ترى إلى هذا الأعرابي. وأنت تعتقده جافيا، كزّا، ولا دمثا ولا طيعا. كيف نبا طبعه عن ثقل الواو إلى الياء فلم يؤثر فيه التلقين. ولا ثني طبعه عن التماس الخفة. وما ظنك به إذا خلى مع سَوْمه وطبعه. وتساند إلى سليقته ونَجْره(٦). و يظهر لك أثر الطبع فيما يختص بأبنية التكسير وتكثيرها، ما جاء في شعر عمارة بن عقيل، وهو من شعراء البادية في القرن الثالث الهجري. وكان يطرأ على الحضر، فتؤخذ عنه اللغة. فقد أنشد «عمارة» قصيدة من شعره، وقع فيها لفظ «أرياح» جمعا لريح. فاعترضه أبو حاتم السجستاني قائلا: هذا لايجوز. انما هو الأ رواح، بالواو. فقال عمارة معتذرا. لقد جذبني إليها طبعي. أما تسمعهم

---

(١) جاء في المذكر والمؤنث للفراء أن البطن ذكر. ومن أنثه فهو مخطيء. وانظر المذكر والمؤنث لابن فارس ص ٥٦

(٢) انظر درة الغواص ص ٣٢. والتذكير والتأنيث في اللغة لأ بي موسى الحامض ص ٢٨. ومختصر المذكر والمؤنث للمفضل بن سلمة ص ٥٤ ومخطوطة فتح الرحمن بشرح ما يذكر و يؤنث من أعضاء الانسان. ومخطوطة المذكر والمؤنث لابن جنى ص ٣

(٣) العقد الفريد ٢٠/٢

(٤) تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب ١٧٤/٢

(٥) الاقتراح ص ١٣٧ والمحتسب ١٨٦/٢

(٦) الخصائص ٧٥/١ و ٧٦

يقولون: رياح بالياء أيضا[1].

وأقنع بهذا الذي ذكرت لأخلص منه إلى أن الحمل أو القياس قد لعبا دورا كبيرا وخطيرا في إنماء اللغة العربية، بما في ذلك تعدد أبنية الجمع، إذا صح هذا التعبير. إذ أن السيل الضخم من القياس قد أدى إلى فقدان العلاقة الأصلية التي بين الجمع ومفرده. فحلت محلها علاقة شكلية ظاهرية، تجعل من الصعب علينا التوصل إلى العلاقة الأصلية الأولى التي كانت موجودة بين الجمع ومفرده.

لذا أعتقد أن القياس أو الحمل أو التداخل، إنما يعزى إليه السبب في تعدد أبنية جمع التكسير في اللغة العربية، قبل اللهجات نفسها. فاني أتصور العربي في لهجته لايملك لنفسه ارتجال أبنية للجمع من عنده، إلا وفق أنماط جمع مألوفة في لسان قومه. أي أن هذا المسلك منه هو ما نصطلح على تسميته بالقياس. أو الحمل، أو التداخل.

ونتيجة لهذا وذاك ــ أعني القياس ثم اللهجات ــ جاءتنا أبنية آحاد وقد تعدد صيغ جمعها. ويحضرني ما ذكره ابن خالويه إذ بلغ جمع بناء «فاعِل» عنده، إحدى وعشرين صيغة، هي: فاعل وفاعلون نحو: كاتب وكاتبون. وفاعل وفعّل، كاتب وكتّب. وفاعل وفعّال، كاتب وكتّاب. وفاعل وفَعَلة. كاتب وكتبة. وفاعِل وفَعالة. صاحب وصحابة. وفاعل وفعل نحو: ناقة حائل والجمع حُول. وفاعل وفعلل نحو: ناقة حائل. وحولل. وفاعل وفِعِل، نحو: ناقة عائط، ونوق عيط، بكسر أوله لئلا ينقلب الواو ياء. وفاعل وفَعَل، غائب وغيب. وفاعل وفعيل، عازب وعزيب. وفاعل وفواعل. حاجب وحواجب[2]. وفاعل وفواعيل. خاتم وخواتيم. وفاعل وفُعُول. جالس وجلوس. وفاعل وأفاعل وأفاعيل. نحو: باطل وأباطل وأباطيل. و يكون أباطيل جمع أبطولة. وفاعل وفعلاء كشاعر وشعراء[3]. فأما عالم وعلماء، فانك تجعل علماء جمعا لعليم. وفاعل وأفعِلة، واد وأودية. وفاعل وفُعَلة كقاض وقضاة، والأصل: قضية، قلبت الياء ألفا لانفتاح ما قبلها. وفاعل وفَعْلى. كفاسد وفسدى. ورائب وروبي. وهالك وهلكى. وفاعل وفُعُل كشارف وشرف، للناقة. وفاعل وفعلان، كصاحب وصحبان[4].

(١) من أسرار اللغة ص ٢٧ وارجع إلى بناء «فَعْلَى» في شذا العرف وقد حمل على مفرده «فعيل» ستة أوزان أخرى، مما دل على آفة. وهذا يدلك على عنايتهم بالحمل كمنهج التزموا به في لغتهم. وانظر الخصائص لابن جني ٢٩٥/٣

(٢) جمعا لحاجب العين، لأن «فواعل» لا يكون جمعا لفاعل المذكر. إلا إذا كان لغير العاقل. وشذ ألفاظ منها: نواكس وفوارس وهوالك. وانظر سيبويه ٢٠٧/٢. والاقتضاب ص ١٠٧. والجمل ص ٣٥٠. والمزهر ٧٤/٢ والخزانة ١٠٠/١

(٣) لم يرد «فعلاء» جمعا «لفاعل» إلا نادرا. من ذلك جاهل وجهلاء، وصالح وصلحاء. وعاقل وعقلاء. وبارح وبرحاء. ولم يعثر ابن خالويه على غير ذلك. أما بؤساء فهو جمع بئيس. وفعيل يطرد في «فعلاء».

(٤) كتاب ليس في كلام العرب ص ١٦٦ وانظر: palmer, a grammar of the Arabic language,p 114,138

فهذه احدى وعشرون صيغة مفردها كلها على وزن «فاعل» يسهل أن نرى ضمن مبانيها أوجها مختلفة صنعتها لهجات العرب. وأخرى جاءت قياسا على كلمات أخر، لما بين الكلمتين من أوجه شبه أو ربما تناقض أحيانا(١). كما قيس طويل على قصير. فلما كان تعدد أبنية الاسم الواحد على هذه الصور من التعدد والكثرة، لم يكن لنا أن نعجب أن وجدنا عديدا من أبنية جمع التكسير في اللغة العربية. وهي في مجموعها. لاتخرج عن أن ترتد إلى بناء «فعال» كما سبق أن حررت من قبل. واليه ترتد بقية أبنية جمع التكسير، لأن المحور الذي تدور في فلكه فكرة الجمع هو المغايرة polarity بين المفرد والجمع. وقد اتخذت هذه المغايرة وسيلتين لتحقيقها. اما بزيادة بناء المفرد صدرا بالهمزة كما في نفس وأنفس. أو وسطا و يكون بالألف أو الواو ثالثة. وهذا هو الأصل. ثم قد يعتريه المطل أو التقصير، أو التضعيف أحيانا. فان كانت الزيادة طرفا، فلا تعدو أن تكون لاحقة من أدوات التأنيث الثلاث(٢). أو قد تكون النهاية (آن) التي تلحق بناءي «فعلان» أما الوسيلة الأخرى للمغايرة. فتكون بتخفيف المفرد باختصار بعض حروفه. ولذا تراهم قالوا في جمع كتاب — كتب. وفي رغيف — رغف وفي عمود — عمد وذلك باسقاط الثالث المعتل، لئلا يجمعوا بين ثقلين(٣). وان أنكر بعضهم أن يكون الجمع أقل من لفظ المفرد(٤). والواقع أنه مسلك لابأس به. فتخفيف الثقيل أولى من مضاعفة ثقله. ألا تراهم جمعوا الخماسي على «فعالل» بتخفيف بعض حروفه «فقالوا في نحو: سفرجل — سفارج، بحذف لامه»(٥) بل وتمشيا مع هذا النهج رأيناهم، جعلوا الثلاثي الأجوف، ان كان واو يا فالأكثر فيه أن يأتي على صيغة «فعال» كحوض وحياض، لاستثقال الضمة على الواو في الجمع. ألا تراهم لو جمعوا الواوي على «فعول» لكان يؤدي إلى اجتماع واوين نحو: ثووب وحووض، وذلك مستثقل، فلما استبد الواوي بأحد البناءين، استبد اليائي بالبناء الآخر، وهو «فعول». لذا قالوا: بيت — بيوت(٦). ألست ترى معي بعد ذلك أن طلب الخفة كان سببا أيضا في تنوع أو تعدد أبنية الجمع؟

---

(١) يرى الدكتور ابراهيم أنيس أن تعدد تلك الصور للجمع رغم اتحاد المعنى والصيغة، مرده القياس الخاطيء false analogy. فانظر مجلة المجمع اللغوي بالقاهرة ١٣/١٩٥. وانظر من أسرار اللغة ص ٢٢. وانظر لحن العامة والتطور اللغوي ص ٤٣و ٢٥٤

(٢) انظر الحروف التي تزاد في جمع التكسير في كتاب الأشباه والنظائر ٢/١٢١

(٣) بدائع الفوائد ص ١٢٣

(٤) شرح المفصل ٥/١٨ وانظر شرح الشافية للرضي ٢/٩٦

(٥) انظر: Murtonen, Broken plurals, p 60

(٦) شرح الشافية ٢/٩١ وأسرار العربية للأنباري ص ١٣٨

أسطورة القلة والكثرة

مسألة القلة والكثرة من المسائل التي شغلت النحو يين، واللغو يين قديما وحديثا. وثار حولها جدل عنيف، فيما بينهم. فابن يعيش مثلا يرى أن القياس يقتضي أن يجعل لكل مقدار من الجمع وزن خاص به، من أوزان الجموع. يمتاز به من غيره كما فرقوا بين المفرد والمثنى والجمع. ولكن هذا الأمر متعذر، لأن الأعداد غير متناهية، ولذلك اقتصر على الفصل بين القليل والكثير فقط(١).

ولعل أول نقطة اشتعل حولها الجدل هي تحديد دلالة القليل والكثير. و يذكر لنا شهاب الدين الخفاجي سانحة في كتابه «طراز المجالس» قائلا: قال القرافي: لاح لي اشكال عرضته على الفضلاء عشرين سنة، فلم يظهر لي ولهم جوابه. وهو أن أهل الأصول اختلفوا في أقل الجمع هل هو ثلاثة أو اثنان(٢). و يذكر المرحوم عباس حسن في معرض حديثه عن الاضطراب والتناقض في مسألة القياسي والسماعي أو المطرد والشاذ. وسبب الخلف الواسع فيما بين النحاة حول تقدير الكثرة، والشيوع. فيقول: ان غموض هذه المسألة الرئيسة، أعني مسألة القلة والكثرة بنوعيها، الذاتي والنسبي يتركز حول السؤال عن عدد الكثير الوارد، والقليل المسموع. لاجواب عن ذلك. و يردف الاستاذ عباس حسن قائلا: «فأي اضطراب وتناقض كهذا. وما عسى أن تكون الحقيقة في أمر الكثرة والقلة المتحكمتين في اللغة والنحو، عند غير الكوفيين. أما الكوفيون فقد أجازوا القياس على مثال واحد. وفريق منهم تمسك بثلاثة. ولعل هذا هو الأحكم»(٣).

أما جمهور البصريين، ومن دار في فلكهم، فقد تركوا الأمر مبهما خلوا من التحديد. وان كان المستقصي لآرائهم يتبين تشددهم في العدد المسموع، الذي يصح القياس عليه، ومن ذلك يتضح لنا الخلاف حول أمر مبهم هو تحديد مفهوم القلة والكثرة. ولذا نجدهم يختلفون حول ابتداء كل منهما. و يتساءل أبو القاسم الزجاجي عن دلالة الجمع في الايضاح قائلا: «أفيكون ذلك محصورا على الثلاثة؟(٤). كما كان قولك: رجلان وغلامان، والزيدان والعمران محصورا

(١) شرح المفصل ٩/٥

(٢) طراز المجالس ص ١٥٢

(٣) اللغة والنحوص ٤٤، ٤٥

(٤) في المصباح المنير مادة (حصر) قال ابن القوطية وأبو عمرو الشيباني: حصره العدو والمرض وأحصره. وكلاهما بمعنى حبسه. وفي اللسان: حصره يحصره فهو محصور وحصير. كلاهما حبسه عن السفر. وأحصره المرض، منعه من السفر. أو من حاجة يريدها. وأرض محصورة أي ممطورة. وفي المحيط: الحصر كالضرب والنصر والتضييق والحبس عن السفر وغيره.

على اثنين لاغير؟ قيل: لا. لأن الجمع لما كان كما ذكرت لك مختلفا في القلة والكثرة جعل هذا اللفظ لما بعد الاثنين»(١). لذا نرى أكثر النحاة يتفقون على أن جمع القلة موضوع للعشرة فما دونها إلى الثلاثة، أو الاثنين على الخلاف. وجمع الكثرة لما فوق العشرة إلى مالا نهاية. فأقله أحد عشر(٢).

أي أنهما مختلفان بدءا وانتهاء. وقد اختار السعد وغيره أن بدء كل منهما ثلاثة. وانتهاء القلة عشرة، ولا نهاية للكثرة. أي أنهما يتحدان بدءا لا انتهاء(٣). ويميل الاستاذ عباس حسن إلى هذا المذهب الأخير، و يرى فيه خروجا لازالة التعارض والتناقض المعنوي المعيب الذي نراه بين العدد ومعدوده، حين يكون العدد دالا على رقم حسابي أقل من عشرة، في حين يكون معدوده صيغة جمع كثرة. مما يدل على شيء يزيد عن العشرة حتما. وقد ورد من ذلك الكثير في القرآن الكريم وغيره. قال تعالى: «والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء»(٤). وقال سبحانه: «كمثل حبة أنبتت سبع سنابل في كل سنبلة مائة حبة»(٥).

وتتجلى آية ضعف فكرة القلة والكثرة عندما يصرح النحاة بأنه قد يستغني ببعض أبنية القلة عن بناء الكثرة، والعكس. وضعا أو استعمالا. اتكالا على القرينة. قال الشاطبي: وحقيقة الوضع أن تكون العرب لم تضع أحد البناءين، استغناء عنه بالآخر. والاستعمال أن تكون وضعتهما معا، لكنها استغنت في بعض المواضع عن أحدهما بالآخر. فمن الأول قولهم: أرجل جمع رجل بسكون الجيم. وأعناق جمع عنق. وأفئدة جمع فؤاد. قال تعالى: «وأرجلكم إلى الكعبين»(٦). و«فاضربوا فوق الأعناق»(٧). و«أفئدتهم هواء»(٨). فقد استغنى في هذه الآيات ببناء القلة عن بناء الكثرة، لأنها لم يستعمل لها بناء كثرة. ومن الثاني قوله تعالى: «ولو أنما في الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر، ما نفدت كلمات الله»(٩). فالمقام هنا مقام مبالغة وتكثير بالقطع، وقد استعمل فيه كلمة أقلام، وهي بناء قلة. مع أنه سمعت له صيغة كثرة، وهي قلام(١٠). وقد يعكس فيستغنىببعض أبنية الكثرة عن بناء

(١) الايضاح في علل النحو ص ١٢٢

(٢) يقول الدكتور ابراهيم أنيس: «وليس يشفع للنحاة قولهم: في نهاية الحديث عن صيغ القلة والكثرة. أن العرب قد تستعمل هذه مكان تلك، أو العكس لحكمة ما، لأن مثل هذا القول يحمل في ثناياه دليل ضعف الرأي الذي ذهبوا إليه». من أسرار اللغة ص ١٣٨

(٣) حاشية الخضري ٢/١٥٥

(٤) البقرة: ٢٢٨

(٥) البقرة: ٢٦١

(٦) سورة المائدة: ٦

(٧) الأنفال: ١٢

(٨) سورة ابراهيم: ٤٣

(٩) لقمان: ٢٧

(١٠) شرح التصريح ٢/٣٣٥

القلة وضعا أو استعمالا أيضا. اتكالا على القرينة. فالأول كرجال جمع رجل، بضم الجيم. وقلوب جمع قلب. وصردان جمع صرد: اسم طائر. تقول: رأيت سبعة رجال بسبعة قلوب، معهم سبعة صردان، فيستغني بجمع الكثرة عن جمع القلة، لعدم وضعه.

وقد صرح الرضي وغيره، بأن الاسم إذا لم يكن له إلا جمع قلة فقط، أو جمع كثرة فقط، كان مشتركا بين القلة والكثرة. وقد يستعار أحدهما للآخر، مع وجود غيره نيابة. أما على مذهب السعد فان الذي ينوب عن الآخر هو جمع القلة فقط لصدق جمع الكثرة على ما دون العشرة. وهذا إذا كان الاسم ثلاثيا. فان زاد على ثلاثة نحو: دراهم ودنانير، فلم يضعوا له في التكسير إلا مثالا واحدا، كالوا به جميع أبنية الرباعي وغيره القليل والكثير. وهو بناء «.فعالل» أو ما كان على مثاله مما ثالث حروفه ألف وبعدها حرفان. وذلك نحو: ثعلب وثعالب. وبرثن وبراثن. وقمطر وقماطر.وضفدع وضفادع. ومسجد ومساجد. ويقول شارح المفصل: وانما اختاروا هذا البناء لخفته، وذلك أنه لما كثرت حروف الرباعي فطال، فثقل فوجب طلب الخفة له. ولثقله كان الرباعي في الكلام أقل من الثلاثي. ولزم جمعه على طريقة واحدة. ولم يزد في مثال تكسيره إلا زيادة واحدة هربا من الثقل(١).

ولما كانت العشرة فما دونها جمع قلة، وجب أن تضاف إلى بناء من أبنية القلة أيضا، وذلك أنهم قالوا: ان العدد عددان، قليل وكثير. فالقليل عندهم عشرة فما دونها إلى الثلاثة، على أرجح الآراء. كما أن الجمع جمعان أيضا، جمع قليل، وجمع كثير. فعند اضافة أدنى العدد إلى نوع المعدود تبيينا له، يلزم أن يضاف إلى الجمع القليل ليشاكله، ويطابق معناه في العدد، لأن التفسير يكون على حسب المفسر. فان لم يكن له بناء قلة أضيف إلى بناء الكثير ضرورة. فتقول: عندي ثلاثة كتب، لأنه لم يسمع أكتبة. وقد يضاف أيضا إلى بناء الكثير دون ضرورة. ففي الذكر الحكيم: «ثلاثة قروء» مع وجود أقراء. كما في الحديث الشريف «دعي الصلاة أيام اقرائك»(٢). بل يوجد أقرؤ أيضا. والأخيرة عن اللحياني. ولم يعرف سيبويه أقراء ولا أقرؤ(٣). وعند اضافة العدد القليل إلى جمع كثرة نحو قولك: خمسة كلاب، فقد أجاز سيبويه ذلك على معنى أنك أردت خمسة من الكلاب، كما تقول: هذا حب رمان»(٤).

وقد يرى بعضهم أن الاستغناء ببناء عن آخر، قد يكون لعلة صرفية. من ذلك ما يذكره

---

(١) شرح المفصل ٣٩/٥

(٢) قال عليه السلام: «أنا أعربكم، أنا من قريش، ولساني لسان بني سعد بن بكر» أي أن لغتي لغتهم لكوني استرضعت ونشأت فيهم. وقال الثعالبي: بنو سعد مخصوصون من بين قبائل العرب بالفصاحة وحسن البيان. وانظر مخطوطة التيسير لحل ألفاظ الجامع الصغير، للشيخ عيسى البراوي، ١٤٠ حديث تيمور. والآداب السامية ص ١١٢. واللغة والنحوص ٤٣. ومجالس ثعلب ص ٨٠ والاقتراح ص ٥٤و٥٦و١٩٨.

(٣) شرح الشافية للاستراباذي ٩٣/٢

(٤) سيبويه ١٧٦/٢، ١٧٧

شارح المفصل، أن ما كان معتل اللام نحو: كساء ورداء وغطاء وسماء. فانك تكسره في القلة على أفعلة. نحو: أكسية وأردية وأغطية. ولا تجاوزه إلى بناء الكثرة، وذلك قبل أن الهمزات التي في أواخر هذه الأسماء أصلها الواو، لأنه من غطا يغطو. والكسوة بالواو. فلو بنيته للكثير على حد فدن وقذل لقلت كسو وغطو وسمو. فكانت الواو تقع طرفا، وقبلها ضمة. وذلك معدوم في الأسماء المتمكنة. وكان يلزم قلب الواو ياء، والضمة كسرة، على حد صنعيك في أدل وأجر. فلما كان يؤدي إلى هذا التغيير، وكان عنه مندوحة، تجنبوه، واجتزءوا ببناء القلة. ونحو هذا أيضا في سائر الأمثلة الباقية(١).

وسواء أكان هناك داع لاستعمال صيغة دون أخرى، أو لم يكن، فان النحويين يرون أن مثل خمسة كلاب هو على التأويل والتقدير الذي ذكره سيبويه لنا من قبل. لأن العدد يضاف إلى مميزه وهو من ٣ـ ١٠ قليل. والمميز هو المميز. فلا يميز القليل بالكثير. ولذا يرى الأصمعي أن الاضافة في «ثلاثة قروء» على غير قياس. والقياس ثلاثة أقراء(٢).

وليس الخلاف فيما بين النحاة حول أبنية القلة والكثرة في الجمع المكسر فقط. بل ان جمعي التصحيح يدخلان أيضا في هذا الخلاف. وذلك يرجع فيما يرجع إلى قصر دلالة جمعي السلامة على القلة، كما هو ثابت عند جمهور النحاة. إلا أن منهم من يرى خلاف ذلك كابن خروف. إذ يرى أن جمعي السلامة مشتركان بين القلة والكثرة(٣).

وأما من أخذ على حسان قوله: «الجفنات» فقال: هو لأقل العدد، وكان قول «الجفان» أبلغ في المدح، لأنها أكثر في العدد.. الخ. فانه غير مدفوع أن تكون الجفنات تقع للكثير أيضا. وإن كان موضوع بابها القليل، لاشتراك الجموع، ودخول بعضها على بعض. يقول أبو القاسم الزجاجي: ألا ترى أن «فعولا» من أبنية أكثر العدد، وقد تقع للقليل، كما في قوله تعالى: «ثلاثة قروء»(٤).

وبعد.. فأنت وراء هذه الآراء لا يشق عليك أن تلمس اختلاف النحاة، وتعارض أقوالهم فيما بينهم، أضف إلى ذلك تعارض أقوالهم مع الواقع اللغوي نفسه. حيث لا التزام فيه بقواعدهم التي ابتدعوها، أو أحكامهم التي ارتجلوها ارتجالا. ومن العجب أنه مع هذا الاضطراب في أمر هذه الظاهرة المتعثرة، نرى فريقا من العلماء ينظر اليها على أنها حسنة من حسنات اللغة العربية. وميزة كبيرة، ودليل على دقتها(٥).

(١) شرح المفصل ٤٤/٥

(٢) المصباح مادة قرى ص ٦٨٧، وشرح الكافية ١٩١/٢

(٣) شرح الرضى للكافية ١٩١/٢ وانظر مدرسة البصرة النحوية ص ٣٩٠، وقد سبق أن استقصيت هذه المسألة، فارجع إليها في صفحة ٧١.

(٤) الايضاح في علل النحوص ١٢٣. وانظر املاء ما من به الرحمن ٩٥/١

(٥) ترى الدكتورة باكيزة أن تقسيم الجمع إلى قلة وكثرة مظهر من مظاهر دقة اللغة. تقول: «وان اللغة العربية تكاد تنفرد من بين أخواتها بنظامها الأكثر دقة، وقواعدها الأكثر شمولا واتساعا». الجموع في اللغة العربية ص ٣

وانظر معي إلى رأي الاستاذ الدكتور حسن عون في هذه المسألة، إذ يقول: «ولعل من ظواهر حرصها ــ أي اللغة العربية ــ على دقة التعبير أنها اتخذت لنفسها صيغا متعددة لأنواع الجمع المختلفة، جمع المذكر السالم، جمع المؤنث السالم، وجمع التكسير. وزيادة في الدقة كذلك أوجدت نوعين متمايزين من صيغ جمع التكسير. فهناك نوع من الصيغ يختص بجموع القلة، أي من ٣ــ ١٠ وهي أربع صيغ: «أفعلة»، «أفعل»، «فعلة»، «أفعال» وهناك نوع آخر من الصيغ للدلالة على جموع التكسير التي تزيد عن عشرة. وسماها اللغويون، «صيغ جموع الكثرة»(١). ثم بعد ذلك بوريقات يتحدث سيادته عن صعوبة اللغة العربية، فصرح بأنها ليست سهلة لمن يريد أن يدرسها و يتعلمها. وذلك من حيث النطق أو الكتابة والقراءة(٢)، وهذا هو الواقع وان كان مرا. والواقع أن تقسيم أبنية الجمع إلى قلة وكثرة، لايمثل في اللغة سوى أنه دليل على تعقيد تقعيدها من لدن النحاة. مما جعل «بروكلمان» و «رينان» وغيرهما يستنكران هذه الظاهرة. قالا: «ان هذه الخاصة مجردة من الفائدة، ومسببة للاضطراب»(٣). والنظرة الموضوعية تؤكد ذلك. وخاصة إذا ما قورنت بلغات أخرى كالانجليزية مثلا.

والآن ونحن ازاء ظاهرة القلة والكثرة هذه، انما نجد أنفسنا بين أمرين أولهما: قواعد مقننة تحدد لنا صيغا محددة للقلة وأخرى للكثرة.

ثانيهما: نجد بين أيدينا واقعا لغويا، في أوثق مصادر اللغة، يرفض هذه القواعد ولا يلتزم بها.

لذا لانملك ازاء هذا الموقف المتناقض المتعارض سوى أن نعلن رفضنا لفكرة القلة والكثرة في أبنية جموع التكسير العربية(٤). فبوسعنا أن ننقضها بالعديد من الأدلة. فضلا عما هو معروف من أن اللحيانيين والصفويين والثموديين كانوا لايفرقون بين أبنية القلة والكثرة(٥). وإليك هذه الأدلة:

١ــ يكفي لانكار فكرة القلة والكثرة التي ابتدعها النحاة، أن نذكر أن بالقرآن الكريم ألفاظا كثيرة من ٣ــ ١٠ والمعدود فيها جمع كثرة. وليس معنى هذا وقوع تعارض في الدلالة بين العدد والمعدود في ألفاظ القرآن، نحو قوله تعالى: «ثلاثة قروء» و«ثلاث شعب» و«ثلاث ليال» و«أربعة شهداء» و«سبع سنابل» و«سبع طرائق» و«ثماني

(١) دراسات في اللغة والنحو العربي ص ٥٦

(٢) انظر دراسات في اللغة والنجو العربي ص ٦٦

(٣) فقه اللغة. دكتور علي عبدالواحد وافي. هامش ص ٢١٧

(٤) زعمت الدكتورة باكيزة أن جمعي القلة والكثرة يمثلان مرحلة من مرحلتي تطور اللغة للتمييز بين المفرد والجمع ــ وفيه نظر ــ وانظر الجموع في اللغة العربية ص ٢.

(٥) دراسات في اللغة العربية، للدكتور خليل نامي ص ١٥

حجج» و«بعشر سور» و«عشرة مساكين» هذا هو بيان القرآن. وليس بعد بيان القرآن بيان. أي لو كان هناك أبنية محددة للقلة وأخرى للكثرة كما زعموا، لما جاء به «ثلاثة قروء» مع وجود اقراء وأقرؤ في اللغة. وكلاهما للقلة التي زعموها. كما في قوله عليه السلام: «دعي الصلاة أيام أقرائك». بل لعل ما يجبّ فكرة القلة والكثرة، أن نجد واقع اللغة العربية في أوثق مصادرها، وهو القرآن الكريم، قد استخدم بناء «أفعال» قرابة ألف مرة للقلة والكثرة على السواء دونما تفريق بينهما على الاطلاق.

٢ــ باللغة العربية ألفاظ كثار. وقد كسرت هذه الألفاظ على بناء واحد، كما هو وارد بنصوص اللغة ومعاجمها. وفي هذا دليل على أن الواضع لم يكن لديه فكرة عن القلة والكثرة على الاطلاق. وإلا استوجب أن نجد لكل جمع باللغة صيغتين على حين أن الواقع اللغوي يخالف ذلك تماما. فقد نجد للمفرد عدة جموع كثرة، وليس له صيغة واحدة تفيد القلة. والعكس صحيح أيضا. وهذا مما يدحض فكرتهم التي ابتدعها النحاة الأقدمون. ثم تابعهم فيها اللاحقون.

٣ــ ذكر النحاة: أن جمع القلة هو الذي يجوز أن يجمع، جمع جمع. فلم يجمع؟ ولم لم يوضع للقلة بناء ينفرد به، وآخر للكثرة؟ فان لم يوضع. فكيف يجتريء النحاة على هذا مع أنهم نقضوا ذلك. فقد جمعوا جموع الكثرة هي الأخرى فقالوا: مصارين جمع مصران. والأخيرة جمع مصير(١). بل قد تجمع صيغ منتهى الجموع هي الأخرى. فقالوا: نواكسون، وصواحبات يوسف.

٤ــ عدم التزام الواضع بصيغتين لكل اسم. احداهما للقلة والأخرى للكثرة، ينفي فكرة القلة والكثرة من أساسها. بدليل وجود جموع قلة بدون كثرة. وأخرى جموع كثرة بلا قلة لها. فمما جاء للقلة فقط نحو: الجزء، الجيل، السبط، السبب، القدح، القدر. ومما جاء للكثرة فقط نحو: الحاج، السم. أو ربما يأتي قلة وجمع جمع. وأحيانا العديد من أبنية القلة نحو: الجدث، الحال، الجناح، الحقب، وهذا يفسد على النحاة تحديدهم وتصنيفهم للجموع إلى قلة وكثرة.

٥ــ قد ذكروا أن دلالة الجموع السالمة تفيد القلة. ولو صح ذلك لكان باللغة قصور. إذ كيف يمكن التعبير عن كثرتهم.

٦ــ تحديد النحاة لدلالة القلة بأنها من ٣ــ ١٠، لايعتمد على سند من اللغة. و يدلك على هذا قوله تعالى: «وما آمن معه إلا قليل»(٢). وكانوا ثمانين. فالثمانون هو القليل(٣) بتعبير القرآن الكريم.

وذكر ابن مالك ٣٣ كلمة على وزن (فُعَل) وعد هذا قليلا، فقال: في غير جمع قَلَّ «فُعَّل». فهذا ابن مالك نفسه صاحب الألفية اعتبر العدد ٣٣ عددا قليلا.

(١) خاتمة هذا العرف (٢) سورة «هود»: ٤٠

(٣) معاني القرآن ١٤/٢. وانظر المزهر ١١٦/٢

٧ــ «أفعلة» جمع قلة. و«أفعلاء» جمع كثرة. هكذا قالوا، إلا أن تصغيرهما واحد. إذ تقول في تصغير كل من أذلة وأذلاء، أذيلة. بل إن الواقع أنهما بناء واحد ينتهي في الأ ولى بتاء التأنيث، وفي الأخرى بألف التأنيث الممدودة ليس إلا.

٨ــ ولعل أول مخالفة تناقض فيها النحاة مع أنفسهم، ما وقع في قول ابن مالك:

أفعلة أفعل ثم فعلة ثمت أفعال جموع قلة

فقد ذكر الشيخ الخضري في حاشيته قائلا: فان قلت: «جموع» جمع كثرة. وأقله أحد عشر، فكيف أخبر به عن أربعة كما في هذا البيت(١).

٩ــ اذا كان جمع الكثرة يعني الدلالة من ١١ إلى مالا نهاية. فلم اللجوء إلى جمع الجمع. أو جمع جمع الجمع. كما ذكر السيوطي في الكنز المدفون والفلك المشحون(٢). والمزهر أن هناك من الألفاظ ما جمع جمع جمع ست مرات(٣).

١٠ــ الكسفة: القطعة من الشيء. والجمع كسف وكسف، وجمع الجمع، أكساف وكسوف، وكذلك ما ذكره السيوطي في الكنز المدفون، أن «أثمار» جمع جمع الجمع وكذلك جمعهم كسوة على كس وكساء. وجمع الجمع أكسية(٤). على وزان «أفعلة» وهي للقلة كذلك. فكيف يأتي جمع الجمع أو جمع جمع الجمع على بناء «أفعال»؟ وقد زعموا أن هذا البناء للقلة. ولا يكون التكثير بالقليل أبدا(٥).

١١ــ لو كان المقصود من تقسيمهم أبنية الجمع إلى قلة وكثرة، مستهدفين تحديد الدلالة بين القليل والكثير. فان هذا التقسيم لايقوم بهذا القصد، لأن العدد ١١ يتساوى مع ألف ألف في الصيغة، ولهذا يفقد هذا التقسيم وظيفته الدلالية.

ولذلك يذكر ابن جني متعجبا قائلا: ألا ترى أن مئة لكثرة وألفا أيضا، كذلك عشرة آلاف أيضا.(٦).

١٢ــ العدد «عشرة» بناء للقلة. والذي يليه مباشرة هو العدد ١١ وهذا للكثرة. ورغم أنه لا توجد أعداد بينهما، فهما مختلفان من حيث القلة والكثرة. على حين نجد مائة وألفا وعشرة آلاف كلها متساوية في الدلالة على الكثرة. وهذا يخلف ظنك أن للقلة وللكثرة قصدا قامتا به. يقول أبو حيان: «ان جمع القلة أقصى ما يكون عشرة. فهو موضوع للقلة. والقلة عشرة إلى ثلاثة على الأصح. فهو صالح لجميع الرتب من ثلاثة إلى عشرة صلاحا

---

(١) حاشية الخضري ١٥٥/٢

(٢) الكنز المدفون والفلك المشحون ص ٢٦

(٣) المزهر ٨٩/٢

(٤) جموع التصحيح والتكسير ص ٢٧٣. وانظر معاني القرآن ١٣١/٢

(٥) قالوا: النجد: ما أشرف من الأرض. والجمع أنجاد وأنجد ونجاد ونجود ونجد. وجمع النجود أنجدة وهو للقلة!!

(٦) الخصائص ٢٣٧/٣

واحدا، لا تتميز فيه رتبة عن رتبة»([1]). وهذا يرشدك إلى عقم الفكرة.

١٣ــ قال النحاة: اذا جمعت اسما علما، فان شئت جمعته بالواو والنون. وان شئت كسرته على ما كسرت عليه الأسماء([2]). وكذلك الحال ان شئت قلت: هندات وهنود. ومعنى هذا أن القلة والكثرة ــعلى منطقهمــ سواء. لأنهم قالوا: هندات يفيد القلة. أما هنود فمن أبنية الكثرة. فوضعهما في كفتي الاختيار، يعني تساو يهما. مما يلغي فكرة القلة والكثرة بينهما.

١٤ــ الاعداد أسبق من الجمع وجودا، ولولاها لما عرف القليل والكثير. ولا عرف معنى الجمع نفسه، فوجودها في اللغة أسبق من الجمع. وقيامها بتحديد الكم ينفي عن اللغة حاجتها إلى تقسيمات النحاة إلى القلة والكثرة.

١٥ــ بالإضافة إلى هذا كله، لسنا نجد باللغات السامية، شقيقات العربية شيئا كهذه التفرقة بين صيغ الجموع فيها، وتقسيمها إلى أبنية للقلة، وأخرى للكثرة.

وبعد.. فهذه أدلة عقلية ونقلية تنقض فكرة القلة والكثرة من واقع اللغة نفسها. وهي ولاشك أدلة كثار. ولولا خشية الاطالة المعقود على تحاميها، وتجنب الاكثار بها، لأ وسعت ساحة القول في هذه المسألة.ومع كل فماندمنا على ما ندّمنا.ولعل بعضا من هذه الأدلة قد تهيأ للمجمع اللغوي بالقاهرة حتى اتخذ قراره مؤخرا وهو:

(دلالة الجمع أيا كان نوعه «جمع تكسير أو جمع تصحيح» صالحة للقليل والكثير. وانما يتعين أحدهما بقرينة) ([3]).



(١) مصورة مخطوطة التذييل والتكميل في شرح التسهيل ٣/٦ وهي بدار الكتب برقم ٥١٧٣هـ

(٢) الواضح في علم العربية ص ٢٢٦

(٣) قرارات لجنة الأصول بالمجمع اللغوي بالقاهرة عام ١٩٧٨ــ ١٩٧٩ ص ٢٨

هل جمع التكسير أقدم وجودًا؟

غير خفي أن البحث في الغيبيات مدعاة لاختلاف الآراء. وتعدد المذاهب. ولهذا فلا عجب أن نرى تباين الآراء حول مسألة أي الجمعين أقدم وجودا في اللغات السامية. أهو جمع التصحيح أم جمع التكسير؟ ومن عجب أننا نجلب مثل هذه الآراء من المستشرقين. فقد ألفنا أنهم يصدرون لنا الآراء والأفكار عن لغتنا العربية أو لغاتنا السامية. ومن المؤسف ألا نظفر برأي في هذه المسألة عن أبناء اللغة أنفسهم. فالنزعة عند النحاة العرب تميل أكثر ما تميل إلى التعليل والتدليل. وعلى الرغم من أننا نستورد الآراء ممن يصدرونها عادة. إلا أننا لانسلم لهم بما يصدر عنهم من آراء.

نعم.. هناك خلاف بين المستشرقين في أي الجمعين أسبق وجودا. التصحيح أم التكسير بيد أن جمهرة المستشرقين يرون أن جمع التصحيح أسبق وجودا من جمع التكسير. وهكذا زعم موسكاتي Moscati أن جمع التصحيح أقدم وجودا من جمع التسكير. ودليله على ذلك، انتشار جموع التصحيح في اللغات السامية كلها. أما جمع التكسير فيقتصر وجوده على المجموعة السامية الجنوبية. و يعني هذا في نظره دليلا على قدم جمع التصحيح(١). ورغم تقديرنا لجهود هؤلاء العلماء من المستشرقين. إلا أننا لانميل إلى كثير من آرائهم. فبالنسبة لهذه المسألة لانملك إلا أن نرفض هذا الرأي. فعندي أن جمع التكسير هو الأسبق والأقدم وجودا للأسباب الآتية:

أولا: شيوع التصحيح في اللغات السامية، لايعني بالضرورة قدمه.فالذي لا شك فيه أنه لاعلاقة بين الانتشار والقدم. فالمصابيح الكهربائية لايزيد تاريخ اختراعها عن مئة عام فقط على يد «اديسون» وهي منتشرة تغمر الدنيا، كل الدنيا. ولا يعني هذا الشيوع والانتشار أنها أقدم وجودا من قنديل الزيت مثلا. ومعنى هذا أن الدليل الذي اعتمد عليه موسكاتي بانتشار جموع التصحيح، لايعني بالضرورة أنه أسبق وجودا من جمع التكسير بل العكس هو الصحيح. و بسقوط الدليل يسقط المدلول.

ثانيا: هناك حقيقة واحدة يمكن الاطمئنان إليها، وهي أن اللغات السامية الشمالية، والتي نراها اليوم وقد تخلت نهائيا من جموع التكسير، لايمكن تصور نشأتها على هذا الحال من

---

(١) وقد تابعه في هذا الدكتور فاروق جودي قائلا: «وأؤيد موسكاتي في أن الجمع السالم كان أسبق من جمع التكسير في الوجود في اللغات السامية. فان الجمع السالم مستعمل في جميع اللغات السامية. بينما يكاد يقتصر استعمال جمع التكسير على اللغات السامية الجنوبية» انظر التثنية والجمع في اللغة العبرية ص ١٨٥

الكمال. واذن فلابد لنا من المزيد من الأبحاث اللغوية المستمدة من نقوش هذه اللغات حتى يمكن التوصل إلى الحلقات المفقودة، قبل اعتماد هذه اللغات على الجمع السالم فقط. فالذي لاشك فيه أن جمع السلامة يمثل في تاريخ هذه اللغات مرحلة اكتمال واكتهال. والكمال دوما مسبوق بنقصان. كما أن زعم المستشرقين أن جمع التكسير اختصت به مجموعة اللغات السامية الجنوبية أضحى وهما باطلا بعد أن ظفرت بجموع تكسير في اللغة العبرية في نقش ميشع (٨٥٠ق.م) والعبرية من مجموعة اللغات السامية الشمالية. وبالتالي يثبت لنا الآن أن التكسير ليس وقفا على المجموعة الجنوبية وحسب. وليس بعد اليقين شك(١).

ثالثا: ويدلك على أن الجمع السالم عرف بعد التكسير. وأنه يمثل مرحلة متأخرة في تاريخ اللغة، أنه يعرب بالحروف. ومن الثابت أن الاعراب بالحركات أسبق من الاعراب بالحروف. كما أن المفرد يسبق الجمع وجودا. فالاعراب بالحركات بمثابة البسيط. والاعراب بالحروف بمثابة المركب. والبسيط يسبق المركب. لهذا كان اعراب المثنى والجمع السالم بالحروف لأن علامات اعرابهما قد وجدت بعد علامات اعراب المفرد(٢).

رابعا: جمع التكسير عام. بمعنى أنه يجمع به المؤنث والمذكر، تقول شاعر وشعراء. أو شاعرة وشواعر. أما جمع التصحيح فخاص، لأن جمع المذكر السالم خاص بالمذكر العاقل. وجمع المؤنث السالم خاص بالاناث. ومن البديهي أن العام يسبق الخاص. ومعنى ذلك أنه يتحتم القول بأن جمع التكسير أقدم وجودا من جمع التصحيح.

خامسا: ومن البراهين الدامغة على أسبقية جمع التكسير وقدمه على الجمع السالم، أُنك تجد بعض الجموع المكسرة قد جمعت جمعا سالما. كما في جمالات صفر. وبيوتات العرب. ونواكسون. ولست تجد في اللغة العربية كلها جمعا سالما وقد كسرته العرب في لغاتها على الاطلاق. وليس هذا بالنسبة إلى اللغة العربية وحسب. وإنما ذلك في اللغات السامية أيضا. وقد سبق أن ذكرت لك أن الجموع العبرية بدأت أول ما بدأت بجموع التكسير على صيغة «فِعَال» ثم اتجهت إلى تصحيحها حتى أضحت اليوم جموعا سالمة. وقد استغلق هذا الأمر على كثير من المستشرقين حتى أنهم التمسوا التكسير في الأسماء السيجولية وقد أنكرنا عليهم ذلك في مكان آخر.

سادسا: ومن البديهيات أن المرء يبحث عن السهولة واليسر بعد المعاناة ولا يمكن تصور العكس على الاطلاق. ومعنى ذلك أنه لايمكن أن تنشأ اللغة مكتملة ناضجة ميسرة باستخدام جمع السلامة منذ نشأتها. وبما أن جمع السلامة يمثل الصورة الميسرة للجمع، فان هذا

---

(١) ارجع إلى كلمة بيت وبيوت في نقش «ميشع» في تاريخ اللغات السامية ص ١٠٨

(٢) للاستاذ الدكتور حسن عون بحث طريف في ذلك. فانظره في كتابه «اللغة والنحو» ص ٨٢ وانظر أيضا اللهجات العربية في القراءات القرآنية ص ١٨٤. وقضايا لغوية للدكتور كمال بشر ص ١٢٨

يتفق مع قانون ميل اللغات إلى السهولة واليسر. وقد سبق أن ذكرنا أنه لايمكن أن نتصور لغة تنشأ على جمع التصحيح في مهدها، كما لانتصور وليدا أو رضيعا يعدو على الطريق. ولسنا نألف شيئا كهذا في منطق الوجود.

ومما سبق يتحتم القول بقدمجموع التكسير وسبقها وجودا على جمعي التصحيح. بل إن وجود جمع التكسير بأي لغة سامية انما يؤرخ لنشأتها. ولشيوع جمع التكسير وكثرة استخدامه في اللغات السامية الجنوبية كالعربية والحبشية والعربية الجنوبية القديمة. لهذا نرجح أن الموطن الأصلي للغة السامية الأم كان في تلك المنطقة الجنوبية. ودليلي على ذلك هو شيوع أبنية جموع التكسير بها. لأنه يمثل مرحلة مبكرة في نشأة تلك اللغات السامية.



مشكلات التأنيث في اللغة العربية

اختلاف النحاة في عدد علامات التأنيث:

نستهل حديثنا عن مشكلات التأنيث بقول ابن مالك:

علامة التأنيث تاء أو ألف — وفي أسام قدروا التاء كالكتف

و يعرف التقدير بالضمير — ونحو كالرد في التصغير

و يشرح ابن عقيل البيت الأول قائلا:(١)

«ان أصل الاسم أن يكون مذكرا، والتأنيث فرع عن التذكير، ولكون التذكير هو الأصل استغنى الاسم المذكر عن علامة تدل على التذكير، ولكون التأنيث فرعا عن التذكير افتقر إلى علامة تدل عليه، وهي: التاء والألف المقصورة والممدودة». والدليل على أن المؤنث فرع افتقاره إلى علامة، ولو كان أصلا لم يفتقر إليها، كالنكرة لما كانت أصلا لم تفتقر إلى علامة، والمعرفة لما كانت فرعا افتقرت إلى العلامة، ولذلك اذا انضم إلى التأنيث العلمية لم ينصرف الاسم نحو: زينب، وطلحة، واذا انضم إلى النكرة انصرف نحو: جفنة وقصعة(٢).

و يذكر ابن جني علة تأخر علامة التأنيث هذه فيقول: «ليس شيء مما تأخرت فيه علامة معناه إلا لعاذر مقنع، وذلك أن تاء التأنيث انما جاءت في طلحة وبابها آخرا، من قبل أنهم أرادوا أن يعرفونا تأنيث ما هو، ومذكره، فجاءوا بصورة المذكر كاملة مصححة، ثم ألحقوها تاء التأنيث، فجمعوا بين الأمرين، ودلوا على الغرضين، ولو جاءوا بعلم التأنيث حشوا لانكسر المثال، ولم يعلم تأنيث أي شيء هو»(٣).

و يقول الشيخ بهاء الدين بن النحاس في التعليقة: «وجدت بخط غالي بن عثمان بن جني عن أبيه قال: «الفروع هي المحتاجة إلى العلامات، والاصول لاتحتاج إلى علامة» بدليل أنك تقول في المذكر قائم. وإذا أردت التأنيث قلت قائمة، فجئت بالعلامة عند المؤنث، ولم تأت للمذكر بعلامة»(٤).

ولأصالة التاء ولكثرة استعمالها فانها هي التي تقدر. و يذكر ابن مالك أن علامة التأنيث

(١) شرح ابن عقيل ٩١/٤

(٢) شرح المفصل ٨٨/٥

(٣) الخصائص ٢٢٦/١

(٤) الأشباه والنظائر ٢٨٦/١

تاء أو ألف، وقد أشار بأو إلى عدم اجتماعهما، كما جاء في حاشية الخضري، إلا أننا وجدنا الكثير من الأسماء مما اجتمع فيه علامتا التأنيث. من ذلك: بهماة وعلقاة وأرطاة. وللخروج من هذا التورط قال النحاة: ان الألف هنا للالحاق، ومع عدم التاء فهي للتأنيث.

والواقع أن علامات التأنيث أكثر من هذا الذي ذكره ابن مالك. فقد ذكروا فيما ذكروا أن الياء من علامات التأنيث في نحو: اضربي، وتضربين، فان الياء فيهما عند سيبويه ضمير الفاعل، وتفيد التأنيث، كما أن الواو في اضربوا و يضربون ضمير الفاعل، وتفيد التذكير. وهي عند الأخفش وكثير من النحويين حرف دال على التأنيث، بمنزلة التاء في قامت(١). كذلك الكسرة مما يؤنث بها في المخاطبة، فأنت تقول: أنت جميلة وانك فاضلة، و بهذا يقول المبرد حيث يقول: «...إلا أن علامة المؤنث المخاطب أن يلحقه الكسرة، لأن الكسرة مما تؤنث»(٢). وذكر بعضهم الياء في هذي أيضا(٣).

و يذكر «برجشتراسر» رأي بعض النحاة(٤) من أن هناك لاحقة أخرى للتأنيث منها: يالكاع و يافساق(٥).

وهنا نلاحظ أولى مشكلات التأنيث في اللغة العربية تبدأ أول ما تبدأ في حصر العلامة، فهناك من قال إنها واحدة، وابن مالك يقول: هما تاء أو ألف أو ياء، وآخرون يضيفون الكسرة. والمفضل بن سلمة يقول: «اعلم أن الفرق بين المذكر والمؤنث ثلاث علامات تكون في المؤنث، منها الهاء نحو: «فلان وفلانة» و«قائم وقائمة» والمدة الزائدة التي تكون في «الحمراء» و«الضراء» وما أشبه ذلك. والياء التي تكون في «حبلى» و«سكرى»»(٦). ومعنى ذلك كله أنه يوجد خلاف حول عدد علامات التأنيث، إلا أن علماء النحو يكاد يجمعون على أن أشهر علامات التأنيث ثلاثة: هي التاء، والألف المقصورة والألف الممدودة. والعلامتان الأخيرتان، قد زالتا تقريبا من بعض اللهجات العربية المعاصرة، وحلت محلهما التاء، أو بمعنى أصح، ان التاء عاد الناس إلى استخدامها، ولذلك تسمعهم يقولون: في الأسماء المؤنثة بالألف المقصورة: ليله، وسلوه وسلمه و بشره وحبله وخنثه بدلا من: ليلى وسلوى وسلمى و بشرى وحبلى وخنثى.

وكذلك الحال في الكلمات المؤنثة بالألف الممدودة أيضا، نحو: صحراء وخضراء وزرقاء وشقراء وعمياء وعرجاء وقوباء وقثاء. فتراهم يقولون فيها: صحره وخضره وزرقه وشقره وعميه

---

(١) شرح المفصل ٩١/٥

(٢) المقتضب ٢٧٠/١

(٣) حاشية الملوي على شرح المكودي على الألفية ٢٠٨

(٤) الكامل للمبرد ٤١٣/٢

(٥) التطور النحوي ٧٥

(٦) مختصر المذكر والمؤنث للمفضل بن سلمة ٤٣

وعرجه وقوبه وقته وهكذا.. ولعل السر وراء ذلك هو ميل اللغة العربية إلى السهولة والتيسير، وذلك باستعمال علامة واحدة للتأنيث بدلا من ثلاث، فضلا عن أن التأنيث بالتاء، والتي تنطق في الوقف هاء أيسر نطقا من مطل حركة الفتحة التي نشأت عنها الألف المد، كما أنها أيسر من مطل الحركة ثم اغلاق المقطع المفتوح بعد المطل وذلك باجتلاب همزة لقفل المقطع، فتكون الألف الممدودة. هذا هو الاتجاه في اللهجات الحديثة، بل إن هذا هو الاتجاه العام في اللغات جميعا حيث الميل إلى السهولة، وإن تنوعت وتعددت مظاهر هذه السهولة.

التاء وألف التأنيث المقصورة:

ومما يؤيد ما ذهبنا إليه، ما نجده في لغة الاطفال حيث تراهم يستخدمون التاء في الكلمات المؤنثة الممدودة من ذلك قولهم: أخضر وأخضرة وأبيض وأبيضة وأحمر وأحمرة. هذا وقبل أن أغادر مسألة تعدد علامات التأنيث والاختلاف في حصرها أود أن أنبه إلى أن هذه العلامات الثلاث لا ترتد إلى تاء التأنيث كما يرى بعض الباحثين أن هاتين العلامتين ليستا إلا تطورا صوتيا لتاء التأنيث.

فالدكتور محمد سالم الجرح يقول في حديثه عن اللغة العبرية(1). وأكثر نهايات التأنيث شيوعا هي: ah ويمكن أن تقارن بنهاية التأنيث في اسم الفاعل في العربية العامية مثل «نجحا» مما يدلنا على أن ألف التأنيث المقصورة في اللغة العربية ليست إلا تطورا عن التاء التي(2) تحولت إلى هاء كما في العبرية، ثم تحولت هذه الهاء إلى مدة. وأما ألف التأنيث الممدودة فهي نفسها كالصيغ المقصورة مع اجتلاب الهمزة لاغلاق المقطع، لأن اللغات السامية ترتاح للوقوف على المقطع المغلق، وهكذا ترتد علامات التأنيث الثلاثة في العربية إلى التاء، كما ترتد إليها علامة التأنيث العبرية».

ونحو هذا أيضا ما ذكره الدكتور عبد الصبور شاهين منسوبا إلى «وليم رايت»(3).

أجل.. إن هذه الفكرة رائعة بديعة في ذاتها إذ تصور لنا تطور التاء على النحو التالي:

a ◄——— a ◄——— ah ◄——— at

وبالتالي ترتد علامات التأنيث الثلاث إلى تاء التأنيث. وكان ينقص هذه الفكرة الاستدلال عليها بنماذج لغوية تؤيدها من الركام اللغوي. ولهذا اجهدت نفسي كثيرا بحثا عن بعض هذه النماذج حتى عثرت على كلمات مؤنثة بهذه العلامات الثلاث فعلا.

---

(1) انظر أصول اللغة العبرية ٥٨. والمنهج المقارن في مباديء اللغة العبرية ٥٨ أيضا.

(2) في الأصل: الذي

(3) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث ٨٢

من ذلك ما ذكره الفراء أنه يقال: خنفس(١) وخنفسة وخنفساء بالمد والقصر(٢). ونحو ذلك قولهم: حوصلة وحوصلى وحوصلاء. ومثله جهوة وجهوى وجهواء(٣) و يقال أيضا: سيمة وسيما وسيماء. كذلك يقولون: جخادبة وجخادبا وجخادباء(٤).

فعلى الرغم من أن هذه النماذج اللغوية تبهرك وتؤيد الفكرة القائلة بأن ألف التأنيث المقصورة ترتد أصالتها إلى تاء التأنيث، إلا أن هذا ليس على الاطلاق فألف التأنيث المقصورة في حبلى لا صلة لها بتاء التأنيث البتة وإليك مراحل تطورها فيما يلي(٥).

حبلًى ←——— حُبْلَيْ ←——— حبلِيَ ←——— حُبْلَى

hubla ←——— huble ←——— hublay ←——— hublayun

فأنت تلاحظ هنا أن الألف المقصورة فيها لا ترجع أصالتها إلى تاء التأنيث كما قد يقال و يؤيدنا في هذا ما نجده في اللغات السامية أيضا: إذ نجد بها بعض الكلمات المؤنثة بالياء، ففي اللغة العبرية نحو: saray سارة وفي السريانية نجد: tugyay ضلالة أو طغيان. ففي هذه الأمثلة نجد علامة التأنيث هي: ay كما هو الحال في حبليْ: hublay تماما.

ومعنى هذا أن ألف التأنيث المقصورة في حبلى ونحوها لا ترتد في أصلها إلى تاء التأنيث بدليل هذه الأمثلة السامية. أما تلك الألفات في ناجحا، سامعا، نايما، شجرا، ناشفا التي نتجت عن مطل الفتحة التي قبل التاء بعد سقوطها عند الوقف فانما هي ترتد فعلا عن تاء التأنيث فأصل هذه الكلمات: «ناجحة، سامعة، نايمة، شجرة ناشفة.. الخ.

ولكن ليس معنى هذا أن كل ألف مقصورة هي مطل للفتحة التي قبل تاء التأنيث، لأننا قد وجدنا ألف التأنيث في حبلى لا صلة لها بتاء التأنيث على الاطلاق كما اتضح لنا من تطورها الصوتي فيما ذكرت لك وبما ذكرناه من نظائرها في اللغات السامية.

---

(١) الخنفس: حشرة تتولد من عفونة الأرض، وهي أصناف، منها الخنفس المعروف، ومنها «الجعل» و يسمى «الكبرتل» وهو يتولد من أخثاء البقر، وهو يموت اذا شم رائحة الطيب، واذا دفن في الورد مات، واذا أخرج منه ودفن في الروث عاش. والغالب أنه لايموت حقيقة وانما يَخْدَر وتبطل حركته، فاذا عولج بما نشأ منه قوى. وله ست أرجل وسنام مرتفع. ومن عادة الجعل أن يحرس النيام، فمن قام منهم لقضاء الحاجة تبعه طمعا أنه انما يريد الغائط،والغائط قوت الجعل ـــ نهاية الأرب ١٠/١٥٢

(٢) المذكر والمؤنث للفراء ٤٧

(٣) الأست المكشوفة

(٤) المذكر والمؤنث للفراء ١٢

(٥) انظر لحن العامة ص ٣٧٤

ظاهرة التأنيث لاتخضع لمنطق

«برجشتراسر» وظاهرة التأنيث:

لاجدال في أن ظاهرة التأنيث في اللغات السامية لاتخضع لمنطق. ولا تعترف بجنس بمعناه الطبيعي، وهذه مشكلة شغلت الكثيرين من العلماء من العرب والمستشرقين على حد سواء.

واسمع معي قول الاستاذ الكبير «برجشتراسر»(١) حيث يذكر في كتابه التطور النحوي قائلا: «والتأنيث والتذكير من أغمض أبواب النحو، ومسائلهما عديدة مشكلة، ولم يوفق المستشرقون إلى حلها حلا جازما مع صرف الجهد الشديد في ذلك»(٢).

نعم تعد اللغات السامية أقرب اللغات ميلا إلى المنطق شيئا ما بالنسبة إلى ظاهرة الجنس، وخاصة اذا قارناها بفصائل لغوية أخرى في هذا الشأن. فعلى الأقل قد قسمت اللغات السامية الجنس إلى نوعين فقط مما يتفق والطبيعة، إلا أن آفة الآفات في اللغات السامية، تلك الموجودات التي لاصلة لها بالجنس الحقيقي على وجه الاطلاق، وأعني بذلك الجمادات كالجبل والحجر، والشمس والقمر، ثم المعاني كالعدل والكرم، والخير والعدم، وغير ذلك من الأمور التي لايلحظ فيها تذكير ولا تأنيث بالمعنى الحقيقي الطبيعي لهاتين الكلمتين. ولعل هذا هو السبب الذي جعل بعض اللغات تقسم الأسماء الموجودة فيها إلى ثلاثة أقسام: مذكر ومؤنث ثم قسم ثالث هو ما أطلقت عليه اللغات الهند أوربية اسم «المحايد» أي الذي لايتصف بالتذكير أو التأنيث.

إلا أن اللغات السامية نظرت إلى هذا القسم الثالث وهو المحايد الذي يتعلق بالجمادات والمعاني كما ذكرت، فقامت بتوزيع هذا القسم الأخير على القسمين الآخرين، حتى تصير الأسماء فيها إما مذكرة وإما مؤنثة.

---

(١) «برجشتراسر» مستشرق ألماني مشهور، ولد في عام ١٨٨٦م ونال درجة الدكتوراه من جامعة «ليبزج» سنة ١٩١١م وكانت أطروحته عن «استعمال حروف النفي في القرآن الكريم» حاضر في جامعات ألمانيا. انتخب عميدا لكلية الآداب بميونيخ سنة ١٩٢٨، في عام ١٩٢٩ دعته كلية الآداب بالجامعة المصرية القديمة، لالقاء محاضرات في النحو المقارن. تحت عنوان «التطور النحوي للغة العربية» وقد طبعت في مصر سنة ١٩٣٠م ثم دعته الجامعة المصرية مرة ثانية في العام الجامعي ١٩٣١ــ ١٩٣٢ ليلقي محاضرات عن «نقد النصوص ونشر الكتب» وقد طبعت أيضا بالقاهرة سنة ١٩٦٩م في مركز تحقيق التراث بدار الكتب المصرية.

وكان «برجشتراسر» يكره هتلر ودعوته إلى النازية، وتفضيله الحديد على الزبد، وإيثاره العلوم العملية على العلوم النظرية. وكان لايرى مانعا من حمل بندقيته والخروج لمحاربته. فدفع «هتلر» إليه بمن يقتله. وكان «برجشتراسر» مغرما بتسلق الجبال، وذات يوم كان يتسلق الجبل ومعه أحد طلبته، إذ تعلق الطالب بقدمه، فهوى حيث لقى حتفه في أغسطس سنة ١٩٣٢م. وقيل إن «هتلر» هو الذي دبر هذه الطريقة للتخلص منه.

(٢) التطور النحوي ٧٣

«وليم رايت»:

يرى «وليم رايت» أن توزيع القسم المحايد أي الذي لايتصف بالتذكير والتأنيث على كل من القسمين الآخرين، يرى أن هذا الاجراء دليلا على نشاط خيال الساميين، حيث جعل الأشياء التي لاحياة فيها ذات شخصية وذات حياة(١).

غير أني لاأتفق معه في هذا ولا أميل إلى تمجيد الساميين إلى هذا الحد، نتيجة لبعثرتهم الجمادات والمعاني بين قسمي المذكر والمؤنث. فقد رأوا أن الجنس إما أن يكون مؤنثا وإما أن يكون مذكرا لا أكثر، فما أطلق عليه في بعض اللغات الأخرى اسم «المحايد» ليس في الواقع جنسا، وهل تعد الخنوثة جنسا؟! أو هل يعد انعدام الجنس جنسا؟!

فوجود هذا القسم المحايد في تلك اللغات واعتباره جنسا ثالثا دليل واضح وأكيد على عدم مطابقة الجنس في المفهوم اللغوي للجنس الطبيعي، ولو كان هناك تطابق واتفاق بينهما، لما تعدى الأمر قسمي المذكر والمؤنث، ولما كان هناك جنس ثالث على الاطلاق كما هو الحال في الطبيعة، بالنسبة إلى الموجودات التي تتصف بالجنس بمعناه الطبيعي الذي يقصد به الذكورة والأنوثة.

ولعل فضل الساميين يتحدد بأنهم نظروا إلى الطبيعة فوافقوها أو بمعنى آخر اتفقوا معها، فاذا كانت الطبيعة قد وهبت بعض الموجودات صفة الجنس لنوعين من الكائنات هما الذكور والاناث، لذلك كان الانسان السامي منطقيا مع الطبيعة في هذا التقسيم. وهذا هو ما ينبغي أن ننبه إليه، لا أن ننبه أو نمجد فيهم بعثرة الجمادات بصورة عشوائية على الكائنات الحية التي منحتها الطبيعة صفة الجنس.

ولو كانت هذه البعثرة ذكاء وفطنة من العقل السامي النشيط لأدركنا العلة التي بمقتضاها، أن جعلوا الشمس مؤنثة والقمر مذكرا، كما في العربية الشمالية الفصحي، بينما نجد العبرية تذكر الشمس مرة وتؤنثها أخرى Semes فأما القمر libana فتؤنثه العبرية على عكس ما هو عندنا في العربية.

فالساميون لم يخلعوا الحياة على الجمادات كما يقول «رايت» بل العكس هو الصحيح، أي أن الجمادات فرضت وتطفلت على الكائنات الحية ذات الجنس الحقيقي والطبيعي. والدليل على ذلك أن هذه الجمادات والمعاني التي فرضت ووزعت على جنس المذكر والمؤنث، نجدها قد بعثرت بطريقة عشوائية على كلا القسمين، دون أن ندري المرجح الذي دعاهم مثلا إلى اعتبار الموت ذكرا والحياة أنثى، كما جعلوا العلم ذكرا والمعرفة أنثى، وظني أنه لافرق بينهما، وهكذا.

(١) Lectures on the comparative grammar, p. 131.

فالواقع أنه لا توجد علة مطردة يمكن أن نستعين بها لمعرفة نوع الجنس في تلك الموجودات التي لا تتصف أصلا بالذكورة أو الأنوثة. وشأن السامية في هذا شأن اللغات التي سنتعرض لها فيما بعد، والتي سوف نرى فيها العجب العجاب في أمر تقسيماتها للموجودات بطريقة أقل ما توصف به أنها عشوائية.

عدم منطقية اللغة في أمر ظاهرة التأنيث وغيرها:

نقرر هنا أنه يجب أن نفهم تماما أننا لا نستطيع اخضاع الجنس في اللغات السامية للمنطق وللجنس الطبيعي، فاقامة الفلسفة اللغوية على أساس منطقي أو عقلي بات أمرا مرفوضا، وليس هذا فيما يختص بمسألة الجنس وحسب بل في مسائل أخرى أيضا ففكرة الجمع في اللغة مثلا لا تنسجم فيها الدلالة على مدلولها. فقد تجد كلمة مفردة وتعني الجمع، وقد يكون العكس أيضا(١). فمن أمثلة الكلمات المفردة التي يراد بها الجمع قوله تعالى: «وان كنتم جنبا»(٢). وقوله سبحانه: «إن هؤلاء ضيفي»(٣). كذلك قوله جل شأنه: «فإنهم عدولي»(٤)، وأخيرا قوله: «ثم يخرجكم طفلا»(٥). وعلى النقيض من ذلك تجد جموعا تفيد الافراد كما في قولهم: ثوب أخلاق، وأرض قفار، وجفنة أكسار، وقدر أعشار.

وليس هذا بالنسبة إلى المفرد والجمع، بل يتعلق هذا التعارض بالمثنى أيضا، فقد يذكر الجمع و يراد به المثنى كما في قوله تعالى: «وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا»(٦). كما قد يذكر المفرد و يراد به المثنى نحو قول شوقي:

حتى بلغت سماء لايطار لها على جناح ولا يسعى على قدم

ومثل هذا شيء كثير. وفي هذا يقول الأستاذ الدكتور ابراهيم أنيس «ومهما أجهد اللغو يون أنفسهم في تبرير هذه الاستعمالات فلن يستطيعوا انكار أنها لاتمت للمنطق العام بصلة. وذلك لأن للغات منطقها الخاص(٧).

وتاريخ الدراسات اللغوية خير شاهد على عدم صلاحية المنطق اساسا للدراسة اللغوية، إذ المنطق لايمكن أن يفسر لنا لماذا كان تمييز الأعداد من ٣ــ١٠ جمعا. بل جمع قلة بينما جموع الكثرة يأتي تمييزها مفردا نحو: مئة مدرسة وألف طالب، وكان المنطق يقتضي عكس ذلك.

هذه أمثلة شاهدة على فساد الاعتماد على المنطق أو العقل في إقامة فلسفة اللغات. وقد كان

---

(١) Bloomfield, Language, p. 4

(٢) المائدة: ٦

(٣) الحجر: ٦٨

(٤) الشعراء: ٧٧

(٥) الحج: ٥

(٦) الحجرات: ٩

(٧) من أسرار اللغة ١٤٢

القدماء يرون أن هناك صلة طبيعية منطقية لازمة بين المنطق والنحو، فالرواقيون أنصار «زينون» كانوا يردون كل شيء إلى المنطق، لذلك قالوا: بأنه ينبغي أن يطابق المنطق الأقسام النحوية والعكس أيضا. بيد أن مدرسة الشذوذيين والتي كان يتزعمها كراتيس krates الذي عاش حوالي سنة ١٢٠ ق.م، هؤلاء المشذذون يرون أنه ليس ثمة تطابق لازم بين اللغة والواقع، فهؤلاء الشذوذيون يرون أن اللغة فطرة إنسانية لا تتبع قواعد أو قوانين مطردة، بل قد حاول «كراتيس» هذا، اثبات ذلك فألف كتابا بين فيه كيف أن اللغة تتميز بعدم الاطراد إلى درجة يتعذر معها القول بأنها تخضع لقوانين أو نظم(١).

وثمة دليل على صحة ما ذهب إليه «كراتيس» بالنسبة إلى مسألة الجنس هذه، إذ أنه لو كان هناك تطابق لازم بين اللغة والواقع لا تفقت اللغات جميعا في تقسيم الأسماء من حيث الجنس، ولكنا نجدها قد اختلفت طرائق قددا، فمن اللغات ما يكتفي بتقسيم الاسم إلى مذكر ومؤنث كما هو الحال في اللغات السامية، ومنها ما يقسم الأسماء قسمة ثلاثية كاليونانية والروسية والألمانية، أي إلى مذكر ومؤنث ومحايد، وهناك لغات أخرى لها تقسيمات عديدة قد تصل في بعض اللغات إلى ستة عشر نوعا كما هو الحال في لغة «الألجونكن» وهكذا،بل لو كان هناك منطق لما وجدنا الاسم المذكر في لغة ما مؤنثا في لغة أخرى، أو العكس. وهذا يدلك على أنه لايوجد منطق ولا اتفاق بين لغات البشر في هذه الظاهرة التي نحن بصدد الحديث عنها وإليك بعض الأمثلة السامية ليتأكد لك صحة ما ذهبنا إليه:

فالعصفور مذكر في اللغة العربية وهو نفسه مؤنث في اللغة العبرية فهم يقولون: sippor وكذلك في السريانية أيضا sifra وجناح الطائر مذكر في العربية والعبرية kanaf لكنه مؤنث في السريانية knafa والكبد في العربية مؤنث وكذلك في السريانية kabda إلا أنه مذكر في اللغة العبرية kabed.

وأنت أمام هذه الأمثلة تشهد التعارض والتناقض بين الأخوات الشقيقات الساميات، فكيف أنت مع لغات مختلفة الفصائل؟ بل لاتعجبن إذا رأيت الاسم الواحد يذكر و يؤنث في وقت واحد وفي لغة واحدة.

بعض ما يؤنث ويذكر في السريانية والعبرية والعربية:

ففي السريانية تجد هذه الكلمات مما يذكر و يؤنث:

luha	اللوح
nafsa	النفس

---

(١) اللغة والتطور ١١

faha	الفخ
siba	الأصبع
kandila	القنديل
kista	القوس
ruha	الروح
smaya	السماء
simsa	الشمس
ʔáʔr	الهواء
gamla	الجمل
diba	الدب ، الخ

إلى آخر هذه الأسماء وكلها مما يؤنث و يذكر في لغة السريان(١). وانت تجد في العبرية مثيلا لهذه الكلمات التي اجتمع لها حق التأنيث والتذكير في وقت واحد نحو:

ofannayim	دراجة
dereh	طريق
ruwah	روح أو ريح(٢)
rihob	شارع(٣)
ʔes	نار(٤)
mahaneh	جيش
semes	شمس
esem	عظم (٥)
si ol	جهنم، ضريح

أما لغتنا العربية فالحق يقال أنها حافلة جدا بمادة وفيرة من هذا النوع من الأسماء التي يجوز فيها التذكير والتأنيث وإليك هذه الأمثلة:

الحال: أنثى وأهل الحجاز يذكرونها، وربما أدخلوا فيها الهاء، قال الشاعر:

على حالة لو أن في القوم حاتما   على جوده لضن بالماء حاتم(٦).

(١) الاتقان في صرف لغة السريان

(٢) بقاموس المالح مذكر، أما في الأساس ٨٧ واللغة العبرية ٩٦ فهي تذكر وتؤنث

(٣) مذكر عند المالح

(٤) مؤنثة عند المالح وربحي كمال، ويجوز فيها الأمران في الأساس ٨٧

(٥) باللغة العبرية لربحي كمال ٩٦ يؤنث و يذكر، أما عند المالح فهي مؤنث

(٦) المذكر والمؤنث للفراء ٢٥

السماء: تذكر وتؤنث، والتذكير قليل كأنه جمع سماءة، قال الشاعر:

فلو رفع السماءُ إليه قوما | لحقنا بالسماء مع السحاب

فأما تذكيرها على أنها مفردة فقليل. وأما قوله تعالى: «السماء منفطر به»(1).

فعلى النسب، كما قالوا: دجاجة معضل، وكما قال المُمزق العبدي:

وقد تخذت رجلي إلى جنب غرزها | نسيفا كافحوص القطاة المطرق(2)

كما جاءت مؤنثة في قوله تعالى: «والسماء رفعها ووضع الميزان»(3)

الصاع: يذكر و يؤنث، وفي التنزيل «نفقد صواع الملك ولمن جاء به حمل بعير»(4)

وفيه «ثم استخرجها من وعاء أخيه»(5). وقال أبوعبيد: أنا لا أرى التذكير والتأنيث اجتمعا في اسم الصواع، ولكنهما عندي اجتمعا لأنه سمى باسمين: أحدهما مذكر والآخر مؤنث، فالمذكر: الصواع والمؤنث: السقاية(6).

المال: يذكر و يؤنث، وقد أنثها وذكرها رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في حديث واحد فقال: «المال حلوة خضرة، ونعم العون هو لصاحبه».

وأنشد قول الشاعر:

والمال لا تُصلحها فاعْلَمن | إلا بإفسادِك دُنيا ودين(7)

النخل: أهل الحجاز يقولون: هي النخل وهي البسر والتمر والشعير وكل جمع كان واحدته بالهاء، وجمعه بطرح الهاء، فإن أهل الحجاز يؤنثونه، وربما ذكروا، والأغلب عليهم التأنيث، وأهل نجد يذكرون ذلك، وربما أنثوا، والأغلب عليهم التذكير(8).

وقد جاء في مخطوطه المذكر والمؤنث لسعيد بن ابراهيم التستري قوله: «كل جمع جمع على التكسير للناس وساير الحيوان الناطق، يجوز تذكيره وتأنيثه، مثل الملوك والقضاة والرجال والملايكة والرسل. فان جمعته بالياء والواو لم يجز في فعله غير التذكير. وقال أيضا. كل جمع كانت في واحدته الهاء فسقطت من جمعه فالجمع يذكر و يؤنث مثل: بقر جمع بقرة، وجراد جمع جرادة، وحب جمع حبة، ونخل جمع نخلة»(9).

---

(1) المزمل: ١٨

(2) المخصص ٢٢/١٧

(3) الرحمن: ٧

(4) يوسف: ٧٢

(5) يوسف: ٧٦

(6) المخصص ٢١/١٧

(7) المرجع السابق ١٩/١٧

(8) المذكر والمؤنث للفراء ٣٠

(9) مخطوطة المذكر والمؤنث للتستري ٥

ب

واليك أيضا بعض هذه الأسماء التي يجوز فيها التذكير والتأنيث مرتبة ترتيبا أبجديا كما وردت في المنجد:

ابط. ازار. حال حانوت خمر. درع. دلو. روح زقاق. سبيل. سري. سراويل. سلاح سكين. سِلْم. سُلَّم. سماء. سوق. صاع ضحى. طرس. طريق عجز عضد. عقاب. عقرب. عنق عنكبوت. فردوس. فرس. فهر. قدر. قفا. قميص. كبد لسان. مسك. ملح. منجنيق. موسى. نفس. وراء.

وتلحق بهذه الألفاظ أسماء الحروف الهجائية(١).

إلا أن الفراء قد فرق بين نوعي الحروف فقال: وكل شيء من حروف« أ.ب.ت.ث» يقع عليه العجم (التنقيط) فهو مؤنث. ومالم يقع عليه العجم فهو مذكر(٢).

وتلك أعضاء الانسان التي يجوز فيها التذكير والتأنيث:

العنق: مؤنثة في الحجاز، مذكر في غيرهم ولم يعرف الأصمعي التأنيث، وقال أبو حاتم: التذكير أغلب، لأنه يقال للعنق الهادي(٣).

العاتق: حكى التأنيث والتذكير الفراء والأحمر وأبو عبيدة وابن السكيت.

القفا: التذكير أغلب، وقال الأصمعي لا أعرف إلا التأنيث.

المعي: التذكير أكثر، والتأنيث لدلالته على الجمع، وان كان واحدا فصار كأنه جمع. ومن التذكير: «المؤمن يأكل في معي واحد» وهذا هو المشهور رواية، ولأنه موافق لما بعده من قوله عليه السلام «والكافر يأكل في سبعة أمعاء» بالتذكير، بدليل تأنيث العدد بالتاء. وبعضهم يرويه: «واحد» بالتأنيث.

الابهام: والتأنيث لغة الجمهور وهو الأكثر.

الابط: يقال: هو الابط، وهي الابط.

العضد: يقال أيضا: هي العضد، وهو العضد.

العجز: من الانسان تذكر وتؤنث.

النفس: إن أريد بها الروح فمؤنثة لاغير، قال تعالى: «خلقكم من نفس واحدة»(٤)، وإن أريد بها الانسان نفسه فمذكر وجمعه أنفس على معنى أشخاص، تقول:

---

(١) المخصص ١٥/١٧ والمنجد في اللغة والأدب والعلوم ــ و.

(٢) المذكر والمؤنث للفراء ٣٦

(٣) المبتكر ٢٠٥

(٤) الزمر: ٦

ثلاث أنفس وثلاثة أنفس.

طباع: طباع الانسان بالوجهين. والتأنيث أكثر، فيقال: طباع كريمة.

رحم: رحم المرأة مذكر على الأكثر، لأنه اسم للعضو، قال الأزهري: والرحم بيت منبت الولد ووعاؤه في البطن، ومنهم من يحكي التأنيث. ورحم القرابة أنثي، لأنه بمعنى القربى، وهو القرابة، وقد يذكر على معنى النسب(١).

وقد تفنن بعضهم في جمع الأسماء التي يجوز فيها التذكير والتأنيث، في منظومات شعرية لحصر ما يختص بالتأنيث، وما يختص بالتذكير، وما يجوز فيه الأمران. وأنا مطلعك على هذه الأبيات التي يجوز فيها الأمران، وهي من قصيدة ابن الحاجب المالكي صاحب الكافية، في بيان المؤنثات السماعية يقول:(٢).

وأما التي قد كنت فيها مخيرا	ياصاح سبعة عشر في التبيان
السلم ثم المسك ثم القدر في	لغة ومثل الحال كل أوان
والليت منها والطريق وكالسري	ويقال في عنق كذا ولسان
وكذاك أسماء السبيل وكالضحى	وكذا سلاح تقاتل وطعان
والحكم هذا في القفا أبدا وفي	رحم كذا السكين والسلطان
وقصيدتي تبقى واني أكتسي	ثوب الفناء وكل شيء فان

ومن الأبيات التي ذكرها الشعراء وقد اختصت بذكر أعضاء الانسان التي يجوز فيها التذكير والتأنيث، فمنها ما قاله الشيخ جمال الدين بن مالك إذ يقول:

يمين شمال كف القلب خنصر	سه بنصر سن رحم ضلع كبد
كرش عين الأذن القتب فخذ قدم	ورك كتف عقب ساق الرجل ثم يد
لسان ذراع عاتق عنق قفا	كراع وضرس ثم ابهام العضد
ونفس وروح فرسن وقرأ أصبع	معي بطن ابط عجز الدبر لا تزد
ففي يد التأنيث حتما وما قلت	فوجهان فيما قد تلاها فلا تحد

وقال غيره في ذلك أيضا:

وهذي ثمان جارحات عددتها	تؤنث أحيانا وحينا تذكر
لسان الفتى والابط والعنق والقفا	وعاتقه والمتن والضرس يذكر
كذا كل نحوي حكى في كتابه	سوى سيبويه فهو عنهم مؤخر

---

(١) المصباح المنير ٩٦٦

(٢) المبتكر ٢٠١

يـرى أن تـأنيـث الـذراع هو الذي أتـى وهو للتذكير في ذاك منكر[1]

هذه هي اللغة العربية وقد ذكرت لك أنها حفلت بالكثير والكثير من الأسماء التي يجوز فيها التأنيث والتذكير، وليس هنا مجال تحليل أو تعليل سر هذا التعارض الذي نجده في هذه اللغات، بحيث نجد للاسم الواحد جنسا محددا ونقيضه في وقت واحد، ومحال عقلا أن يكون الشيء مذكرا ومؤنثا في آن واحد، وإلا لما صدق أن يطلق عليه صفة التذكير أو التأنيث. أعود فأقول: ليس هنا مجال تعليل هذا التناقض، لأن هذا ليس من هدفنا في هذا البحث، بل معالجة هذه المشكلة تحتاج أن يفرد لها وحدها دراسة رأسية خاصة بها. ورغم هذا أكاد أرى أن السبب وراء هذا الازدواج الجنسي لتلك الألفاظ انما يرجع إلى المعنى الذي يذهب إليه العربي. فقد ذكروا الصاع عند قوم، والذين أنثوه حملوه على معنى السقاية، وما استحسنه قوم أنكره آخرون ومن هنا كانت اللهجات.

أخلص من هذا كله إلى أن اللغة لا تسير وفق منطق عقلي بالنسبة إلى هذه الظاهرة كما رأيت في اللغات السامية وأنا مطلعك أيضا على نماذج من هذا التعارض والاضطراب اللغوي في بعض اللغات الهند أوربية أيضا.

مظاهر اضطراب الظاهرة في الفرنسية والألمانية:

نحـــن نعلـــم أن الفرنسية تفرق في الجنس بين نوعين هما المذكر والمؤنث لذلك فان الانسان العربي عندما يتعلم الفرنسية يدهش أشد الدهشة. حيث يجد اللغة الفرنسية تؤنث بعض الكلمات التي تعتبر مذكرة في اللغة العربية أو العكس فالكلمات la maison: المنزل la mer البحـــــر، la rue: الشارع، la lapre: البرص، la peste: الطاعون. هذه كلها كلمات مؤنثة في الفرنسية، بينما هي مذكرة عندنا في العربية. وقد يكون العكس كذلك، وما ذلك إلا لأنك لاتجد صلة منطقية عقلية بين تلك الأسماء وما يمكن أن تتضمنه من تأنيث حقيقي يدل على الجنسية الأنوثية. وفي الفرنسية ألفاظ كثيرة جدا وجدا كثيرة لاتمت إلى الجنس بصلة عقلية واضحة، وانما جرت اللغة على معاملتها تلك المعاملة الموروثة.

نعم هناك نسبة محدودة من الكلمات تتفق ومدلولاتها من حيث التأنيث أو التذكير الحقيقي، إلا أن هذه النسبة كما هو الحال في معظم اللغات تعد نسبة قليلة ضئيلة من حيث العدد، كبيرة خطيرة من حيث الأهمية. ويغلب فيها أسماء الانسان والحيوانات المشهورة، وذلك لأن الانسان هو الذي يسيطر على هذا الكون، ويحاول أن يخضع ظواهره جميعا لارادته وسلطانه، ولا عجب اذن أن نرى القسمة الجنسية في الانسان قد انتظمت سائر الكائنات

(١) المزهر ٢/٢٢٤

الأخرى من الناحية اللغوية، لأن الانسان هو الحيوان الناطق وهو صاحب اللغات ولا لغات بدونه.

وليست مشكلة الجنس في اللغة الفرنسية مثلا أو غيرها هي مشكلة عدم مطابقتها للواقع الطبيعي من حيث التذكير والتأنيث وحسب، بل إن المشكلة تتعدى هذا الاطار بفعل التطور للغة. يقول «ج. فندريس» ونحن نعرف مقدار السهولة التي يتغير بها الجنس خلال العصور، فقد كانت تغيرات الجنس عديدة في تاريخ اللغات الرومانية والجرمانية، والكلتية، وفي الفرنسية كثيرا ما جرت نهاية التذكير أو التأنيث معها الجنس المقابل لها. يقع ذلك إلى درجة أن عددا كبيرا من الكلمات المنتهية بنهاية مؤنثة، والتي تعتبرها اللغة الصحيحة مذكرة حتى يومنا هذا، استعملت أو ما زالت تستعمل في اللغة الدارجة على أنها مؤنثة، ولاسيما إذا كانت مبدوءة بحركة تمنع اصطحابها بالآداة المؤنثة مثل: exercice: تمرين، orage: عاصفة، ouvrage: عمل و.. الخ بل أن الكلمتين: prophete: نبي، pape: بابا استعملتا مؤنثتين في العصور الوسطى بسبب النهاية المؤنثة في آخرهما(١).

ومن عوامل تغيير مدلول الكلمة أيضا، ذلك النوع من التطور الذي يتعلق بتذليل اللغة لنفسها السبيل لتغيير مدلول كلمة ما كما يحدث بتغيير كلمة من جنس إلى جنس آخر، فكلمة :homo في اللاتينية كانت تطلق في الأصل على الانسان، رجلا كان أم امرأة، ولكن تذكيرها ربط مدلولها في الأذان بالتذكير، فأخذ يقترب شيئا فشيئا من المذكر حتى أصبحت في كثير من اللغات المتشعبة عن اللاتينية لا تطلق إلا على الرجال(٢). في النهاية يكون هناك من التباين الشديد والاختلاف الواضح بين الجنس الطبيعي والجنس اللغوي.

ومعنى هذا أن نخلص إلى أن الجنس النحوي لايصلح ولا يدل دلالة طبيعية منطقية على الجنس الطبيعي، لا في الفرنسية وحدها بل في سائر اللغات التي عالجناها حتى الآن.

أما في الالمانية فلا ينكر انسان تلك المعاناة التي يواجهها عند تعلمه للغة الألمانية، وخاصة فيما يتعلق بمسألة الجنس فيها فاللغة الألمانية لم تكتف بتقسيم الجنس فيها إلى مذكر ومؤنث، كالفرنسية مثلا، وانما وضعت قسما ثالثا هو ما يطلقون عليه اسم المحايد: Neuter ومن أظهر وأشهر علامات التأنيث في الألمانية اللاحقة «e» نحو:die klasse ــ الفصل واللاحقة heit في نحو: die gesundheit ــ الصحة، ومنها أيضا: keit نحو: die freudlichkeit ــ الصداقة. واللاحقة ung نحو: die ubung ــ التمرين، ومنها schaft مثل:
die mannschaft ــ الفريق، ومنها tat مثل die universitat ــ الجامعة، وكذلك اللاحقة ion

---

(١) اللغة لفندريس ١٢٧

(٢) علم اللغة لعبد الواحد وافي ٣٠٧/١

نحو: die nation ــ الأمة.و ing مثل: die lehrerin المدرسة.و ie في مثل: die melodie ــ النغمة.وأخيرا اللاحقة ei في نحو: die backerei ــ المخبز.

هذا بالنسبة إلى اللواحق التي تتصل بالأسماء للدلالة على التأنيث، وهناك أيضا لواحق تتصل بالأسماء المشتقة من الأفعال وهما اللاحقة d و rt في نحو: die jagd الصيد، إذ هي مشتقة من الفعل jagen بمعنى يصطاد، وكذلك die fahrt وتعني السفر، فهي الأخرى مشتقة من الفعل fahren بمعنى يسافر.

والجنس في الألمانية لايخضع للمنطق هو الآخر، ولا يتفق مع الجنس الطبيعي البتة، وإليك الدليل على ذلك، بما سأعرضه عليك الآن من كلمات مؤنثة feminine في اللغة الألمانية، بينما هي مذكرة عندنا في العربية، مما يدلك على أنه ليس هناك منطق عام يحكم لغات البشر في هذه الظاهرة.

فالكلمات الآتية لا تستطيع أن تتبين فيها أثرا للتأنيث الحقيقي، وهم رغم ذلك يعتبرونها مؤنثة وهي:

die pie person : الشخص، die tur : الباب

die wache الاسبوع، die kanzel : المنبر

die moschee : المسجد، die prufung : الامتحان

die fabrik : المصنع، die grmmatik : النحو

إلى آخر هذه الكلمات المؤنثة، وقد شفعتها بأداة التعريف للمؤنث وهي: Die

ليتضح لك تأنيثها في الألمانية، ثم هي على النقيض من ذلك عندنا في العربية.

وإذا كان المؤنث لايتفق مع الجنس الطبيعي، فكذلك المذكر Maskulin أيضا. فهو الآخر لايتفق مع المذكر الطبيعي في الجنس وإليك هذه الأسماء المذكرة في الألمانية مصحوبة بأداة التعريف للمذكر der في تلك الأمثلة التي لانرى فيها شيئا يفيد التذكير الحقيقي، وقد تخيرت هذه الكلمات لأطلعك على أنه لايوجد منطق يحكم هذه اللغات أيضا وخاصة في مسألة الجنس، فهذه الكلمات المذكرة هي بعينها مؤنثة في اللسان العربي وهي:

Der tisch : المنضدة، Der baum : الشجرة

Der punkt : النقطة، Der wald : الغابة

Der satz : الجملة، Der stall : الحظيرة

Der ball : الكرة، Der vers : الآية

Der bahnhof : المحطة، Der apfel : التفاحة

Der wagen : العربة ، Der park : الحديقة

Der autobus : السيارة ، Der kanal : الترعة

Der besuch : الزيارة ، Der rat : النصيحة

Der kaffee : القهوة ، Der rundfunk : الاذاعة

فبعد هذه الأمثلة تستطيع أن تلاحظ جليا اطراد اختلاف الجنس بين العربية والألمانية في هذه الألفاظ . ولست أقنع بهذا القدر من الكلمات ، بل إليك مجموعة أخرى من الكلمات التي تعاملها الألمانية معاملة الجنس المحايد Neutral أي الذي ليس بذكر ولا أنثى مثل :

das kind : الطفل ، وdas madcheng : البنت أو الفتاة

das kamel : الجمل ،das fraulein : الآنسة

das pferd : الحصان .

وقد تخيرت لك هنا أيضا في هذا الجنس المحايد بعض الأحياء ، باعتبارها محور التذكير والتأنيث في اللغات ، فانظر إلى أي مدى اخطأت اللغات الطريق إلى العقل والمنطق ، فبعدت كل البعد عن أيسر السبل إلى اتباع المنطق والاتفاق مع الجنس الممثل في الطبيعة في الكائنات الحية ، والتي لم يعرف الجنس ، ولم يوضع في اللغات إلا من أجل هذه الكائنات الحية المتميزة جنسا !!

وليس أدل على اضطراب اللغات في هذا الشأن ما نجده في الألمانية أيضا ، حيث تعتبر الألمانية سيارة الأجرة : das taxi جنسا محايدا ، بينما السيارة : der autobus ، والعربة : der staz تعتبرهما اللغة نفسها جنسا مذكرا . ولايستطيع الانسان مهما بلغ من الفطنة أن يدرك العلة وراء هذه التفرقة بين هذه الكلمات التي تتشابه مدلولاتها ، كسيارة الاجرة والسيارة والعربة مثلا .

ثم مثالا آخر أود أن أذكره أيضا بهذا الصدد ، فالحصان das pferd جنس محايد في الألمانية بينما الحمار der esel جنس مذكر . وغني عن البيان أنه لافرق بينهما من حيث الاختلاف في الجنس الطبيعي . حتى أن علماء الحيوان في تقسيماتهم للحيوانات ، قد جعلوا الحصان والحمار من فصيلة واحدة .

وعلى الرغم من هذا التناقض والتعارض المنطقي ، فان هناك شواهد كثيرة وكثيرة على هذه الحقيقة في سائر اللغات ، لذلك يذكر لنا ج .فندريس vendryes شيئا عن الفرنسية في هذا الشأن فيقول : «لايمكن لانسان كائنا من كان أن يقول : لماذا كانت table المائدة ، chaise مقعد ، saliere إناء الملح مؤنثة ، في حين كانت : tabouret مقعد المطبخ ، fauteuil مقعد بجوانب ، sucrier إناء السكر ، مذكرة . وكثيرا ما تختلف الآية في لغة مجاورة ، فيقال في الألمانية dersessel المقعد ذو الجوانب ، der stuhl المعقد . وتقدم لنا الكلمتان der loffel ملعقة ، der kegel وتد ،

جنسا مضادا لما يقابلهما في الفرنسية على خط مستقيم : la quille ، le cuiller(1) .

هذه هي الألمانية وقد رأينا فيها ما فيها من الخلط والاضطراب المنطقي حتى أن أبناء اللغة أنفسهم يخطئون في هذه الأجناس في كثير من الأحيان ، بسبب فقدان الصلة العقلية والمنطقية بين الجنس النحوي والجنس الطبيعي. فالحجر der stein والمطر der regen ، والشاي der tee ، والقهوة der kaffee كلها كلمات مذكرة، في حين أنك لاتجد أثرا للتذكير الحقيقي في هذه الكلمات وكان الأولى بها أن تكون في القسم المحايد بدلا من الجمل والحصان والطفل وغيره.

وبعد.. فتلك بعض الملامح العامة عن بعض اللغات الهند أوروبية في منطقها ومعالجتها لمسألة الجنس فيها . وقد رأيناها جميعا لاتخضع لمنطق ، ولا تتفق مع وقائع الموجودات ، كما أنها تتعارض فيما بينها ، فما يذكر في لغة نجده يؤنث في لغة أخرى ، والعكس بالعكس . بل ان اللغة الواحدة، تتعارض مع نفسها في تقسيم الموجودات كما ذكرت لك في الألمانية من أن السيارة مذكرة بينما سيارة الأجرة جنس محايد.

ولهذا نستطيع القول مطمئنين إلى أن الجنس اللغوي يجرى على نظام خاص ، بمعنى أن الجنس اللغوي لايطابق ولا يتفق مع الجنس الطبيعي في واقع الحياة، وانما الاصطلاح وحده هو الذي ذكر الحديقة der park وأنث المسجد die moschee ولهذا يجدر بالشخص الأجنبي الذي يبغي تعلم لغة أجنبية كالألمانية مثلا أن يطرح من ذهنه فكرة الربط بين اللفظ ومدلوله ، من حيث الجنس ، وليعلم بدء ذي بدء أن الجنس في هذه اللغة أو تلك يعد أمرا توقيفيا ، فلا يعنّي المرء نفسه في محاولة إخضاع هذه الأجناس للمنطق أو للواقع الطبيعي ، وانما عليه أن يعرف الكلمة وجنسها معرفة مستقلة تمام الاستقلال عن الموجودات الطبيعية ، ولايخدعنه الاتفاق الضئيل لبعض المفردات للجنس الطبيعي ، لأن هذه القلة القليلة ، لاتنقض القاعدة التي ذكرتها ، بل على العكس من ذلك فان هذه القلة القليلة تؤكد . وتؤيد ما ذهبت إليه من عدم الجدوى في محاولة الربط بين الجنس النحوي والجنس الطبيعي عند تعلم اللغات ، فاذا كانت الألمانية قد أنثت الأم : die Mutter وذكرت الأب : der vater كما هو الحال في العربية ، فاننا نجدها قد نبذت الأبناء عن الجنس المذكر والمؤنث ، فجعلت الطفل أو الطفلة : das kind وكذلك الفتاة das madchen والآنسة : das fraulein من جنس الجمادات كالذهب das gold والثلج das eis ، والزجاج das glas . والقبر das grab والكتاب das buch والكراسة das heft . والقميص das hemd وكلها كما ترى جمادات لست ترى فيها أثرا للجنس على الاطلاق ، إذا صح أن مدلول الجنس الطبيعي هو الفرق القائم بين الذكر والأنثى .

أجل.. إن تقسيم الموجودات إلى مذكر ومؤنث ومحايد شيء مقبول يمكن اخضاعه للمنطق وللعقل، بمعنى أن تقسم الكائنات الحية إلى مذكر ومؤنث . ثم بعد ذلك الموجودات الأخرى

(١) اللغة لفندريس ١٢٧

كالجمادات والمعاني مثلا، فمثل هذه يمكن أن تستقل بالجنس المحايد حيث لاحياة فيها ولا أثر للجنس على الاطلاق. وبهذا يكون التقسيم الثلاثي طبيعيا منطقيا، كما فعلت الألمانية مثلا. أما الشيء المعيب والذي لايخضع لمنطق ما، هو أن نبعثر الموجودات كيفما اتفق بين هذه الأقسام الثلاث، فنضع في القسم المحايد بعض الكائنات الحية، ثم تجد في قسم المؤنثات أو المذكرات بعض الجمادات. وليس هذا وحسب، بل قد وصل الخلط والاضطراب والعشوائية في هذه التقسيمات أنك تجد الأشياء المتشابهة المتماثلة، قد تفرقت جذذا في مختلف هذه الأقسام الثلاثة. وما ذكرته لك من أمثلة في اللغة الألمانية يبين لك صحة ما ذكرت لك في هذا الشأن، فيما يتعلق بمشكلة التأنيث في بعض اللغات الهند أوربية.

وبعد.. فقد سقت إليك بعض معالم التناقض والتعارض بين الجنس والعقل، أو بمعنى آخر بين الجنس اللغوي والجنس الطبيعي في اللغات السامية وشيئا من اللغات الهند أوربية فاذا اضفنا إلى ذلك أثر التطور على تلك اللغات. إذن لأدركنا أن فعل التطور قد جعل الجنس في اللغات السامية عرضة للتغير، كما يحدث تماما بالنسبة للأصوات والمعاني وما يعتريها هي الأخرى من تطور.

وتاريخ اللغات الجرمانية والكلتية مثلا يظهر أن الجنس في هذه اللغات قد خضع لتغييرات عديدة، فعلى الرغم من أن كل لغة ورثت نظامها الخاص بتقسيم الأسماء فيها، من حيث الجنس منذ عهود بعيدة موغلة في القدم وورثتها لأ بنائها جيلا بعد جيل، إلا أننا نلحظ بعضا من التغير والتطور قد يصيب بعض تلك الأسماء.. فمنها ما كان مؤنثا ثم أصبح مذكرا أو العكس. ولاشك أن من أول الأسباب التي تدعو إلى هذا التغير أو التطور هو القياس على صيغة الاسم أو معناه، فمثلا: إذا وجد في اللغة كلمة مذكرة وشابهت في صيغتها أو في معناها كلمات مؤنثة، فاننا نجد تلك الكلمة تميل إلى التأنيث، وبمرور الزمن تأخذ طابع الكلمات المؤنثة، حتى ينتهي بها الأمر إلى أن تعامل معاملة المؤنث. بل قد حدث في الفروع الحديثة للغة اللاتينية كالفرنسية والأسبانية من اعتبار بعض الأسماء المحايدة، فأصبحت في اللغات الحديثة اما مؤنثة أو مذكرة.

ونحن في اللغة العربية نرى ما يشيع الآن على ألسنتنا من تأنيث بعض الكلمات مثل مستشفى قياسا على الكلمة الأخرى «اسبتالية» الأجنبية الأصل Hospital ولهذا يلتبس الأمر على بعض الناس فلا يدرون ما اذا كانت كلمة مثل الضوضاء والكبرياء من الكلمات المؤنثة أو المذكرة.

كما أننا لانجد منطقا سويا لتوزيع الكائنات وفق جنس كل منها. بل ورثنا تخبط الأوائل ومعاناتهم، ولسنا ندري اليوم ولا في الغد، السر والعلة وراء تقسيماتهم للموجودات إلى مذكر ومؤنث، أو إلى مذكر ومؤنث محايد. أو إلى كبير وصغير، أو قوي وضعيف، وكائن حي وآخر غير

حي أو.. إلى آخر ما يوجد في اللغات من تقسيمات.

أي أننا لانستطيع أن ننكر ما تحويه اللغة من مشكلات تتعلق بالتأنيث والتذكير. ولعل الوقت قد حان لأعرض عليك شيئا آخر من هذه المشكلات اللغوية حتى ترى أن هذه الظاهرة لا تجري في اللغة على قياس مطرد.

صفات المذكر المؤنثة بالتاء وغيرها:

من مشكلات التأنيث في اللغة العربية قول النحاة: إن الهاء والألف المقصورة والألف الممدودة هي علامات التأنيث، إلا انك تجد هذه العلامات بعينها في المذكر. فأنت تجد كثيرا من الأسماء المذكرة، وقد ألحقت بها التاء نحو: معاوية، فأنت تقول، قال معاوية، لاقالت معاوية، وكذلك تجد التاء في نحو: طلحة، وخليفة، وجمعة، وحمزة وعنترة وعطية.. الخ.

كذلك يقال في صفات الرجال: رجل راوية للشعر(١)، ونسَّابة(٢)، وعلاَّمة(٣) ومطرابة(٤) و بهمة(٥) وربعة(٦) ولحانة(٧)، وهلباجة(٨) وصخابة(٩) وفقاقة(١٠) وطاغية(١١) ووهابة(١٢) ومعزابة(١٣) وعرنة(١٤) وهيوبة(١٥) وعيابة(١٦) فان كانت تلك أعلام لرجال، فهذه صفات لذكور أيضا، وقد لحقتها كما ترى التاء التي هي علامة التأنيث، ونحو هذا كثير وكثير عند العرب، لهذا سأعرض عليك ما تخيرته من هذه الصفات مما ذكره ابن سيده في المخصص(١٧) نحو قولهم:

(١) كثير لرواية الشعر

(٢) عالم بالأنساب

(٣) كثير العلم، يقول المبرد: «وهذا كثير لانتزع منه الهاء، فأما راوية وعلامة فحذف الهاء جائز فيها، ولا يبلغ في المبالغة ما تبلغه الهاء (المبتكر ٢٢٣). ويذكر الخضري في حاشيته بعض الأوضاع التي تزاد فيها التاء ثم يقول: «...وهي مع ذلك تدل على التأنيث المجازى لما هي فيه، بدليل تأنيث ضميرها، ما عدا التي للمبالغة، أو لتأكيد المبالغة، فانسلخت عن التأنيث فتأمل حاشية الخضري ١٤٨/٢، الخصائص ٢٠١/٢

(٤) كثير الطرب

(٥) الشجاع

(٦) معتدل بين الطول والقصر

(٧) كثير الخطأ

(٨) أحمق

(٩) الأحمق الكثير الصخب والصياح

(١٠) الكثير الكلام الأحمق

(١١) كثير الظلم

(١٢) كثير الهبة

(١٣) يغرب عن أهله و يبعد عنهم كثيرا

(١٤) لايطاق من الخبث

(١٥) متهيب

(١٦) كثير العيب

(١٧) المخصص ٢٧٠/١٦

رجل قفة: بضم القاف وفتحها، وهو الصغير الجثة، ورجل وعقة ولعقة: عسير الخلق، ورجل كيئة: ورجل طيخة ولطخة: أحمق لا خير فيه، ورجل عُضْلة: داهية، وصِمَّة: شجاع، وقرِفَة: محتال. وهو عَيْمَةُ قومه: أي خيارهم. وكؤصة: صبور على الشراب وغيره. وهُكعة: أحمق، إذا جلس لم يكد يبرح. وغلام روقة: ظريف. وهو عمدة: يعتمد عليه. ورجل شَجَعَة: طويل ملتف. وجَدَمَة: قصير. وقَزَمة: قصير أيضا. وغلام يفعة: يافع. وشيخ عَشَبة وعَشَمة: كبير قد يبس من الهزال. ورجل رَهَكة: لاخير فيه. وهَمَجَة: لا عقل له. ورجل نُكَحَة وخجأة: كثير النكاح. وفحل غُسَلَة: كثير الضراب. ورجل عُرقة: كثير العرق. ورجل مُسَكَة: بخيل. ورجل نُتَفَة ــ للذي ينتفف من العلم شيئا ولا يستقصيه. ورجل حُوَله: محتال. وهُزَأة: يهزأ بالناس. وسُخَرة: يسخر بهم. وضُحَكة: يضحك بهم. وخذلة: يخذلهم. وكُذَبة: يكذبهم. وصرعة: شديد الصراع. وضُجَعَة: كثير الاضطجاع. وهكعة نكعة: إذا جلس لم يكد يبرح مكانه. وتكأة: كثير الاتكاء. ونومة: كثير النوم. ورجل عُلُنة: لايكتم سره. وامرة: أحمق ودِنِّمة ودنَبة: قصير. ورجل غُضُبَّة أو غَضَبَّة: سريع الغضب. وغَلَبَّة: كثير الغلب. ورجل طُبُنَّة: عالم بكل شيء. ورجل زِيحَنَّة: متباطيء عند الحاجة. ورجل ساقية: يسقي القوم. ورجل كُرَّامة: كريم. ولُقَّاعة: كَثير الكلام. وشُدَّاخَة: كثير الشدخ أي الضرب بالحجارة. ورجل زُمَّيْلة: أحمق. ورجل قاذورة يبرم بالناس، وحاذورة: حذر. وصارورة: لم يحج وقيل لم يتزوج. ورجل تِقْوَلة جيد القول ومثله تِقْوالة. ورجل تبذارة: يبذر ماله ويفسده. ورجل تِكلاَّمة: جيد الكلام فصيح. ورجل مِعْزالة: معتزل. ومِجْذامة: قاطع للأمور فيصل. ورجل مِسَبَّة: كثير السب. ورجل جَيْدَرة: قصير. ورجل ضَوْكعة: أحمق كثير اللحم مع ثقل. ورجل هَيْذارة بَيْذارة: كثير الكلام. ورجل دِحْوَنة: سمين مندلق البطن قصير. ورجل عِزْهاة عازف عن اللهو. ورجل دِرْحابة: كثير اللحم قصير لئيم الخلقة ومثله دِعْكاية: كثير اللحم طال أم قصر. ورجل عَلاقية: شديد الطلب لزوم لا يَتَفَلَّت منه حقه. ورجل طُغانية من الفجور. وملك قُراسِية جليل. ورجل قُعْدِيَّة: كثير القعود. وضُجْعِيَّة: كثير الاضطجاع. ورجل سُحَفْنِيَة: محلوق الرأس. ورجل نِفْرجة: ينكشف عند الحرب. ورجل جِنعاظة: يتسخط عند الطعام من سوء خلقه. ورجل سِنْدأوة وقِنْدأوة: خفيف. ورجل قُصْقُصة: فيه قصر وغلظ مع شدة، ومنه قول الراجز:

قُصقُصةٌ قصاقص مُصَدَّر   له صلا وعَضَلٌ مُنَقَّرُ

وأسد قصقصة: عظيم الخلق شديد. ورجل فرافِصة: شديد ضخم شجاع. ورجل خجْخاجَة وقَفْقافَة: أحمق. ولَثْلاثة: بطيء. وبجباجة: منتفخ. ورجل جِعْظارة: كثير العضل غليظه. ورجل شِهْدارة: قصير، وقيل كثير الكلام، وقيل غير ذلك ورجل وَيْلِمَّة: داه. ورجل جِحِنْبارة وكذلك جِنْزَقْرة: قصير. ورجل ساقطة: ناقص العقل. وهلواعة: شديد الحرص. وخائنة:

خوان. وداهية و باقعة مثلها. وأسد ضرغامة: شديد. ورجل إمّعة: لا رأي له.

وهكذا.. وهذا قليل من كثير، وقطر من بحر مما يخرق قاعدتهم التي زعموا فيها أن التاء للتأنيث في نحو قائمة ونائمة، وقد ألحقوا هذه التاء، لاعلام السامع أن هذا الموصوف بما هي فيه، قد بلغ الغاية والنهاية، فجعل تأنيث الصفة امارة لما أريد من تأنيث الغاية والمبالغة(١). كما قالوا إن وجود هذه التاء في مثل علاّمة وفهّامة.. الخ صفات مدح فكأنهم أرادوا به داهية، فان كانت صفات ذم نحو: لحّانة وصخابة، فكأنهم أرادوا وصفه بالبهيمة.

صفات المذكر المؤنثة بالألف المقصورة والممدودة:

أما علامة التأنيث الثانية وهي الألف المقصورة، فالواقع أنها ليست مقصورة على الاناث، لأنك تجدها في الذكور أيضا نحو: جمل عُلادي(٢) وحمار حَيَدي(٣) وجَمَزى(٤) ورجل دَلَظى(٥) ونحو: قبعثري والزبعري والعَبنَّي والجَلَعْبي والصَّلَخْدي(٦) ونحو: مرضى، وجرحى وسماني، و بردى، وزكريا، والصدى، والهوى، والجوى، وكمثرى و بهمى، ولوبيا، و باقلى، وهندبا، وغير ذلك كثير.

فاما العلامة الثالثة للتأنيث، وهي الألف الممدودة، فأنت تجدها أيضا في الذكور نحو:

يوم ثلاثاء، وأربعاء، وعلباء(٧)، وحرباء، ورفيقاء، و براء، والسيساء للظهر، والزيزاء، والقيقاء، والصيصاء، ومثل هذا من قرأ: «وطور سيناء»، والحواء، والمزاء، والطلاء: للدم، وخشاء، وقوباء، وأسراء، وفقهاء، و بركاء: للشديد القتال، ورجل ذو بزلاء (٨)، والرداء، ورجل نفرجاء: ينكشف عند الحرب، وكذلك: الهباء، والفناء، والغباء، والشتاء والمساء، فكلها كلمات مذكرة، بل قد تأتي الألف الممدودة في اعلام الرجال أيضا نحو: علباء بن أرقم اليشكري وهو شاعر جاهلي كما جاء في اللسان(٩).

(١) الخصائص ٢٠١/٢

(٢) ضخم شديد

(٣) أي يحيد عن ظله لنشاطه

(٤) سريع وثاب، قال ابن السكيت في كتاب المقصور والممدود: قال الأصمعي: لم أسمع فَعَلى إلا في المؤنث إلا في بيت جاء لأمية بن أبي عائذ في المذكر هو:

كأني ورحلي اذا رعتها ... على جمزي جازىء بالرمال

وجاء بعده كما في اللسان:

وأصحم حام جراميزه ... حزابية حيدى بالدحال

أما عند سيبويه فللمؤنث ٧٧/٢

(٥) شديد الدفع

(٦) كلها صفات للجمل الشديد

(٧) عصب عنق البعير

(٨) جيد الرأي

(٩) لسان العرب ٣٣٠/٢٠

صفات المؤنث المجردة من علامة التأنيث:

وإذا كان ابن عقيل يقرر في شرحه قائلا: «إن هذه التاء إنما زيدت في الأسماء ليتميز المؤنث عن المذكر، وأكثر ما يكون ذلك في الصفات، كقائم وقائمة، وقاعد وقاعدة» (1) إلا انك تجد عددا رهيبا من الصفات التي لم تلحق بها هذه التاء وهي على النقيض من الصفات السابقة التي ذكرتها من صفات الرجال، فأما الآن فسأعرض عليك بعض ما قيل في وصف المرأة بدون تاء التأنيث من ذلك قولهم:

البتول: العذراء، وقيل المنقطعة إلى العبادة، البغي: الزانية، الثكول: التي فقدت ولدها، الجالع: قليلة الحياء، التي تتكلم بالفحش، الحصان: العفيفة، الحامل: الحبلى، والجامع كذلك، والواضع: إذا وضعت، والحائض: إذا حاضت، والحائص: الضيقة، والخال: العزبة، الخريع: الفاجرة، الخُرعوب: الشابة الحسنة، الحال: ذات الحلى، العاطل: التي لاحلي عليها، العارك والطامث والدارس: كلها بمعنى الحائض، والخلق: الرخصة، الخود: الشابة الحسنة، كالخرعوب تماما، الناشز: الشانئة لزوجها الكارهة لهـ الذعور: التي تذعر من الريبة والكلام القبيح ومثلها النوار(2)، الرشوف: الطيبة الفم، الربوخ: المرأة التي يغشى عليها عند الجماع من شدة الشهوة، وهي صفة محمودة(3)، الرداح: الثقيلة الأوراك. الرصوف: الضيقة الفرج. الرعديد: الرخصة التي يترجرج لحمها، السافر: التي وضعت خمارها، الشموع: المزاحة الطيبة الحديث والتي لا تطاوعك على سوى ذلك، الطاهر: التي طهرت من الحيض، العاهر: الفاجرة، العضاد: القصيرة، العاقر: التي لا تلد، العلوق: التي لاتحب غير زوجها ومثلها العروب(4)، الفروك: التي تبغض زوجها، القرور: التي لا ترد يد لامس، كأنها تقر وتسكن لما يصنع بها، الكنود: المرأة الكفور للمودة والمواصلة. والهلوك: الفاجرة المتساقطة على الرجال، المؤنث: التي تلد الاناث فان كان ذلك من عادتها فهي مئناث وكذلك المذْكر: التي تلد الذكور، فان كان ذلك من عادتها فهي مذكار، الثيب: التي ليست بكر، المقريء: التي حاضت وطهرت، المراسل: التي تتزين وتراسل الخطاب، ومنه قول جرير:

يمشي هبيرة بعد مقتل شيخه ... مشي المراسل أوذنت بطلاق

وأقنع بهذا القدر من صفات المرأة لكثرته. وإليك بعضا من صفات الناقة التي سمعت عن العرب بدون علامة التأنيث ومنها قولهم:

---

(1) شرح ابن عقيل ٩٢/٤

(2) كفاية المتحفظ ٤

(3) يروى عن على رضي الله تعالى عنه، أن رجلا خاصم إليه أبا امرأته، فقال: زوجني ابنته، وهي مجنونة. فقال: ما بدا لك من جنونها؟ فقال الرجل: إذا جامعتها غشي عليها. فقال: تلك الربوخ، لست لها بأهل.

(4) كفاية المتحفظ ٤

ناقة بكر: معها أول ولد. الثاقب: الغزيرة اللبن ومثلها الخنجر. الدهون: قليلة اللبن. الحايص: التي لايجوز فيها قضيب الفحل كأن بها رتقا. الحصور: الضيقة الاحليل. الخزوق: التي تخزق الأرض بمناسمها. الرهيب: الضامر. الرياش: الكثيرة الشعر في الأذنين والوجه. الزروف والزلوق: السريعة. الضارب: التي تضرب حالبها، وقيل التي شالت ذنبها ثم ضربت به فرجها. الضروس: السيئة الخلق التي تعض حالبها. العزور: الضيقة الاحليل. الفتوح: واسعة الاحليل. العَيْسجور: الشديدة السريعة. القصيد: السمينة، القندل: العظيمة الرأس. المبلام: التي لا ترغو من شدة الضبعة. الممغار: التي من عادتها أن يحمر لبنها من داء. النخور: التي لا تدر حتى تضرب أنفها. الثاقب: كثيرة اللبن. الطالق: التي يترك لبنها يوما وليلة ثم تحلب، وقيل غير ذلك. الصارف: إذا أرادت الفحل. وناقة عاسف: اذا اشرفت على الموت.

وبعد.. فهذه الصفات التي ذكرتها مما يتعلق بالنساء والنوق ليست في الحقيقة إلا قطرات من بحر زاخر، ويضيق المقام عن عرضها بقضها وقضيضها، لأنها أكثر من أن تحصر، وأوضح من أن تذكر. وهي لا تقتصر على النساء والنوق وحسب، بل ان هذه الصفات الخاليات من التاءات، انما يوصف بها الكثير من الموجودات من جماد وحيوان ونبات، نحو قول أبي سهل الهروي فيما يقال للأنثى بغير هاء: «امرأة قتيل، وكف خضيب، وعين كحيل، ولحية دهين، وعنز رمي..»(١). والآن ما ندمنا على ما ندمنا لذكر هذا القدر الضئيل(٢)

تعليل النحاة واللغويين لهذه الصفات:

وقد قيل في تعليل هذا، آراء عديدة، غير أنه يسهل نقضها جميعا. قال ابن فارس: تقول: رجل قائم وامرأة قائمة لأنهما يشتركان في القيام، وامرأة حائض لأنها تختص بالحيض، وامرأة طاهر للتي طهرت من الحيض، وطاهرة الخلق لأن الرجل يشركها في طهارة الخلق..(٣) وينقضه قوله تعالى «يوم ترونها تذهل كل مرضعة عما أرضعت ولو كانت علامة التأنيث انما تدخل للفصل بين المذكر والمؤنث لكان ينبغي الا تدخل ها هنا(٤). لأن هذا وصف لايكون في المذكر. فلما دخلت عليه التاء دل على فساد هذا القول. كما أنه لو كان سبب حذف علامة التأنيث من هذه الصفات اختصاص النساء بهذه الصفات حقا، لما وجدناهم يقولون: رجل عاشق وامرأة عاشق، ورجل عانس وامرأة عانس، ورجل عاقر وامرأة عاقر وناقة نازع وجمل نازع، وناقة ضامر وجمل ضامر. فعلى الرغم من اشتراك الصفة بينهما لم تلحق المؤنث تاء التأنيث للفصل بينهما. ولو كان الاختصاص سببا لحذف علامة التأنيث من اسم الفاعل لوجب أن يكون ذلك سببا لحذفها من الفعل، فيقال: المرأة طلق، وهذا لم يقل به أحد.

(١) التلويح في شرح الفصيح ١١٢
(٢) إذا شئت الاطلاع على المزيد من هذه الصفات الخالية من علامة التأنيث فانظر «معجم المؤنثات السماعية» للمؤلف.
(٣) المذكر والمؤنث لابن فارس ٤٩
(٤) الانصاف ٤٥٥

وذهب الخليل بن احمد إلى أن التاء جردت لتأديتها معنى النسب. قال ابن الحاجب في شرح كلام الخليل ما معناه، أنه اذا قصد في الصفة الحدوث كالفعل قالوا حاضت فهي حائضة، لأن الصفة كالفعل في الحدوث. واذا قصدوا الاطلاق لا الحدوث فليس بمعنى الفعل بل هو بمعنى النسب وإن كان على صورة الفاعل فهو اذن كلابن وتامر.

و ينقض هذا أيضا قول الرضي: «غاية مرمى كلامهم ان اسم الفاعل لما لم يقصد به الحدوث لم يكن من حيث المعنى كالفعل الذي مبناه على الحدوث في أحد الأزمنة الثلاثة، فلم يؤنثوه تأنيث الفعل لعدم مشابهته له معنى، وان شابهه لفظا. وهذا ينتقض عليهم بالصفات المشبهة، فانها للاطلاق دون الحدوث، ولا تشابه الفعل لفظا أيضا فكانت أجدر بالتجريد عن التاء»(١). وقال الأخفش وغيره من البصريين: انما قالت العرب: هند حائض فذكروا حائضا، لأنهم أرادوا: هند ذات حيض، ولم يريدوا: هند حاضت أمس أو تحيض غدا(٢). وهذا منقوض، لأنه لو صح ذلك لقالوا هند قائم وليلى امرأة جالس على معنى هي ذات قيام وجلوس.. إلى آخر ما ذكر من آراء. ومن ذلك ما قاله برجشتراسر..«وذلك انا نجد اللغة لم تستخدم التاء لتمييز الذكر والأنثى في الزمان القديم، بل فرقت بينهما بمادة الاسم نفسها نحو ما ذكرناه من الرجل والمرأة، والحمار والأتان وغير ذلك. واستغنت عن التاء في الصفات الخاصة بالاناث لمعناها نحو حامل»(٣).

و يبدو أن هذه الصفات وضعت للاناث اصلا، لذا لم يلزم معها الحاق التاء كما هي. فالتاء أصلا كانت تلتزم لدفع اللبس، فان كان اللفظ في منأى عن اللبس لم تلزمه هذه التاء، ثم لما وصف الذكور بالقليل جدا من هذه الصفات في مرحلة متأخرة من الزمن، استخدمت هذه الصفات على ما كانت عليه.

مظاهر اخرى لاضطراب قواعد التأنيث:

والآن أعودبك فأذكر بعض ما قاله النحاة في أمر ظاهرة التأنيث ثم أشفعه بما ينقضه، من ذلك قول النحاة: إن المذكر هو الذي يخلو من هذه العلامات، إلا أنك تجد كثيرا من المؤنثات، قد خلت من احدى هذه العلامات، نحو: سعاد، هند، زينب، مريم، اليد، الرجل، الساق، النعل، الكتف، الأذن، البئر، السوق، العقرب، العنز، العين، الفأس، الفخذ، القدوم، الكأس، الكرش، وغير ذلك كثير.

وقالوا: إن تاء التأنيث يلزم أن يسبقها فتحة، وأنت تجد خلاف ذلك في: أخت و بنت، وقد سبق التاء فيهما سكون.

(١) المبتكر ١٣

(٢) المقتضب ١٦٣/٣

(٣) التطور النحوي ٧٤

وقالوا: إن أعضاء جسم الانسان المزدوجة مؤنثة. وأن تلك الأعضاء المفردة مذكرة، ونحن نجد خلاف ذلك، فمن الأعضاء المزدوجة ما هو مذكر نحو: الشفر، والحاجب، والجفن، والصدغ، والخد، والمرفق(١). والزند، والثدي، والكوع، والكرسوع، والماق(٢).

فهذه أعضاء مزدوجة وكل العرب على تذكيرها.

وكذلك قولهم: ان الأعضاء المفردة تذكر، غير أننا نرى منها ما يؤنث أيضا، من ذلك الكبد، والكرش، والطحال(٣). وذكر المفضل بن سلمة اليمين والشمال أيضا(٤).

وهم يقولون: انه لايدخل تأنيث على تأنيث، بيد انك تجد قدرا يعسر حصره، مما ينقض هذه الدعوى مثلا قولهم: الزبعري والزبعراة، والعبني والعبناة. والجلعبي والجلعباة، وهي الضخام من الابل(٥) وكذلك السلحفا، والسلحفاة،والعزهاة(٦)، وقد حكى سيبويه عزهي، وكذلك المرأة، ومنه قول الشاعر:

إذا كنت عِزْهاةً عن اللهو والصبا فكن حجرا من يابس الصخر جَلْمدا

كذلك: علقى، وعلقاة. وأرطى، وأرطاة(٧). والمذرى، والمذراة(٨). وبهمى، وبهماة. وشكاعى، وشكاعاة. وباقلا، وباقلاة. وثقاوى، وثقاواة. وشماني، وشماناة. ومثل ذلك من الممدود نحو:

---

(١) جاء في رسالة ابى موسى الحامض التذكير والتأنيث في اللغة أن المرفق ذكر وأنثى ٢٧

(٢) طرف العين مما يلي الأنف

(٣) المبتكر ٢٠٦ــ وقد حكى أن عبدالملك جلس يوما وعنده رهط من ندمائه، وأهل مسامرته فقال: أيكم يأتيني بحروف المعجم في بدن الانسان، فله ما يتمناه. فقام إليه سويد بن مقلة، وقال: أنا. فقال: هات: أنف، بطن، ترقوة، ثغر، جمجمة، حلق، خد، دماغ، ذكر، رقبة، زند، ساق، شفة، صدر، ضلع، طحال، ظهر، عين، غضروف، فم، قفا، كف، لسان، مثانة، ناصية، وجه،هامة، يد، فهذه آخر حروف المعجم.

فقام آخر وقال: أنا أقولها مرتين، فضحك عبدالملك على سويد وقال: أتسمع ما يقول صاحبك؟ قال نعم: ولكني أقولها ثلاثا. قال: فلك إذن ثلاثة أمثال ما وعدتك. فقال: اصبع، أسنان، اذن/ بصر، بنصر، بيضتان/ ترقوة، تفرة،تينة(الدبر)/ ثغر، ثنايا، ثدي/ جفن، جبهة، جنب/ حاجب، حنك، حلقوم/ خنصر،خاصرة، خصية/ دم، دبر، دماغ/ ذراع، ذكر، ذقن/ رأس، ركبة، رية/ زند، زردمة، .../ فضحك عبدالملك حتى استلقى على وجهه. ثم قال سويد: سرة، ساق، سن/ شعر، شارب، شحم/ صدغ، صلب، صدر/ ضرس، ضلع، ضفيرة/ طحال، طرة، طائر(الدماغ)/ ظفر، ظهر، ظلع/ عانة، عاتق، عنق/ غضروف، عشا، غبغب/ فم، فك، فؤاد/ قلب، قحف، قدم/ كتف، كعب،كبد/ لحية، لهاة، لحم/ منكب، مرارة، معدة/ ناصية، ناب، نخاع/ وجنة، وريد، ورك/ هامة، هيئة، هن/ يمين، يسار، يافوخ/ ثم نهض وقبل بين يدي عبدالملك وقال: لامزيد عليه وصدقه الحاضرون.

(٤) مختصر المذكر والمؤنث ٥٥

(٥) المذكر والمؤنث للفراء ٣٥

(٦) العازف عن اللهو

(٧) نوع من الشجر

(٨) الخشبة التي يذري بها

الصمحاء، والصمحاءة(١). وكذلك طرفاء، وطرفاءة. وقصباء، وقصباءة. وحلفاء، وحلفاءة، و باقلاء، و باقلاءة. والسماء، والسماءة. وتعليل ذلك أمر يسير سبق أن أوضحناه عند حديثنا عن ارتداد علامات التأنيث إلى التاء. فما هذه الألف الممدودة قبل التاء إلا مطل لحركة الفتحة قبلها عند بعض القبائل كما حدث في زمن وزمان. وأما الصيغ الأخرى التي اجتمعت فيها الألف الممدودة والتاء. فيمكن إرجاعها إلى ميل بعض القبائل إلى الهمز دون البعض.

وقال النحاة: إن التاء فرق بين الواحد والجنس نحو: تمرة وتمر. و بلحة، و بلح. ونخلة، ونخل. ونحلة، ونحل. وشجرة، وشجر. و بقرة، و بقر.. الخ غير أنك تجد هذه التاء في الجمع، وتفتقدها في الواحد، ومن ذلك قولهم: الكمأة للجمع، والكمء للواحد. ومثله الجبأة (مكسور الجيم مفتوحة الباء والهمزة) للجمع، وكذلك: فقعة للجمع وفقع للمفرد.

بل إن هذه التاء التي تفصل الآحاد من أجناسها كسمك وسمكة، ونمل ونملة، قد لا تعني التأنيث، ففي قوله تعالى: «قالت نملة» يجوز أن تكون النملة هنا للذكر، والتاء للوحدة، فتكون التاء في قالت للوحدة لا لكونها مؤنثا حقيقيا. والحجازيون يؤنثون كل جمع يفرق بينه و بين واحده بالتاء، بينما يذكره غيرهم. ولذلك نجد القرآن الكريم جاء بالوجهين في نحو قوله تعالى: «فترى القوم فيها صرعى كأنهم أعجاز نخل خاو ية» (٢) وقوله جل شأنه «تنزع الناس كأنهم أعجاز نخل منقعر»(٣). وغير خفي أن هذه الألفاظ لا يكون لها مذكر من لفظها حتى لايلتبس الواحد بالجمع. قال ابن يونس: فاذا أرادوا ذلك قالوا: هذه شاة ذكر وحمامة ذكر(٤).

و يقول الحريري: «من أصول العربية أن كل اسم يختص بالمؤنث مثل: حجر، وأتان. وضبع، وعناق. لا تدخل عليه هاء التأنيث»(٥). وأنت تجد خلاف ذلك، فقالوا: أسد، ولبؤة، وحمار وأتانة، وشيخ، وعجوزة(٦)، وجمل، وناقة. وذئب، وسلقة(٧). وثعلب، وثرملة(٨). وخرز، وعكرشة(٩). وحمل ورخلة(١٠)وكبش، ونعجة. و وعل، وأرو ية.

---

(١) الأرض الغليظة

(٢) الحاقة: ٧

(٣) القمر: ٢٠

(٤) شرح المفصل ١٠٦/٥

(٥) درة الغواص ٧٤

(٦) انكرها أبو حاتم في المخصص ١٠٠/١٦

(٧) انثى الذئب

(٨) أنثى الثعلب

(٩) انثى الأرنب

(١٠) الأنثى من ولد الضأن والذكر حمل

بل الأدهى من ذلك، أنهم أضافوا هذه التاء إلى الذكور المتميزة أيضا فقالوا: أسد، وأسدة. وثور، وثورة. وذيخ، وذيخة، ورجل، ورجلة ومن ذلك قول الشاعر:

مـزقـوا جـيـب فـتـاتـهـم لـم يـبـالـوا حرمة الرجلة(١)

وكانت عائشة رضي الله عنها رجلة الرأي.

وقالوا أيضا غلام وغلامة وأنشدوا:

ومـركـضـةٌ صـريحـيٌّ أبـوهـا يـهـان لهـا الـغـلامة والـغلام

كذلك قالوا: حمار، وحمارة، و برذون، و برذونة ومنه «قول الشاعر»:

بـريـذيـنـة بـل الـبـراذيـن ثـفـرهـا وقد شربت من آخر الصيف أُيَّلا(٢)

وقالوا: شيخ، وشيخة ومنه قول عبد يغوث:

وتـضـحـك مـنـي شـيـخـةٌ عَبْشَمِيَّةٌ كـأن لم ترى قبلي أسيرا يمانيا(٣)

وقد ذكر أبو بكر الأنباري أن الحاق التاء في نحو: ناقة ولبؤة، وأتانة على سبيل الاستيثاق(٤).

والنحاة يقولون أيضا: إن الذي يجمع بالألف والتاء هو جمع المؤنث السالم، غير أنك تجد كثيرا من الكلمات التي جمعها بالألف والتاء وهي ذكور من ذلك: جنيه، وجنيهات. وخطاب، وخطابات. وايوان وايوانات. وخيال وخيالات. وسجل وسجلات. ومكتوب ومكتوبات. ومقام ومقامات. وشعبان وشعبانات. ورمضان ورمضانات. وشوال وشوالات. وطريق وطرقات. وقيصوم وقيصومات. وكتان وكتانات. واصطبل واصطبلات. وقطمير وقطميرات. وشمال وشمالات. وكذلك سرادقات وحمامات وحسامات(٥) ومن ذلك أيضا: جمل سبحل وجمال سبحلات. وربحلات وسبطرات(٦).

وقالوا: لايجمع المؤنث بالواو والنون، وأنت تجدهم يقولون: سنة وسنون. وأرض وأرضون، ومئة ومئون. وثبة وثبون، كما في قول عمرو بن كلثوم:

فـأمـا يـوم خـشـيـتـنـا عـلـيـهـم فـتـصـبـح خـيـلـنـا عـقـبا ثبينا(٧)

(١) شرح المفصل ٩٨/٥، ورواية المخصص ٩٩/١٦ خرقوا جيب فتاتهم
(٢) المخصص ٩٩/١٦— والأيل بقية ماء الفحل في الرحم
(٣) المذكر والمؤنث للمبرد ١١٦
(٤) مخطوطة المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري
(٥) همع الهوامع ٢٣/١
(٦) سيبويه ١٩٨/٢
(٧) فقه اللغة المقارن ٤٧

بل قد يكون الشيء مذكرا في صغره، فاذا ما كبر صار أنثى وإليك قول الشاعر:

وما ذكر فان يكبر فأنثى   شديد الأزم ليس بذي ضروس

وهو يريد «القراد» لأنه اذا كان صغيرا، سمي قرادا، فإذا كبر كان «حلمة»، وفي هذا يقول الآخر هاجيا:

إني وجدت بني سلمى بمنزلة   مثل القراد على حاليه في الناس

وقالوا: إن تمييز العدد من ٣ــ ١٠ يكون جمع تكسير، من أبنية القلة، إلا أن هذه الشروط الثلاثة منقوضة كلها. فقد تضاف هذه الأعداد إلى المفرد، كما تضاف إلى الجمع نحو: ثلاثمئة وتسعمئة، وهي تضاف إلى الجمع السالم أيضا نحو: سبع سموات، وسبع بقرات، وسبع سنبلات، وكذلك تضاف هذه الأعداد إلى جمع الكثرة نحو: خمسة رجال، وستة دراهم، وثلاثة قروء.

وأخيرا وليس آخرا ما يوجد في هذه الأعداد من التضاد في الجنس بين العدد ومعدوده، وهذا ما عالجنا أمره فيما سبق. فأنت بعد هذا، وما أعجب هذا الذي عرضته عليك في أمر هذه الظاهرة، وما بها من العجب العجاب، مما دعا بعض اللغويين إلى القول بأنها لا تجرى على قياس مطرد، بل المعول عليه هو السماع وحسب. ومن هؤلاء اللغويين، سعيد بن ابراهيم التستري، أحد علماء القرن الرابع الهجري. فله في هذه الظاهرة رأي خليق أن نذكره:

رأي التستري في ظاهرة التأنيث:

يقول التستري في مخطوطته بالحرف الواحد: «قال سعيد بن ابراهيم التستري الكاتب: ليس يجرى أمر المذكر والمؤنث على قياس مطرد، ولا لهما باب يحصرهما، كما يدعي بعض الناس، لأنهم قالوا: إن علامات المؤنث ثلاث: الهاء في قائمة وراكبة، والألف الممدودة في حمراء وخنفساء، والألف المقصورة في مثل: حبلى وسكرى. وهذه العلامات بعينها موجودة في المذكر. أما الهاء ففي مثل قولك: رجل باقعة، ونسَّابة، وعلاَّمة، وربعَة، وراوية الشعر، وصرورة للذي لم يحج، وفروقة للجبان، وتلعابة، وضحكة، وهمزة، ولمزة، مما حكى الفراء أنه لايحصيه.

وأما الألف الممدودة مثل: رجل عياياء، وطباقاء، وبسر قريثاء، ويوم ثلاثاء وأربعاء، وأسراء، وفقهاء، وبركاء للشديد القتال، ورجل ذو بزلاء: إذا كان جيد الرأي.

وأما الألف المقصورة ففي مثل: «رجل خنثى، وزبغري للسيئ الخلق، وجمل قبعثري، إذا كان ضخما شديدا، وكمثرى، والبهمى نبت له شوك، وجرحى، وسكرى، وحوارى،

---

(١) المخصص ١٦/١٠٢

وسمانى، وخزامى: نبت، و باقلّى، وهِنْدبى، وأسرى، ومرضى، وغير ذلك مما لايحصى. و وصفوا أن المذكر هو الذي ليس فيه شيء من هذه العلامات، مثل زيد وسعد، وقد يوجد على هذه الصورة كثير من المؤنث مثل: هند ودعد، وأتان، ورخل، وعنز، وكتف، و يد، ورجل، وساق، وعناق. فلهذه العلة قلنا انه ليس يجب الاشتغال بطلب علامة تميز المؤنث من المذكر، إذ كانا منقاسين، وانما يعمل فيهما على الرواية، و يرجع فيما يجريان عليه إلى الحكاية»(١).

(١) مخطوطة المذكر والمؤنث للتستري

آراء معاصرة حول ظاهرة التأنيث

رأي الدكتور ابراهيم أنيس ونقده:

وللدكتور ابراهيم أنيس ملاحظة مؤداها أن التطور في ظاهرة التأنيث والتذكير تتجه في معظم اللغات إلى الصلة المنطقية بين الأسماء ومدلولا تها. و يضرب لذلك مثلا بالأسماء التي تدل على التأنيث والتذكير في آن واحد، فقال: إنها تميل في تطورها إلى الاستقرار على حالة واحدة هي التذكير عادة، كما حدث بالنسبة إلى: الخمر والعسل والطريق والروح(١).

غيرأن لنا على هذه الملاحظة ملاحظات، يقول رحمه الله إن التطور في ظاهرة التأنيث والتذكير يتجه إلى الصلة المنطقية بين الأسماء ومدلولا تها، ومن ذلك الأسماء التي يجوز فيها التذكير والتأنيث، إذ تتجه في تطورها إلى التذكير. وهنا نسأل. هل الصلة العقلية بين الأسماء ومدلولا تها يلزم معها أن تتطور إلى التذكير؟! فاذا صح ان هذا التطور يتجه إلى التذكير خاصة، كان معنى ذلك التخلي عن الصلة العقلية بين الأسماء ومدلولا تها، لأن هذه المدلولات ليست مذكرة فقط، بل منها المؤنث كذلك. ومعنى هذا أنه اذا مال التطور إلى الاتجاه إلى الصلة المنطقية بين الأسماء ومدلولا تها، كان معنى ذلك عدم الالتزام في التطور إلى التذكير خاصة كما ذكر سيادته.

ثم كيف تتجه اللغة إلى الصلة العقلية بين الاسم ومدلوله، وخاصة الجمادات أو المعاني، وليس لمدلول هذه الأسماء شيء ينم عن الجنس على الاطلاق؟ فمثلا أي جنس يجب أن يقبله المنطق بالنسبة إلى المطر وهو في العربية مذكر، قال تعالى: «فأمطرنا عليهم مطرا فساء مطر المنذرين»(٢). وهو كذلك في العبرية أيضا gesem: مطر، ومع ذلك نجد بعض العامة يؤنثونها فيقولون: « المطرة غرقت الدنيا» فهذا الذي يراه، يتعارض مع ما تقرر من أن للغة منطقها الخاص في مسألة الجنس على وجه الخصوص. و يبدو أن بعض الكلمات التي ذكرها سيادته لم تتطور إلى التذكير، فالشاربون يقولون: «هذه خمرة لذيذة» لا هذا خمر لذيذ كما يرى سياته. ولعله توهم تذكير الخمر عندما يقولون: شربنا خمر كثير، بتذكير «كثير» فمثل هذا الوصف يتعلق بالشرب لا بالخمر. وكذلك كلمة الروح التي ذكرها، فنحن نسمع الناس يقولون فيها: «فلان روحه غايبة» بالتأنيث لا غائب. أو قولهم: «فلان روحه طلعت» بالتأنيث أيضا

---

(١) من أسرار اللغة ١٤٥

(٢) النمل: ٥٨

وليست بالتذكير كما يذكر سيادته.

وقد قال أيضا: «و يؤيد ميل تلك الكلمات إلى التذكير مع مرور الأ يام ما نعرفه في مقارنة اللغات السامية من أن بعض الكلمات كانت في الأصل مؤنثة، ثم تطورت وأصبحت يجوز فيها التأنيث والتذكير، وأخيرا استقرت على حال واحدة، وهي التذكير مثل كلمة semes شمس، التي نعدها مؤنثة في العربية، نراها في العبرية والآرامية جائزة الأمرين، وأخيرا نراها قد استقرت في الأشورية على التذكير»(١).

ولنا على هذا الرأي ملاحظة أخرى ارجو أن أوفق في عرضها وهي: قول سيادته أن بعض الكلمات كانت في الأصل مؤنثة، ثم تطورت وأصبحت يجوز فيها التذكير والتأنيث، وأخيرا استقرت على حال واحدة، وهي التذكير مثل كلمة «شمس».

ومعنى هذا أن كلمة «شمس» كانت في الأصل مؤنثة، ثم تطورت في العبرية والآرامية فأصبحت جائزة الأمرين، ثم استقرت في الآشورية على التذكير، وواضح من هذا أن المرحلة الأخيرة التي استقرت عليها الكلمة هي التذكير في اللغة الآشورية. مع العلم أن اللغة الآشورية ليست مرحلة أخيرة كما ذكر الأستاذ الدكتور، بل هي أقدم من العربية والعبرية والآرامية التي ذكرها سيادته وبالتالي فان هذا الاستشهاد يبعد عن الصواب شيئا ما. وحيث أنه رأي أستاذ جليل لنا، لذا لانقول فيه إلا جميلا.

رأي «ونسنك» في علة التأنيث:

أعود الآن فأقول: ان التناقض الذي عرفناه في اللغات السامية ثم في بعض اللغات الهند أوربية، نستطيع أن نجد له مظاهر عديدة في اللغة العربية، بالنسبة إلى ظاهرة التأنيث هذه. حيث نجد أنه لاعلاقة البتة بين الجنس الطبيعي والجنس اللغوي. فالعلاقة أو الصلة بينهما تكاد تكون معدومة تماما، بين الاسم ومدلوله وخاصة فيما يختص بالقسم الثالث من الموجودات، وهو الجمادات والمعاني. وقد ذكرنا من قبل أننا لاندري الحكمة في أنهم جعلوا الشمس مؤنثة والقمر مذكرا، إلا إذا تكلفنا ذلك تكلفا، رجما بالغيب واعتمادا على الحدث والتخمين. غير أن الظن لايغني من الحق شيئا.

وإذا كان «ونسنك» wensinck يرى أن اللغات السامية حين خلعت على بعض الأسماء فكرة التأنيث، إنما تأثرت في هذا بعوامل دينية، وبأخرى مرجعها التقاليد والمعتقدات العامة التي جعلت الساميين في قديم الزمان يرون أن في المرأة غموضا وسحرا، و ينسبون لها من القوى الخارقة ما لم يخطر ببال من جاءوا بعدهم، ثم ضموا إلى المرأة كل ظواهر الطبيعة التي خفى

(١) من أسرار اللغة ١٤٦

عليهم تفسيرها، وأشبهت لهذا في أذهانهم ما أحاطوا به المرأة من سحر وخرافة. ومن تلك الأسماء كل ما عبر عن الأرض وأجزائها كالطريق والبئر ثم الجهات الأربع، ومعظم مظاهر الطبيعة من ريح وسحاب. وأخيرا تلك الأسماء التي تدل على الممالك والمدن والأجزاء المزدوجة والأسلحة والحجارة وبعض الحيوان.. الخ(١).

فاذا كان هذا هو رأي «ونسنك» فانا لانستطيع أن نطمئن إليه إلا بقدر ما هو مجرد وجهة نظر في علة تأنيث بعض الموجودات. وعلى الرغم من أنه استشهد بأسماء مذكرة مثل السحاب وأخرى تذكر وتؤنث ضمن ما ذكره من المؤنثات إلا أننا نسأل أيضا. هل أنث الساميون الشمس وذكروا القمر. ألأن في الأولى غموضا وسحرا بينما لايوجد شيء من هذا في حق القمر؟ ثم أي خرافة وسحر وغموض في الأرض التي نعيش عليها صباح مساء بينما الأليق أن ينسب هذا أو بعضه إلى الجبل والبحر لما لهما من هيبة وجلال يتضاءل أمامهما الانسان في كل زمان ومكان وهما بعض أجزاء الأرض.

رأي في علة تأنيث الاسم في اللغات السامية:

أجل.. لا أميل إلى تسفيه رأي «ونسنك» وفي الوقت نفسه لا تبهرني غرابة الآراء. بل أجد في النفس هوى وميلا إلى معرفة الحكمة والسر الذي جعلهم يؤنثون بعض الموجودات، وظني أن العلة تكمن وراء صفة التوالد والانتاج وهما من أخص الصفات التي تتميز بهما المرأة عن الرجل. فالمرأة هي التي تلد وتنتج البنين والبنات أي الانسان سيد هذا الكون. كذلك تستطيع أن تلمس هذه الصفة في السماء والأرض والشمس واليد والعين والبئر و..و.. الخ إذ يمكنك أن تلحظ في هذه الألفاظ المؤنثة صفة قريبة، تفيد الانتاج أو التوالد. فالسماء تنتج لنا المطر، والارض تنتج لنا الزرع والضرع والمعادن، وكل ما فوقها فهو متولد فيها ناتج منها معتمد عليها.

يقول الرازي في تفسيره: «واعلم أنه سبحانه وتعالى لما ذكر الأرض والسماء بين ما بينهما من شبه عقد النكاح بانزال الماء من السماء على الأرض والاخراج به من بطنها أشباه النسل الحاصل من الحيوان، ومن أنواع الثمار رزقا لبني آدم»(٢).

أما الشمس فهي تنتج لنا الضوء والدفء، وليس كذلك القمر، فالشمس(٣) هي مصدر ضوء القمر، وليس القمر مضيئا بذاته وهو لايمنحنا حرارة ودفئا، لذلك كان في العرب من يذم القمر، و يقول: انه يقرب الاجل، و يفضح السارق، و يدرك الهارب، و يهتك العاشق و يبلى الكتان، و يهرم الشبان، و ينسي ذكر الأحباب، و يقرب الدّين و يدني الحين.

(١) من أسرار اللغة ١٤٧

(٢) تفسير الفخر الرازي ٢٢٢

(٣) أما قوله تعالى في سورة الأنعام ٧٨ «فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربي» فانه محمول على معنى هذا الشخص أو هذا المرئي، وانظر الخصائص ٤١٢/٢

نعم كان فيهم أيضا من يفضل القمر على الشمس من وجوه. منها أن القمر مذكر، والشمس مؤنث، ولكن المتنبي يطعن في ذلك قائلا:

فما التأنيث لاسم الشمس عيب ولا التذكير فخر للهلال([1])

وانت تستطيع أن تلتمس هذه الصفة أيضا في العين والبئر حيث يتولد منهما الماء، بل العين أحد الأسماء التي تطلق على البئر بجامع الصفة بينهما. كذلك يسهل عليك أن تلحظ هذا الأمر في اليد ففضلا عن أنها زوج والزوج عندهم أنثى، فاليد أيضا أداة العمل والانتاج ولا انتاج بغيرها، وهي مصدر القوة والبطش، وتستطيع أن تنسب إليها ما تشاء باعتبارها أداة منتجة ووسيلة طيعة تنتج بها ما تشاء.

وبعد.. فإن كنت قد ذهبت إلى هذا الرأي، احتمالا لما كان يدور في ذهن الانسان السامي الأول، فإن الحق، والحق يقال: قد يتعثر هذا الرأي أمام بعض الأسماء، مما يتضح أو يلزم معه شيء من التكلف. إلا أننا يجب ألا ننسى ما ذكرناه من قبل، وأعني أثر فعل التطور الذي يلعب دائما دورا هاما وخطيرا في اللغات، بالاضافة إلى الأقيسة في كل زمان ومكان، كذلك الترادف وتعدد اللهجات كل هذه الأشياء مصحوبة بالتطور، تستطيع أن تلعب دورا خطيرا في الدلالات، حتى أننا افتقدنا الصلة العقلية المنطقية بين الأسماء ومدلولاتها في معظم الأحيان. كما أننا لانستطيع أن نتصور الانسان السامي الأول الذي أدرك بفكره الفرق بين الذكر والأنثى ثم انعكس أثر هذا على لغته، فوجدناه يضع لفظة للمذكر وأخرى للمؤنث، ثم تطور فاستعان بالعلامة المميزة للأنثى، كل هذا يجعلنا نستبعد أنه كان يطلق الجنس على الموجودات كيفا اتفق، إذ من المؤكد أنه كان في ذهنه شيء مميز للأنثى. فاذا ما وجد هذا الشيء في أحد الموجودات أو ما يقرب منه، فلاشك أنه ما كان يتردد في أن يخلع عليه صفة التأنيث.

وأكبر ظني أن فكرة التوالد والانتاج هذه كانت المحور الذي يتوقف عليها تأنيث الأسماء أو تذكيرها، وذلك باعتبار أن هذه الفكرة هي أخص ما تتميز به الأنثى. ولا يجولن بالخاطر استبعاد هذا الرأي، لأن المرأة قديما لا تفترق في قليل أو كثير عن المرأة المعاصرة في صفاتها ومقومات حياتها. ثم، ليستقر هذا الرأي حتى يثبت مع الزمن بطلانه.

ونحن إذا كنا اليوم نرى أن الصلة المنطقية مفقودة تماما لابين اللغات وبعضها ببعض، وانما في اللغة الواحدة نفسها، بدليل اطلاق التأنيث والتذكير على الشيء الواحد، وهذا دليل حاد على عدم منطقية الجنس اللغوي في اللغة العربية على وجه الخصوص. وإذا كان هذا هو السائد والرأي المجمع عليه، فاننا لانقبله على اطلاقه لسبب واحد وهو أننا اذا فقدنا هذه الصلة المنطقية

---

(١) تفسير الرازي ٢٢١

بين اللغة والطبيعة، فليس معنى ذلك عدم وجود هذه الصلة أساسا، وانما يعني قصورنا نحن عن ادراكها لسبب أو لآخر. وشيء آخر يمكن أن نذكره اذا صح أن الدليل على عدم منطقية اللغة ما يوجد بها من كلمات تؤنث وتذكر في وقت واحد، فيمكن نقض هذا الدليل، بأن ذلك راجع إلى اختلاف اللهجات، و يستحيل على الانسان أن يذكر الشيء مرة ثم يعود فيؤنثه مرة أخرى، مع ما عهدنا في العرب من فصاحة و بيان. و يؤكد هذا قولهم: ان الشعير مثلا يؤنثه أهل نجد، و يذكره غيرهم. لهذا يقال: هو الشعير وهي الشعير. فاذا جاءت كتب اللغة فتذكر لنا أن كلمة ما تذكر وتؤنث، فليس معنى ذلك اضطراب المنطق، وفقدان الصلة العقلية بدليل التذكير والتأنيث، ولكن السبب في هذا الازدواج، هو اختلاف الناطقين ولهجاتهم، واللغة ليست حكرا ولا ملكا لأحد، لهذا نراها تتحرك وتتغير وتتطور.



المراجع العربية

١ ــ القرآن الكريم

٢ ــ أبنية الصرف في كتاب «سيبويه» للدكتورة خديجة الحديثي، مكتبة النهضة، بغداد.

٣ ــ أبو حيان التوحيدي، أديب الفلاسفة وفيلسوف الأدباء، لزكريا ابراهيم. أعلام العرب.

٤ ــ الاتقان في صرف لغة السريان، للمطران يوسف دريان. المطبعة العلمية. بيروت ١٩١٣م.

٥ ــ الاتقان في علوم القرآن للسيوطي. الطبعة الثالثة. مطبعة حجازي بالقاهرة ١٩٤١.

٦ ــ الآداب السامية. لمحمد عطية الأبراشي. دار إحياء الكتب العربية. الطبعة الأولى سنة ١٩٤٦.

٧ ــ أدب الكاتب. لابن قتيبة. المكتبة التجارية بالقاهرة، ١٣٤٦هـ

٨ ــ الأساس في الأمم السامية ولغاتها. ليون محرز وآخرين. وزارة المعارف العمومية بمصر ١٩٣٥.

٩ ــ أسرار العربية. لكمال الدين أبو البركات الأنباري. مطبعة «بريل» بليدن، ١٨٨٦م.

١٠ــ الأشباه والنظائر. للسيوطي. تحقيق طه عبدالرءوف سعد. مكتبة الكليات الأزهرية.

١١ــ الأشموني. دار الطباعة ببولاق الطبعة الثانية سنة ١٢٨٠هـ (٣ أجزاء).

١٣ــ اصلاح المنطق. لابن السكيت. تحقيق احمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون. دار المعارف ط/٢.

١٤ــ أصول اللغة العبرية. للدكتور محمد سالم الجرح. مذكرات لطلبة كلية دار العلوم العام الجامعي ١٩٦٦.

١٥ــ الأضداد. لابن السكيت. مخطوطة برقم ٣٣٢ لغة تيمور.

١٦ــ اظهار الحق. للشيخ رحمة الله بن خليل الرحمن الهندي. المطبعة الخيرية، ١٣٠٩هـ

١٧ــ اعراب القرآن، المنسوب للزجاج. تحقيق ابراهيم الابياري. المؤسسة المصرية للتأليف والترجمة.

١٨ــ الأعلام. تأليف خير الدين الزركلي. الطبعة الثانية.

١٩ــ الافصاح في فقه اللغة. لعبد الفتاح الصعيدي وآخر. مطبعة دار الكتب. ط أولى ١٩٢٩.

٢٠ــ الاقتراح. للسيوطي. تحقيق: احمد محمد قاسم. طبعة اولى. مطبعة السعادة.

٢١ــ الاقتضاب في شرح أدب الكتاب. لابن السيد البطليوسي. المطبعة الأدبية. بيروت. ١٩٠١م.

٢٢ـ الألغاز النحوية، جمع وتحقيق طه عبد الرءوف سعد. مكتبة الكليات الأزهرية.
٢٣ـ املاء ما من به الرحمن. للعكبري. تحقيق: ابراهيم عطوة عوض. مصطفى البابي الحلبي ط/٢، ١٩٦٩
٢٤ـ املاء ما من به الرحمن للعكبري مطبعة التقدم العلمية.
٢٥ـ أنابيش لغوية، لمحمد عبدالجواد، دار العلوم العليا، ١٩٣٤م
٢٦ـ الانصاف في مسائل الخلاف. لأبي البركات الأنباري. تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد.
٢٧ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري. تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد ط/٤.
٢٨ـ الايضاح في علل النحو. لأبي القاسم الزجاجي. تحقيق مازن المبارك. مكتبة دار العروبة.
٢٩ـ بدائع الفوائد. لابن القيم الجوزية. تصحيح محمود غانم غيث. الطبعة ٢. مكتبة القاهرة.
٣٠ـ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة. للسيوطي. تصحيح محمد أمين الخانجي. ط. أولى سنة ١٣٢٦هـ
٣١ـ البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث لأبي البركات الأنباري. ت. دكتور رمضان عبدالتواب. دار الكتب المصرية.
٣٢ـ تاريخ الجبرتي. دار الفارس. بيروت.
٣٣ـ تاريخ اللغات السامية. لاسرائيل ولفنسون. الطبعة الأولى. مطبعة الاعتماد بمصر ١٩٢٩.
٣٤ـ تاريخ اللغة العربية. لجورجي زيدان. مطبعة الهلال سنة ١٩٠٤م.
٣٥ـ التثنية والجمع في اللغة العبرية. رسالة ماجستير د. فاروق جودي. كلية آداب القاهرة عام ١٩٦٥.
٣٦ـ تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب. للشنتمري على كتاب سيبويه.
٣٧ـ التذكير والتأنيث في اللغة. مع تحقيق رسالة أبي موسى الحامضي. للدكتور رمضان عبدالتواب.
٣٨ـ التذييل والتكميل في شرح التسهيل. لأبي حيان الأندلسي. مخطوطة برقم ٦٠١٦هـ والمصورة ٥١٧٣هـ والأصل نحو ٦٢.
٣٩ـ تسهيل الفوائد. وتكميل المقاصد، لابن مالك. ت: محمد كامل بركات. دار الكاتب العربي، ١٩٦٨م
٤٠ـ التطور اللغوي وقوانينه. للدكتور رمضان عبدالتواب. مجلة كلية اللغة العربية بالرياض ١٩٧٥م
٤١ـ التطور النحوي للغة العربية. للمستشرق برجشتراسر. مطبعة السماح، ١٩٢٩م
٤٢ـ تفسير الرازي. المطبعة الخيرية. الطبعة الأولى سنة ١٣٠٧هـ

٤٣ــ التفكير الصوتي عند العرب . للأب هنري فليش . ت : د . عبدالصبور شاهين ١٩٦٨ م
٤٤ــ التلويح في شرح الفصيح . لأبي سهل محمد بن على الهروي النحوي اللغوي . مطبعة وادي النيل ١٢٨٥ هـ
٤٥ــ التيسير لحل ألفاظ الجامع الصغير . للشيخ عيسى البراوي . مخطوطة برقم ١٤٠ حديث تيمور .
٤٦ــ جمع التكسير في اللغة العربية . رسالة ماجستير . خيرى محمد العبدالله . كلية الآداب والتربية بالكويت ١٩٧٨ .
٤٧ــ الجمل . لأبي القاسم الزجاجي . تحقيق ابن أبي شنب . مطبعة كلنكسيك بباريس ط/٢ سنة ١٩٥٧ .
٤٨ــ جموع التصحيح والتكسير في اللغة العربية . للدكتور عبدالمنعم سيد عبدالعال . مكتبة الخانجي ، ١٩٧٧ م
٤٩ــ الجموع في اللغة العربية . للدكتورة باكزة رفيق حلمي . مطبعة الأديب البغدادية .
٥٠ــ حاشية الخضري . الطبعة الثانية . المطبعة الأميرية ببولاق ١٣٠٢ هـ
٥١ــ حاشية الصبان على الأشموني على ألفية ابن مالك . الطبعة الثانية ١٢٨٠ هـ
٥٢ حاشية محمد الأمير على كتاب مغني اللبيب ، لابن هشام الأنصاري . المطبعة الأزهرية . ط/٢ سنة ١٩٢٨
٥٣ــ حاشية الملوى على المكودي . المطبعة الخيرية . الطبعة الأولى سنة ١٣٠٥ هـ
٥٤ــ حاشية ياسين على شرح التصريح على التوضيح . ياسين بن زين الدين العليمي الحمصي . المطبعة البهية .
٥٥ــ حدود النحو . لشهاب الدين الآبدي . مخطوطة برقم ١٢٨٦ نحو . بدار الكتب المصرية .
٥٦ــ خزانة الأدب . للبغدادي . المطبعة الأميرية ببولاق . الطبعة الأولى . دار الثقافة ببيروت .
٥٧ــ الخصائص . لابن جني ، تحقيق : محمد على النجار . دار الهدى للطباعة والنشر . بيروت : الطبعة الثانية .
٥٨ــ دراسات في علم اللغة . للدكتور كمال محمد بشر . دار المعارف بمصر ، ١٩٦٩ م
٥٩ــ دراسات في فقه اللغة . للدكتور صبحي الصالح . دار العلم للملايين . الطبعة السادسة . بيروت .
٦٠ــ دراسات في اللغة العربية . للدكتور خليل يحيى نامي . دار المعارف المصرية .
٦١ــ دراسات في اللغة العربية والنحو . للدكتور حسن عون . معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٦٩ م
٦٢ــ درة الغواص . للحريري . تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم . دار نهضة مصر .
٦٣ــ درة الغواص للحريري مكتبة المثنى ببغداد .
٦٤ــ الدرر اللوامع للشنقيطي . مطبعة كردستان . الطبعة الأولى . ١٣٢٨ هـ

٦٥ـ الروض الأنف، للسهيلي، مطبعة الجمالية، ١٩١٤م
٦٦ـ سر صناعة الاعراب، لابن جني. تحقيق مصطفى السقا وآخرين. والمخطوطة برقم ١٩٧ لغة تيمور
٦٧ـ السماع والقياس، لاحمد تيمورباشا، مطابع دار الكاتب العربي.
٦٨ـ شذا العرف في فن الصرف. أحمد الحملاوي. مطبعة دار الكتب المصرية ط/٥ سنة ١٩٢٧
٦٩ـ شرح ابن عقيل، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد. الطبعة الخامسة عشرة سنة ١٩٦٧.
٧٠ـ شرح التسهيل للمرادي. مخطوطة برقم ٦١ نحو، بدار الكتب المصرية.
٧١ـ شرح التصريح على التوضيح. للأزهري. المطبعة البهية المصرية ١٣٠٤هـ
٧٢ـ شرح الجزولية. لأبي موسى عيسى الجزولي البردكي. مخطوطة برقم ٢٦٦ نحو بدار الكتب المصرية
٧٣ـ شرح الشافية لابن الحاجب للرضي. تحقيق محمد الزفزاف وآخرين. دار الكتب العلمية. بيروت.
٧٤ـ شرح الكافية لنجم الدين الرضي الاستراباذي. المطبعة العامرة سنة ١٢٧٥هـ
٧٥ـ شرح الكافية. للسيد عيسى الصفوي. مخطوطة بدار الكتب المصرية تحت رقم ١٨٨ نحو.
٧٦ـ شرح المفصل لابن يعيش. المطبعة المنيرية.
٧٧ـ الصاحبي لابن فارس. المكتبة السلفية ١٩١٠م
٧٨ـ ضرائر الشعر. للقزاز القيرواني. تحقيق د.محمد زغلول سلام وآخر. منشأة المعارف بالاسكندرية ١٩٧٣م
٧٩ـ طراز المجالس. لشهاب الدين الخفاجي. المطبعة الشرفية بطنطا.
٨٠ـ العدد في اللغة العربية. دكتور فؤاد حسنين. بحث مستل من مجلة كلية الآداب المجلد ١٢ جزء ٢ ديسمبر ١٩٥٠.
٨١ـ العدد في اللغة العربية. رسالة ماجستير مصطفى النحاس.
ـ العربية، ليوهان فك. ترجمة دار رمضان عبدالتواب. م الخانجي.
٨٢ـ العقد الفريد. لابن عبدربه الأندلسي. المطبعة الأزهرية. الطبعة الثانية ١٩٢٨.
٨٣ـ علم اللغة. للدكتور علي عبدالواحد وافي. المطبعة السلفية، ١٩٣٨.
٨٤ـ علم اللغة العربية. للدكتور محمود فهمي حجازي. الناشر: وكالة المطبوعات. الكويت، ١٩٧٣م
٨٥ـ فتح الرحمن بشرح ما يذكر و يؤنث من أعضاء الانسان لاحمد السجاعي. مخطوطة برقم ٢٦٩ لغة تيمور.
٨٦ـ فصول في فقه العربية. للدكتور رمضان عبدالتواب ١٩٧٩م
٨٧ـ فقه اللغة. للدكتور علي عبدالواحد وافي. دار نهضة مصر. الطبعة السابعة.
٨٨ـ فقه اللغة المقارن. للدكتور ابراهيم السامرائي. دار العلم للملايين، بيروت.

٨٩ـ القاموس الاسلامي . احمد عطية الله . الناشر مكتبة النهضة ١٩٦٣م
٩٠ـ القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب . لعبدالفتاح القاضي . عيسى البابي الحلبي .
٩١ـ القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث ، للدكتور عبدالصبور شاهين .
٩٢ـ القراءات واللهجات . لعبد الوهاب حمودة . مكتبة النهضة المصرية . طبعة أولى ١٩٤٨ .
٩٣ـ قرارات لجنة الأصول بمجمع اللغة العربية بالقاهرة ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩ .
٩٤ـ قضايا لغوية للدكتور كمال بشر .
٩٥ـ القواعد الأساسية في النحو والصرف . وزارة التربية والتعليم طبعة سنة ١٩٧٧ .
٩٦ـ قواعد اللغة المصرية القديمة للدكتور عبدالمحسن بكير . عيسى البابي الحلبي . ط . أولى ١٩٥٤ .
٩٧ـ القياس في الفصحى للدكتور عبدالصبور شاهين .
٩٨ـ الكامل للمبرد . تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم . دار نهضة مصر . ١٩٥٦ .
٩٩ـ الكامل للمبرد تحقيق زكى مبارك وحمدي محمد شاكر . طبعة أولى . مصطفى البابي الحلبي ١٩٣٧ .
١٠٠ـ كتاب سيبويه . المطبعة الأميرية . الطبعة الأولى سنة ١٣١٧ هـ . مكتبة المثنى ببغداد .
١٠١ـ الكتاب في نحو اللغة الآرامية السريانية الكلدانية . للقس جرجس الرزي . المطبعة اليسوعية . بيروت .
١٠٢ـ الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل . للزمخشري . الطبعة الأخيرة ١٩٦٦ . مصطفى البابي الحلبي .
١٠٣ـ كفاية المتحفظ . لأبي اسحق ابراهيم بن اسماعيل الطرابلسي ، المعروف بالأجدابي .
١٠٤ـ الكنز المدفون والفلك المشحون المنسوب للسيوطي . المطبعة العثمانية ١٣٠٣ هـ
١٠٥ـ لحن العامة والتطور اللغوي . للدكتور رمضان عبدالتواب . دار المعارف ١٩٦٧ .
١٠٦ـ لسان العرب . لابن منظور طبعة بولاق .
١٠٧ـ اللغات في القرآن . لاسماعيل بن عمرو المقريء . تحقيق صلاح الدين المنجد . مطبعة الرسالة .
١٠٨ـ لغات القرآن ، لأبي حيان الأندلسي . مخطوطة برقم ٧٤ لغة تيمور .
١٠٩ـ اللغة بين الفرد والمجتمع لجسبرسن . ترجمة د . عبدالرحمن أيوب .
١١٠ـ اللغة لفندريس . تعريب عبدالحميد الدواخلي ، ومحمد القصاص . الناشر : الأنجلو المصرية .
١١١ـ اللغة العبرية ، لربحي كمال . الطبعة الرابعة سنة ١٩٦٦ .
١١٢ـ اللغة العبرية ، قواعد ونصوص ومقارنات . للدكتور رمضان عبدالتواب . مكتبة سعيد رأفت ١٩٧٧ .

١١٣ـ اللغة والتطور للدكتور عبدالرحمن أيوب، معهد البحوث والدراسات العربية بجامعة الدول العربية ١٩٦٩.
١١٤ـ اللغة والنحو. لعباس حسن. دار المعارف، ١٩٦٦.
١١٥ـ اللغة والنحو. للدكتور حسن عون. مطبعة رو يال بالاسكندرية. طبعة أولى ١٩٥٢.
١١٦ـ اللهجات العربية في القراءات القرآنية للدكتور عبده الراجحي. دار المعارف ١٩٦٩.
١١٧ـ اللهجات العربية في التراث للدكتور احمد علم الدين الجندي. الهيئة المصرية العامة للكتاب.
١١٨ـ لمع الأدلة في أصول النحو لأبو البركات الأنبارى، تحقيق سعيد الأفغاني. مطبعة الجامعة السورية.
١١٩ـ ليس في كلام العرب. لابن خالويه. تحقيق احمد عبدالغفور عطار. دار مصر للطباعة.
١٢٠ـ المبتكر في بيان ما يتعلق بالمؤنث والمذكر. للسيد ذو الفقار النقوى. مطبعة بهو بال بالهند. طبع حجر.
١٢١ـ المتوكلي للسيوطي. رسالة دكتوراه قدمها وليم ي. بل لجامعة ييل ١٩٢٤م
١٢٢ـ مجالس ثعلب تحقيق عبدالسلام هارون. دار المعارف. النشرة الثانية.
١٢٣ـ مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ٩، ١٥.
١٢٤ـ مجمع البيان لعلوم القرآن. للطبرسي. دار التقريب بين المذاهب الاسلامية بالقاهرة ١٩٥٨.
١٢٥ـ المحتسب لابن جني. تحقيق على النجدى ناصف وآخر. المجلس الأعلى للشئون الاسلامية بمصر.
١٢٦ـ المحصول في شرح الفصول، لجمال الدين بن إياز البغدادي، مخطوطة برقم ٢٩١ نحو.
١٢٧ـ المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده. الطبعة الأولى ١٩٥٨.
١٢٨ـ مختصر المذكر والمؤنث للمفضل بن سلمة. تحقيق الدكتور رمضان عبدالتواب ١٩٧٢.
١٢٩ـ مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه. نشره «برجشتراسر» المطبعة الرحمانية سنة ١٩٣٤.
١٣٠ـ المخصص لابن سيده. المطبعة الأميرية ببولاق. الطبعة الأولى ١٣٢١هـ
١٣١ـ المدخل إلى علم اللغة، للدكتور رمضان عبدالتواب. مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٩٨٠م
١٣٢ـ مدرسة البصرة النحوية. للدكتور عبدالرحمن السيد. دار المعارف. الطبعة الأولى.
١٣٣ـ المذكر والمؤنث لابن فارس. تحقيق الدكتور رمضان عبدالتواب. مكتبة الخانجي ط/ أولى ١٩٦٩.
١٣٤ـ المذكر والمؤنث لابن جني نسخها أحمد تيمور باشا بخطه عن مجلة المقتبس، ٣٨٨ لغة تيمور.

١٣٥ــ المذكر والمؤنث للمبرد. تحقيق. د رمضان عبدالتواب ود. صلاح عبدالهادي. دار الكتب ١٩٧٠.
١٣٦ــ المذكر والمؤنث لأ بي بكر الأنباري. مخطوطة مصورة بمعهد المخطوطات التابع لجامعة الدول العربية برقم ٢٥١ لغة.
١٣٧ــ المذكر والمؤنث لسعيد ابراهيم التستري. ذيل لمخطوط مجهول النسب بدار الكتب تحت رقم ٣٤٣ لغة.
١٣٨ــ المذكر والمؤنث للفراء. شرح وتصحيح مصطفى أحمد الزرقا. المطبعة العلمية بحلب ١٣٤٥هـ
١٣٩ــ المزهر في علوم اللغة للسيوطي. تحقيق محمد احمد جاد المولى وآخرين. عيسى البابي الحلبي.
١٤٠ــ المسائل والأجوبة في الحديث واللغة لابن قتيبة. نشر مكتبة القدسي. مطبعة السعادة ١٣٤٩هـ
١٤١ــ المصباح المنير للفيومي. المطبعة الأميرية. الطبعة الثانية ١٩٠٦م.
١٤٢ــ معاني القرآن للفراء. تحقيق احمد يوسف نجاتي ومحمد على النجار. دار الكتب المصرية.
١٤٣ــ المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم. لمحمد فؤاد عبدالباقي. دار الشعب.
١٤٤ــ المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي. نشرة الدكتور «ونسنك» مكتبة بريل بليدن ١٩٦٥.
١٤٥ــ مغنى اللبيب لابن هشام الأنصاري المطبعة الأ زهرية. الطبعة الثانية ١٩٢٨م.
١٤٦ــ مفتاح العلوم. لأ بي يعقوب السكاكي. المطبعة الأدبية. الطبعة الأ ولى سنة ١٣١٧هـ
١٤٧ــ المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية للعيني محمود. هامش خزانة الأدب. دار الثقافة، بيروت.
١٤٨ــ المقتضب للمبرد. تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.
١٤٩ــ من أسرار اللغة. للدكتور ابراهيم أنيس. مكتبة الانجلو المصرية. الطبعة الثانية.
١٥٠ــ المنجد في اللغة والأدب والعلوم. المطبعة الكاثوليكية. بيروت. الطبعة ١٥.
١٥١ــ المنهج المقارن في مباديء اللغة العبرية للدكتور محمد سالم الجرح. مذكرات لطلبة كلية دار العلوم للعام ٧١ــ ١٩٧٢م
١٥٢ــ النحو الوافي. عباس حسن. دار المعارف. الطبعة الثانية.
١٥٣ــ نشر العلم في شرح لامية العجم للسيوطي. مخطوطة بجامعة القاهرة تحت رقم ١٠٥١٥.
١٥٤ــ نشوء اللغة العربية ونموها واكتهالها، للأب أنستاس الكرملي. المطبعة العصرية، ١٩٣٨م
١٥٥ــ نصوص من اللغات السامية. للدكتور رمضان عبدالتواب. مكتبة سعيد رأفت بالقاهرة ١٩٧٩م

١٥٦ــ نهاية الأرب للنويري. طبعة دار الكتب، الطبعة الثالثة ١٩٣٠م
١٥٧ــ النوادر في اللغة لأبي زيد سعيد الأنصاري. تحقيق سعيد الشرتوني. دار الكتاب العربي. بيروت.
١٥٨ــ همع الهوامع للسيوطي. مطبعة السعادة الطبعة الأولى ١٣٢٧هـ
١٥٩ــ الواضح للزبيدي. تحقيق دكتور أمين على السيد. دار المعارف ١٩٧٥م

REFERENCES

1. Barth, Die Nominalbildung in den Semitischen Sprachen Leipzig, 1982.
2. Bloomfield, languages, London, 1934
3. Brockelmann, Die Femininedung T im Semitischen.
4. Brockelmann, Grundriss de Vergleichenden Grammatik der Semitischen Sprachen.
5. Dillman, Ethiopic Grammar, Translated by James A. Grichton London, 1907.
6. Driver Problems of Semitic Grammar.
7. Encyclopedia Britannica, printed in U.S.A. 1966.
8. Gesenius, Hebrew Grammar as edited and enlarged by E. Kautzsch, 2nd English ed. revised in accordance with the 28th Germans ed. 1909 by A.E. Cowley, Oxford, 1910.
9. Gesenius, Hebrew and English Lexicon of the Old Testament, translated by Edward Robinson, 1906.
10. Harper Elements of Hebrew, eleventh editions, New York, 1890.
11. Dr. Kamal Bishr, A Grammatical Study of Lebanese Arabic thesis for Ph.D. degree.
12. Litmann Enno, Semitic inscription 4 Section A, Leiden 1943 & Safatic inscriptions.
13. Margret M. Bryant, Modern English and its Heritage. 2nd ed. Macmillah Co., London, 1962.
14. Moscatic, An Introduction to the Comparative Grammar of the Semitic Languages, 1964.
15. Lectures on the Comparative Grammar of Semitic Language.

16. Murtonen A., Broken Plurals E. J. Brill, Leiden, 1964.

17. Murtonen A., Early Semitic, Leiden, E. J. Brill 1967.

18. Palmer E. H., A Grammar of Arabic Language London, 1874.

19. Robinson, Syriac Grammar, 4th edition, 1962.

20. W. Wright A Grammar of the Arabic Language, 3rd ed. Cambridge 1964.

21. W. Wright Lectures on the Comparative Grammar of the Semitic Languages, Cambridge, 1890.



فهرست

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

إصدارات: تهامة للنشر والمكتبات

سلسلة: الكتاب العربي السعودي

صدر منها:

- الجبل الذي صار سهلا (نفد) — الأستاذ أحمد قنديل
- من ذكريات مسافر — الأستاذ محمد عمر توفيق
- عهد الصبا في البادية (قصة مترجمة) — الأستاذ عزيز ضياء
- التنمية قضية (نفد) — الدكتور محمود محمد سفر
- قراءة جديدة لسياسة محمد علي باشا (نفد) — الدكتور سليمان بن محمد الغنام
- الظمأ (مجموعة قصصية) — الأستاذ عبدالله عبدالرحمن جفري
- الدوامة (قصة طويلة) — الدكتور عصام خوقير
- غداً أنسى (قصة طويلة) (نفد) — الدكتورة أمل محمد شطا
- موضوعات اقتصادية معاصرة — الدكتور علي بن طلال الجهني
- أزمة الطاقة إلى أين؟ — الدكتور عبدالعزيز حسين الصويغ
- نحو تربية إسلامية — الأستاذ أحمد محمد جمال
- إلى ابنتي شيرين — الأستاذ حمزة شحاتة
- رفات عقل — الأستاذ حمزة شحاتة
- شرح قصيدة البردة — الدكتور محمود حسن زيني
- عواطف إنسانية (ديوان شعر) (نفد) — الدكتورة مريم البغدادي
- تاريخ عمارة المسجد الحرام (نفد) — الشيخ حسين عبدالله باسلامة
- وقفة — الدكتور عبدالله حسين باسلامة
- خالتي كدرجان (مجموعة قصصية) (نفد) — الأستاذ أحمد السباعي
- أفكار بلا زمن — الأستاذ عبدالله الحصين
- كتاب في علم إدارة الأفراد (الطبعة الثانية) — الأستاذ عبدالوهاب عبدالواسع
- الإبحار في ليل الشجن (ديوان شعر) — الأستاذ محمد الفهد العيسى
- طه حسين والشيخان — الأستاذ محمد عمر توفيق
- التنمية وجها لوجه — الدكتور غازي عبدالرحمن القصيبي
- الحضارة تحد (نفد) — الدكتور محمود محمد سفر
- عبير الذكريات (ديوان شعر) — الأستاذ طاهر زمخشري
- لحظة ضعف (قصة طويلة) — الأستاذ فؤاد صادق مفتي
- الرجولة عماد الخلق الفاضل — الأستاذ حمزة شحاتة
- ثمرات قلم — الأستاذ محمد حسين زيدان
- بائع التبغ (مجموعة قصصية مترجمة) — الأستاذ حمزة بوقري
- أعلام الحجاز في القرن الرابع عشر للهجرة (تراجم) — الأستاذ محمد علي مغربي
- النجم الفريد (مجموعة قصصية مترجمة) — الأستاذ عزيز ضياء
- مكانك تحمدي — الأستاذ أحمد محمد جمال
- قال وقلت — الأستاذ أحمد السباعي
- نبض — الأستاذ عبدالله عبدالرحمن جفري
- نبت الأرض — الدكتورة فاتنة أمين شاكر

• السعد وعد	(مسرحية)	الدكتور عصام خوقير
• قصص من سومرست موم	(مجموعة قصصية مترجمة)	الأستاذ عزيز ضياء
• عن هذا وذاك	(الطبعة الثالثة)	الدكتور غازي عبدالرحمن القصيبي
• الأصداف	(ديوان شعر)	الأستاذ أحمد قنديل
• الأمثال الشعبية في مدن الحجاز	(الطبعة الثانية)	الأستاذ أحمد السباعي
• أفكار تربوية		الدكتور ابراهيم عباس نتو
• فلسفة المجانين		الأستاذ سعد البواردي
• خدعتني بحبها	(مجموعة قصصية)	الأستاذ عبدالله بوقس
• نقر العصافير	(ديوان شعر)	الأستاذ أحمد قنديل
• التاريخ العربي وبدايته	(الطبعة الثالثة)	الأستاذ أمين مدني
• المجاز بين اليمامة والحجاز	(الطبعة الثانية)	الأستاذ عبدالله بن خميس
• تاريخ الكعبة المعظمة	(الطبعة الثانية)	الشيخ حسين عبدالله باسلامة
• خواطر جريئة		الأستاذ حسن بن عبدالله آل الشيخ
• السنيورة	(قصة طويلة)	الدكتور عصام خوقير
• رسائل إلى ابن بطوطة	(ديوان شعر)	الأستاذ عبدالله عبدالوهاب العباسي
• جسور إلى القمة	(تراجم)	الأستاذ عزيز ضياء
• تأملات في دروب الحق والباطل		الشيخ عبدالله عبدالغني خياط
• الحمى	(ديوان شعر) (الطبعة الثانية)	الدكتور غازي عبدالرحمن القصيبي
• قضايا ومشكلات لغوية		الأستاذ أحمد عبدالغفور عطار
• ملامح الحياة الاجتماعية في الحجاز في القرن الرابع عشر للهجرة		الأستاذ محمد علي مغربي
• زيد الخير		الأستاذ عبدالعزيز الرفاعي
• الشوق إليك	(مسرحية شعرية)	الأستاذ حسين عبدالله سراج
• كلمة ونصف		الأستاذ محمد حسين زيدان
• شيء من الحصاد		الأستاذ حامد حسن مطاوع
• أصداء قلم		الأستاذ محمود عارف
• قضايا سياسية معاصرة		الدكتور فؤاد عبدالسلام الفارسي
• نشأة وتطور الإذاعة في المجتمع السعودي		الأستاذ بدر أحمد كريم
• الإعلام موقف		الدكتور محمود محمد سفر
• الجنس الناعم في ظل الإسلام		الشيخ سعيد عبدالعزيز الجندول
• ألحان مغترب	(ديوان شعر) (الطبعة الثانية)	الأستاذ طاهر زمخشري
• غرام ولاّدة	(مسرحية شعرية) (الطبعة الثانية)	الأستاذ حسين عبدالله سراج
• سير وتراجم	(الطبعة الثالثة)	الأستاذ عمر عبدالجبار
• الموزون والمخزون		الشيخ أبوتراب الظاهري
• لجام الأقلام		الشيخ أبوتراب الظاهري
• نقاد من الغرب		الأستاذ عبدالله عبدالوهاب العباسي
• حوار.. في الحزن الدافيء		الأستاذ عبدالله عبدالرحمن جفري
• صحة الأسرة		الدكتور زهير أحمد السباعي
• سباعيات	(الجزء الثاني)	الأستاذ أحمد السباعي
• خلافة أبي بكر الصديق		الشيخ حسين عبدالله باسلامة
• البترول والمستقبل العربي	(الطبعة الثانية)	الأستاذ عبدالعزيز مؤمنة
• إليها ..	(ديوان شعر)	الأستاذ حسين عبدالله سراج
• من حديث الكتب	(ثلاثة أجزاء) (الطبعة الثانية)	الأستاذ محمد سعيد العامودي

• أيامي	الأستاذ أحمد السباعي
• التعليم في المملكة العربية السعودية (الطبعة الثانية)	الأستاذ عبدالوهاب عبدالواسع
• أحاديث وقضايا إنسانية	الدكتور عبدالرحمن بن حسن النفيسة
• البعث (مجموعة قصصية)	الأستاذ محمد علي مغربي
• شمعة ظمأى (ديوان شعر)	الدكتور أسامة عبدالرحمن
• الإسلام في نظر أعلام الغرب (الطبعة الثانية)	الشيخ حسين عبدالله باسلامة
• حتى لا نفقد الذاكرة	الأستاذ سعد البواردي
• مدارسنا والتربية (الطبعة الثالثة)	الأستاذ عبدالواهاب عبدالواسع
• وحي الصحراء (الطبعة الثانية)	الأستاذ عبدالله بلخير } الأستاذ محمد سعيد عبدالمقصود خوجه
• طيور الأبابيل (ديوان شعر) (الطبعة الثانية)	الأستاذ ابراهيم هاشم فلالي
• قصص من تاغور (ترجمة)	الأستاذ عزيز ضياء
• التنظيم القضائي في المملكة العربية السعودية (الطبعة الثانية)	الأستاذ حسن بن عبدالله آل الشيخ
• زوجتي وأنا (قصة طويلة)	الدكتور عصام خوقير
• معجم اللهجة المحلية في منطقة جازان	الأستاذ محمد بن أحمد العقيلي
• لن تلحد	الشيخ أبو عبدالرحمن بن عقيل الظاهري
• عمر بن أبي ربيعة (الطبعة الثانية)	الأستاذ ابراهيم هاشم فلالي
• رجالات الحجاز (تراجم)	الأستاذ ابراهيم هاشم فلالي
• حكاية جيلين	الدكتور عبدالله حسين باسلامة
• من أوراقي	الأستاذ محمد سعيد العامودي
• الإسلام في معترك الفكر	الشيخ سعيد عبدالعزيز الجندول
• إليكم شباب الأمة	الشيخ سعيد عبدالعزيز الجندول
• في رأيي المتواضع	الدكتور غازي عبدالرحمن القصيبي
• العالم إلى أين والعرب إلى أين؟	الدكتور بهاء بن حسين عزي
• البرق والبريد والهاتف وصلتها بالحب والأشواق والعواطف	الأستاذ عبدالرحمن المعمر
• محمد سعيد عبدالمقصود خوجة (حياته وآثاره)	الدكتور محمد بن سعيد بن حسين
• جزء من حلم	الأستاذ عبدالله عبدالرحمن جفري
• ماما زبيدة (مجموعة قصصية)	الأستاذ عزيز ضياء
• هكذا علمني ورد زورث	الشيخ أبو عبدالرحمن بن عقيل الظاهري

تحت الطبع،

• وجيز النقد عند العرب	الأستاذ عبدالله عبدالوهاب العباسي
• الطاقة نظرة شاملة	الدكتور عبدالهادي طاهر
• لا رق في القرآن	الأستاذ ابراهيم هاشم فلالي
• من مقالات عبدالله عبدالجبار	الأستاذ عبدالله عبدالجبار
• ديوان حسين عرب	الأستاذ حسين عرب
• العقاد	الأستاذ أحمد عبدالغفور عطار
• خواطر مجنحة	الأستاذ محمد حسين زيدان
• ذات ليلة	الأستاذ حسين عبدالله سراج

• انتاجية مجتمع		الدكتور محمود محمد سفر
• من ذكريات مسافر (الجزء الثاني)		الأستاذ محمد عمر توفيق
• التنمية قضية	(الطبعة الثانية)	الدكتور محمود محمد سفر
• قراءة جديدة لسياسة محمد علي باشا التوسعية	(الطبعة الثانية)	الدكتور سليمان بن محمد الغنام
• غداً أنسى (قصة طويلة)	(الطبعة الثانية)	الدكتورة أمل محمد شطا
• تاريخ عمارة المسجد الحرام	(الطبعة الثانية)	الشيخ حسين عبدالله باسلامة
• الحضارة تحد	(الطبعة الثانية)	الدكتور محمود محمد سفر
• الجبل الذي صار سهلا	(الطبعة الثانية)	الأستاذ أحمد قنديل
• خالتي كدرجان (مجموعة قصصية)	(الطبعة الثانية)	الأستاذ أحمد السباعي

سلسلة :

الكتاب العربي اليمني

تحت الطبع :

• تاريخ الأدب اليمني في العصر العباسي		الأستاذ أحمد الشامي
• بغية المريد وأنس الفريد		الأستاذ عامر بن محمد بن عبدالله
	(تحقيق)	الأستاذ محمد محمد الشعيبي
	(مراجعة وتعليق)	الأستاذ احمد محمد الشامي

سلسلة : **الكتاب الجامعي**

صَدرمنها :

• الإدارة : دراسة تحليلية للوظائف والقرارات الإدارية		الدكتور مدني عبدالقادر علاقي
• الجراحة المتقدمة في سرطان الرأس والعنق	(باللغة الإنجليزية)	الدكتور فؤاد زهران الدكتور عدنان جمجوم الدكتور محمد عيد
• النمو من الطفولة إلى المراهقة	(الطبعة الثالثة)	الدكتور محمد جميل منصور الدكتور فاروق سيد عبدالسلام
• الحضارة الإسلامية في صقلية وجنوب إيطاليا		الدكتور عبدالمنعم رسلان
• النفط العربي وصناعة تكريره		الدكتور أحمد رمضان شقلية
• الملامح الجغرافية لدروب الحجيج		الأستاذ سيد عبدالمجيد بكر
• علاقة الآباء بالأبناء (دراسة فقهية)	(الطبعة الثانية)	الدكتورة سعاد ابراهيم صالح
• مباديء القانون لرجال الأعمال	(الطبعة الثانية)	الدكتور محمد ابراهيم أبوالعينين
• الاتجاهات العددية والنوعية للدوريات السعودية		الأستاذ هاشم عبده هاشم
• قراءات في مشكلات الطفولة	(الطبعة الثانية)	الدكتور محمد جميل منصور
• شعراء التروبادور (ترجمة)		الدكتورة مريم البغدادي
• الفكر التربوي في رعاية الموهوبين		الدكتور لطفي بركات أحمد
• النظرية النسبية		الدكتور عبدالرحمن فكري الدكتور محمد عبدالهادي كامل
• أمراض الأذن والأنف والحنجرة	(باللغة الإنجليزية)	الدكتور أمين عبدالله سراج الدكتور سراج مصطفى زقزوق
• المدخل في دراسة الأدب		الدكتورة مريم البغدادي
• الرعاية التربوية للمكفوفين		الدكتور لطفي بركات أحمد
• أضواء على نظام الأسرة في الإسلام		الدكتورة سعاد ابراهيم صالح
• الوحدات النقدية المملوكية		الدكتور سامح عبدالرحمن فهمي
• الأدب المقارن	(دراسة في العلاقة بين الأدب العربي والآداب الأوروبية)	الدكتور عبدالوهاب علي الحكمي
• هندسة النظام الكوني في القرآن الكريم		الدكتور عبدالعليم عبدالرحمن خضر
• التجربة الأكاديمية لجامعة البترول والمعادن		الدكتور خضير سعود الخضير
• مبادىء الطرق الإحصائية		الدكتور جلال الصياد الدكتور عبدالحميد محمد ربيع
• مبادىء الإحصاء		الدكتور جلال الصياد الأستاذ عادل سمرة
• المنظمات الاقتصادية الدولية		الدكتور حسين عمر
• التعلم الصفي		الدكتور محمد زياد حمدان

تحت الطبع:

• الاقتصاد الاداري	الدكتور فرج عزت
• الاقتصاد الصناعي	الدكتور سليم كامل درويش
• دراسات في الإعراب	الدكتور عبدالهادي الفضلي
• أحكام تصرفات السفيه في الشريعة الإسلامية	الدكتورة سعاد ابراهيم صالح
• أحكام تصرفات الصغير في الشريعة الإسلامية	الدكتورة سعاد ابراهيم صالح
• العلاقات الدولية	الدكتور غازي عبدالرحمن القصيبي
• التوجيه والارشاد	الدكتور فاروق عبدالسلام

سلسلة: رسائل جامعية

صدر منها:

• صناعة النقل البحري والتنمية في المملكة العربية السعودية (باللغة الإنجليزية)	الدكتور بهاء حسين عزّي
• الخراسانيون ودورهم السياسي في العصر العباسي الأول	الأستاذة ثريا حافظ عرفة
• الملك عبدالعزيز ومؤتمر الكويت	الأستاذة موضي بنت منصور بن عبدالعزيز آل سعود
• العثمانيون والإمام القاسم بن علي في اليمن (الطبعة الثانية)	الأستاذة أميرة علي المداح
• القصة في أدب الجاحظ	الأستاذ عبدالله باقازي
• تاريخ عمارة الحرم المكي الشريف	الأستاذة فوزية حسين مطر
• النظرية التربوية الإسلامية	الأستاذة آمال حمزة المرزوقي
• نظام الحسبة في العراق.. حتى عصر المأمون	الأستاذ رشاد عباس معتوق
• المقصد العلي في زوائد أبي يعلي الموصلي (تحقيق ودراسة)	الدكتور نايف بن هاشم الدعيس
• الجانب التطبيقي في التربية الإسلامية	الأستاذة ليلى عبدالرشيد عطار
• الدولة العثمانية وغربي الجزيرة العربية	الأستاذ نبيل عبدالحي رضوان
• دراسة ناقدة لأساليب التربية المعاصرة في ضوء الإسلام	الأستاذة فتحية عمر حلواني
• الحياة الاجتماعية والاقتصادية في المدينة المنورة في صدر الإسلام	الأستاذة نورة بنت عبدالملك آل الشيخ
• دراسة اثنوغرافية لمنطقة الاحساء (باللغة الانجليزية)	الدكتور فايز عبدالحميد طيب
• عادات وتقاليد الزواج بالمنطقة الغربية من المملكة العربية السعودية (دراسة ميدانية انثروبولوجية حديثة)	الأستاذ أحمد عبدالاله عبدالجبار
• افتراءات فيليب حتي وكارل بروكلمان على التاريخ الإسلامي	الأستاذ عبدالكريم علي باز
• دور المياه الجوفية في مشروعات الري والصرف بمنطقة الإحساء بالمملكة العربية السعودية (باللغة الإنجليزية)	الدكتور فايز عبدالحميد طيب
• تقويم النمو الجسماني والنشوء	الدكتورة ظلال محمود رضا
• العقوبات التفويضية وأهدافها في ضوء الكتاب والسنة	الدكتور مطيع الله دخيل الله اللهيبي
• العقوبات المقدرة وحكمة تشريعها في ضوء الكتاب والسنة	الدكتور مطيع الله دخيل الله اللهيبي

تحت الطبع :

• تطور الكتابات والنقوش في الحجاز منذ فجر الإسلام وحتى منتصف القرن الثالث عشر	الأستاذ محمد فهد عبدالله الفعر
• التصنيع والتحضر في مدينة جدة	الأستاذة عواطف فيصل بياري
• الطلب على الإسكان من حيث الاستهلاك والاستثمار	الدكتور فاروق صالح الخطيب
• تعليم اللغة الإنجليزية (باللغة الإنجليزية)	الأستاذ مأمون يوسف بنجر
• التحريف والتناقض في الأناجيل الأربعة	الأستاذة سارة حامد محمد العبادي



صدر منها :

• حارس الفندق القديم (مجموعة قصصية)	الأستاذ صالح ابراهيم
• دراسة نقدية لفكر زكي مبارك (باللغة الانجليزية)	الدكتور محمود الشهابي
• التخلف الإملائي	الأستاذة نوال عبدالمنعم قاضي
• ملخص خطة التنمية الثالثة للمملكة العربية السعودية	إعداد إدارة النشر بتهامة
• ملخص خطة التنمية الثالثة للمملكة العربية السعودي (باللغة الانجليزية)	إعداد إدارة النشر بتهامة
• تسالي (من الشعر الشعبي) (الطبعة الثانية)	الدكتور حسن يوسف نصيف
• كتاب مجلة الأحكام الشرعية على مذهب الإمام أحمد بن حنبل الشيباني (دراسة وتحقيق)	الشيخ أحمد بن عبدالله القاري الدكتور عبدالوهاب إبراهيم أبوسليمان الدكتور محمد إبراهيم أحمد علي
• النفس الإنسانية في القرآن الكريم	الأستاذ إبراهيم سرسيق
• واقع التعليم في المملكة العربية السعودية (باللغة الإنجليزية) (الطبعة الثانية)	الدكتور عبدالله محمد الزيد
• صحة العائلة في بلد عربي متطور (باللغة الإنجليزية)	الدكتور زهير أحمد السباعي
• مساء يوم في آذار (مجموعة قصصية)	الأستاذ محمد منصور الشقحاء
• النبش في جرح قديم (مجموعة قصصية)	الأستاذ السيد عبدالرؤوف
• الرياضة عند العرب في الجاهلية وصدر الإسلام	الدكتور محمد أمين ساعاتي
• الاستراتيجية النفطية ودول الأوبك	الأستاذ أحمد محمد طاشكندي
• الدليل الأبجدي في شرح نظام العمل السعودي	الدكتور عاطف فخري
• رعب على ضفاف بحيرة جنيف	الأستاذ شكيب الأموي
• العقل لا يكفي (مجموعة قصصية)	الأستاذ محمد علي الشيخ
• أيام مبعثرة (مجموعة قصصية)	الأستاذ فؤاد عنقاوي
• مواسم الشمس المقبلة (مجموعة قصصية)	الأستاذ محمد علي قدس
• ماذا تعرف عن الأمراض ؟	الدكتور اسماعيل الهلباوي
• جهاز الكلية الصناعية	الدكتور عبدالوهاب عبدالرحمن مظهر
• القرآن وبناء الإنسان	الأستاذ صلاح البكري
• اعترافات أدبائنا في سيرهم الذاتية	الأستاذ علي عبده بركات

• الطب النفسي معناه وأبعاده		الدكتور محمد محمد خليل
• الزمن الذي مضى	(مجموعة قصصية)	الأستاذ صالح ابراهيم
• مجموعة الخضراء	(دواوين شعر)	الأستاذ طاهر زمخشري
• خطوط وكلمات	(رسوم كاريكاتورية) (الطبعة الثانية)	الأستاذ علي الخرجي
• ديوان السلطانين		الأستاذ محمد بن أحمد العقيلي
• الامكانات النووية للعرب وإسرائيل		الدكتور صدقة يحيى مستعجل
• رحلة الربيع		الأستاذ فؤاد شاكر
• وللخوف عيون	(مجموعة قصصية)	أحمد شريف الرفاعي
• البحث عن بداية	(مجموعة قصصية)	الأستاذ جواد صيداوي
• الوحدة الموضوعية في سورة يوسف		الدكتور حسن محمد باجودة
• المجنونة اسمها زهرة عباد الشمس	(ديوان شعر) (الطبعة الثانية)	الأستاذة منى غزال
• من فكرة لفكرة	(الجزء الأول)	الأستاذ مصطفى أمين
• رحلات وذكريات		الأستاذ عبدالله حمد الحقيل
• ذكريات لا تنسى		الأستاذ محمد المجذوب
• تاريخ طب الأطفال عند العرب		الدكتور محمود الحاج قاسم
• مشكلات بنات		الأستاذ أحمد شريف الرفاعي
• دراسة في نظام التخطيط في المملكة العربية السعودية		الأستاذ يوسف ابراهيم سلوم
• نفحات من طيبة	(ديوان شعر)	الأستاذ علي حافظ
• الأسر القرشية .. أعيان مكة المحمية		الأستاذ أبو هشام عبدالله عباس بن صديق
• الماء ومسيرة التنمية (في المملكة العربية السعودية		الأستاذ مصطفى نوري عثمان
• الدليل لكتابة البحوث الجامعية		الدكتور عبدالوهاب ابراهيم أبوسليمان
• القطار والحبل	(مجموعة قصصية) (الطبعة الثانية)	الأستاذ السيد عبدالرؤوف
• المذاهب الأدبية في الشعر الحديث لجنوب المملكة العربية السعودية		الدكتور علي علي مصطفى صبح
• مسائل شخصية		الأستاذ مصطفى أمين
• مجموعة النيل	(دواوين شعر)	الأستاذ طاهر زمخشري
• عام ١٩٨٤ لجورج أورويل	(قصة مترجمة)	الأستاذ عزيز ضياء
• الزكاة في الميزان		الدكتور محمد السعيد وهبة الأستاذ عبدالعزيز محمد رشيد جمجوم
• من فكرة لفكرة	(الجزء الثاني)	الأستاذ مصطفى أمين
• البسمات		الدكتور حسن نصيف
• مشكلات لغوية		الدكتور شوقي النجار
• مجموعة فاروق جويدة	(دواوين شعر)	الأستاذ فاروق جويدة

تحت الطبع:

• اتجاهات نفسية وتربوية		الأستاذ فخري حسين عزّي الدكتور لطفي بركات أحمد
• الحجاز واليمن في العصر الأيوبي		الدكتور جميل حرب محمود حسين
• ملامح وأفكار		الأستاذ أحمد شريف الرفاعي
• ديوان حمام	(ديوان شعر)	الأستاذ محمد مصطفى حمام

• سرايا الإسلام	الشيخ أبو تراب الظاهري
• في بيتك طبيب	الدكتور محمد عبدالله القصيمي
• رحلة الأندلس	الدكتور حسين مؤنس
• فجر الأندلس	الدكتور حسين مؤنس
• قريش والاسلام	الدكتور حسين مؤنس
• الدفاع عن الثقافة	الدكتور عبدالعزيز شرف
• نسيب الشريف الرضي: الحجازيات وقصائد أخر	الدكتور عاتكة الخزرجي
• النظرية الخلقية عند ابن تيمية	الدكتور محمد عبدالله عفيفي
• دليل مكة السياحي	اعداد تهامة للنشر والمكتبات
• السبئيون وسد مأرب	الأستاذ محمود جلال
• الشعر المعاصر على ضوء النقد الحديث	الأستاذ مصطفى عبداللطيف السحرتي
• التلفزيون التجاري في الولايات المتحدة	الأستاذ غازي زين عوض الله
• صور وأفكار	الأستاذ عثمان حافظ
• دليل السيدة الحامل والأسرة	الدكتور عبدالله حسين باسلامة

كتاب للأطفال

صدر منها :

مجموعة : حكايات للأطفال

ينقلها إلى العربية الأستاذ عزيز ضياء

- سعاد لا تعرف الساعة
- الحصان الذي فقد ذيله
- تورتة الفراولة
- ضيوف نار الزينة
- الضفدع العجوز والعنكبوت
- الكؤوس الفضية الاثنتا عشر
- سرحانة وعلبة الكبريت
- الجنيات تخرج من علب الهدايا
- السيارة السحرية
- كيف يستخدم الملح في صيد الطيور

تحت الطبع

- الأرنب الطائر
- معظم النار من مستصغر الشرر
- لبنى والفراشة
- ساطور حمدان
- وأدوا الأمانات إلى أهلها
- سوسن وظلها
- الهدية التي قدمها سمير
- أبو الحسن الصغير الذي كان جائعا
- الأم ياسمينة واللص

مجموعة : لكل حيوان قصة

للأستاذ يعقوب محمد اسحاق

- القرد
- الكلب
- السلحفاة
- الأسد
- الحمار الأهلي
- الفرس
- الغزال
- الوعل
- الضب
- الغراب
- الجمل
- البغل
- الفراشة
- الدجاج
- الحمار الوحشي
- الجاموس
- الثعلب
- الأرنب
- الذئب
- الفأر
- الخروف
- البط
- الببغاء
- الحمامة
- البوم
- البجع
- الهدهد
- الكنغر
- الخفاش
- النعام
- فرس النهر
- التمساح
- الضفدع
- الدب
- الخرتيت

مجموعة : حكايات كليلة ودمنة

إعداد : الأستاذ يعقوب محمد اسحاق

- عندما أصبح القرد نجارا
- الغراب يهزم الثعبان
- أسد غررت به أرنب
- المكاء التي خدعت السمكات

تحت الطبع

- لقد صدق الجمل
- الكلمة التي قتلت صاحبتها
- سمكة ضيعها الكسل
- قاض يحرق شجرة كاذبة

مجموعة : التربية الإسلامية — للأستاذ يعقوب محمد اسحاق

- الله أكبر
- قد قامت الصلاة
- الصــوم
- الصـــلاة
- الاستخارة
- صلاة الجنازة
- صلاة المسبوق
- صلاة الجمعة
- صلاة الكسوف والخسوف
- الشهادتان
- أركان الإسلام
- التيمم
- الوضـــوء
- الصدقات
- المسح على الخفين
- المسح على الجبيرة والعُصابة
- سجود التلاوة
- الزكاة
- زكاة الفطر
- زكاة النقدين
- زكاة بهيمة الأنعام
- زكاة العروض

قصص متنوعة :

- الصرصور والنملة — الأستاذ عمار بلغيث
- السمكات الثلاث — الأستاذ عمار بلغيث
- النخلة الطيبة — الأستاذ اسماعيل دياب
- الكتكوت المتشرد — الأستاذ عمار بلغيث
- المظهر الخادع — الأستاذ عمار بلغيث
- بطوط وكتكت — الأستاذ اسماعيل دياب

كتاب الناشئين

صدر منها:

مجموعة:وطني الحبيب

- جدة القديمة — الأستاذ يعقوب محمد اسحق
- جدة الحديثة — الأستاذ يعقوب محمد اسحق

مجموعة:حكايات ألف ليلة وليلة

- السندباد والبحر — الأستاذ يعقوب محمد اسحق
- الديك المغرور والفلاح وحماره — الأستاذة فريدة محمد علي فارسي
- الطاقية العجيبة — الأستاذة فريدة محمد علي فارسي
- الزهرة والفراشة — الأستاذة فريدة محمد علي فارسي
- سلمان وسليمان — الأستاذة فريدة محمد علي فارسي
- زهور البابونج — الأستاذة فريدة محمد علي فارسي
- سنبلة القمح وشجرة الزيتون — الأستاذة فريدة محمد علي فارسي
- نظيمة وغنيمة — الأستاذة فريدة محمد علي فارسي
- جزيرة السعادة — الأستاذة فريدة محمد علي فارسي
- الحديقة المهجورة — الأستاذة فريدة محمد علي فارسي
- اليد السفلى — الدكتور محمد عبده يماني — إعداد الأستاذ يعقوب محمد اسحق
- عقبة بن نافع — الدكتور عبدالفتاح اسماعيل شلبي، الدكتور سعد اسماعيل شلبي

Books Published in English by TIHAMA

- **Surgery of Advanced Cancer of Head and Neck.**
  By: F.M. Zahran/A.M.R. Jamjoom/M.D. EED
- **Zaki Mubarak: A Critical Study.**
  By: Dr. Mahmud Al Shihabi
- **Summary of Saudi Arabian Third Five Year Development Plan.**
- **Education in Saudi Arabia, A Model With Difference.** *(Second Edition)*
  By: Dr. Abdulla Mohamed A. Zaid
- **The Health of the Family in A Changing Arabia. (*Third Edition*)**
  By: Dr. Zohair A. Sebai
- **Diseases of Ear, Nose and Throat.**
  By: Dr. Amin A. Siraj/Dr. Siraj A. Zakzouk
- **Shipping and Development in Saudi Arabia**
  By: Dr. Baha Bin Hussein Azzee
- **Tihama Economic Directory.** *(Second Edition)*
- **Riyadh Citiguide.**
- **Banking and Investment in Saudi Arabia.**
- **A Guide to Hotels in Saudi Arabia.**
- **Who's Who in Saudi Arabia.** *(Third Edition)*
- **An Ethnographic Study of Al-Hasa Region of Eastern Saudi Arabia.**
  By: Dr. Faiz Abdelhameed Taib.
- **The Role of Groundwater In The Irrigation And Drainage Of the Al-Hasa Of Eastern Saudi Arabia.**
  By: Dr. Faiz Abdelhameed Taib
- **An Analysis Of The Effect Of Capitalizing Exploration And Development Costs In The Petroleum Industry — With Emphasis On Possible Economic Consequences In Saudi Arabia.**
  By: Mohiadin R. Tarabzune
- **An Evolving Typology Of Constructs Of Critical Thinking, Curriculum Planning And Decision Making In Teacher Education Programs Based On The Islamic Ideology.**
  The Case Of Saudi Arabia.
  By: Ahmad Issam Al-Safadi
- **The Effect Of A Listening Comprehension Component on Saudi Secondary Students' EFL Skills.**
  By: Mamoun Yousef Banjar

مطابع سحر